

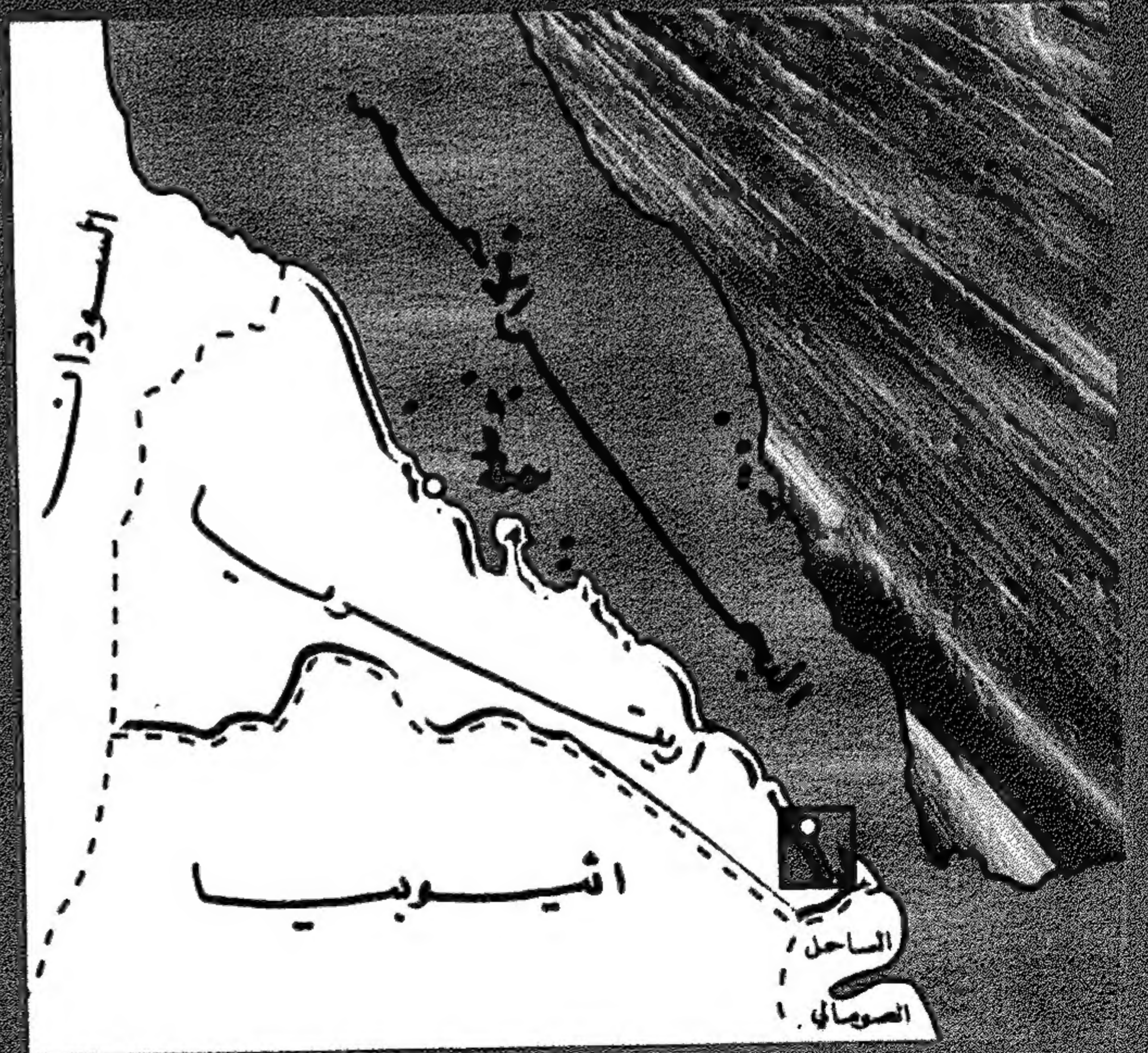
قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في إثيوبيا

دراسة حالة من قلب الواقع الشمولى
فى إفريقيا والقرن الإفريقى

محمد عثمان أبوبكر

تقديم

أ.د. : السيد فليضل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر



محمد عثمان أبو بكر

قضية الديمقراطية والتعددية السياسية

فى

إريتريا

دراسة حالة من قلب الواقع الشمولى فى أفريقيا والقرن الأفريقى

تقديم

الدكتور / السيد فليفل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

حقوق الطبع محفوظة للناسر

الناشر

المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات

ه ش مصطفى طوم - المنيل - القاهرة

ت : ٣٦٥٥٤٨٧

رقم الإيداع ٩٨/٣٤٨٨

الرقم الدولى 9-08-5841-977

١٩٩٨

إهداء

أهدى هذا الكتاب إلى أمير الجهاد والاستشهاد
المجاهد الكبير عثمان صالح سبي بطل القرن الأفريقي
الأسطوري الذي جاهد بنفسه ولسانه وقلمه عن منطقة
القرن الأفريقي لإظهار الحق والعدل والدفاع عنه في
المحافل الدولية لتنال شعوب هذه المنطقة الحرية
والاستقلال والأمن والأمان حيث كان الزعيم الوطني
عثمان صالح سبي من دعاة الحرية والديمقراطية والعدل
والمساواة لبلاده وإلى كل المناضلين والشهداء من أبناء
منطقة القرن الأفريقي طلاب الحرية والاستقلال والوحدة
والديمقراطية والعدالة والمساواة في منطقتنا .

من اقوال الزعيم الوطنى

عثمان صالح سبى، عن الديمقراطية

« أنا ديمقراطى وليبرالى أؤمن بضرورة تعدد الآراء والأحزاب لصالح التطور الطبيعى للمجتمع ».

« خصومى هم خصوم هذه الأفكار يؤمنون بالقمع والدكتاتورية »

« نحن كقوات التحرير الشعبية الإريتريه، نظرتنا نحو الحكم بآيدى الاستقلال فى إريتريا نظام ديمقراطى ليبرالى ولا ننسى أن المجتمع فى إريتريا متعدد الفئات ولا بد لكل المجموعات والآراء من التعبير بحرية ليسود السلام والعدل وهذا بالتالى يعنى أنه لا بد من نظام برلمانى ونق دستور ديمقراطى يطلق الحريات مع الضوابط اللازمة بالطبع. وإريتريا بها مسلمون ومسيحيون، ونحن نسعى للتعايش بين الجميع خاصة وأن جميع الطوائف والديانات ظلت تتعايش هنا منذ مئات السنين. دون أن يكون بينها صراع أو تناحر ونريد لهذا التعايش أن يستمر حفاظا على وحدتنا الوطنية ».

ويقول سبى عن السلطة فى إريتريا

« قضية السلطة فى إريتريا هى قضية قائمة وحيه ومهمة، وبعدم الوصول إلى حل محدد حولها بين الأطراف الإريتريه المعنية - تفسح المجال لاستمرار الصراع حول السلطة والتسلط » .

بين يدى القارىء الكريم كتاب الصديق محمد عثمان أبو بكر أحد قيادات الحركة الوطنية والطلابية الإريتريّة، والذي عايشها منذ كانت فكرة بظهر الغيب وبقلب ووعى الوطنيين الإريتريين المخلصين، وكان أحد رموزها بالقاهرة، إلى أن صحبها في قلب الوطن الإريتري، وعاش بنبض قلبه حركتها، صعودا وهبوطا، نجاحا وإخفاقا، إلى أن أمكن للخطة التاريخية الملائمة أن تكشف الحقيقة الإريتريّة، التي تضافرت كافة المؤامرات على إخفائها، ومن الله على الشعب الإريتري بالنصر، بعد صعود قارب نصف القرن، ضح خلاله بينيه وبناته، وقدم فتياته زهرة العمر والشباب، حتى وصلوا إلى سن الشيخوخة والكهولة يحملون السلاح، لاتلين بهم قنّاة. ونجحوا ليس فقط في الظفر باستقلال وطنهم، ولكن أيضا في تغيير أحوال الإمبراطورية الإثيوبية، التي أرادت أن تحقق مافشل فيه الإستعمار الأوروبي، وأن تستدل شعبا أبيّا، وتستغل إمكانياته وثرواته. فإذا بدولة الإستعمار الأفريقية الوحيدة - إثيوبيا - تعاني من صدع ظاهر، بسبب القتال على جبهات إريتريا وأوجادين واروميا، وإذا بنظام هिला سلاسي، يتهاوي. ثم إذا بالديكتاتور الأحمر منجستو خيلا مارسام، يحاول بالعصية الماركسية، ما فشل فيه هिला سلاسي بالإمبراطورية التاريخية، وإذا بالماركسية الإثيوبية تخوض صليبية حمراء لاتقل ضراوة عن الصليبية الأمهوية. بيد أن صبر الشعوب - وهو ليس قبولا بالتبعية ولا بالمهانة - إذاب النظام الماركسي كما أذاب النظام الإمبراطوري من قبله.

وسرعان ما أفرز التغيير الذي جرى في القرن الأفريقي في مطلع التسعينيات نظامين جديدين في كل من إثيوبيا وإريتريا. وتوشك سنوات العقد الأخير من القرن العشرين أن تنحسر عن النظامين، ليدخلا جديدا هو القرن الحادي والعشرين؛ وهو قرن ليس ككل القرون السابقة، إذ يشرق فجره والعالم يمر بما يحلو للبعض تسميته بحالة العولمة والتي تعنى كما

يقولون ترابط العالم بشكل يجعله قرية صغيرة يعلم من فى أطرافها مايدور في مركزها. ويظن البعض أن مركزها هو الأطلنطى، وحضارة الببض الأوروبيين والإمريكان علي شاطئين. ويعني هذا تنكرا واضحا لحضارات رائعة تنهض علي سواحل الهادي والهندي، واحتمالات انبعث حضارى عربى وأغريقى جديد بعد التحولات الديمقراطية الهادفة في العالم العربي وفي أفريقيا، سيما بعد انضمام جنوب أفريقيا إلى قارتها، تحت رئاسة قيادة تاريخية سابقة للمناضل الحبيس داخل سجون العنصرية لربع قرن ونيف. نيلسون مانديلا، والذي أثبت أن خصومه كانوا في سجن العنصرية، يعانون بأشد مما عانى في سجونهم.

ليس في العولة شك كبير، لكن المشكوك فيه والمختلف عليه في أن واحد هو مركز قيادة العالم.

فإذا كان ما يسمى بالنظام العالمي الجديد يطرح قيمه للتداول والاستهلاك، سيما قيم الديمقراطية والتعددية السياسية، وحرية الإنسان وحقوقه، وحقوق الأقليات وحماية مصالحها، والسوق المفتوحة، وحرية التجارة، وحماية البيئة، وسد ثقب الأوزون الذي كان دعاة النظام العالمي الجديد أكثر الناس مسئولية عنه وعن توسيع مجاله، وتلويث الكوكب الأرضي، إذا كان ذلك كذلك، فبوسع أي منصف محاكمة هذا النظام من قيمة ومبادئه.

إذ كيف تتلخص حقوق الأقليات في حقوق الأوروبيين؟ وكيف تسوق الدنيا بسوق مفتوح وأنت تغلق سوقك؟ وكيف تدفع الناس لرتق ثقب الأوزون وأنت تواصل توسيعه وتمزيقه؟ وكيف ترى الديمقراطية ناصعة في إسرائيل، بينما هي تعريد علي أرض فلسطين تحتلها وتمزق أوصاله إذ

ترفض تنفيذ مبادئ الشرعية الدولية وتأبى أن تنسجت طبقا للقرار ٢٤٢، واتفاقات أوصلو.

والنظام العالمي الجديد في حالة القارة الأفريقية مصاب بحول بين، بل وعور ظاهر. فهو يحاصر الشمولية علي حد قوله في ليبيا والسودان، لكنه كان حليفا لموبوتو، وهو لا يرى أيضا نفس الحالة في اريتريا وإثيوبيا، حيث تعاني جماعات كاملة من التهميش السياسي، وحضارات أصيلة من التضييق والإذلال.

وفي أقرب الدول إلى هاتين الدولتين - أعنى في الصومال - تدخل النظام العالمي الجديد تحت مسمى إعادة «الأمل» ، فإذا به يبدأ كل الصوماليين من كافة الفصائل، بل وشارك جنود من أمريكا وكندا وإيطاليا في جريمة شي بعض المواطنين الصوماليين، كما تشوى الشباه. فهب الصوماليون ينافحون عن وجودهم، فانحسر النظام العالمي الجديد تاركا إياهم للجوع مرة أخرى، مستمرا في ذات الوقت في مد العون لبعضهم ليقتل البعض الآخر. وهكذا ضاع كل «أمل» في النظام العالمي الجديد.

من هنا لانظن هذا النظام العالمي الجديد ديمقراطيا في حقيقة الأمر، وإلا لقبل تأهيل مجلس الأمن ليصبح أكثر ديمقراطية، ولأنصاع لرغبة شعوب الدنيا وحكوماتها في رفع الحصار عن العراق وليبيا، حرصا علي حياة مواظنيهما.

ولهذا أيضا لم يتدخل هذا النظام من أجل ديمقراطية الحياة السياسية في بلد ما، إلا لو كان هذا في صالحه.

ومن هنا تأتي خطورة الكتاب الذي بين أيدينا. إنه يوشك أن يكون قراءة سياسية ناضجة لظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مع التركيز على دول القرن الأفريقي الرئيسية أثيوبيا والصومال واريتريا، ثم يعكف

كاتبه في مناقشة الوضع الاريتري تفصيلا. محاولا البحث عن أزمة المعارضه مع القيادة السياسية في إريتريا منذ الاستقلال والانتصار حتى الآن.

وفي رأيي فإن الكتاب، يشير عددا هاما من القضايا في محاولة لإجابة على أسئلة حيوية وخطيرة تأتي على رأسها هذه الأسئلة.

١ - هل الانتصار الاريتري الذي تحقق علي الاستعمار الإثيوبي هو مفخرة للنظام الحاكم وحده؟ أم هو نتاج حركة وطنية مستمرة ومتعاقبة جيلا بعد جيل؟

٢ - هل وجود قوى معينة على رأس النظام يعطى لها الحق في فرض رؤاها على الجميع مهما كان حجم إسهامه وإسهامهم في الحركة الوطنية؟

٣ - وهل يملك أى نظام الاستمرار في فرض رؤاه؟ وبأية وسيلة سيستمر في ذلك؟ وإلى أى مدى؟

٤ - وهل من أسقط نظامين استعماريين في إثيوبيا - هبلا سلاسي ومنجستو - يعجز عن مواجهة الطغيان يوما ما؟

٥ - هل معضلة التعددية الساسية والثقافية في اريتريا تستدعى اللجوء للعنف أم أن تجربة السودان والصومال أدعى أن تلجىء الجميع إلى الحوار؟

٦ - وهل الحوار القومى في اريتريا ممكن؟ وما هى محدداته؟

٧ - وهل التعايش بين الجماعات السياسية والثقافية أو الإقليمية في إريتريا متاح؟

٨ - وهل يقوم هذا التعايش على فكرة بناء وطن واحد، وتحقيق تنمية إريترية تكون نموذجا فريدا للنهوض الوطنى.

عزيزى القارىء:

ليس الكتاب الذي بين يدينا بحثا عمليا بالمفهوم الأكاديمي، بل هو رؤية سياسية شاملة، يطرحها صاحبها للحوار، مدعما إياها بالأدلة العلمية كلما احتاج إلى ذلك، لكن كثيرا ما كان يتدفق في طرح رؤاه بغض النظر عن الإشتراطيات الأكاديمية للبحث العلمى، بحكم أنه يطرح هذه الرؤى من واقع خبرة نضالية خاصة به من ناحية وبحكم أنه يستشرف بها المستقبل الذي يتعذر وضعه في معمل البحث أو حلقة الدرس من ناحية أخرى.

في رأى أننا قد نختلف هنا أو هناك مع محمد عثمان أبو بكر، حول هذا الرأى أو ذاك، لكنني شخصا أحترم إسهامه هذا، وأتفق إلى أبعد مدى مع طرحه لفكرة الحوار القومى في إريتريا، ومع تأكيده على قيم العدل، ورفض الظلم ومقاومته، وعلى ربط الحرية السياسية، بالحرية الاجتماعية، وعلى رفض التحريش على الآخر فكرا ووجودا، بحجة القانون والسيادة، وباستخدام آليات القهر والعسف والحجر على آراء الآخرين، وتصعيد التوتر واستفزاز العصبية والفرائز.

كما أتفق إلى أبعد مدى مع ضرورة أن تركز إريتريا على دعم قيم الولاء والانتماء، بين كافة جماعات الوطن، وعلى تجديد الذات الوطنية، وتعميق التعايش بين هذه الجماعات، وتحقيق الاندماج الوطنى، مع ترك مساحة كبيرة للتعبير الثقافى عن كل الجماعات، في إطار من العدالة والمساواة، وتبنى برنامج شامل للتنمية الوطنية المجتمعية على صعيد التعليم ومحو الأمية، والنهضة الاقتصادية، والارتباط بالنظام الاقتصادى الدولى تدريجيا، وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لتحقيق طفرة تنمية حقيقية.

وأعتقد أن هذا لن يتأتى لأريتريا مطلقا إذا ما انخرطت في
تجالات دولية مريبة، أو إذا انصرفت إلى إثارة قلاقل إقليمية، أو إذا
حاولت التنصل من مجالها الإقليمي، والخروج من جلدها الحضارى العربى
الأفريقى، بفرض الالتحاق بقوى دخيلة وغريبة عن نسيج المنطقة.

وأخيراً فبأننى أثق ثقة كاملة في أن بصيرة الشوار والمجاهدين
الإريتريين التي أبصرت استقلال الوطن قبل نصف قرن من إنجازه، وعبر
محن هائلة، وكفاحات شاقة، قادرة على أن تنفذ إلى عمق الحقيقة الوطنية
وتبنى وطناً أفريقياً فريداً في نجاحه، وروعة إنجازه.

وختاماً. فبأننى أطرح على الإريتريين أسئلة يجيبون عليها عبر
الأيام: هل تبنون الوطن الإريتري الفريد؟ هل يبنون الوطن النموذج
والأمل في القرن الأفريقى؟ هل تدعمون التفاهم بين الشعوب وتساندون
مطامحها في الاستقرار؟ هل تتغذى بعطائكم الفكرى والثقافى الحضارتان
العربية والأفريقية مثلما كنتم عبر تاريخكم؟

هل تكونون جسر الاتصال العربى الأفريقى مجدداً؟

أثق أنكم سوف تفعلون .

تحريراً في ١٥ يناير ١٩٩٨

د/ السيد فليفل

أستاذ/ التاريخ المعاصر

معد البحوث الأفريقى

جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

• إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا
وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ
إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (١)

صدق الله العظيم

المقدمة

إن قضية القرن الأفريقي والمشاكل التي تواجهه هي اليوم قضية الساعة، وهي تشمل مجموعة قضايا متفرعة في المنطقة وتنتقل فيما بينها. وقد تناولتها في هذا الكتاب بإسهاب. وتتأثر بها أيضا سياسات دول المنطقة، بصورة مباشرة وغير مباشرة؛ نظرا لأهمية هذه المنطقة لما لها من أهمية استراتيجية كبيرة، نتيجة لموقعها الجغرافى، الذى يجعلها تتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، ولقد وضحت هذه الأهمية منذ فجر التاريخ، وإن المراقب الذى واكب تطور هذه المنطقة المتوترة من العالم الثالث رأى كيف تسارعت الأحداث فيها خلال السنوات السبع الماضية منذ بداية عام ١٩٩٠ لترسم صورة جديدة تماما، صورة قد تبدو غير مألوفة أو متوقعة بالنسبة للكثيرين .. وبالتالى، فهى مفتوحة على تطورات يصعب التنبؤ بأبعادها فى المرحلة الراهنة خاصة وأن أجواء الشك وعدم الاستقرار لا تبدو فى سمات القرن الأفريقى وحده، وإنما تمتد إلى معظم أجزاء القارة وخاصة منطقة البحيرات العظمى:

الجوار الجغرافى، والتداخل البشرى وعلاقات القربى والتفاعل التاريخى والحضارى بين المنطقة العربية والقرن الأفريقى، عبر قرون طويلة

(١) قرآن كريم: سورة النساء، الآية ٥٨ .

من الزمان والمكان المشتركين بكل تفاعلاتهما، التاريخية والدينية والثقافية وعلاقات المصالح المشتركة ..

وحتى إذا ما غمضت العيون عن ذلك كله أو أشاحت الأنظار بعيدا، كما فعلت عديد من الدول العربية خلال العقود الماضية، فإن هناك أسباباً استراتيجية؛ أخرى بالغة الأهمية لن تتحقق بالتجاهل أو الابتعاد عن المنطقة نظراً لأن أمن المنطقة العربية يتقاطع في عدة حلقات مع القرن الأفريقي من منظور: الأمن الاستراتيجي بمفهومه العريض بالنسبة لكل آسيا العربية ووادي النيل، وأمن النفط، وأمن الماء، وأمن البحر الأحمر بكل ما يعنيه كعقدة مواصلات حيوية ترتبط بالأمن الغذائي والاقتصادي لكل دول الخليج العربية . بالإضافة إلى التقاطع البالغ الخطورة أيضاً مع الصراع العربي - الإسرائيلي.

وكما هو معروف عند أي حديث عن القرن الأفريقي، تقفز إلى الأذهان مباشرة أربع دول حسب التقسيم السياسي المعترف به دولياً حتى الآن، وهي الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا. ولكن القراءة المتعمقة للبنية الجغرافية والبشرية والتاريخية والاقتصادية وحركة السكان، تدفع إلى هذه الدائرة على الفور بكل من كينيا والسودان، وقد تتسع أيضاً لأوغندا وتنزانيا.

فإذا اكتفينا لأغراض هذا الكتاب بالحقبة الأكثر ترابطاً، والأعنف مخاضاً الآن، يمكن الحديث عن القرن الأفريقي كـ وحدة جغرافية - سياسية إقليمية تضم الصومال، وإريتريا، وجيبوتي، وإثيوبيا، والسودان، وإذا كان من الصعب استبعاد كينيا بأي مقياس من المقاييس، وخاصة لأنها

تضم منطقة الصومال (الكينى) المتنازع عليها؛ فإن كان الهدوء الذى تشهده يغرى بتجاهلها.

ولقد تناولت فى هذا الكتاب التحديات السياسية والوحدة الوطنية، التى تواجه منطقة القرن الأفريقى عموماً وإريتريا والصومال وإثيوبيا فى القرن الحادى والعشرين. وكان التركيز على إريتريا كنموذج، مع تناول باختصار عن تجربة التحول الديمقراطى فى إثيوبيا والصومال؛ لأن هموم هذه المنطقة واحدة وما يحدث فى إحداها ينعكس سلباً أو إيجاباً إلى الأخرى ولقد حظيت إريتريا بكثير من التركيز؛ باعتبارها دولة حديثة الاستقلال وتستحق منا الدراسة.

لا شك فى أن التطورات الراهنة وكل المستجدات التى مرت بها قضيتنا الوطنية فى إريتريا تتطلب منا وقفة جادة مع النفس، بعد أن تم انجياز الاستقلال الوطنى والانتقال من المرحلة الانتقالية منذ عام ١٩٩١ - ١٩٩٧ تحت حكم الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية إلى مرحلة جديدة إلى تأكيد الديمقراطية والتعددية السياسية التى تحقق وتؤمن بالعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة، وخلال الانتقال بشرعية الدولة الدستورية، وإن الهروب من مواجهة هذه الحقائق أو تجاهلها، يعرض بلادنا وشعبنا إلى مخاطر كثيرة تهدد مستقبل إريتريا برمته أجلاً أم عاجلاً.

ولهذا، فإن المعركة الحالية لشعب إريتريا لا تختلف عن معارك شعوب العالم الثالث عموماً وشعوب أفريقيا على وجه الخصوص، هذه المعركة هى معركة التطوير المستمر والتقدم بالوطن خطوات إلى الأمام، عن إيمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم، والتقدم

لا يحدث تلقائيا أو بمجرد الوقوف عند إطلاق الشعارات، وإنما القوة الدافعة لهذا التقدم فى إطلاق جميع الإمكانيات والملكات الخلاقة والمبدعة لشعبنا، إلى سجل أسمى آيات الكفاح فى حركة متناسقة ومتحدة.

لقد خاض شعب إريتريا تجربة تلو أخرى، وقدم أثناء هذه التجارب الكثير واسترشد خلال ذلك بتجارب الإنسانية جمعاء، وطنية وقومية وعالمية عبرت عن تجربته الأخيرة فى هذا الانتصار العظيم.

ويجب ألا يغيب عن الذهن حرية الإنسان الإريتري، عن إدراك الحقيقة علما وهي أن إنسانية الإنسان وعزته؛ هو الشعاع الذى هدى خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى.

إن كرامة الفرد إنعكاس طبيعى لكرامة الوطن، وذلك أن الفرد هو حجر الأساس فى بناء الوطن، وقيمة الفرد وعمله وكرامته تكمن مكانة الوطن وقوته وهيبته.

إن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى الوقت ذاته.

إن تحالف وانصهار فئات الشعب وطوائفه هى صمام الأمان لتقدم الوطن.

وضمن هذه المعطيات فمن حقنا أن نحلم بمستقبل أفضل، لنا ولأبنائنا وأحفادنا من بعدنا، من حقنا أن ندق الناقوس من الآن فصاعداً، فالتقدم لا يأتى مصادفة، والحرية لا تهبط من السماء مع أمطار الشتاء.

لكنهما - التقدم والحرية - من صنع الإنسان من نتاج فكره وعمله، حلمه، وأمله، قوته وإبداعه.

دعونا نحلم بأن نقفز فوق السدود والأشواك والعقبات، نقفز فوق
الماضى والحاضر، ونتطلع إلى مستقبل زاخر بالديمقراطية وتكنولوجيا
التقدم فى بلادنا.

وهناك من يحاول اليوم إغماض العين عن دروس التاريخ،
والتغاضى عن خطايا التخلف والقهر والاستبداد.

وفى هذه العجالة نتقدم بالمقارنه بين التقدم والتخلف، وبين الحرية
والاستبداد ومساوئ كل منهما، وبين الديمقراطية الحديثة والحكم الفردى،
بين الدستور والرأى المطلق، بين الأحزاب كمؤسسات سياسية والمنافقين
الموالين للسلطات، وبين حقوق الإنسان وحقوق الحكام، وبين استنارة
المثقفين وخضوع المنافقين، بين سيادة القانون وسيادة السيف.

ليست من مصلحة أحد زرع أسوار العدا، وألغام التناقض. هؤلاء
المنافقون أنصاف المثقفين هم الذين يضعون العقبات أمام التقدم الحقيقى
لبلادنا، ويضعونها على شكل ألغام فكرية وسياسية، ودينية، وأخلاقية،
واقتصادية واجتماعية، عندما يروجون بأن إريتريا لا تصلح فيها
الديمقراطية، ويختلقون مبررات وهمية، ويعلنون الحرب على الديمقراطية،
ويزرعون التناقض بين أبناء المجتمع الواحد .

إن الديمقراطية الحقيقية اليوم، تهزنا من الأعماق حاضراً ومستقبلاً
وسوف تصبح إعصاراً عاتياً، لا يصدده الزيف والادعاء الكاذب والتلبيس
الملفق.

فدعونا نتابع بعض ملامحها والتي أوردتها فى هذا الكتاب،
وخاصة بعد بزوغ شمس الحرية واكتمال الشروق فى إريتريا الدولة، والتي

كان يحلم بها الجميع. وبعد أن حدثت تطورات فى منطقة القرن الأفريقى من تحول ديمقراطى فى إثيوبيا بعد عهد الاستبداد وحكم الفرد. ولذلك من باب الأجتهد الشخصى والإسهام المتواضع، رأيت من واجبى بعد المرحلة الانتقالية التى مرت بها بلادنا أن أطرح هذا الكتاب أمام مناقشة علنية واسعة أمام جماهيرنا لتأكيد مفهوم الديمقراطية، التى نريد أن يرتديها شعبنا، بعد أن أنجز استقلاله الوطنى فرصة لترسيخها على أسس قانونية ودستورية وخاصة أنه ثبت بالدليل العلمى أن حقوق الإنسان والحريات العامة، هى سمة العصر وشعاره وصيانتها أفضل وأسهل من إهدارها، ولذلك ندعى أنها لا تصان فقط بالنصوص القانونية وحدها، ولكنها تصان بالممارسة السلمية والتراكم التاريخى المستمر جيلاً وراء جيل، وقد أثبتت التجارب أن الاتجاه نحو الديمقراطية بكل أشكالها وأساليبها هو الاتجاه الغالب فى عالمنا المعاصر، ولم يعد فى مقدور أحد - مهما بلغت سطوة سلطته وجبروت قوته - أن يوقف هذا التيار، أو أن يقف فى وجهه، وإلا ضاع فى الزحام وهكذا. إن جوهر هذا التوجه الغلاب نحو الديمقراطية، يمكن من مبدأ تداول السلطة وتبادل المواقع، وحق الجميع فى المشاركة، فى صنع القرار هذا وإلا سوف تدخل إريتريا فى نفق مظلم لا يعلم مداه إلا الله، كما أن أزمة الديمقراطية سوف تجرنا إلى فوضى وعدم الاستقرار والأمن الذى ننشده جميعاً، ومن هنا ينبع اهتمامنا بالديمقراطية فى إريتريا، وبقية دول القرن الأفريقى.

يجب أن ننظر إلى واقعنا نظرة واقعية، إلى المستقبل السياسى فبحكم معطيات الواقع الداخلى والدولى، لن يتمكن أى طرف من الانفراد بالحكم والاستئثار به ولو صعد إلى السلطة على سلم طويل من جماجم الطرف الآخر، أو استمر فى الصراع الدموى لسنين عديدة، حيث تحتم

المعاناة الإنسانية للمجتمع مع استنفاد طاقة الضعف والتوصل إلى نهاية عملية للصراع، والعودة إلى الصيغ السياسية العملية الجامعة لمختلف القوى الجمعية والسياسية.

قال تعالى: • فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴿١١﴾ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴿١٢﴾ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿١٣﴾ فَعَذَابُ اللَّهِ أَلْعَذَابِ أَلَا كَرِهَ ﴿١٤﴾ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَتَهُمْ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴿١٦﴾

وفي صفحات هذا الكتاب مادة متواضعة كتبتها في فترات متقطعة في أثناء مناقشة مفوضية الدستور الإريتري؛ ولمواجهة تساؤلات وإثارة نقاشات داخل الجماهير الإريترية قاطبة؛ وذلك من أجل تعميق مضمون الثقافة الديمقراطية في إريتريا بصدد الاستفادة من «الحوار ودروس التاريخ».

والحوار يفترض الجدل ويستهدف إقناع الآخرين بأخطائهم. والحوار في معناه الأفلاطوني قائم علي مبدأ أن كل الأفكار والثقافة موجودة في عقل الإنسان. تقدمت بهذا الكتاب بعد أن انتهت دولة إريتريا من مرحلة الشرعية الثورية الناشئة والانتقال في البدء بنظام الشرعية الدستورية، بعد أن تم انجاز الدستور الإريتري، والذي كان من المفترض أن تراعى فيه الدولة الإريتريه ونخبته الحاكمة، تعميق الأسس السليمة لقيام دولة حديثه ديمقراطيه، تؤمن بالتعددية السياسية، وتعبر بصدق عن شعبها المناضل الذي قدم مئات وآلافاً من التضحيات لقيام مثل هذه الدولة، التي كان يعلم بها كل مواطن في الداخل والخارج، ولكن مع الأسف لم يتم

(١) قرآن كريم : سورة الغاشية، الآيات ٢١ / ٢٦ .

إقرار بعض الأمور، التي تعد من الثوابت الوطنية وأهمها مسألة إقرار التعددية السياسية وتحديد اللغة وغيرها من الأمور، التي كان يجب أن تكون واضحة دون لبس صراحة؛ لأن التشريع لا يمكن أن تكون فيه اجتهادات. وتغير المواد القانونية بالمزاج وفق الأهواء، لا يجوز فيها، وهذا ما يحز في أنفسنا فبعد ثلاثون عاماً من النضال نعود إلى النقاش في هذه الأمور من حيث بدأنا لا من حيث انتهينا.

ولقد كان نضال الشعب الإريتري نضالاً فريداً، من حيث إنه وقف أمام القوى الداخلية سواء، منها ما كان ظاهراً أو متخفياً، وكذلك أمام المعتدى الخارجي، لهذا فإن انتصار إريتريا في النهاية هو انتصار متعدد الوجوه والأبعاد، من حيث إنه انتصار على قوى الاستعمار بأشكاله المختلفة سواء كانت ثقافية أم اقتصادية أم سياسية.

ولهذا، فإنه يقع التزام كبير على فئات هذا الشعب وشرائحه الواعية ونخبته الحاكمة أن تعطى المثل الأكبر في الاستقرار؛ لتعبر عن هذا الشعب أصدق تعبير وأول هذه التحديات كانت معركة وضع الدستور لبلادهم الجميع، الذي يعتبر المرآة الحقيقية للشعب ونظام حكمه، ولكن ما أقر لا يتفق مع الواقع مع الأسف الشديد.

حيث كنا نأمل أن يأتي الدستور متماشياً مع ظروف وواقع الشعب الإريتري، وكان يتعين على واضعي الدستور الإقرار بواقع الشعب الإريتري، حيث إنه يشمل طائفتين، تدين الأولى بالإسلام من ناحية، والطائفة الأخرى لا تقل أهمية عن الأولى تدين بالمسيحية، ولهذا كان يجب أن يؤخذ هذا الواقع في الاعتبار، حتى يظل هذا الشعب وحدة واحدة - كما كان عندما حمل السلاح للدفاع عن أرضه، وهذا الواقع يتمثل في

الطائفتين الكبيرتين من هذا الشعب تدين إحداهما بالإسلام وتتكلم اللغة العربية ، والأخرى تدين بالمسيحية وناطقة باللغة التيجرينية، هذا الاختلاف في لغة التعبير لا يعد مع ذلك اختلافاً في الثقافة، فكلتا الطائفتين لهما ثقافة واحدة من حيث إنهما تكونان أحد شعوب أفريقيا التي عاشت تاريخاً يكاد يكون واحداً، وهما أيضاً تمثلان شعباً من شعوب القرن الأفريقي. وعندما أؤكد بأننا مسلمون ومسيحيون ليس من باب التعصب ولكن من باب الا نقفز فوق الواقع بحجج واهية، قد يكون لها انعكاس في مجريات الأحداث في إريتريا في المستقبل القريب. وتظهر هذه الانعكاسات عندما تستأثر فئة ضد فئة وتهميش فئة على حساب الفئة الأخرى وهذا ما لا يجب أن يكون.

وهنا، قبل أن أختتم هذه المقدمة أود أن أعبر عن سروري لترجمة هذا الكتاب باللغة الإنجليزية؛ لتتاح الفرصة لعدد كبير من أبناء وطننا للاطلاع عليه، وخاصة في هذه اللحظة المناسبة من تاريخنا المعاصر، بعد أن عبرنا حق تقرير المصير إلى بناء الدولة الحديثة، والتي نتمنى أن تكون علي أسس ديمقراطية تمثيلاً مع روح العصر الذي نحن فيه، وآمل أن تكون ردود فعل القراء - وخاصة من أبناء - وطننا مصدر إثراء للخطاب الأفريقي حول حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية السياسية، والتي نتمنى أن تسود بلادنا بعد أن أنجزنا استقلالنا الوطني. وكلني أمل أن أوفق فيما عرضت من الحقائق وتحليلها بصدق وموضوعية، كما أتمنى من صميم قلبي أن يسهم هذا الكتاب في خدمة مستقبل بلادنا ولولا إيماني به لما تجشمت عناء إصدار هذا الكتاب، وأختتم كلمتي بقوله تعالى:

• إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ

رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ. (١)

صدق الله العظيم

(١) قرآن كريم: سورة النحل، الآية ١٢٤

وما ذكرته عن إريتريا أيضا ينطبق على كل دول منطقة القرن
الأفريقي، سواء كان في إثيوبيا أو الصومال وجيبوتي وإريتريا، لأن
مشاعر وهموم أبناء هذه المنطقة واحدة لا تتجزأ، ومن هنا كان اهتمامي
أيضا بها وتناولتها في هذا الكتاب لأن القضية مشتركة والهم واحد.

﴿رَبَّنَا اجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا وَإِن لَّا لَّهُ عَلَىٰ نَفْسِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾
﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾

صدق الله العظيم

إذا أردنا أن نكون حريصين على وحدة الشعب؛ فليعلم الجميع من
الذين يؤمنون بأن الدين لله والوطن للجميع ولكن بحقوق متساوية وعادلة
في جميع المجالات بما فيها السلطة وصنع القرار في بلادنا.

(١) قرآن كريم: سورة يونس الآيتان ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) قرآن كريم سورة الحج، الآية ٣٩.

الفصل التمهيدي

المحتويات:

- ١ - نبذة موجزة عن «إريتريا».
- ٢ - الأثر الجغرافى فى تكوين سكان إريتريا.
- ٣ - الموقع.
- ٤ - تسمية إريتريا قديما وحديثا.

١ - نبذة موجزة عن إريتريا:

لإريتريا تاريخ حافل بالأحداث الممتدة فى عمق التاريخ، حيث كانت ما قبل القرن الرابع الميلادى، تتكون من عدة أقاليم: أكلى قوزاي، حماسين، سراى فى الهضبة إضافة إلى الأقاليم الشرقية والغربية.

وكانت تلك الأقاليم، تتمتع بالاستقلال الذاتى، وكان يحكمها ملوك وسلاطين أهلها، الذين أوجدوا فيما بينهم نوعاً من التحالف لحماية أرضهم وممتلكاتهم، من الغزوات المتكررة من الشمال والجنوب، فذلك حتى القرن الثامن الميلادى.

ثم توافدت عليها الحملات الاستعمارية البرتغالية، والتركية، والإيطالية، والبريطانية، ثم الاستعمار الأثيوبى، فى مختلف مراحله.

لكن إريتريا هذا الرمح الملهب، لم تخضع أو تخضع لكافة أشكال الاستعمار، فكانت بحق مقبرة للغزاة، الذين لم يهنأوا بالراحة أبداً^(١).

الأثر الجغرافى فى تكوين سكان إريتريا:

كثيرة هى البلدان التى يتأثر وجودها، ومصيرها بموقعها الجغرافى وبما يشمله ذلك الموقع من المناخ وظواهر طبيعية (صحارى وغابات وجبال - أنهار وشواطئ... إلخ) وما يرافق ذلك من إمكانيات تحت الأرض (بتروى - معادن وغيرها) أو فى البحر (أسماك - أصداف لؤلؤ) وفوق

(١) حسين الحسنى: إريتريا ميلاد أمة وتاريخ إسلامي عريق، مجلة منار الإسلام - الكويت
غرة المحرم ١٤١٥ هـ الموافق ١٩٩٤.

هذا وذاك استراتيجية الموقع وما يمكن أن يمثله من مركز جذب لأهتمام ومصالح الآخرين»^(١).

وإريتريا تتميز بأنها تجمع بين كل ما أشرنا إليه، وربما غداً كان وما يزال وسيكون نتيجته ذلك الموقع الجغرافى المتميز. صحيح أن «التاريخ هو المحرك الأساسى لنضاله»، ولكن «الجغرافيا» لها دورها الهام خاصة وإذا كانت فى مثل إريتريا.

والتاريخ فى نهاية المطاف ما هو إلا حصيلة مجهودات الإنسان ونضاله وطموحاته وانجازاته، التى تتأثر بدورها بما يكون من توافر فى الواقع «الجغرافيا»، وما يحيط بذلك على المستويين الإقليمى والدولى^(٢).

وتبلغ مساحة إريتريا ١٢٤,٣٢٠ كيلو متراً مربعاً، وتمتد الجزر الإبترية وعددها ١٢٦ جزيرة إلى منتصف البحر الأحمر، وتتحكم سواحلها الممتدة على طول ألف وثمانية كيلو مترات فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر شمال باب المندب، هذا الموقع الإستراتيجى الهام جعل إريتريا عبر التاريخ محط أنظار الغزاة الطامعين، وكان من الطبيعى أن يكون تاريخ البلاد سلسلة من الحروب بين أهل البلاد من جهة، وموجات الغزاة المتعاقبة من جهة ثانية.

(١) محمد عثمان أبو بكر: بحث غير منشور عن جغرافية إريتريا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية - القاهرة ١٩٩٦/٦/٦.

(٢) جبهة التحرير الإرتيرية: دائرة الإعلام: إريتريا بركان القرن الأفريقى. منشورات الاعلام الخارجى - دمشق ١٩٨٢.

وكان لابد من هذه الإشارة قبل أن نعطي لمحة صغيرة عن الموقع الجغرافى.

٣ - الموقع:

تقع إريتريا Eritrea على الساحل الغربى للبحر الأحمر، المقابل لشبه الجزيرة العربية، وبين خطى عرض ١٥ - ١٨ م شمالاً، وطول ٤٣/٣٦ م شرقاً، وتبلغ مساحتها ٥٠٠٠٠ ميل مربع تقريباً على امتداد ٨٠ كم، وتشكل مثلثاً غير منتظم الأضلاع وطوله من القاعدة وارتفاعه زهاء ثلاثمائة ميل، وينحدر من الطرف الشرقى للقاعدة لسان أو عمر طويل ضيق ملاصق للبحر الأحمر^(١).

وتقع فى المنطقة المدارية الشمالية من الكرة الأرضية بين دائرتى العرض ١٨,٢ غرب درجة رأس قصار على الحدود السودانية من الشمال، و١٢,٢٤ درجة على حدود جمهورية جيبوتى وذلك فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية^(٢)، وتأخذ إريتريا شكل مثلث ممتد من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ترتكز قاعدته على حدود السودان بينما تنتهى خلفها الطويل برأس يمتد على حدود جمهورية جيبوتى بمقدار ٥٠ كيلومتراً^(٣).

وإن موقع إريتريا بين خط الاستواء جنوباً ومدار السرطان شمالاً، يجعلها تصنف بصورة عامة ضمن المنطقة الشمالية.

(١) مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٢) عثمان صالح سبى: جغرافية إريتريا، دار الكنوز الأدبية ص ١٨-١٩، بيروت ١٩٨٣.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ١٩.

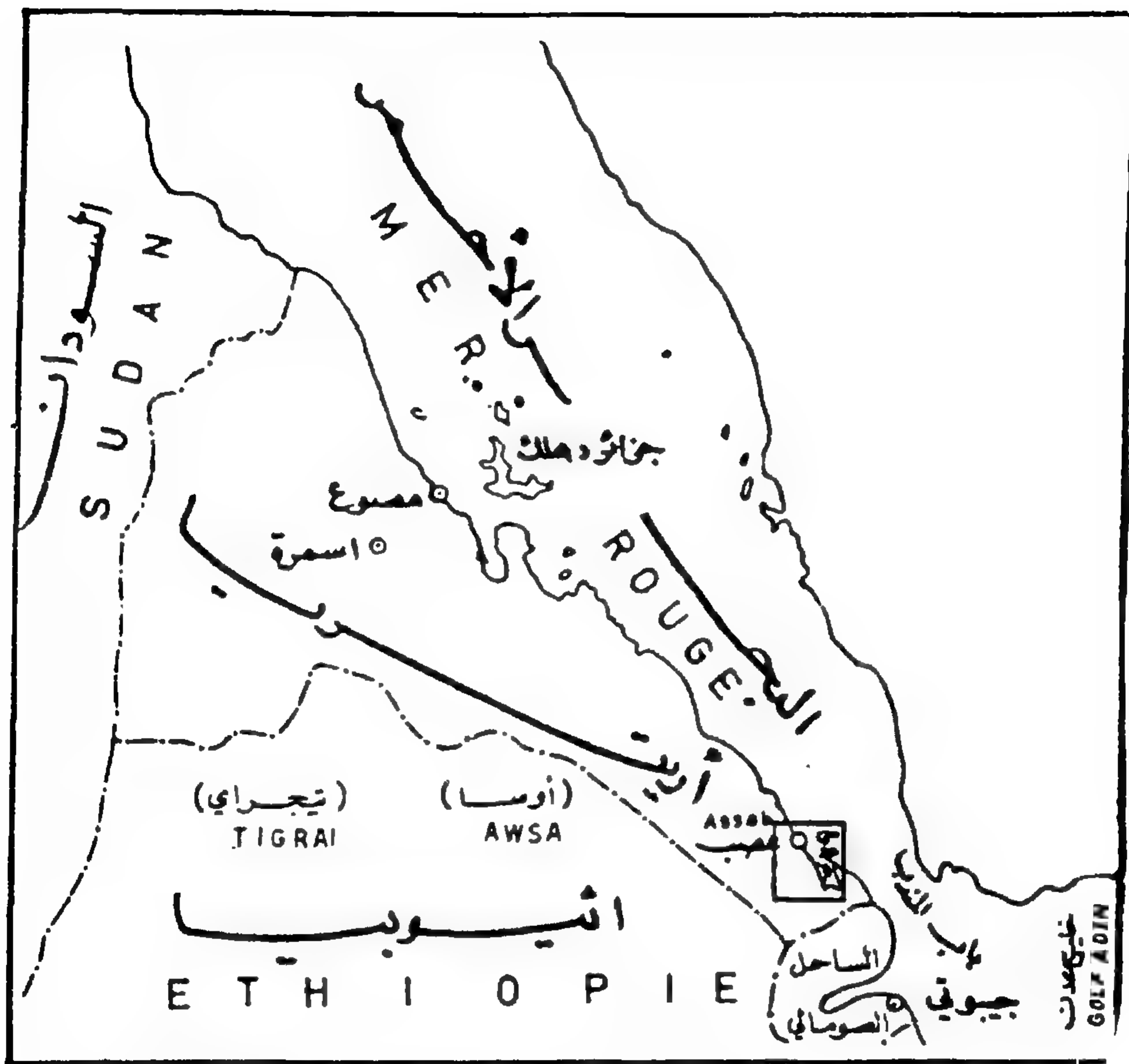
بتنوع المناخ واختلاف التضاريس الطبيعية - فإلى جانب السهول في الجزء الغربي التي تتشابه مع صحارى السودان الشمالى - نجد غابات شبه استوائية هى مناطق الجاش، وهضاباً مرتفعة فى الوسط، وصحراء بركانية فى منطقة دنكاليا فى الجنوب هكذا.

وتكوين إريتريا الجغرافى وتضاريسها، ينعكس أكثر من أى شىء آخر على الظروف السكانية^(١).

وفى الخريطة تظهر إريتريا على شكل مثلث غير متناسق الأضلاع، تمتد قاعدته من الشرق إلى الغرب، ويتجه رأسه إلى الشمال وضمن هذا الإطار المثلث الشكل^(٢).

(١) أنظر كتاب جغرافية إريتريا، للمناضل عثمان صالح سبي.

(٢) س.ف. نايدل: التركيبة السكانية فى إريتريا، العناصر والقبائل، دار المسيرة ببيروت يناير ١٩٤٤، ص ٩.



أريتريا .. على الخريطة الافريقية

وتنقسم إريتريا إلى عدة أقسام بالمصطلح الجغرافى إلى السهل الشرقى الغربى للهضبة الوسطى، والتلال الشمالية، هذا التباين من التضاريس ينعكس على الظروف المناخية.

٣ - تسمية إريتريا:

عرفت إريتريا فى عهد الفراعنة المصريين واليونانيين والرومان، حيث أطلق عليها اسم البحر الأحمر نسبة إلى البحر الأحمر. وكان فى اليونان قديما جزيرة تحمل اسم إريتريا تجاه الشاطئ الشرقى لبلاد الإغريق، وفى أيام مجدها الساطع سينوس إريتريوم على البحر الأحمر وشواطئه، التي سيطروا عليها عندما خضعت أدوليس لنقوذهم.

كما عرفت إريتريا فى العصور الوسطى وفى بداية العصور الحديثة بـ «بحرى مدرى Bahrmeder أو مدرى بحرى Medribahri، أى بلاد الشاطئ، أو الأقاليم المطلّة على البحر الأحمر، وهى تسمية محلية إريتريّة كما عرفت أيضا أجزاء منها لدى المؤرخين المسلمين ببلاد الطراز الإسلامى، أو بلاد الجبرت. وعندما احتل الإيطاليون سواحل البحر الأحمر، الممتد من رحبتا جنوبا إلى رأس قصار شمالاً، فأطلقوا عليها اسم إريتريا تجديداً للتسمية الرومانية القديمة لساحل أدوليس، وذلك بالمرسوم الذى أصدره إمبرتو الأول ملك إيطاليا فى ١/١/١٨٨٩^(١).

(١) رجب حراز (دكتور) إريتريا الحديثة. ١٩٤١-١٩٥٧ المنظمة العربية للتربية والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٤.

وهكذا فإن إريتريا، جغرافياً، من أهم البلدان المطلة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتظهر أهمية ذلك بالمدى الذى تتضح فيه أهمية التراب الجغرافى والاستراتيجى بين البحر الأحمر وحوض البحر المتوسط، هذه حقيقة تاريخية أثبتتها وقائع الأحداث القديمة والمعاصرة. وقد ابتداءً بها التاريخ الإريتري، وخاض حساب الرهان بها. ومشكلة إريتريا كانت فى الأساس - كما أوضحت - هى مشكلة موقعها الجغرافى وارتباط تاريخها به. وهى جزء من الشرق الأوسط بحكم موقعها فيه وهى.. جزء حيوى من أجزائه بحكم إطلالتها الساحلية على البحر الأحمر ومضيقه الجنوبى. فأضافت إلى أهمية موقعها الجغرافى العام أهمية موقعها الساحلى الخاص، ومن ناحية أخرى تضيف إريتريا إلى هذه الميزة الجغرافية موقعها كإحدى بلدان القرن الأفريقى، حيث تمتد إلى الداخل بعمق يعادل ١٢٠ ألف كم مربع، تلامس شمالاً وغرباً السودان، وتندرج فى الارتفاع جنوباً، حتى تندمج فى بدايات الهضبة الإثيوبية الشمالية، وتمتد أطرافها الساحلية المنحدرة لتتلاشى فى الشرق الصحراوى الضيق، حتى تنتهى لدى العمق الجنوبى عن جيبوتى^(١). وبحكم هذا الموقع الجغرافى، جمعت إريتريا بين الخلفية الأفريقية والإطلالة الساحلية على الشواطىء العربية الأسيوية فاكتملت عدة سمات حضارية وتاريخية مشتركة، جعلت منها قاسماً مشتركاً من حضارات الشعوب من حولها، وللأحداث التاريخية التى عاشتها، وهكذا أصبحت إريتريا محطة للتفاعلات دوماً بين مقدمتها الساحلية العربية وخلفيتها الأفريقية، وفى إطار هذا التركيب

(١) مصدق سابق، ص ١٣٤.

الجغرافى ذى الأبعاد المزدوجة وذى الصباغ الزمانى التاريخى المتصل بكل الشعوب والحضارات، التى امتد تأثيرها إلى حوض البحر الأحمر وإريتريا، سواء الحضارى والاجتماعى والثقافى. وهكذا، كانت إريتريا بحكم موقعها الجغرافى مسرحاً دائماً لموجات متتالية من الهجرات البشرية سامية، حامية، زنجية، حتى يمكن أن يقال: إن الشعب الإريتري هو مزيج من هذه الشعوب العربية، إلا أن الانصهار على مدى التاريخ والترابط فى إطار المصالح والتعدد. والتى لا تنفرد بها إريتريا وحدها، فنادر ما يوجد فى العالم الواحد تجانس فى إطار التعدد سمة مألوفة فى كل أقطار الدنيا^(١) وهكذا، فإنه من الواضح أن صلة الساحل الغربى بنظيره الشرقى كانت قوية، إذ تشير الكتابات المعاصرة إلى حدوث هجرة عربية، شملت قبائل بأكملها أو بطوناً كثيرة قبل الميلاد، وذلك مثل هجرة قبيلة حبشات وقبيلة الاجازيان فالأولى عرفت بلاد الساحل الغربى باسمها، فيما بعد وهو الحبشة، والثانية عرفت لغة المنطقة، وهى اللغة الجنزوية^(٢).

وتعطى هذه الموجات مؤشراً على عمق الاتصال العربى الأفريقى فى هذه الفترة بين اضطلاع العرب بدور مهم والتجارة بين الساحلية واستقرار بعضهم، بل وتزايد أعدادهم بمضى الوقت، وتوغلهم فى قلب الحبشة نفسها حتى ظهرت محطات تجارية عربية فى مناطق متفرقة، ولاسيما فى شمال أثيوبيا بإقليم تجراى، حالياً، والتى صارت تضم أرسقراطية عربية،

(١) المزيد من التفاصيل انظر كتاب «تاريخ إريتريا أرضا وشعبا» للمؤلف، القاهرة ١٩٩٤.

(٢) السيد على أحمد قليفل (دكتور): معالم التاريخ الإريتري، حتى نهاية الاستعمار الإيطالى، فى كتاب «إريتريا، دراسة مسحية شاملة»، أعده معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٦.

تتولى الحكم والإدارة بفضل تفوقها الحضارى. وقد دخلت هذه الأرستقراطية فى مصاهرات مع العناصر الحامية من سكان المنطقة^(١).

ويشير الدكتور سيد فليفل فى بحثه قائلاً: «إنه من المؤكد أن الاستقرار العربى قد سبق ببضعة قرون قيام مملكة أكسوم الحبشية، التى ظهرت إلى الوجود فى القرن الأول».

وهكذا كانت إريتريا بحكم موقعها الجغرافى مَعْبَراً لشعوب عدة، تركت كلها سماتها الواضحة، كما أوضحنا، فى المجموعات البشرية التى تسكن كل القسم الغربى من ساحل البحر الأحمر، بما فيها إريتريا الذى يمثل خليطاً من العناصر السامية والحامية والزنجية^(٢).

(١) انظر لمزيد من التفاصيل الدراسة التى قدمها الدكتور سيد علي فليفل حول معالم التاريخ الإريتري فى المصدر المذكور. ١٩٩٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) آمال إسماعيل شادر (دكتورة): إريتريا دراسة جغرافية نفس المصدر السابق، ص ١٨.

الفصل الأول

ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا

المحتويات:

- ١ - ظاهرة التحول الديمقراطي
- ٢ - الديمقراطية والتنمية
- ٣ - الضغوط الخارجية
- ٤ - النظام الأمثل لأفريقيا
- ٥ - تحديات التحول وآفاق المستقبل في أفريقيا
- ٦ - الانتقال الديمقراطي في أفريقيا

ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا:

تعيش أفريقيا منذ منتصف الثمانينات تحولاً جديداً فالإقبال المتزايد على الديمقراطية التعددية، يمكن اعتباره واحداً من الأحداث الكبرى في التاريخ الأفريقي المعاصر - وخاصة في ظل المتغيرات الدولية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وكساد الفكر الشيوعي، ومحاولة النظام الدولي الجديد ونبشه قيم الليبرالية والديمقراطية في بقية أنحاء العالم^(١).

إن الحلم الديمقراطي يقتضى كفاها متواصلاً وعزيمة لا تكل مهما يكن الثمن، فجنين الديمقراطية ينمو لا محالة من خلال نضال الجماهير الأفريقية.

لا شك في أن أفريقيا اليوم تعيش لحظة ديمقراطية، تتضح ملامحها في تزايد المطالب الشعبية المناهضة باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم والسياسة، ويؤكد ذلك انهيار كثير من النظم السلطوية، والاتجاه المتزايد نحو الأخذ بنظم التعددية الحزبية^(٢).

إن عملية الانتقال نحو الديمقراطية التعددية في أفريقيا، لا يمكن

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: جان - ماريل نزوانكو، أفريقيا والديمقراطية، المجلة الدولية الاجتماعية، عدد ١٢٨، مايو ١٩٩١، ص ١٢٩.

وانظر أيضاً: ريتشارد جوزيف، أفريقيا: ميلاد جديد للحرية، مجلة الديمقراطية، الكتاب الأول، ديسمبر ١٩٩١.

(٢) انظر:

Claud Ake. Rethinking Africa Democracy, Journal of Democracy, Vol. 2, No. 1 Winter 1991, PP. 32 - 44.

النظر إليها باعتبارها انعكاسا لمتغيرات دولية خارجية، أو أنها مجرد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات الدولية المانحة، كما يشير إلى ذلك بعض أنصار نظام الحزب الواحد كمبرر للاستمرار في الحكم^(١).

إن التحول الديمقراطي بمعناه التعددي محكوم بعدة عوامل أساسية أبرزها:

١ - مصالح الطبقة البيروقراطية البورجوازية المهيمنة ومدى استعدادها للتفاوض السلمي من أجل الإصلاحات الديمقراطية.

٢ - مدى انتشار الثقافة الديمقراطية والوعي الديمقراطي بين المواطنين الأفارقة.

٣ - القدرة على إيجاد تسوية للصراعات الاجتماعية الممتدة، والتي تأخذ شكل الحروب الأهلية والدولية في عدد من المناطق الأفريقية، مثل القرن الأفريقي وجنوب السودان، ولعل هذه العوامل ترتبط بمجموعة أخرى من القضايا، التي تمثل مداخل أساسية لدراسة عملية التطور السياسي والاجتماعي في أفريقيا، ومن ذلك: طبيعة الدولة بعد الاستعمار، وإشكاليات مؤسسات المجتمع المدني في ضوء الانقسامات العرقية والاثنية الحادة، وحقيقة الصراعات الاجتماعية وشكل الحكم في أفريقيا^(٢).

وهنا يجدر بنا أن نسلط بعض الضوء على الآراء المختلفة؛ حتى

(١) حمدي عبد الرحمن حسن (دكتور): ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٣، ص ٨.

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن (دكتور): مرجع سابق، ص ١٠.

نصل فى النهاية من خلال المناقشة الموضوعية لجميع الآراء المطروحة، مثلاً بعض المثقفين والنخبة يرون أن طبيعة مرحلة ما بعد الاستقلال وما تفرضه من متطلبات لبناء الدولة القومية، تقتضى الإسراع بعملية التنمية الشاملة، وهذه الآراء تتفق تماماً مع وجهة نظر بعض الزعامات الأفريقية، الذين أخذوا بنظام الحزب الواحد. إذ نظرت إليه باعتباره إطاراً تنظيمياً موحداً ملائماً للبناء الاجتماعى السائد فى أفريقيا.

أما التعدد الحزبى فقد اعتبر عامل تقسيم وتجزئة فهو يقوم على الاختلاف وليس التوفيق.

غير أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على التحرر من الاستعمار، بدأت الدول الأفريقية تفتق من وهم نظام الحزب الواحد، حيث أدركت بما لا يدع مجالاً للشك أنه معوق أساسى يقف أمام نهضتها وتقدمها^(١).

ولقد بات واضحاً أمام الأفارقة أن القول برفض الديمقراطية التعددية لمجرد كونها تعبر عن تراث حضارى مغاير، هو غير دقيق وبدل على عدم الفهم^(٢) فإن سوء الفهم هذا مرده الخلط بين مبادئ الديمقراطية وإطارها المؤسسية، إذ تتضمن مبادئ الديمقراطية مشاركة شعبية واسعة النطاق، ورضاء من جانب المحكومين، ونوعاً من الرقابة العامة على هؤلاء الذين يتولون السلطة، ولا شك أن هذه المبادئ قد نتخذ أشكالاً وترتيبات سياسية متنوعة؛ طبقاً للظروف والأحوال التاريخية.

(١) نزوانكو: يرى أنه يفرض أبديولوجية أحادية على الدولة، ويسعى إلى تأليه شخصية الفرد تبعاً لغاية حددت سلفاً، بالإضافة إلى أنه يقيم من نفسه وصياً على الناس محدداً لهم ما يفكرون فيه وكيف يفكرون، والحزب الواحد يعلم الناس أن يخفوا أفضليتهم وراء صيغ وكليشيهات جوفاء، ظاهرها يوهم أنها تعكس رغبة الشعب.

(٢) انظر: نزوانكو: مرجع سابق، ص ١٣١.

القول بأن التعددية الحزبية هي عامل تقسيم وتجزئة وتشير الصراعات الاثنية والعرقية فى المجتمعات الأفريقية، قول مردود عليه وخاصة فى بعض البلدان مثل إريتريا، التى مارست الديمقراطية منذ الأربعينات إبان حق تقرير المصير لإريتريا والقضية ليست إثنية وعرقية. ولكنها قيادة سيئة، فليس هناك شىء صراعى موروث يتعلق بالانقسامات الإثنية، إنها تقود للصراع فقط عند تسييس، النخب السياسية هى التى تقوم بعملية التسييس تلك فى سعيها للحصول على السلطة والدعم السياسى، كما يستخدمون خطر الصراعات الاثنية والعرقية لتبرير التسلط السياسى.

الديمقراطية والتنمية:

أما فيما يتعلق بالربط بين قضيتى الديمقراطية والتنمية فى أفريقيا والدول النامية، فإن القول بأن التعددية الحزبية مسألة ترفيه ليست المجتمعات الأفريقية فى حاجة إليها قبل أن تحقق برامج التنمية والتحديث المطلوب، هو إدعاء مضلل. فلو كان صحيحا أن الديمقراطية تتعارض مع التنمية، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة أن يكون الأفراد أكثر اهتماماً بتحسين أحوالهم المعيشية أكثر من اهتمامهم بالتصويت فى الانتخابات أو أن يكونوا أكثر اهتماماً بأحوالهم الصحية أكثر من الاهتمام بالمشاركة السياسية .. على أن القضية الأساسية لا تكمن فى أن الحصول على طعام أفضل يعد أكثر أهمية من التصويت فى الانتخابات. ولكن فى تحديد من له الحق فى أن يقر أيهما أكثر أهمية؟

وأيا ما كان الأمر، فإن خبرة التنمية الفاشلة فى أفريقيا توضح أن تأجيل الديمقراطية لم يحقق التنمية، خلال العقود الماضية من التسلط

السياسى، وأن المشاركة الشعبية فى جهود التنمية أمر ضرورى كما أكد على ذلك الميثاق الأفريقى - من أجل المشاركة الشعبية فى التنمية والتغيير، كما هو معروف، وأنه بعد ثلاثين عاما من الاستقلال فى أفريقيا لا توجد أدنى علاقة مقنعة بين نظم الحكم التسلطية أو الديكتاتورية أو الشمولية وتحقيق معدلات تنمية، اقتصادية مرتفعة فى أفريقيا، وأن الديمقراطية مهما يكن من أمر تقوم على ديمامتين أساسيتين.

الدعم الأولى: تتمثل فى أن الديمقراطية تعنى أن يقتصر دور الدولة على وظيفة «المنسق العام للمجتمع»؛ تاركة قضايا التنمية للقطاعات الأهلية غير الحكومية.

الدعم الثانية: الضغوط الخارجية:

فى أبريل عام ١٩٩٠، صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية «بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادى وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطى قد أضحى شرطا ثالثا لتلقى المساعدات الأمريكية». ونصح كوهين الدول الأفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربى للديمقراطية.

وفى يونيو من العام نفسه أكد وزير الخارجية دوجلاس هيرد نفس المعنى السابق حينما قال: «إن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التى تتجه نحو التعددية، وتحترم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ السون».

وفى يونيو ١٩٩٠ أثناء المؤتمر الفرنسى الأفريقى، أشار الرئيس ميتران إلى أن المساعدات الفرنسية فى المستقبل، سوف تمنح للدول التى

تتحرك صوب الديمقراطية، ولا شك أن استخدام الضغط الغربى سواء من خلال العلاقات الثنائية أم من خلال المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لفرض التحول الديمقراطى "Political Conditionality" أضحى يطلق عليه اسم «المشروطة السياسية لمنح المعونات والقروض».

وهكذا مجمل القول .. فإن استخدام سلاح المعونات من قبل الدول العربية، يعد وسيلة ذات بأس فى عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا.

فلا يخفى أن منح المعونات والمساعدات، كما كانت سابقا للنظم الشمولية أو الاستبدادية، أمر يدعم من قبضة النخبة الحاكمة فى مواجهة شعوبها، أما منح هذه المساعدات فإنه يعمل بالمقابل على إضعاف هذه النخب المتسلطة وقد يساعد على إسقاطها.

وعلى سبيل المثال، فإن الضغوط الغربية ساعدت فى إحداث تحول ديمقراطى مهم فى الكاميرون وكينيا وسيراليون وزامبيا وزائير وغيرها من الدول الأفريقية. حقيقة علينا أن نتذكر أن المعونات الخارجية التى حصلت عليها النظم الحاكمة فى أفريقيا منذ الاستقلال، لم تساعد على تحقيق تنمية. وعليه، فإن القول بمنع هذه المعونات سوف يؤدى إلى إضرار بمصلحة الشعوب الأفريقية هو قول مردود عليه.

النظام الأمثل لأفريقيا:

ويؤكد الجدل السابق على أن الديمقراطية تمثل مطلباً شعبياً لا يمكن إنكاره فى الواقع الأفريقى الراهن، وهنا يطرح البعض تساؤلات عن أفضل نظام سياسى للحكم والتنمية يتوافق مع الخصوصية الأفريقية؟ وللإجابة

على ذلك، لابد من الإشارة إلى قضية أساسية تعد مقدمة لازمة، وهى أن الديمقراطية نظام سياسى يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكلية من أبرزها الحرية السياسية، وهى تدعم وتؤكد الكرامة الفردية من خلال إطلاق العنان لحرية العقل والروح والأكثر من ذلك، أنه فى ظل النظام الديمقراطى يصبح من حق المرء أن بخطئ، وهو يمارس حرياته الأساسية^(١).

وأيا كان الأمر، فإن أى نظام ديمقراطى لابد وأن يشتمل على العناصر الآتية:

١ - تعدد الإرادات الفاعلة فى عملية صنع القرار، إذ لا يمكن أن بصير القرار عن إرادة واحدة مهما كانت حكمة أو قدسية هذه الإرادة. وعلى ذلك يؤكد معنى أن الديمقراطية تعنى حكم الشعب، فلا وصاية لفرد معين مهما علا شأنه، كما أن تميز نخبة أو جماعة معينة فى المجتمع لا يفرض أدنى تأثير على مبدأ الأغلبية فى عملية صنع القرار.

٢ - تعدد القنوات الشرعية التى تربط المحاكم بالمحكوم: وهو ما يعنى أن تكون العلاقة السياسية مباشرة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تعدد الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، وحرية وسائل الإعلام بحيث لا تحتكر القلة الحاكمة مصادر المعلومات الهامة.

٣ - الرقابة السياسية: وهى تتحقق من خلال إجراء انتخابات دورية على كافة المستويات المحلية والوطنية، وينبغى أن تجرى هذه الانتخابات عن طريق الاقتراع العام السرى، ولا شك فى أن

(١) أحمد عبد الرحمن حسن: مرجع سابق، ص ١٥ .

الانتخابات بهذا المعنى تمثل الضمان الأساسى لمشاركة الشعب فى عملية صنع القرار، وتؤكد كذلك على مبدأ الرقابة السياسية.

٤ - الإيمان بضرورة وجود معارضة قانونية للحكومة المنتخبة، وذلك يسمح لأحزاب المعارضة بأن تؤهل نفسها لتولى السلطة فى حالة فوزها بالانتخابات. إنه ييسر من عملية تداول السلطة بشكل سلمى.

٥ - احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية: فالفرد له حقوق أساسية باعتباره فردا، وتتضمن هذه الحقوق حق الحياة، وحق اعتناق أية عقيدة يريد، وأن يكتب ويتكلم بحرية، وأن ينضم إلى منظمات كالتقابات والأحزاب السياسية إن شاء، وينص أن تقوم الدولة بالمساواة فى المعاملة بين الجميع.

وهكذا، إن توافر العناصر السابقة هو أمر لازم لخلق أى نظام ديمقراطى، ويمكن تدعيم ذلك النظام فى ظل ثقافة ديمقراطية مدنية تعم المجتمع، كما يمكن تكريسه قانونياً من خلال إقرار دستور ديمقراطى، ينص تفصيلاً على العناصر السابقة وآليات تحقيقها فى الممارسة السياسية.

تحديات التحول و آفاق المستقبل فى افريقيا:

إذا سلمنا بمقولة أن أفريقيا تمر بلحظة ديمقراطية وأن التحولات التى تشهدها دولها تعكس بحق حالة «ورشة عمل للديمقراطية» على حد تعبير سكلار Sklar، فإن ثم مجموعة من القضايا والمشكلات بشأن تدعيم واستمرار الديمقراطية فى أفريقيا على وجه عام، ومنطقة القرن الأفريقى على وجه الخصوص، تعد جديرة بالدراسة والتحليل وذلك على النحو التالى: .

- تعد قضية الديمقراطية محور أزمة التطور السياسى فى أفريقيا منذ الاستقلال، فقد فشلت استراتيجيات التنمية التى تبنتها الحكومات التسلطية فى تحقيق المهام السياسية والاقتصادية التى حددتها. فبدلاً من وصول المجتمع إلى حالة الوحدة والتجانس، دفعت به إلى حالة الانقسام والتمايز العرقى، وبدلاً من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، عملت على نشر الفساد وعدم المساواة فى المجتمع، وبدلاً من تحقيق التنمية الاقتصادية عززت الكساد المادى والانحراف، وبدلاً من تأسيس أنظمة سياسية فعالة، خلقت اتجاهات انفصالية وإنقلابات عسكرية وحروباً أهلية^(١).

ولا شك فى أن هذا الأداء السبىء للنظم الشمولية والتسلطية فى أفريقيا بعد الاستقلال يعزى إلى غياب الديمقراطية، ولو أن المواطن الأفريقى أعطى حق الاختيار بحرية، لاختار نهج الديمقراطية والمسئولية السياسية، بدلاً من الديكتاتوريات التى تتسم بالعجز والفساد.

وعلى هذا الأساس، فإن جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الأفارقة، لم تعد على استعداد مرة أخرى لكى تصبح ضحية لنظم حكم استبدادية. إن جميع الجوانب النظرية والأخلاقية فى أفريقيا الآن، تقف وراء البحث عن بديل للمأزق السلطوى القائم وإنما يعكس كذلك المطالب الشعبية الملحة من أجل التغيير^(٢). وأن حركة الإصلاحات الديمقراطية فى

(١) انظر :

Richard Sklar : "Democracy in Africa" Africa Studies Review, 26
September December 1983. PP 11 - 24

(٢) انظر :

Robert Eatton, Liberal Democracy in Africa Political Science Quarterly,
Vol. 105. No. 3. 1995 P. 455

أفريقيا منذ عام ١٩٨٩ قد تؤدي إلى عدة احتمالات ممكنة، تتراوح بين استمرار بعض الزعماء المتسلطين، والأنظمة الشمولية وتصل إلى حد ظهور حلقات متتابة من الحرية السياسية وانعكاساتها تؤدي في النهاية إلى تعميق وتأسيس الحكم الديمقراطي. وقد أثار هذا التحول موجة من التفاؤل لدى المهتمين بالشئون الأفريقية، الذين رأوا فيه ثمرة طيبة لكفاح الأفريقيين من أجل حقوقهم وحررياتهم المشروعة، التي صارت عليها نظم الحكم التسلطية لعقود طويلة بعد الاستقلال. كما تطلعوا إلى أن يكون هذا التحول بداية لإصلاح سياسي حقيقي يواكب - سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أخذت بها الدول الأفريقية في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي اشتدت وطأتها منذ أوائل الثمانينات بصفة خاصة^(١).

الانتقال الديمقراطي والممكنات:

وبعد أن أنجز شعبنا استقلاله الوطني وإنجاز أهداف الثورة والتي استمرت أكثر من ثلاثون عاماً، وجب عليه بعد الاستقلال الانتقال إلى بناء النظام الديمقراطي، والانتقال من عصر الثورة إلى عصر الدولة وهناك اختلاف كبير كما هو معروف يمكن تسميته. فكان الارتباط بين الديمقراطية والثورة؛ لأن الثورة مرادفة للعنف دائماً والانتقال الديمقراطي. بوصفها منافسة إجتماعية سلمية تؤمن بمبادئ التوافق والتراضي قاعدة للصراع السياسي، بين أطراف الحقل السياسي، وبين السلطة والمعارضة.

(١) عراقى عبد العزيز الشربيني (مكتور): الحوائج الاقتصادية للتحول الديمقراطي في أفريقيا.

تعريف السياسة كمنافسة مدنية نظيفة من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح والثقافة السياسية الجديدة، التي تفترضها استراتيجية الانتقال الديمقراطي، وهي باختصار - الثقافة التي تحل النزعة النسبية في وعى الساسة محل النزعة الشمولية وتحل التوافق، والتراضى والتعاقد، والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار، والإلغاء .. إلخ، فيتفتح المجال السياسى - بذلك - أمام المشاركة الطبيعية للجميع .

وتتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمى عليها، ثم الانتقال إلى الشرعية الدستورية الديمقراطية، بدلاً من الاستناد إلى شرعية القوة للحفاظ على سلطاتها، من خلال تكريسها المفاهيم الثقافية السياسية الديمقراطية لإنجاز حلقة التحول الديمقراطي، لأن التسلط والقمع وتعميم الإرهاب من قبل السلطة لم يقدم ضمانه لحمايتها من الغضب الاجتماعى، عكس ما أوهمت النخبة الحاكمة نفسها به طويلاً فى أفريقيا، بل نتج عن ذلك كله ردود فعل دفاعية تراكمت وقائعها إلى المدى الذى أدخل المجالين السياسى والاجتماعى فى مغامرات غير محدودة العواقب، ومن ضمنها الحروب الأهلية التى تعيشها اليوم أفريقيا فى أكثر من قطر، ذلك أن إقفال المجال السياسى على نخبة السلطة، بشكل حصرى دفع جماعات اجتماعية عديدة اللجوء إلى أساليب عديدة منها إلى المجال الدينى، بديلاً لممارسة السياسة وللتعويض عن غياب أو عن مصادرة المجال (الطبيعى)،

(١) عبد الإله بلقزيز (دكتور) الانتقال الديمقراطي في الوطن العربى فى الأصل ورقة قدمت إلى المؤتمر القومى العربى السابع الذى عقد في الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة ١٩ - ٢١ مارس ١٩٩٧، - الناشر المستقبل العربى في ٥ / ١٩٩٧.

والبعض الآخر إلى اللجوء إلى أساليب العنف في التعبير عن مطالبها في كل الأحوال، قاد ذلك التسلط إلى تعريض الاستقرار السياسى للتصدع والوحدة الوطنية للانفراط، وهكذا لم تعد السياسية تعبر عن نفسها على نحو طبيعى، بل باتت تستعير الحسم الفكرى والعنف وتقاليد العراق غير المدنى! وعلى ذلك لم يعد ثمة بدٌ من تنفيس التعبئة النفسية العامة، وإرجاء الصراع السياسى إلى قواعده الطبيعية، طريقاً للخروج من منطقة الفتنة والحرب الأهلية، وليس من شك فى أن ضغط هاجس الحرب الأهلية، الداخلية يؤسس لشرعية عملية الانتقال الديمقراطى ويفرضها مخرجاً من النفق المظلم^(١)، الذى تعيشه هذه الدول. ونحن حينما نذكر هذه الحقائق الواقعية فذلك للأخذ فى الاعتبار ما سيحدث من حولنا، ولتجنب المخاطر التى تحدث من جراء الانفراط بالسلطة وتجاهل الآخرين؛ مما يحدث فى المستقبل القريب فجوة عميقة فى الوحدة الوطنية والتى نحن فى أمس الحاجة إليها قبل كل شىء؛ لأنها تمثل صمام الأمان لأمننا واستقرارنا.

أردت من هذه النصيحة أن أنبه النخبة الحاكمة فى بلادنا؛ لكى تفيق من نشوة الانتصار وتعود إلى الواقعية لمعالجة الأمور الوطنية العليا بموضوعية وبتقبل آراء الآخرين والإقرار بمبدأ المشاركة فى صنع القرار، قبل وقوع الكارثة على رؤوس الجميع من جراء التعنت اللامبرر مهما كانت المسببات لأن الوحدة الوطنية ومصلحة الوطن أسمى من كل شىء.

الضغط الدولى:

إن الضغط الدولى يعد من العوامل التى تساعد فى بعض الأحيان على الانتقال الديمقراطى وخاصة فى العالم الثالث، حيث كانت فى

الماضى النخبة الحاكمة فى أفريقيا، تستطيع أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية فلا تعيرها أى أنباء، بل كانت تستطيع حتى الإقدام على ممارسة جميع أنواع الانتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولى، وقد اطمأنت طويلاً إلى صمت الحكومات الغربية التى بادلتها التواطؤ المعلن والخفى، بحجة مواجهة الشيوعية واستئصال قواها المحلية، أما اليوم فقد تغير الوضع، وإن هذه المرحلة من الراحة الدولية الممنوحة انصرفت، إذ باتت الدول الكبرى مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان فى أفريقيا - تحت وطأة ضغط رأيها العام ومنظمات حقوق الإنسان فيها، وتحت وطأة ضغط المؤسسات المالية العاملة، ومع أنه من باب الأمانة القول إن نضال وضغط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان فى أفريقيا عموماً، أثمر نتائج مادية مؤكدة فى تحسين أوضاع الحريات العامة إلى حد ما. وهكذا وفى ظل الوضع العالمى الجديد، فى مواجهة السيطرة وإساءة استخدام السلطة من قبل دولة الحزب الواحد وتعزيز وإدراك الشعب فى ظل هذا الوضع العالمى بأن الديمقراطية والتعدد الحزبى أصبحت من النظم السياسية الشرعية المقبولة^(١).

ولقد مثلت التحولات الجديدة والمفاجئة فى النظام الدولى تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الأفريقية، كما كانت بمثابة إنذار للنظم السلطوية والاشتراكية منها أو الماركسية على وجه أخص.

(١) محمود محمد أبو العينين (دكتور): أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى، ومصر وأفريقيا الجنود التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة - «أعمال الندوة» الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٦. وهو من الأساتذة المتخصصين فى القضايا الأفريقية والقرن الأفريقى وإريتريا على وجه الخصوص ومن الذين لهم إسهاماتهم فى هذا المجال.

وتجسدت التحديات والضغوط الجديدة أساساً في جانبين رئيسيين:
الأول تمثل في الانهيار السريع المفاجئ لدول الكتلة الاشتراكية، التي كانت
الحليف الأساسي لكثير من النظم والحكومات الأفريقية.

أما التحدي الثاني:

فيتمثل في ضغوط القوى المنتصرة في الحرب الباردة، وهي دول
الغرب (الديمقراطية الليبرالية)، التي سارعت بفرض شروط الإصلاحات
السياسية كأساس للتعامل مع الدول أو الحكومات في أفريقيا.

وللإفصاح أكثر، إنه خلال أقل من خمس سنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٥،
وهي فترة متزامنة مع التغيرات التي حدثت في النظام الدولي، حيث
انتهت نظم حكم الحزب الواحد في أفريقيا تقريباً، وأصبحت الأغلبية
الساحقة من الدول الأفريقية نظاماً ديمقراطياً ولو شكلاً. خلافاً لما كان
عليه الوضع قبل هذه الفترة الوجيزة، وبذلك استطاعت الحركات
الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني والنخبة الجديدة أن تواجه الجيوش
وسيطرة نظم الحكم الشمولى بسلطوته وجبروته، وتم خلع العديد من الحكام
الدكتاتوريين في أنحاء عديدة من القارة بالقوة أو عن طريق صناديق
الاقتراع. وهكذا، أصبحت أفريقيا في الفترة الوجيزة القليلة الماضية بمثابة
«ورشة عمل للديمقراطية»^(١) والضغط الغربي لم يقتصر على انهيار
دول المنظومة الاشتراكية والتخلي عن التزاماتها تجاه حلفائها الأفارقة، بل
سارعت القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة بفرض ضغوطها، وقد
انفردت بالساحة، من أجل إجبار النظم المختلفة على التحول نحو

(١) محمود محمد أبو العينين (دكتور) مصدر سابق ص ٢٧٧ .

الديمقراطية، وتعزيز الالتزام بحقوق الإنسان وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وخروج السوفييت من أفريقيا كقوة مناوئة، وأعيد ترتيب الأولويات الغربية في ظل «النظام الدولي الجديد»، وأصبح الإصلاح السياسى (الديمقراطية وحقوق الانسان) أحد العوامل الهامة للقرب أو البعد عن نظام دولة أفريقية ما.

الولايات المتحدة الأمريكية:

مثلاً، هي القوة العظمى الأولى فى العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، ربطت موقفها من قضايا الصراع الداخلى سواء فى أنجولا أو جنوب أفريقيا أو إثيوبيا، ببرامج للتحويل الديمقراطى وإجراء انتخابات حرة خاصة فى عهد الرئيس «بوش»^(١)، كما ربطت التنازلات عن قدر من الديون والتسهيلات فى عمليات الجدولة للديون الرسمية الأخرى، بالإصلاحات الاقتصادية السياسية. وفى هذا الإطار، تم تنازل الولايات المتحدة عن نحو ١٣٠٠ مليون دولار للدول الأشد فقراً فى أفريقيا، كما تم تخصيص ميزانيات جديدة فى حدود ٧٨ مليون دولار للهيئات الأمريكية، العامله فى مجال تعزيز برامج مساندة الديمقراطية الأفريقية (كالوكالة الأمريكية للتنمية، وهيئة الاستعلامات الأمريكية وغيرها)، كما تربط المساعدات الانمائية لدول أفريقيا بمدى الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى وتعزيز حقوق الانسان والحكم المدنى^(٢). واستمرت

(١) George Bush "The U. S. A and Africa The Republican Record - Election" in Africa Report Vol. 37 No 5 September October 1992, PP. 14 - 17 .

(٢) محمود محمد أبو العنين : (دكتور): أفريقيا والتحولت الراهنة فى النظام الدولى - أعمال الندوة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٦٦ .

إدارة كلينتون فى نفس الاتجاه ولكن بشكل أكثر تركيزا على الديمقراطية من الإدارة السابقة، حيث أعلن « كلينتون » ثم وزير خارجيته « سابقا » وارين كريستوفر بأن التحول الديمقراطى وإنجاح التجارب الديمقراطية فى أفريقيا، على رأس أولويات الإدارة الأمريكية.

فرنسا:

بدأت أيضاً الإدارة الفرنسية فى تخصيص مساحة من الاهتمام المتزايد، ابتداء من عام ١٩٩٠ بمسألة الإصلاحات الديمقراطية فى أفريقيا، باعتبارها شرطا لتقديم أو الاستمرار فى تقديم المساعدات^(١).

بريطانيا وكندا:

حددتا موقفهما من عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا على نفس النحو المشابه، وفى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث ، الذى عقد فى هارارى عام ١٩٩١ وضعت مسألة الديمقراطية والإصلاحات السياسية وتدعيم حقوق الإنسان فى أولويات الكومنولث، استجابة للتطورات الجارية فى النظام الدولى، وفى هذا السياق أكد « جون ميجور » رئيس وزراء بريطانيا للحاضرين بأنه « ينبغى اللحاق بموجة حقوق الإنسان والديمقراطية التى تنتشر فى معظم أنحاء العالم اليوم »، « أننا لا نستطيع أن نتجاهل ذلك » وقد حاول « ميجور » أن يساير التيار السائد، فقال بضرورة مواكبة الديمقراطية للتنمية^(٢).

(١) Tomy Chapter "French African Policy, To Wards Change" In: African Affairs, No. 91, 1992, PP. 46 - 47 .

(٢) محمود أبو العنين (دكتور): أفريقيا والتحول الرأى فى النظام الدولى - أعمال الندوة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٦.

ولقد أعلن رئيس وزراء كندا موقفاً مماثلاً، حين قال عن نفس الاجتماع: «إن كندا لن تكون حجر عثرة في سبيل التحول الديمقراطي»، بل وأضاف، أكثر من هذا «أن كندا ستزيد مساعداتها للدول التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية، وأكد وزير الخارجية البريطاني «هيرد» في مناسبة أخرى على «أن المساعدات البريطانية لن تمنح إلا للدول التي تتجه نحو التعددية واحترام القانون وحقوق الإنسان وآليات السوق»^(١).

أما موقف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد)، و(البنك الدولي)، فكان أكثر صرامة وأكثر تعبيراً في نفس الوقت عن الضغوط الحقيقية التي تمثلها العوامل الخارجية النابعة من النظام الدولي في مرحلة النمو، خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى، التي تزامنت مع موجة التغيرات الراهنة.

وفي اعتقادى أن هذه الضغوط من قبل القوى المنتصرة في الحرب الباردة والتطبيق من قبل المؤسسات المالية، خاصة في شأن المشروطة السياسيه والاقتصادية أمام هذه الأنظمة الشمولية المتسلطة وعدم مسئولية هذه الأنظمة استجابة للمتغيرات الدولية، يحقق أهدافاً شعبيه مقبولة على نطاق واسع في القارة الأفريقية والتي شهدت التحولات الديمقراطية نتيجة لهذه الضغوط فلا شك أن التشدد في هذا الاتجاه أمام تعنت الأنظمة الدكتاتورية الفردية فقط، يكون في صالح الديمقراطية ومحبا من الشعب الذى ينشد التغيير والتفاعل مع التحول الديمقراطى فى العالم.

(١) نفس المصدر السابق ص ٢٨٧ .

الانتقال الديمقراطي وعوائقه:

ويجدر بنا هنا أن نشير أننا سنحاول في الفقرة التالية أن نقف على بعض مصادر تلك الإعاقة، التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في أفريقيا.

١ - من تلك العوائق: أزمة الشرعية التي تقوم عليها سلطة النخب الحاكمة في البلاد الأفريقية، بوصفها الأزمة التي تجعله انتقالاً محجوزاً هنا وعسيراً هناك ... الخ

٢ - أزمة الشرعية: بسبب من أن الشرعية السياسية للسلطة في بعض البلدان الأفريقية لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية الحديثة، فإنها (شرعية) تعاني من أزمة مزمنة تلقى بذيلها على مجموع الحياة السياسية الداخلية، وتضع الكوابح في سيرة التطور والتقدم في المجال السياسي، ومن هنا لا نضيف جديداً حين نقول إن النظام السياسي العصبوي^(١). لنظام مغلق، وليس من شك في أن نظاماً سياسياً يسهل شرعيته من امتياز فوق - اجتماعي، مزعوم، لقبيله أو عشيرة يفرز كل شروط الكبح والحجز أمام إمكانية التطور الديمقراطي، بل هو يؤسس البنية التحتية الناجزة للتسلط السياسي والدكتاتورية.

٣ - الشرعية الوطنية الثورية:

وهذه محاولة مكشوفة من الأنظمة الحاكمة للتعويض عن الشرعية السياسية الديمقراطية المفتقدة، حيث يجنح بعض النخبة الحاكمة في الدول الأفريقية حديثة الاستقلال إلى تبرير شرعيتها باسم الثورة والوطنية

(١) العصبوية : تمثل العصبية الأهلية (القبلية أو العشائرية أو الطائفية) وهي تعد في أفريقيا واحدة من أكثر مصادر الشرعية لسيادة الدولة اليوم.

بدعوى أن نهوضها بمهمة انجاز برنامج وطنى سياسى وتنموى - تحررى لأنجاز معركة البناء والتعمير، ولقد أثبتت التجارب فشل هذه الأنظمة التى تعتمد على هذه الشرعية وهى بعيدة عن الجماهير والديمقراطية؛ ولذلك نستطيع أن نقول إن الشرعية الوطنية هذه تمثل اليوم على الأقل، وفى طبقتها العسكرية -عائناً حقيقياً أمام إمكانية الانتقال الديمقراطى.

٤ - مقاومة الطابور التسلطى والمنتفع:

ومما لا شك فيه أن من العوائق التى تعترض عملية الانتقال الديمقراطى فى الدول الأفريقية عملية المقاومة الشرسة التى تنظمها قوى سياسية واجتماعية عديدة - داخل المجتمع السياسى تتنفع من بقاء نظام حكم الحزب الواحد أو الشمولى، وهى قوى أفرزتها التطورات السياسية والاقتصادية المستمرة فى ظل سلطة النخبة الحاكمة منذ الميلاد الحديث للدولة الوطنية الثورية فى أفريقيا، ومع أن كثيراً من هذه القوى نمت وترعرع على الهامش، وفى الهامش إلا أنه يمثل اليوم - ما يشبه اللوى السياسى الضاغط ضد أى إصلاح سياسى ديمقراطى والقادر - حتى الحد الأدنى - على إرباك أى توافق ممكن بين الدولة والمجتمع، بين النظام والمعارضة، بسبب تغلفه فى نسيج السلطة والاقتصاد، وقدرات التأثير النافذ لديه على مراكز القرار وهو يمثل - بجميع المقاييس - الاحتياطى الاستراتيجى القوى، والذخيرة الحية الضاربة لإرادة التملص من ضرورات الانتقال الديمقراطى الآخذة فى تكريس نفسها^(١).

ووفق ما تقدم ذكره فى مسألة الانتقال الديمقراطى فى هذا السياق وفى ظل التوجه السياسى الدولى الجديد، تبدو الحاجة ماسة اليوم إلى

(١) مصدر سابق ص ٢٤ .

إعادة وعى خيار الانتقال الديمقراطي فى منطقة أفريقيا والقرن الأفريقى بصفة خاصة على نحو جديد، أى بوصفه مخرجاً تاريخياً من الانسداد السياسى العام الذى قمر به منطقتنا، بل مخرجاً مشرفاً - للسلطة والمعارضة على السواء - من واقع الإخفاق الذى منيت به سياسة السيطرة وسياسة الثورة على حد سواء.

ب - ممكنات الانتقال الديمقراطى:

إن الديمقراطية فى هذا العصر، أصبحت ضرورة لا غنى عنها واختياراً لا مفر منه كونها تتبع المجال لكل الخيارات الأخرى وعلى الأصعدة كافة: السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية...؟ ومن هنا، فإن الانتقال السلمى نحو النظام الديمقراطى، بات أمراً ضرورياً للأسباب وللأهداف التى ذكرتها آنفاً فى أفريقيا وبات اليوم مهياة أكثر من ذى قبل لتشهد ألوانا من التوافق السياسى، على قواعد الانتقال الديمقراطى السلمى. وما دفعنا للاعتقاد فى ذلك هما أمران :

أولاً: تنامى الاعتراف بفشل العنف فى فرض الشرعية أو فى الاستيلاء على السلطة.

ثانياً: تنامى الشعور العام فى أفريقيا بالحاجة إلى إجماع وطنى لمواجهة تحديات التنمية والأمن.

الأول يعبر عن اعتراف ماضى صريح بفشل أسلوب العنف فى حيازة السلطة أو فى الاحتفاظ بها ، كما هو واضح الآن فى العديد من الدول الأفريقية التى كانت تقوم على أساس نظام الحزب الواحد الشمولى، وبدأت

تتهاوى وفى أزمئة قصيرة تتجه لهذا النهج؛ مما أدى لإقرار مبدأ التعايش بين المعارضة والسلطة فى التوافق السياسى بينهما على بناء مسلسل الانتقال - متفاهم عليه - نحو النظام الديمقراطى.

أما الأمر الثانى، فيعبر عنه تزايد الاعتراف بصعوبة حماية الأمن الاستراتيجى والاقتصادى والسياسى من مخاطر التدخل الخارجى أو الهيمنة، أو عدم الاستقرار الوطنى الداخلى ... إذا لم يجر حوار وطنى موسع يقترح تصورات وبرامج عمل تحظى بموافقة الجميع وتسمح بمشاركة الجميع فى تنفيذ ومراقبة سياساتها، فى إطار التعايش والتوافق والتوازن والوفاق فى سبيل بناء المستقبل .

وخلاصة القول:

أن السياسة أو الثقافة الديمقراطية لا تتساوى فى الممارسة إلا إذا قامت على اعتراف الأقوياء بالضعفاء، واعتراف الأكثرية بالأقلية، والأغنياء بالفقراء، والسلطة بالمعارضة، والدولة بالمجتمع المدنى.

وفى هذا الصدد يرى الدكتور محمد وقيدى أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون وسيلة إلا إذا اتخذت كغاية وأن إغفال صفتها كغاية من شأنه أن يفسد كل محاولة للتوصل بها إلى الغايات الأخرى، ولهذا فهو يعتبر^(١) «أن الديمقراطية غاية» فإذا كانت الديمقراطية، كما هو معلوم، وسيلة التنوع، وتهدئة الاختلافات، ووسيلة للتعايش ولتحقيق أهداف النمو والتقدم المشترك، فغايتها برأى الدكتور وقيدى هى فى «توازن المجتمع وحضور بعده الإنسانى»^(٢).

(١) حبيب معلوف: الديمقراطيات النامية وراء عثرات ثقافتها الكبيرات - جريدة الحياة

١ / ٦ / ١٩٩٧ .

(٢) محمد وقيدى: البعد الديمقراطى دار الطليعة - بيروت ص ٩٦ - ١٩٩٧ .

والخلاصة إن الديمقراطية توحد . حيث تكون هناك تعددية سياسية في المجتمع وتغيب حيث تغيب هذه التعددية، ولا بد النظر إليها كاختبار عقلاني وأخلاقي لأفضل المكثات في تنظيم المجتمع. هذا البعد الديمقراطي هو الذي يجعل الحياة الانسانية ممكنة داخل كل مجتمع مع تواجد الاختلاف فيه، وهو المجال الذي تتحقق بفضل صيغة جدلية بين وحدة المجتمع وتنوع مكوناته. ووفق هذا التصور يرى الدكتور رقبدي «فإن النظام الديمقراطي قانون عام من أهم القوانين المنظمة للتعاقب المجتمعي»^(١). وبامتداد هذا القانون إلى مستوى الحياة الفردية لأعضاء المجتمع، فإنه يسمحهم بحريات وحقوقاً ويدفعهم إلى ممارستها بوعي، تجعلهم في الوقت ذاته ملتزمين بحريات وحقوق الغير، لوعيهم بأن ضمان حريات الغير وحقوقهم هو ضمان لحرياتهم وحقوقهم هم أنفسهم.

(١) مصدر سابق ص ٩٦ .

الفصل الثانى

التحديات السياسية والوحدة الوطنية

فى القرن الأفريقى

المحتويات:

- ١ - القرن الأفريقى والخلفية التاريخية للصراع والتحديات التى تواجهه.
- ٢ - حقيقة الصراع الإقليمى والداخلى فى منطقة القرن الأفريقى.
- ٣ - الموروثات الاستعمارية.
- ٤ - أزمة الاندماج الوطنى فى منطقة القرن الأفريقى.
- ٥ - القرن الأفريقى وأهميته الاستراتيجية على المستوى العربى والإفريقى والدولى.
- ٦ - الوحدة الوطنية والتحديات التى تواجه منطقة القرن الأفريقى حاضراً ومستقبلاً.

١ - القرن الأفريقي والخليجية التاريخية للصراع والتحديات التي تواجهه:

لا شك في أن منطقة القرن الأفريقي ظلت منذ بداية العصر الاستعماري، وحتى الآن من أهم هذه المناطق الاستراتيجية، وأن خريطتها السياسية المتفجرة هي من الإرث الاستعماري الذي خلف من المشاكل في العالم الثالث، وخاصة أفريقيا، ما يكفي تفجير حروب ومجاعات وآلام لا تنتهي. وهذا الإرث هو الذي دفع منظمة الوحدة الأفريقية على سبيل المثال إلى إقرار بند التمسك بالحدود الاستعمارية الموروثة في محاولة للهروب من مخلفاته وتخفيف آثاره ومضاعفاته. هذا رغم أن هذا الحل لم يكن سلباً ولا يعكس حقيقة صورة أفريقيا ومصالح شعوبها المتداخلة. والخريطة السياسية الراهنة للقرن الأفريقي تحديداً لا تعبر جذورها (ليس حدودها فقط) لأكثر من مائة عام، وجاءت عناصرها الرئيسية كمحصلة للنضال الاستعماري والثابت على الإستثمار بموطىء قدم في هذه البقعة الهامة، والتي بدأ الاهتمام الغربي بها كحلقة على طريق المواصلات إلى الهند وتنامى الاهتمام بها منذ افتتاح قناة السويس وتعاظمت هذه الأهمية حين أصبحت المنطقة حلقة حاكمية على درب النفط. وخطورة الموقع الاستراتيجي دفعت القوى الاستعمارية إلى تغليب مصالحها على كل معطيات الواقع، وإلى تجاهل أدنى الأسس المنطقية التي حاولت استكشافها من حدود مناطق أخرى في العالم الثالث وأفريقيا. ثم جاءت رعونة الأنظمة الديكتاتورية المحلية. وحمق لا يستهان به لدى عديد من القوى السياسية في المنطقة بالإضافة إلى جحود وشلل وتبعية وضعف القوى الإقليمية

المؤثرة، لتفاقم الأمر جميعاً وإشعال النيران والدمار والموت فى منطقة القرن الأفريقى بالذات.

٢ - حقيقة الصراع الإقليمى والداخلى فى منطقة القرن الأفريقى:

تتسم صراعات القرن بطبيعة بالغة التعقيد نابعة من تعدد أبعاد ومستويات الصراع فى المنطقة، وهو ما يبدو واضحاً فى أن الخلافات المحدودية بين دول المنطقة تختزل فى داخلها صراعات ضاربة بين قوميات متناحرة فى إثيوبيا والصومال وكينيا. كما تتداخل أيضاً فى هذا الصراع أبعاد حضارية ودينية وعرقية واقتصادية. أما التعدد فى مستويات الصراع، فيبدو واضحاً فى أن المنطقة شهدت أشكالاً شتى من الصراعات، تراوحت ما بين الحروب النظامية واسعة النطاق وحروب الاستقلال الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية^(١)، وهكذا تتعدد مشكلات القرن الأفريقى وتنوع فى إطار خصوصية، تحكى عن القارة الأفريقية وما تعانیه من قضايا اقتصادية واجتماعية، تحكى فى نهاية الأمر الصيغ السياسية المختلفة، سواء فى داخل كل دولة أو فى علاقاتها الخارجية والإقليمية والدولية^(٢) ومع ذلك يمكن إرجاع معظم صراعات القرن الإفريقى إلى مصدرين رئيسيين هما:

أ - الموروثات الاستعمارية.

ب - وأزمات الاندماج الوطنى فى منطقة القرن الإفريقى.

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجى العربى -- القاهرة ١٩٩٤.

(٢) إجلال رأفت: القرن الأفريقى وأهم القضايا المثارة فى المستقبل العربى، بيروت ١٩٩٧/٤.

٣ - الموروثات الاستعمارية:

يبدو تأثير الموروثات الاستعمارية فى أن الخريطة السياسية للقرن الأفريقى، كما أوضحنا أعلاه - عقب الاستقلال، تناقضت إلى حد كبير مع التوزيعات القومية والعرقية والقبلية واللغوية، حيث فرض الاستعمار حدودا مصطنعة على المنطقة، وأثرت هذه الحدود تأثيراً سلبياً على الصومال بصفه خاصة. فقد أصبح «الصومال الكبير» مقسماً إلى خمسة أجزاء: الصومال التى كانت تضم الجزء بين الشمالى والجنوبى، اللذين كانا تحت الاحتلال البريطانى والإيطالى، وجيبوتى التى كانت تسمى الصومال الفرنسى قبل الإستقلال، والجزء الرابع هو الصومال الغربى الخاضع للاحتلال الإثيوبى، والجزء الخامس هو شرق كينيا الذى ضمه الاستعمار البريطانى إلى مستعمرات فى كينيا قبل الاستقلال، وقد أعلن الصومال منذ بداية الوحدة. فيما بين الأقاليم الخمسة فى دولة واحدة تسمى «الصومال الكبير» فيما كان بمثابة مصدر متجدد للصراع من إثيوبيا وكينيا، إلا أن الصومال لم يستطع تحقيق أدنى درجة من النجاح فى تحقيق هذا الهدف، بل إن الجزءين اللذين كانا الصومال ذاتهما، انقسما بفعل شعور شعب الإقليم الشمالى بانعدام العدالة والمساواة مع الجنوب، مما دفعه إلى أحضان إثيوبيا مما أدى إلى تشجيع نظام هيلاسلاسى من ضم إقليم إريتريا فى وضع فيدرالى عام ١٩٥٢، ثم إدماجها فى الإمبراطورية الإثيوبية عام ١٩٦٢. متجاهلاً بذلك سيادة الشعب الإريتري، وحقوقه الطبيعية فيما استهدف إعطاء إثيوبيا منفذاً على البحر والمياه المفتوحة وإخراجها من أسوار الهضبة الحبشية، الأمر الذى تسبب فى إشعال حرب

دامية استمرت ثلاثين عاما، ولم تنته إلا بعد حصول إريتريا على استقلالها فى أبريل عام ١٩٩٣.

٢ - أزمة الاندماج الوطنى فى منطقة القرن الإفريقى:

تعتبر أزمة الاندماج الوطنى سببا رئيسيا للصراعات الداخلية. ذلك أن معظم دول القرن الإفريقى عبارة عن فسيفساء قومى وعرقى وقبلى، تتعارض فيه الإلتماآت والولاءات الأولية داخل الدولة الواحدة، وقد أدى هذا الوضع إلى سيادة وهيمنة الروح القبلية، بدلا من مبدأ (المواطنة) وساعد على ذلك أن كثيرا من تلك الدول تبنت مناهج عقيمة للإندماج الوطنى ارتكزت على قيام النظم الحاكمة (المنتمية بالضرورة إلى جماعة قومية أو عرقية ما) بتجاهل واستبعاد الجماعات القومية والعرقية الأخرى فى سياسات التوزيع والمشاركة السياسية، واتجاه هذه الأنظمة بدلا من ذلك نحو تأسيس وإرساء سياساتها على منطق التعصب المركزى القائم على توجيه الاستثمارات الحكومية والإنفاق الحكومى وكافة مقدرات الدولة، نحو خدمة مصالح واحتياجات الجماعة القومية أو العرقية على سبيل المثال:

إثيوبيا تحت الحكم الإمبراطورى والماركسى، والذى كان مرتكزا على العنصر الأمهرى الكامل، والذى قامت نخبته الحاكمة بالتنكيل بسائر القوميات الأخرى فى البلاد، أضف إلى ذلك أن الصومال ذاتها التى تتميز بتجانس قومى ودينى ولغوى فريد - لم تغفل من هذه الأزمات، حيث كانت السياسات الحكومية فى أواخر عهد سيد برى محكومة بالروح القبلية، حيث ضيق دائرة المشاركة السياسية.

الأمر الذى أدى إلى شعور الجماعات العرقية الأخرى بانعدام العدالة التوزيعية، وشعورها بالتمييز؛ مما أدى إلى اتجاهها نحو ممارسة العنف المسلح ضد النظام، مما فتح الباب أمام موجات هائلة من الحروب الأهلية فى القرن الأفريقى والتى شكلت فى بعض الحالات تهديداً حقيقياً أمام بقاء كيان الدولة ذاتها، وهكذا لم تستثن دولة واحدة حتى يومنا هذا من دول منطقة القرن الأفريقى من هذا المفهوم، سواء أكان فى جيبوتى أم إريتريا أم إثيوبيا فى عهد الديمقراطية «عهد زيناوى»، ما زالت هذه الدول لم تأخذ العبر من الماضى ممن وصلوا إلى الحكم من قبلهم لبناء المستقبل المشرق، من خلال التعددية السياسية الحقيقية والعدالة والمساواة بين جميع فئات الشعب وصنع القرار.

5 - القرن الأفريقى وأهميته الإستراتيجية على المستوى العربى والأفريقى والدولى:

ولهذه المنطقة أهمية إستراتيجية كبيرة، نتيجة لموقعها الجغرافى، الذى يجعلها تتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، ولقد وضحت هذه الأهمية عند فجر التاريخ الحديث^(١)، وأن المراقب الذى واكب تطور هذه المنطقة المتوترة من العالم، يرى كيف تسارعت الأحداث فيها خلال السنوات الخمس الماضية لترسم صورة جديدة تماماً، صورة قد تبدو غير مألوفة أو متوقعة بالنسبة للكثيرين.. وبالتالى، فهى مفتوحة على تطورات يصعب التنبؤ بأبعادها فى المرحلة الراهنة، خاصة وأن أجواء الضعف والشك وعدم الاستقرار لا تبدو من سمات القرن الأفريقى وحده،

(١) جلال يحيى (دكتور): مشكلة القرن الأفريقى وقضية شعب الصومال، دار المعارف - القاهرة ١٩٨١.

وانما تمتد إلى أجزاء القارة وخاصة منطقة البحيرات العظمى وإلى الجوار العربى المتداخل فى ثناياها، بل وحتى للأوضاع العالمية نفسها.

ولكن مما لاشك فيها، أن المراقب العربى لا يستطيع التعامل بنوع من عدم الاكتراث مع الأحداث المتدفقة فى القرن الأفريقى؛ لأسباب عديدة أبرزها:

الجوار الجغرافى، والتداخل البشرى وعلاقات القربى، والتفاعل التاريخى الحضارى بين المنطقة العربية والقرن الأفريقى عبر قرون طويلة من الزمان والمكان المشتركين بكل تفاعلاتها، التاريخية والدينية والثقافية وعلاقات المصالح.. وحتى إذا غمضت العيون عن ذلك كله أو شاحت الأنظار بعيدا كما فعلت عديد من الدول العربية خلال العقود الماضية، فإن هناك أسباباً استراتيجية أخرى بالغة الأهمية لن تتحقق بالتجاهل أو الابتعاد عن المنطقة؛ نظراً لأن أمن المنطقة العربية يتقاطع فى عدة حلقات مع القرن الأفريقى من منظور: الأمن الاستراتيجى بمفهومه العريض بالنسبة لكل آسيا العربية ووادى النيل. وأمن النفط وأمن الماء، وأمن البحر الأحمر بكل ما يعنيه كعقدة مراسلات حيوية، ترتبط بالأمن الغذائى والاقتصادى لكل دول الخليج العربية، بالإضافة إلى التقاطع البالغ الخطورة أيضاً مع الصراع العربى - الصهيونى^(١) وهكذا. وعند أى حديث عن القرن الأفريقى، تقفز إلى الأذهان مباشرة أربع دول حسب التقسيم السياسى المعترف به دولياً حتى الآن، وهى الصومال وجيبوتى وإريتريا وإثيوبيا. ولكن القراءة المتعمقة للبنية الجغرافية والبشرية والتاريخية والاقتصادية

(١) فؤاد زيدان: القرن الأفريقى أرض العذاب والإصرار والأمل، جريدة الخليج، السبت يوم ١٩٩١/٦/٨.

وحركة السكان، تدفع إلى هذه الدائرة على الفور بكل من كينيا والسودان، وقد تتسع أيضا لأوغندا وتنزانيا.

فإذا اكتفينا لأغراض هذا الكتاب بالحلقة الأكثر ترابطا، والأعنف مخاضا الآن، فيمكن الحديث عن القرن الأفريقي كوحدة جغرافية - سياسية إقليمية تضم الصومال، إريتريا، وجيبوتي، إثيوبيا والسودان، وإذا كان من الصعب استبعاد كينيا بأى مقياس من المقاييس، وخاصة لأنها تضم منطقة «الصومال الكينى» المتنازع عليها.

وفى هذا الإطار، فإن ثلاثاً من خمس دول معنية هى أعضاء فى الجامعة العربية.. أما الرابعة وهى إريتريا، فتتداخل بشدة مع الخريطة العربية، حيث يشكل المسلمون أكثر من نصف عدد سكانها، وينتمى معظم النصف الثانى إلى الكنيسة الشرقية القبطية بعلاقاتها التاريخية والدينية العميقة مع مصر، وبمنظرة سريعة إلى الخرائط الجغرافية وحتى الجيولوجية، يظهر شكل منطقة القرن الأفريقي مكتملا عضويا للمنطقة العربية، والتى كانت بالفعل مناطق متصلة بالجزيرة العربية قبل ما يعرف بالصدع الأفريقى - السوري العظيم، الذى أنشأ البحر الأحمر وخليج عدن.

والجغرافيا تقول أيضا أكثر من ذلك. هذا بالإضافة إلى أن مضيق باب المندب والجزر المتناثرة حوله، شكلت عنصر وصل بين القرن الأفريقى والجزيرة العربية، وأما عن الضفة الأفريقية، فقد كان النيل شريان الحياة الممتد حتى شواطئ البحر المتوسط، وظل البحر الأحمر ساحة اتصال

مستمر بين الجميع ورغم كل العوائق والقيود التي زرعتها الحقبة وكل شعوب منطقة القرن الأفريقي^(١)، ومن هنا تكمن أهمية إريتريا بالنسبة للعرب والبحر الأحمر، كما أن إسرائيل والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لها مصلحة في عدم عروبة إريتريا حتى لا يكون البحر الأحمر بحيرة مغلقة في وجه إسرائيل والمصالح الإمبريالية المعادية للدول العربية، وألا يكون البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة بشقيه العربي والأفريقي، حتى لا يهدد مصالح إسرائيل والغرب في المستقبل^(٢).

فإن استقرار الأمن والتنمية الاقتصادية في الدول العربية في البحر الأحمر والخليج، ترتبط مباشرة بالأمن والاستقرار في دول القرن الأفريقي المطلة على البحر الأحمر والخليج، وكما هو واضح، فإن تلك الأزمات والمشاكل الداخلية في تلك الدول، لها أثر سلبي في الأمن والاستقرار في الدول العربية والأفريقية.

(١) فؤاد زيدان: مرجع سابق.

(٢) إبراهيم نصر الدين (دكتور): القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة، المستقبل العربي، - بيروت ١٩٩٧/٤. «حلقة نقاشية».

٦ - الوحدة الوطنية والتحديات التي تواجه منطقة القرن الأفريقي حاضرا ومستقبلا:

إن بلاد منطقة القرن الأفريقي، وخاصة بعد انهيار دولة الصومال، فى حاجة إلى بناء دولة مؤسسية تعتمد على المؤسسات واللوائح الإدارية الحيوية وتحقيق غاياتها، وهذا يعد من الأهداف النبيلة التى يسعى إليها المواطن الواعى فى هذه المنطقة بمصالح حاضره ومستقبله، والمدرك لمتطلبات النهوض المتكامل فى هذا العصر.

دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والطائفية والعرقية والقبلية، من أجل بناء وحدة وطنية حقيقية قوامها القانون الذى لا يفرق بين مواطن وآخر اتكاء على عرقه أو قبيلته أو انتمائه التاريخى، بل هو قانون يصهر كل هذه التنوعات، يجعل كل مواطن ينتمى إلى الدولة ومؤسساتها المختلفة، بلا وسيط قبلى أو منطق «جهوى» أو مذهبى أو ما أشبه. وهذا ينقص الصومال ومحتاج إليه فيجب أن يكون الانتماء للوطن وهو فى المحصلة النهائية، هو إرادة جميع الخصوصيات فى العيش المشترك^(١).

كما يبرز دور الدولة فى تعميق أسس السلم المجتمعى، الذى يتسع الوطن لمدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دورا أساسيا فى تكريس هذه الأسس وتمتين أواصر الوحدة الوطنية، وكما هو معروف أن المدرسة

(١) محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية ص ٥٤، مجلة الكلمة، العدد ١٣-١٩٩٦.

الفكرية أو السياسية من المستحيل أن تتحول إلى وطن بديل، لأنها عقائد وأفكار ونظم ليست أرضاً ومكاناً وجغرافياً.

ولهذا ينبغى إلغاء حالة التماثل بين الوطن والمدرسة الفكرية السياسية.

وفى هذا المعنى يبدو الوطن وعاءً فريداً وضرورياً؛ لأنه وطن التعايش والتعدد واستيعاب التنوع وإعادة إنتاجه وحدة وطنية متينة، وبالتالي فإن الدور المؤمل من الدولة فى هذه المسألة، هو توفير المناخ الوفاقى والتعايش بين شرائح المجتمع المتعدد وحمايته من كل الأخطار التى تهدد مسيرة التعايش فى المجتمع، وعقلنة التوجهات، وتحسن بالتالى من آليات تحقيق الوحدة الوطنية ومجمعه.

وبدون ذلك يتدهور الوعى الاجتماعى، ويتحول من وعى وطنى إنسانى سليم إلى وعى أثنى أو قبلى أو عشائرى كما حدث فى الصومال. وبهذا تتدهور كل شروط الوحدة الوطنية، وتضعف كل خطوط وحدة المجتمع، وفى إطار احترام التنوع، ووفق هذه العملية تتحول الدولة إلى أداة للسلم المجتمعى، وإطار تنظيم مصالح جميع أبناء المجتمع بدون أى ميل لمجموعة دون أخرى^(١). ولذلك:

١ - ينبغى أن ينصب اهتمام الجميع من أجل ترسيخ قيم الوحدة الوطنية ومبادئ الاندماج الاجتماعى وعدم إثارة النعرات القبلية التى التهمت الصومال شعباً وأرضاً؛ لأن القبلية بحق تفتت قيم الوحدة الوطنية.

(١) محمد محفوظ: ص ٦٧، مرجع سابق.

٢ - ينبغي أن ينصب اهتمام الجميع عملياً على تأكيد شراكة الجميع فى بناء الوطن وأهلية الجميع وأصالتهم فى الانتماء إلى الجماعة الوطنية.

٣ - ضرورة الحوار: إن الحوار بين أبناء الوطن وقواه المختلفة والوحدة الوطنية متلازمان تلازما بكل أبعادهما الوطنية.

فلا وحدة وطنية ولا حوار اجتماعى - أو سياسى - كما لا حوار فعالاً ومشمراً فى ظل التناحر الداخلى، وغياب أدنى عوامل الوحدة الوطنية ولهذا من الضرورى البحث الدائم عن أطر وصيغ وطنية، تحقق مفهوم الحوار فى الدائرة الوطنية.

٤ - العدل: وإن اعتبار مفهوم العدل فى الدائرة الثقافية والاجتماعية والسياسية، يعد مشروعاً وطنياً مهماً وليس مجرد وجهة نظر ثقافية أو فكرية. وعلى هذا الأساس ينبغي للقوى الوطنية والسياسية المتصارعة فى البلاد أن تقوم بإعادة ترتيب أولوياتها، على ضوء حقائق مفهوم العدل «اجتماعياً وثقافياً وسياسياً» فى إطار التعدد والديمقراطية وأخيراً، فإن مفهوم الوطنية والديمقراطية فى مجتمع التعدد والتنوع، يعنى قبل كل شئ: الانتماء إلى أسلوب فى العيش قائم على التبادل والتعارف والحوار، والالتزام بالمصلحة المشتركة على الدوام.

إن الديمقراطية اليوم ليست موضوعاً للتاريخ، بل هى قبل ذلك وبعده ضرورة من ضروريات عصرنا.. إنها مقوم ضرورى لإنسان هذا

العصر، هذا الإنسان الذى لم يعد مجرد فرد بل مواطن يحدد كيانه بجملة من الحقوق هى الحقوق الديمقراطية عدا عن حق الحرية، وحرية التعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات كما أوضحنا.. والحق فى التعليم والعمل، والحق فى المساواة مع تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية إلى غيرها.

خلاصة القول، أن الديمقراطية ينبغى ألا ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها فى هذا المجتمع أو ذلك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها، بوصفها الإطار الضرورى لتمكين أفراد الشعب لممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التى تبرر حكمهم من جهة أخرى.

ونحن عندما نؤكد من خلال بحثنا هذا على الديمقراطية والوحدة الوطنية كضرورة تاريخية، فلأننا لا نريد بديلاً عنها فى ظل عملية النمو الكبرى التى تعم المنطقة، سوى الإحباط والفوضى المؤديين إلى الحرب الأهلية كما حدث فى الصومال.

والحرب الأهلية كما نعلم لا يفوز ولا ينتصر طرف انتصاراً تاريخياً فيها يقفز بالمجتمع خطوات إلى الأمام. بل على العكس فالحروب الأهلية تنتهى دوماً إلى نتيجة واحدة وهى هزيمة جميع الأطراف، وليس هناك غير الديمقراطية بديل تاريخى لمثل تلك الهزيمة. وبعد هذا العرض ننتقل إلى إثيوبيا والصومال «إريتريا كنموذج للدولة الحديثة للاستقلال».

الفصل الثالث

الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا

المحتويات:

- ١ - المشاركة السياسية.
- ٢ - عملية حقوق الإنسان في ضوء المواثيق واعلان المنظمات الدولية والاقليمية.
- ٣ - قضية الإلزام والإلتزام لحقوق الإنسان.
- ٤ - أهم المعوقات لحقوق الإنسان في الدول النامية والأفريقية.

المخلاصة

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية:

كما هو معروف، فإن المشاركة السياسية نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، من أجل التأثير في عملية صنع القرار الحكومي كما يقول «صموئيل هانتجتون»، ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفواً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعال أم غير فعال^(١).

١ - المشاركة السياسية والعملية السياسية:

تعتبر أزمة السياسة من أبرز الأزمات التي تواجه الأنظمة السياسية للدول الأفريقية وعلي رأسها منطقة القرن الأفريقي، فقد كانت المصدر المباشر لتفشي حالة عدم الاستقرار السياسي بانعكاساتها السلبية علي الحياة السياسية لهذه القضايا السياسية، التي أشرنا إليها خلال فصول هذا الكتاب السابقة.

وإذا كانت هذه الأزمة ناجمة عن تزايد أعداد القوي السياسية الراغبة بالمشاركة السياسية والساعية إليها، واتساع مجال تأثيرها في الحياة السياسية لهذه الدول، فإن العوامل النابعة من طبيعة العملية السياسية الخارجية في أنظمتها السياسية، تعد العامل الرئيسي في نشوء هذه الأزمة^(٢).

(١) انظر: Samuel P.H. untington Joan M.Nelson, No Eassz Choice (cambridge MA: Harvard University P. Ress, 1976, P. 3.

(٢) حسين علوان البيج (دكتور): المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي ص ٦٤ / ٩ / ١٩٩٧ .

والمشاركة السياسية شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي حتى المدخلات سواء أكانت لتأييد المساندة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها^(١). وهكذا تتمحور عملية المشاركة السياسية حول مساهمة المواطنين - دوراً أو تأثيراً - في العملية السياسية الجارية في إطار النظام السياسي، وهذه تعتمد لا شك على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه أو انغلاقه على مساهمة المواطنين وتوافر القنوات والآليات التي تسيرها أمامهم هذه الأنظمة الحاكمة. وتختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الدولة، ولهذا تتعدد أنماط المشاركة السياسية ولكن من أهم هذه الأنماط^(٢).

أ - النشاط الانتخابي

ب - اللوبي أو ممارسة الضغط على النظام السياسي

ج - النشاط التنظيمي

د - العنف

هـ - الاتصال الفردي بالمستولين.

وتعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات في الأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة، وتأتي من أجل احتواء التشنجات التي تتولد من عملية التعبئة الاجتماعية المرافقة لعملية التحديث السياسي والتنمية

(١) عبد النعم الشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا مؤسسة العين للنشر والتوزيع. الإمارات، العين ١٩٨٨ ص ٣٠٦ .

(٢) إسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧، ص ٣٦٣ .

السياسية^(١)، وهذه عملية متعددة الأبعاد، فلا تنحصر أبعاده في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوي الاجتماعية المتعددة الساعية إليها، وإنما يعود إلى مدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوي ونطاق مشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوي، ومن ثم حفظ الاستقرار السياسي واستمراره في البلاد أيضا.

وكما هو معروف، فإن المشاركة السياسية كنشاط سياسي، تتوقف على إرادة المواطنين الذاتية، و«غبتهم الشخصية» في دخول ميدان العمل السياسي، والمساهمة في الحياة السياسية لا بد منها فهي أنشطة وفعاليات طوعية إرادية^(٢).

وهي ترتبط أيضا بالرؤية السياسية للنخب الحاكمة في هذه البلاد، وخاصة في البلدان الأفريقية وهذه النخب الحاكمة أيضا تتباين في تعاملها مع مطالب المشاركة السياسية من جانب القوي الاجتماعية الساعية إليها، فبعضها يتقبلها بروح رياضية ويهيئ لها كل المستلزمات الضرورية لممارستها، وبعضها الآخر يقربها على نطاق محدود أو جزئي، بينما قتل نخب أخرى إلى معارنتها وقمعها ومصادرتها بشكل كامل، كما هو حادث الآن في بعض بلدان القرن الأفريقي وخاصة في إريتريا والصومال، ولهذا تتباين الأنظمة السياسية من حيث نطاق المشاركة السياسية الذي تسمح به بموافر المؤسسات وتنوعها، فضلاً عن قدرتها على

(١) انظر صموئيل: حول التحديث السياسي والتنمية السياسية مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) انظر كمال الدين: أصول النظم السياسية المقارن، الكويت شركة الربيعات للنشر

والتوزيع ١٩٨٧ ص ٣٤٠

استيعاب مطالب المشاركة السياسية للقوي الاجتماعية وبالطبع تشكل المشاركة السياسية، مهما كانت الظروف، المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي الذي نسعي إلي تحقيقه في بلادنا.

وهكذا، فإن تيار المؤسسات السياسية لا يمثل استجابة لمطالب المشاركة السياسية وحدها، بل هي أداة للمحافظة علي الاستقرار السياسي جراء التهديد الذي يتعرض له، بفعل اتساع حجم الضغط الموجه نحو النخبة الحاكمة من جانب القوي الاجتماعية، الساعية للمشاركة السياسية أيضا .

ومن هنا، جاء الاهتمام بعملية بناء المؤسسات السياسية ضرورة لضمان الاستقرار السياسي، وتفادي مخاطر الانزلاق نحو العنف بأشكاله المختلفة . وهنا ثمة حقيقة أساسية لابد من تأكيدها، هي أن العملية السياسية لأنظمة الدول النامية بوجه عام ومنطقتنا بصفة خاصة إما مغلقة أو شبه مغلقة أمام مطالب المشاركة السياسية، علي الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فلم يسفر التحول الديمقراطي عن حقيقة وصول القوي الشعبية الوطنية الواسعة إلي جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسات العامة أو الاقتراب منه، وإنما في بعض دول المنطقة مثل إثيوبيا ظل يدور في المظهر، مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة دون الوصول إلي السلطة الحقيقية في البلاد، والحملات الانتخابية والمناقشات العامة داخل المجالس النيابية وليبرالية الصحافة .

وعلي الرغم من هذا التحول الذي تشهده إثيوبيا، مازالت العملية السياسية فيها بعيدة عن متناول القوي الشعبية الفاعلة، وأما في إريتريا مع الأسف لا هذا ولا ذاك، بل تسير الأمور في اتجاه سيطرة الحزب الواحد

الشمولي الذي عفا عليه الدهر بعد رياح التغيير الذي شهدته المنطقة من التحول الديمقراطي، ولو من الناحية الشكلية، كما هو واضح في إثيوبيا. وهكذا في ظل هذه الأنماط من العملية السياسية تتعطل قدرة المشاركة السياسية للمواطنين، وبالتالي ينعدم أو يتضاءل مجال مساهمتهم فيها كما أسلفنا الذكر عنه. وخاصة أن هذه الأنظمة ذات الطابع الشمولي والديكتاتوري والتي تسير في الطابع اللامؤسسي لا تمتلك المؤسسات السياسية القادرة علي تحويل المطالب إلي قرارات وسياسات^(١)، وليست لدي قاداتها الرغبة في بناء المؤسسات السياسية والدستورية، لتأخير العملية السياسية ثم تخفيف مساهمة قوي الشعب في صنع واتخاذ القرارات السياسية. فالمؤسسات السياسية القائمة في هذه الدول هي مؤسسات وهمية وغير فعالة وعاجزة، كونها لاتستطيع تأكيد سلطة الدولة المادية والمعنوية بصورة ديمقراطية^(٢) ولذلك فإن الصراع السياسي غير مؤطر بأطر سياسية، فهو لا يمر عبر قنوات المؤسسات السياسية والدستورية، ويؤدي إلي إصدار القرارات. وإنما تصنع القرارات وتتخذ عبر أطر أخرى غير الأطر المؤسسية والفردية.

وعدم المؤسسية لا يعكس فقدان المؤسسات السياسية لدورها كأطر للعملية السياسية فحسب، وإنما يعكس الضعف والوهن الذاتي الذي ينتاب هذه المؤسسات وعجزها عن التلاؤم والتكيف مع الإطار الاجتماعي والتغيرات التي تطرأ عليه، وعدم قدرتها علي إشباع المطالب والحاجات التي تفرضها هذه التغيرات^(٣)، وهكذا تتمتع المؤسسات السلطوية في

(١) عبد الغفار رشاد : نظرية العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ٨ العدد ١ أبريل ١٩٨٠ ص ٢٣

(٢) غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث / بغداد دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٩٣ ص ١١٤.

(٣) جلال عبد الله معوض : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية. مجلة العلوم الاجتماعية السنة ١١ العدد ١ مارس ١٩٨٣ ص ١٣٧-١٣٨.

هذه الدول بدور فاعل ومؤثر ، حيث تجري العملية السياسية تحت هيمنة تامة للسلطات الحكومية ممثلة بالرئاسات والعناصر المتنفذة^(١) ، ففي العادة ، ينجم عن الضعف المزمن في المؤسسات السياسية طغيان دور السلطات الحكومية في إطار النظام السياسي بوجه خاص ، وفي الحياة السياسية بوجه عام.

ولاشك في أن حرص السلطات الحكومية علي إحباط عملية بناء المؤسسات السياسية، ينبع من خوف العناصر المنفذة ضمنها علي ما تتمتع به من نفوذ وسيطرة، وذلك علي حساب مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وباعتبار أن وجود المؤسسات القوية والفعالة تتبعه إمكانية المواطنين لمشاركة فيها، ويؤدي بالتالي إلي تحجيم وتقليص نفوذ وسيطرة هذه العناصر عليها .

وتستغل هذه العناصر المتنفذة في الدولة، ضعف المؤسسات التمثيلية لهذه الأنظمة كالبرلمانات، وهي بدون شك وليست بالمستوي القادر علي إتاحة إمكانية مساهمة هوي الشعب في العملية السياسية، فهذه المؤسسات من الضعف بما جعلها غير مؤهلة لتمرير مساهمة المواطنين ونقل مطالبهم ومن ثم تحويلها إلي قرارات سياسية، حيث تضع القرارات السياسية كما هو معروف في هذه الدول بعيداً عن أية مساهمة من جانب هذه المؤسسات، والتي لها شكل الشرعية الدستورية. والبرلمانات في هذه الدول مجرد واجهات ديمقراطية: فهي من الناحية الواقعية لا تقوم بوظائفها المنصوص عليها في الدساتير، سواء من ناحية التشريع أو من ناحية الرقابة^(٢).

(١) مصدر سابق، ص ١٧.

(٢) عبد الله إبراهيم ناصف: مدي توازن السلطة مع المستولية في الدولة الحديثة، القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ٢٦٢ .

ومن الطبيعي للعملية السياسية هنا التي تتم خارج قواعد الشرعية الدستورية وبآلية مختلفة عما هو مقرر دستورياً، أن تجري بعيداً عن أي رقابة من جانب المؤسسات الرسمية والشعبية، فالقادة أو الرؤساء يتولون عملية إصدار القرارات السياسية بمعزل عن مساهمة أية قوى أخرى، ويلزمون المؤسسات الرسمية والشعبية بتنفيذها دون أية مناقشة أو معارضة.

فالرقابة تنطوي على المسألة؛ ولهذا ينظرون إليها على أنها تمثل تحدياً لسلطاتهم ومحاولة لتقييد هيمنتهم على السلطة السياسية، مما يتفق هذا الأمر النزعة الدكتاتورية لديهم، وعلى هذا الأساس يعملون على أبعاد الرقابة عنهم وإخماد المعارضة؛ خشية فقدان السلطة والمزايا التي يتمتعون بها عن طريقها ومن ثم استخدام كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة من أجل الاحتفاظ بها^(١)، وبينما يعبر وجود الرقابة بشقيها الرسمي والشعبي عن تحقيق درجة متقدمة من الحكم الديمقراطي، وقمعها يؤدي إلى بروز الدكتاتورية في ممارسة السلطة وهذه أصبحت من السمات المميزة في أفريقيا وخاصة في منطقة القرن الأفريقي.

فلا يمكن التغلب على إمكانات بروز الزعامة الفردية إلا ببناء مؤسسات سياسية جديدة، وتنمية المؤسسات القائمة وتطوير قدراتها بما يتلاءم والحاجات المجتمعية ومتغيراتها.

وخلاصة القول، أن المظاهر الغالبة على العملية السياسية للدول الأفريقية من قبيل عدم المؤسسية وعدم النظامية والشخصانية، تمنع تحقيق

(١) سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، ط٢ القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨٢ ج١، ص ٤٧٨ .

أدنى مستوى من المشاركة السياسية، ومن هذا الجانب فإنها قد أفضت إلى نتائج لا تنال آثارها من الأنظمة السياسية لهذه الدول فحسب، وإنما تطل الحياة السياسية فيها بشكل عام ومن هنا جاء تنبيهنا بها؛ حتى لا تقع بلادنا في نفس التجارب التي مرت بها الدول الأفريقية التي سبقتنا في سياسة حكم الفرد والحزب الواحد، دون أن تعطي أي اهتمام لمطالب الشعب ومعارضتهم لهذا النهج والتي تؤدي إلى النقاط التالية:

- ١ - سلطوية عملية صنع القرارات السياسية واتخاذها.
- ٢ - حرمان القوي السياسية من حقها في تمثيل الشعب والتعبير عن مصالحه.
- ٣ - إلغاء مسوغات وجود المؤسسات والتنظيمات السياسية كقنوات تمكن الشعب من المشاركة السياسية وبلورة مطالبه وحاجاته.
- ٤ - إشاعة ثقافة الخضوع بين أفراد المجتمع، مما يعني سلب امتيازات صفة المواطنة منهم، وتحويلهم إلى مجرد رعايا تابعين لهذه النظم وهذا مما سيكون له أثر كبير على المدى البعيد^(١).
- ٢ - عملية حقوق الإنسان علي ضوء المواثيق وإعلان المنظمات الدولية والإقليمية:

يرتكز التركيز على عملية حقوق الإنسان في هذه العجالة التي يتناولها هذا البحث علي ثلاثة محاور أصلية .

أولها: إبراز ما لحقوق الإنسان بمختلف أصنافها من منزلة في الاهتمامات الفكرية للثقافة المعاصرة، وما آل إليه أمرها من شأن في

(١) انظر: جلال عبد الله معوض: «الفساد السياسي في الدول النامية»، دراسة عربية لسنة

٢٣، العدد ٤ فبراير ١٩٨٧، ص ٢٠ .

التصرفات السياسية علي المستوي الوطني في تقييم العلاقة بين الحكام والمحكومين، ثم علي المستوي العالمي في علاقة الدول بعضها ببعض.

ثانيها: أن الأدبيات السياسية - والتي صرفت عنايتها إلي رصد الفجوة بين الإقرار بالمبادئ والاعتراف بشرعية الحقوق، والنص علي ذلك في دساتير الأنظمة القائمة والمصادقة علي «المواثيق الدولية» من جهة وتعطيل ممارستها وانتهاك هذه الشرعية في المجموعات الأفريقية وفي كثير من مجتمعات العالم الثالث من جهة أخرى^(١).

المحور الثالث: عن المعوقات الكبرى التي تفسر تقبل هذه الممارسة في بلادنا ومنطقة القرن الأفريقي والتي قد تكون سببا في تعميق تلك الفجوة بين الحكومة والنظام القائم والشعب.

أولاً: حقوق الإنسان في الفكر المعاصر:

تجمع الأدبيات السياسية المعاصرة، علي ما أصبحت تتمتع به قضية حقوق الإنسان من أهمية كبرى بين الاهتمامات الفكرية من أوائل هذا القرن، وما تحتله من منزلة غداة الحرب العالمية الثانية وهذا ما يتضح في الظاهرتين التاليتين:

١ - الظاهرة الأولى: أن حقوق الإنسان وحياته الفردية والجماعية قد أصبحت شأناً عالمياً، بعد أن ظلت في القرن الماضي شأناً وطنياً محصوراً إدراكه في فئة الثوريين، أو عند قلة من المفكرين الإصلاحيين.

(١) مصطفى الفيلالي: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: وفي الأصل محاضرة ألقيت في ندوة حقوق الإنسان التي نظمها مجمع الفقه الإسلامي في جدة، يونيو ١٩٩٦، المستقبل العربي ٩ / ١٩٩٧ .

الظاهرة الثانية: أن العناية بهذه الحقوق قد انتقلت من ميدان المبادئ الأخلاقية والنظريات الفلسفية وأيديولوجيات السياسة الاجتماعية إلى ميدان الممارسة الواقعية من جانب الأفراد، والجماعات البشرية.

وبات هنا التساؤل ليس عن تقنين الحقوق وإكسابها الشرعية الدستورية فحسب، بل عن طلب الوسائل القانونية والشرعية لضمان تطبيقها، وعلى إنشاء آليات مناسبة لرقابة هذا التطبيق ولردع الانتهاك.

وشاهد المجتمع المعاصر ثورة تشريعية تمنح المواطن الفرد أو الجماعة من المواطنين كالتنقابات العالمية مثلاً، حق التقدم بالشكوي ضد سلطة البلاد بتهمة انتهاكها للحقوق، وإخلالها بالمواثيق الدولية التي صادقت عليها^(١).

ومجمل القول، أن حقوق الإنسان مستمدة من حالة «طبيعية» كان يقول بها فلاسفة عهد التنوير في بلاد الغرب، ويتساوي في الانتساب إليها البشر كلهم، على ما بينهم من فروق في الجنس واللون والمنبت والعقيدة... الخ

ولقد اتضح للباحثين المسلمين أن قضية حقوق الإنسان منوطة بنظام الحكم، فهو الذي يملك أن يقرها أو يجحدها، وهو صاحب التصرف. كما أبرز الباحثون مقدار الملاءمة بين نظرية الإسلام في الحكم والنظريات الديمقراطية على اختلاف أصنافها، الليبرالية والاشتراكية، وأكدوا على منزلة الشوري في اقترانها بالإيمان، وفي تأسيس العلاقة بين المحاكم والمحكومين على الإرادة الربانية التي ساوت في الأمر بها بين المحاكم

(١) نفس المصدر السابق، ص ٧٩ .

والمحكوم، وأقامت دعائها علي واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحقيقة أن الإسلام يوجب الشوري، ويوجب احترامها، حتي إن الرسول صلي الله عليه وسلم نفسه قد التزم رأي الأغلبية التي خالفت رأيه ذلك مرارا^(١)، ولئن كانت ممارسات الحكم في الواقع المسجل من تاريخ الإسلام السياسي، بعد فترة الخلفاء الراشدين، قد خرجت عن التزام الشوري وجنحت إلي الاستبداد بالرأي الواحد، فإن «أحاديث الشوري» قد بقيت تعبر عن الضمير الإسلامي في كل العصور، وإن الإجماع الذي هو أحد مبادئ التشريع في الإسلام لا يقوم إلا بعد التباور وتبادل الرأي^(٢). وقد ذهب العديد من المفكرين المسلمين إلي أن حق مقاومة الجور الذي جعلته المواثيق الدولية من بين حقوق المواطن السياسية، وهو حق يخوله الإسلام في المبدأ القرآني الذي يأمر بتغيير المنكر. وفي الحديث النبوي الذي ينص علي أن لها فضل الجهاد عند الله «كلمة حق عند سلطان جائر».

ويري المنظرون المسلمون أن حقوق الإنسان مؤسسة في الإسلام علي سلطان العقل وسلامة الفطرة وما جعل الله بينهما من التوافق، إذ أقام العقل ركنا مؤسساً للإيمان ونبذ التقليد والشرك، وبني علي العقل كرامة الإنسان ومنزلته التي فضله بها علي كثير من المخلوقات، وبفضل سلطان العقل مكن الله للإنسان في الأرض وخصه بمسئولية الاستخلاف^(٣).

(١) عثمان خليل: الديمقراطية الإسلامية.

(٢) محمد عابد الجابري : الديمقراطية وحقوق الإنسان سلسلة الثقافة القومية ٢٦ قضايا

الفكر العربية؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ١٦٤ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٨١ .

حقوق الإنسان والمواثيق الدولية والأقليمية:

وهي تنقسم إلى صنفين اثنين:

الأول: يتعلق بالإعلان عن هذه الحقوق والإقرار بشرعيتها، وتفضيل مجالات استحقاقها، وذلك من خلال الدساتير الوطنية والإعلانات الجمهورية والمواثيق الدولية.

الصنف الثاني: يتعلق من الشواهد بمظاهر السلوك السياسي الممكن رصده على المستويات: الوطني والإقليمي والدولي.

أ - شواهد الإعلان والتوثيق:

يمتاز العصر الحديث بما بذله المفكرون ورجال القانون والسياسة من جهد عريض لجمع حقوق الإنسان في نصوص مفصلة وفي تصريحات معلنة، ومواثيق مسجلة، عرضت على مصادقة الحكومات لكي تكون مرجعاً معتمداً في معاملة المواطنين أفراداً وجماعات، حفاظاً للكرامة البشرية، وصوناً للحرمانات، وتأكيداً للحقوق، وتأسيساً لشرعية التمسك بها والذود عنها، والتمتع بممارستها في الواقع المعاشي^(١).

ويشهد التاريخ أن معظم الوثائق الدولية والوطنية المقررة لحقوق الإنسان نشأت وأبرمت في أواخر الحرب العالمية الثانية، انطلاقاً مما يعرف باسم «وثيقة الأطلس» المبرمة على ظهر باخرة بين روزفلت وتشرشل، والمشملة على ثماني مواد أساسية تؤكد على حقوق الشعوب وضمنان الأمن والسلم، ووثيقة عام ١٩٤٤، ووثيقة سان «فرانسيسكو» المتضمنة لقواعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة وما ترمي إليه من تعزيز احترام الحقوق

(١) مصطفى القبلاي: حول الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي ٩ / ١٩٩٧.

والحريات الأساسية للناس جميعاً، ووصولاً إلى «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، الذي أقرته الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، ثم تلتها واقتبست منه منظومة عديدة من الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، كما صدر في المدة نفسها عدد من الاتفاقيات النوعية، مثل اتفاقية اللجوء، واتفاقية تحسين حالة المرضى والجرحى، واتفاقية منع استقلال الشعوب المولي عليها، والقضاء على التمييز العنصري، والتمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لمبادئ التعاون الثقافي والإعلان ضد التعذيب ... واختصت بعض المنظمات المتفرعة عن منظمة الأمم المتحدة باتفاقيات ومواثيق قطاعية مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحق العمل، وبتساوي الأجور عند تساوي العمل، وتحريم عمل السخرة، واستخدام الأطفال والنساء عند الحمل وعقب الولادة، والاتفاقيات الأخرى المختلفة تؤكد حقوق الإنسان، والعناية بها^(١).

ومن نتائج هذه الضوابط المحددة والمعلنة، أن باتت المطالبة بالحريات والحقوق مقرونة بطابع منازعة السلطة والاعتراض على الدولة والخروج عن النظام، يترتب على ذلك ما تلقاه معظم الرابطات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان من مصاعب في علاقاتها مع السلطة في أوطاننا، ومن تضيق لمجالات نشاطها.

ب - المواثيق الإقليمية:

لقد رأت بعض الدول أن تبرم فيما بينها مواثيق إقليمية، بناءً على ما لها من خصوصيات مشتركة منجزة عن الجوار الجغرافي، وعن التشابه

(١) نفس المصدر السابق.

الجنسى والتقارب الثقافي وعن التلاقي بين المصالح السياسية والاقتصادية، كما شهدناها من سلسلة من الاتفاقيات بين إريتريا وإثيوبيا بعد الاستقلال والتحرير للاعتبارات المذكورة.

ج - المنظمات الإقليمية:

أقبلت بعض النخب العربية والإسلامية والأفريقية وبعض المنظمات الإقليمية بدورها أيضا علي قضية حقوق الإنسان، حيث خصتها بالدراسة ووضع بعض المشاريع المفصلة لتدوينها وضبطها، ولقد بدأت المبادرة في هذا المجال من الهيئات العلمية من الجامعيين والدارسين ورجال الحقوق والوطنيين الأحرار، ومن المنظمات مثل رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبعض الروابط الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، مثل رابطة حقوق الإنسان العربية وغيرها من الروابط في العالم العربي والأفريقي. وبهذا صدرت مشاريع تؤكد حقوق الإنسان وتشترك جميعها في طابع خصوصية المرجعية تمتاز بها من النصوص الاسمية، وتتفق أيضا جميعها في ميادين الحقوق الأساسية: كالحق في الحياة وفي حرمة الذات وسلامة العرض، والحقوق في العدل والمساواة، وتتفق كذلك في باب الحريات الذاتية كحرية الرأي والتعبير والاجتماع وحرية الإقامة والتنقل، وتتفق كذلك في حريات العقيدة انتساباً للدين وممارسة للشعائر، وتلتقي هذه النصوص في عامة الحقوق المدنية مثل حق الزواج وتكوين الأسرة وإنجاب الأولاد، ومثل حق التعليم والرعاية الصحية، وحق التملك والتصرف والعمل.. وعن الإعلان الإسمي الذي يتفق مع هذه النصوص مثل حقوق الأجر، والحاجيات الأساسية وحرية إنشاء النقابات والانتساب إليها، وحقوق الأمومة

والطفولة والحق في التعليم والأمن من الإيقاف ومن التفريب، وحق الاطمئنان على الحياة الشخصية، والحق في مقاومة الظلم ومحاسبة الحكام.

وهنا نقص مشهود في هذه المرحلة الحاضرة في حياة مجتمعاتنا في البلاد الأفريقية، وخاصة في الممارسات الديمقراطية والحظر الصارم من قبل الأنظمة الحاكمة على الحريات السياسية، والتصنيف المفروض على حرية الرأي والتعبير وعلى حرية الصحافة وتكوين الأحزاب، كل ذلك بشكل واقعاً تاريخياً مشهوداً في الحياة العامة هو بلا شك موضع بحث لدى المفكرين العرب والمسلمين والأفارقة، وهو يعدّ همّاً أساسياً من هموم الضمير الواعي، ومنكراً خطيراً تعمل القوي الوطنية المعارضة في البلاد الأفريقية على تغييره، بالحسنى والحوار عند فريق من المعارضين، أو بالقطيعة والعنف عند الفريق الآخر والكل يؤدي إلى مقاومة هذه الأعمال، التي تتنافى مع حقوق الإنسان في شت مجالات الحياة العامة والسياسية.

٣ - قضية الإلزام والالتزام لحقوق الإنسان:

أولاً: آليات الإلزام:

ومن الواضح أنه لا عبء بحقوق لا يتمتع بها أهلها، ولا بحريات معطلة عن الممارسة في الحياة اليومية، ولقد دلت التجربة على أن النص على الحقوق والحريات في الدساتير الوطنية، لا يكفي لضمان تطبيقها في الواقع العملي، وخير شاهد على ذلك التقارير الدورية الصادرة عن المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، وعن الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان وعن بعض المؤسسات غير الحكومية. إن العدد الكبير من الدول التي جعلت دساتيرها تذكر هذه الحقوق والحريات

وخاصة في العالم الثالث، وكانت معدودة في سجلات المصادقة علي المواثيق الدولية هي في صف الإدارة بتعذيب الموقوفين، وبالتمييز بين فئات المواطنين بسبب اللون والجنس والدين، وتعطيل الحريات والاستخفاف بالحريات. ومن هنا، يمكن أن نقول إن الدول الأفريقية وشعوبها لا تملك إمكانات الضغط والاستحواذ علي وسائل السلطة، الأمر الذي أدّى إلي تهميش دورها وتحويله إلي تابع للسلطة وليس محركاً لها^(١).

ثانياً: آليات الإلزام:

أمام هذا الإخلال بالمواثيق الدولية، وأمام تفاقم الانتهاك للحقوق والحريات في مناطق كثيرة من العالم، فكر فقهاء القانون الدولي في وضع آليات قانونية تملك أهلية الإلزام؛ لحمل السلطة الوطنية علي احترام تعهداتها الدولية ولحفزها علي رعاية حريات رعاياها وحقوقهم: فأوصي هؤلاء الفقهاء بإنشاء لجان مختصة ومحاكم دولية وإقليمية، تكون طرفاً محايداً تحتكم إليه الحكومات، وترتضيه واسطة بينها وبين رعاياها، وتكون عوناً علي إشاعة قيم العدل والحرية والمساواة في المجتمع الدولي وإرساء العمل بها وفي حياة البشر، وما نشاهده اليوم في كثير من بلدان الدول الأفريقية أنظمة عديدة تعتمد قصداً إلي تعطيل الممارسة، من جانب مواطنيها، لبعض حقوقهم المدنية، ولل كثير من حرياتهم السياسية، وينصب هذا الحظر بالدرجة الأولى علي حرية التعبير والرأي، وعلي حرية الصحافة والنشر وتداول المنشورات، وعلي حقوق تكوين الأحزاب السياسية وحرية الاجتماع. وقد يشمل الحظر أحياناً حرية التنقل والسفر^(٢).

(١) رعد عبودي بطرس: «أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ١١٨، العدد ٢٠٦ أبريل ١٩٩٦، ص ٣ - ٣٦.

(٢) مصطفى القبلاي: مرجع سابق، ص ٩٠.

ترجع النخب الحاكمة لتعطيل الديمقراطية:

وتستغل هذه الأنظمة، لتبرير هذا السلوك بأنه تعطيل استثنائي إلى أجل محدود ولخدمة مصلحة عامة، يعطيها المجتمع أولوية كبرى علي ما سواها من مصالح.

ولقد لاحظنا كيف تتعلل هذه الأنظمة وتخلق مبررات واهية لتعطيل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكلها مبررات لا أساس لها من الصحة وتتلخص في الآتي:

- ١ - ذريعة عدم النضج السياسي في عامة الأوساط الشعبية.
 - ٢ - ذريعة الوحدة الوطنية، وهاجس العداوات العشائرية والطائفية والخلافات السياسية.
 - ٣ - ذريعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد سبق أن تحدثنا في هذه المبررات في الفصول السابقة عن الديمقراطية وأهميتها، والمبررات التي تسوقها النخب الحاكمة عن طريق الحزب الواحد أو النظام الشمولي لتبرير استمراريتها في الحكم.
- وهنا لا بأس من الإشارة وتسليط أضواء عليها باختصار شديد؛ حتي نتجنب التكرار في الموضوع.

أ- ذريعة النضج السياسي:

كما هو معروف أن الديمقراطية، بوصفها اللفظ الجامع لحقوق الإنسان وحرياته، الدالة علي نظام الحكم الضامن لممارستها، وهي بحق مكسب ثمين للبلدان حديثة العهد، ولم يتأتى إلا من خلال النضال الوطني الذي سبق أن خاضته الجماهير، وما بذلته من تضحيات في سبيل

ممارستها. وكما هو معروف. فإن للديمقراطية مفاهيم كثيرة؛ لأن مضامينها متعددة شامله لمجالات مختلفة من حقوق الأفراد والجماعات، وبين المحكومين والحاكمين. ومهما يكن الأمر، فإن لها مضمونا أخلاقياً يستمد مرجعيته من منظومة المبادئ والقيم المشتركة يصدر عن سلوك الأفراد والجماعات، ويحكم نوعية تصرفهم في هذا المكسب الثمين وكيفية تعاملهم مع المؤسسات. ولذلك، فقد تحدث المفكرون السياسيون عن «ثقافة» ديمقراطية وعن «بيئة» ديمقراطية والتي أشرنا إليها في الفصول السابقة عندما تحدثنا عن أهمية الديمقراطية في مجتمعنا، وتحذر النخب السياسية في العالم الثالث إلى القول بوجوب صيانة هذه القيم الثمينة حتى لا تقع بين أيدي العابثين والرعابا والأميين أو تحت تصرف السذج والسفهاء الغافلين من المتعطشين تحت تأثير السلطة، ويزيفون قيمتها ويفسدون معدنها ويزيفون به عن مقاصده، فيخسرون ويتأجل بذلك موعد ديمقراطية الحق. ويرى رجال الحكم في عالمنا الثالث أن ممارسة الديمقراطية تقتضي توفر شرط الأهلية قبل الترشيح لها، وأن الأهلية هي وليدة النضج السياسي. ويستند القول بإرجاء موعد الممارسة الديمقراطية حتى استكمال النضج في الجماهير الشعبية وتوافر الأهلية، إلى إخفاق بعض التجارب السياسية، وما آلت إليه الحقوق والحريات من انتكاس، بسبب سوء التصرف ومن جراء سفاهة المتصرفين .

وفي الواقع أن نضج الشعب للديمقراطية، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ممارسة الديمقراطية كما يقول محمد عابد الجابري^(١)، وأن القول بغير هذا وهم .

ب- ذريعة الوحدة الوطنية:

وكما هو معروف، كانت النخب السياسية المؤلفة عن قيادة الكفاح

(١) الجابري: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ص ١٠٦ .

التحرير، ترى أن ممارسة الحرية في ميادين الرأي والتعبير مضيعة للوحدة، ومدعاة لتصدع صف القوي الوطنية ولتشتت الكلمة. وقد كانت الوحدة هي السلاح الأساسي زمن النضال الوطني، وأصبحت العدة الكبرى في بناء الدولة بعد الاستقلال ومن وجهة نظرهم، قد تكون ممارسة الحرية في مجتمع قريب العهد بنظام العشائر، مدعاة لانتعاش العشائرية والفروق الطائفية وهكذا تتذرع النخب الوطنية في الحزب الحاكم وفي دوائر السلطة بواجب الحفاظ علي الوحدة، فتعتمد إلي تعطيل العديد من الحريات السياسية، وفي مقدمتها حرية الرأي، وتكوين الأحزاب السياسية، وإصدار الصحف المعبرة عنها، ونتيجة لهذا التصرف شاهدنا كثيراً من البلاد وخاصة في العالم الثالث وأفريقيا يواجهه الكثير من التصدع؛ وذلك بسبب فقدان الأهلية للحوار وحرية الرأي، داخل الحزب الواحد، وتحجر البنية الهيكلية، واحتكار القيادات «التاريخية» لمقاييد الحزب والدولة علي مدي الحياة كل ذلك باسم الوحدة الوطنية ويقصد صيانتها، بمعزل عن رياح التجربة وانزلاقات الممارسة والبعد عن الحرية والديمقراطية.

ولقد أثبتت تعدد الدراسات في العقود الأخيرة من هذا القرن، أن ممارسة الحريات والتمتع بالحقوق من جانب الشريحة العريضة من الجماهير الشعبية. يكاد يجمع المحللون علي أن هذا التمتع وتلك الممارسة شرطان راجبان لبناء الوحدة، وإن إقصاء الشعوب عن المشاركة في صنع القرارات المصيرية، وإلجام الضمائر عن الإفصاح وتكليم الأفواه عن التعبير الحر، هما من أكبر العراقيل المحيطة ببناء المستقبل المشترك علي صعيد الأمة والوحدة الوطنية.

ولقد أثبتت التجارب والدراسات والأبحاث من المفكرين حول العلاقة بين الديمقراطية والوحدة الوطنية علاقة ود وتسلسل. فلا أمل في

وحدة بين شعوب مهشمة مقهورة، شبيهة بالقطعان تحشد كالأغنام، لا تمتلك الإرادة الحرة ولا تتمتع بحرية الرأي والتعبير.

ج- ذريعة التنمية الاقتصادية:

يتذرع المعطلون للحقوق والحريات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها ضرورة وأولية لفائدة الجماهير الشعبية، وفريضة متوكدة علي السلطة الحاكمة، توفر للمواطنين حاجاتهم الأساسية من غذاء وسكن وعلاج، والتعليم، وهي حاجات تتدرج في ترتيب الحقوق قبل غيرها، مثل الحقوق السياسية. ويذهبون إلى أكثر من ذلك ويذكرون أن التنمية المنشودة لا تنحصر في المعطيات الكمية لزيادة المنتجات ولا في تعظيم الناتج الإجمالي الوطني، بل تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية، فتسعي إلى توفير فرص الشغل وإلي توسيع قاعدة العمل وتقليص البطالة، وتعمل التنمية علي حماية القدرة الشرائية للشرائح الضعيفة من المجتمع، وتضع برامج عريضة لضمان السكن اللائق وتيسير أسباب الوقاية الصحية.

ويرون أنه لابد من تحقيق هذه الأهداف الجليلة، من تسخير كل القوي وتجنيد جميع الطبقات الوطنية، ولو أدى هذا الاستنفار إلي تعطيل بعض الحقوق، مثل حق الإضراب عن العمل، وحق الاجتماع والنقد والاحتجاج. وفي الواقع أن الحقوق السياسية تكون أول ضحايا هذه النظرية التنموية، فلا معني في رأيهم حرية مع الفقر ولا لحقوق يعجز السواد الأكبر من الناس عن ممارستها، بسبب الأمية، والجوع والحرمان..

لذلك حسب اعتقادهم يتحتم إعطاء الأولوية الكبرى لأهداف التنمية. ويجوز في سبيل ذلك إرجاء تمكين المواطنين من بعض حقوقهم

المشروعة، وهكذا. لقد أخذ بهذه الطريقة وهذه الآراء العديد من دول العالم الثالث وعلي رأس هذه الدول النخب الحاكمة في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. تلك هي بعض مبررات السياسة الذرائعية لتبرير حكمهم لهذه الشعوب ولو عملوا بهذه المقولة والحجج، لكانت بلادهم وشعوبهم قد ازدهرت ولكن هذه السياسة حطمت الاقتصاد القومي وخلفت بأوطانهم الخراب والدمار والجوع والبطالة، بجانب ما تقدم لا شك في أن المشاركة الفعالة في تسير شؤون المجتمع، والمشاركة العادلة في ثمار النشاط الاجتماعي، والاقتصادي هي أيضا شروط للتنمية كما أوضحنا في الفصل الخاص بالتنمية في إريتريا وغيرها من دول منطقة القرن الإفريقي، التي تعني إنشاء بنية اجتماعي اقتصادي إنساني كفاء ومتطور^(١)

ولا شك في أن استنفار جماهير واعية تتصف بالاعتناء، والتطوع، أنفع، وأجدي، في مجهود التنمية، من تسخير أتباع منافقين، يخفون من الاحتراز ما لا يبدون، خوفاً وطمعاً، ولا يسخر لهذا الجهد إلا قوم مسؤولون، واعين بأبعاد المرحلة ولهم دراية تامة ومعرفة بأهداف التنمية الحقيقية، فلا تحمل للمسئولية مع الجهل وفقدان الحوافز. ثم إن المشاركة الواعية عنوان علي الاقتدار، فقد يكون فيها إثراء للبرامج التنموية.

والخلاصة، أن هذه الذرائع كلها وغيرها مما لم نتعرض له، كخطر القوي، الأجنبية المناوئة للدولة، إنما هي حجج واهية يتعلل بها أفراد النخب المتأثرة بالحكم السياسي في البلاد؛ لتعطيل الحقوق والحريات دون جحدها أو إنكارها من حيث المبدأ وهكذا، أجلت الديمقراطية في هذه البلاد بحجة إعطاء الأولوية لقضية التنمية تارة والقضية الوطنية تارة أخرى.

(١) انظر تعقيب نادر فرجاني، علي بحث بسام الطيب: «البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية» ورقة قدمت إلي: الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩٥

٤ - أهم المعوقات لحقوق الإنسان في الدول النامية والأفريقية:

لا شك في أن من وراء الآليات والنصوص والمؤسسات سنداً متيناً من المبادئ والقيم، هي عدة الإنسان في إقرار الحقوق والحريات، وفي تأسيس أهليته لاستحقاقها ول ممارستها. وإن افتقاد هذه القيم أو فتور فعلها في الأنفس هو أكبر المعوقات لانتقال الحقوق من القوة إلى العقل، ومن بطون المواثيق إلى واقع الممارسة ولهذه الممارسة معوقات عديدة تحول دونها وسوف نتعرض لها بما تظهر به في بلادنا، وأهمها هي:

١ - معوقات الإدراك والوعي:

تشمل العوامل الذاتية والاجتماعية، التي تكون من صفات الفرد والمجموعة، في ظرف معين من حياته أو في فترة من تاريخها، تجعل المواطن قاصراً عن إدراك حقوقه، محجوباً عن الإحاطة بها، أو زاهداً في المطالبة بها، مقللاً من شأنها، يائساً من الفوز بها، فهو إنسان مسلوب الإرادة معتل الإدراك، ضبابي المعرفة، ضيق الهمم، وفاتر العزيمة، وضمن المعوقات أيضاً الأمية.

الأمية من أكبر عوامل التأخر في مختلف مجالات الحياة، وهي اليوم متفشية في مجتمعاتنا الأفريقية بنسب عالية، وهذه الظاهرة هي من مخلفات الاستعمار وخاصة في بلادنا، والذي استمر حتي التاريخ المعاصر وفي منطقة القرن الأفريقي. ومن نتائج هذه الأوضاع بقاء أغلبية الكهول فاقدين للوعي السياسي بحقوقهم، فظلوا أتباعاً منقادين للزعامات القبلية ورعاعاً مطاوعين للحكام، بل إن جيلاً عريضاً من شعوب هذه المنطقة من

تقدمت بهم السن قد ألفوا حياة الانقياد والولاء، ولا يملكون من التربية السياسية ما يبصرهم بحقوقهم، ولا يرقى بهم إلى إدراك أن لهم علي الحاكمين حقوقاً، وأنه بالإمكان قيام نظام سياسي بديل، يكون لهم فيه حق الخيار بين النخب الحاكمة، وحق المشاركة في إصدار القوانين وتيسير الشئون العامة، وحتى في البلاد التي تقوم فيها مجالس نيابية منتخبة مع الأسف، فإن الأمية تفقد الممارسة السياسية جانباً كبيراً من جدواها^(١).

ب - التقييم الإعلامي:

وكما هو معروف، فإن للإعلام في التربية الثقافية، دوراً بارزاً يكاد يفوق ما سواه من وسائل تثقيف الإنسان المعاصر، وقد أصبح سلاحاً بعيد الفاعلية في الميدان السياسي لتوجيه الرأي العام، ولتلقينه من المعلومات والقيم، ما به يصبح مكيفاً ومهيئاً، وفقاً لمصالح معينة. وبالإعلام المهيمن ينقلب الإنسان سخرة لقوي، قد لا يعلمها ولا يبين مقاصدها، تنزل عليه من سماء الأقمار الصناعية وبالتأثير الغربي بنماذج سلوكية، تؤثر فيه وفي ذوقه وعاداته الاستهلاكية، وحتى في اختياراته الفكرية، وفي هذه الطوعية الفاتكة لوسائل الإعلام إمكانات متاحة لرجال الحكم وللنخب السياسية الحاكمة، بها يستطيعون التأثير في الرأي العام في أوسع شرائحه الوطنية، ونلاحظ مع الأسف أن استخدام السلطة الحاكمة في أوطاننا لوسائل الإعلام لا يسخر دائماً، لترشيد الرأي العام، بل إن كثيراً من الأنظمة تعتمد إلى تلهية الجماهير عن هذه الحقوق، بما تملأ به وسائل الإعلام الوطنية من برامج رياضية وأشرطة مستوردة، يتواصل بثها ساعات طويلة من النهار والليل، ويمكن القول إن السياسة الإعلامية المستوفاة في هذه المنطقة، وخاصة منطقة القرن الأفريقي، ليست اليوم

(١) مصطفى الفيلالي: مرجع سابق، ص ٩٦ .

مؤهلة للتبشير في الأجل القريب بقيام ديمقراطية الحريات والحقوق وإنها علي العكس من ذلك، تعمل جاهدة علي تأجيل هذا الموعد المرتقب، وتعمل جاهدة علي تغليب البرامج الترفيحية علي التربية الثقافية، حيث إنها توجه سياسة الإعلام إلي طريقة الانتقاء المقصود بين مضامين المادة الإعلامية، ومن يحاول التغيير من هذه ينتقل إلي مجال آخر بعيد عن سياسة الإعلام المرسومة في الدولة.

جـ - الإحباط وفتور الحوافز:

كما هو معروف، تفشت في طبقات واسعة من المجتمعات الأفريقية المعاصرة، نتيجة لتسلط الحزب الحاكم والنخب الحاكمة في البلاد، ظاهرة الرصد في الحقوق، وفتور العزائم في طلبها، وقعود الهمة عن السعي لممارستها، والاستقالة دون الدفاع عنها، ومن ذلك أن المواطن الواعي لا ينشط لممارسة حق الاقتراع في حملة انتخابية يعلم أن نتائجها مقررة مسبقاً، إما لأن التصويت لا يخرج عن مرشح وحيد، لا منافس له في الساحة، ويبيده مقاليد الأمور ومفاتيح صناديق الاقتراع، ويتأثر وحده دون سواء بوسائل الإعلام والدعاية، أو لأن الحزب حزب واحد أو حزب مهيمن علي الحياة السياسية بانتسابه لسلطة الحكم، أو لأن السلطة الإدارية المركزية والجهوية موالية لمرشحي هذا الحزب، أو هي لا تملك أن تفسح المجال للمنافسين من أحزاب المعارضة أو من المستغلين عن السلطة.

وقد يزهد المواطن في الاختيار بين قوائم لا يتميز أفرادها ببرنامج واضح، ولا بصفات أخلاقية أو علمية مشهود بها ولا بوجاهة محموده بين الناس. وقد أيقن بفوز هؤلاء المرشحين لمجرد انتمائهم إلي الحزب الحاكم أو لولائهم لصاحب السلطة أو لقدرتهم المالية علي شراء أصوات وتقديم ورش

انتخابية إلى الأحزاب، وهذه الحالة شاهدها في أثناء الانتخابات الإثيوبية عام ١٩٩٥، حيث كان الاقبال من المواطنين قليلاً جداً، وكانت البلاد تسود فيها اللامبالاة تجاه هذه الانتخابات ومن نجح منهم كان موالياً للحزب الحاكم في البلاد، وهذه سمة لا تنفرد بها إثيوبيا وحدها بل في كل دول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا والدول النامية في العالم الثالث. لقد أشرت إليها كنموذج عايشته، أثناء تصادف وجودي في أديس أبابا العاصمة في تلك الفترة. وأما في إريتريا، فما زالت البلاد في بداية عهدها وحديثة الاستقلال ومن المهم أن تبتعد عن هذه الانزلاقات وتأخذ عبراً ودروساً من الماضي للنهوض بالحاضر والمستقبل ممن سبقنا في هذه التجربة، والتي تنطبق عليها هذه الممارسات سلباً أو إيجاباً، وهكذا أخذت تتفشي في بعض البلاد الأفريقية ظاهرة الإمساك عن الاقتراع، وتنحط نسبة المشاركة إلى مراتب متدنية، تدل على أن الناخبين قد فقدوا الثقة في نزاهة المشرفين على الانتخابات وارتابوا في أهلية المرشحين لخدمة الصالح العام.

وهكذا، اختصرنا في هذه العناصر المذكورة أعلاه ما سميناه معوقات الإدراك والوعي، فيما يكون للمواطن من غياب الإدراك لحقوقه بسبب الأمية، أو بسبب هيمنة الأيديولوجيات الحزبية على قنوات التصور وعلى حرية الاختيار، ثم بسبب ما لوسائل الإعلام من إمكانيات متاحة لمن يرومون السلطة على الضمائر.

وخلاصة القول : بما لا شك فيه أنه لا حرية ولا حقوق إلا في ظل نظام حكم رشيد، يتمتع فيه الحكام بالشرعية الدستورية، ويمارسون الحكم داخل ضوابط المصلحة. وتنحصر سلطة الحكم بيد حاكم فرد، يستأثر بها على مدي العمر، بلا رقيب ولا حسيب، ولا يتداولها مع غيره ولا يمارسها

في ظل مؤسسات نيابية حقيقية منتخبة، وبإزاء سلطة قضائية مستقلة ورأي عام متبصر، وصحافة حرة ناقدة فإن ممارسة الحقوق والحريات الديمقراطية منوطة بنظام الحكم، متوقفة عليه في صلاحيته وفيما يقابله بأيدي المجتمع من مكونات السلطة المضادة، ولا شك في أن المعادلة صعبة وخاصة في التوازن القطاعي بين السلطة الحاكمة، وما يتخذه المجتمع المدني من آليات قانونية، تحفظه من زيغ النفوذ ومن غوايات السلطة، وتحصن ممارسة هذه السلطة بسياج الوقاية من الاستبداد والظلم، ولا يتمتع الناس فيه بحقوق ولا طمع لهم في ممارسة الحريات المشروعة، بل إن تعطيل هذه الحريات وحظر تلك الحقوق هو العلامة الكبرى الأولى الدالة على وجود النظام وحياده عن الدستور وعلى فقدانه للشرعية، وهكذا فإن الشعوب الإفريقية لا تزال في الغالب منقوصة الممارسة لحقوقها، محدودة التمتع بالحريات، على اختلاف أنواعها وبالحريات السياسية بصورة خاصة ولا تزال هذه الأوضاع قائمة حتي يومنا هذا، من خلال العراقيل والمعوقات التي تضعها النخب الحاكمة وجميع هذه العراقيل هي معوقات موقوتة، ويؤكد المحللون والسياسيون من دول المنطقة، أنه لا بد من أن يتناقض دورها ويتقلص مفهومها مع تطور المجتمع تحت تأثير التحول المستمر للقوي الاجتماعية، إذ أن الشعب ليس مفهوماً سكونياً، بل هو بيئة حية خاضعة لتغييرات مستمرة والأمل وارد في أن تزول الأمية وأن يرتفع مستوى الوعي لدى الجماهير العريضة، وأن يكتمل الإعلام وبلغ رشفة فترتفع مراتب النضج السياسي، وتراجع البطالة، وتتمتع شرائح عريضة من المجتمع بنصيب أقسط من الناتج الوطني، ذلك تغيير مأمول حتي ما يمكن استشرافه من تباشير المستقبل المنظورة، ولكنه تغيير ذو ثمن

والنضال من أجل أن تسود قيمة الحرية والديمقراطية والمساواة والعدل، وخاصة في بلادنا أرض الصمود والتحدي، أمام جيل المعاناة والثورة مهما كانت الظروف والمتغيرات؛ لأن رياح التغيير والتحول الديمقراطي قادم في منطقتنا ان عاجلاً أو آجلاً، وسيكون للنخبة المثقفة دور حاسم في التبشير بهذا المستقبل، كما كان للفكر دوماً دور مركزي في تصحيح المفاهيم واستجلاء العوامل الفاعلة، وفي تسفيه الأنماط الزائفة، وخاصة ونحن اليوم في مجتمع دولي يتغني بالديمقراطية، ويعلن تعلقه بحقوق الإنسان وحرياته، ويتخذ من الذود عنها ذريعة في المعاملات الدولية لانتهاك حقوق شعوب كثيره في العالم، وللتعدي علي سيادات الدولة كما نشاهده اليوم فيما يجري من حصار اقتصادي وعسكري بهذه الذريعة في كل من العراق، وليبيا والسودان وإيران وهذا ظلم بين، وكلها بلاد عربية وإسلامية، برغم أن إسرائيل تسرح وتمرح وتزيد كل يوم الاستبداد والطغيان ضد الحق العربي سواء، كان في سوريا أم فلسطين أم لبنان، ولقد رأينا ما آلت إليه هذه السياسة الدولية من اصفاء الشرعية علي ما أصبح يعرف بحق التدخل، بعد أن كانت حرمة السيادة الداخلية من أركان إعلان الأمم للحقوق، وما لم تتنبه الدول العربية والإسلامية الكبيرة لهذا الخطر المحدق المخيف الموجه ضد الدول المذكورة من حيث المبدأ المعلن والذي يسعى في تحطيم البنية الأساسية والقدرة القتالية الفعالة وخاصة العسكرية لهذه البلاد، فسوف يحل الدور تبعاً على الأخرى من الدول الإسلامية والعربية المحيطة بإسرائيل، والتي تشكل خطراً علي أمن إسرائيل والمصالح الصهيونية العالمية؛ ولذلك يجب أن تواجه بالرفض والمقاومة هذه السياسة المبطنة من حيث المبدأ، والتي تستهدف أساساً سيادة الدولة والمساس

بأمنها القومي والوطني، تحت ذريعة المبادئ الدولية وحماية حقوق الإنسان والأقليات وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتي لم تنطبق إلا في الدول العربية والإسلامية فقط. وكما هو معروف، فإن الأمم المتحدة مع الأسف تتحكم في مصيرها وقراراتها دولة واحدة وذلك من حيث القوي والفاعلية والتي تملّي فيها سياساتها الهادفة إلى بسط سيطرتها على السيادة الدولية من خلالها من جانب واحد، دون إعطاء أي اعتبار لآراء ومواقف القوي الدولية الأخرى.

وبهذه المناسبة ومن خلال صفحات هذا الكتاب الذي يتحدث عن مبادئ الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان في أفريقيا أدعو الدول العربية والإسلامية والأفريقية وكل القوى المحبة للحرية والسلام والعدالة الاجتماعية بالوقوف بجانب العراق الشقيق لرفع المعانات عن شعبه وإن تقدم له يد العون والمساعدة لانقاذ أبنائه من هذا الظلم المبين الذي يتنافى مع أبسط مبادئ حقوق الانسان وقيم العدالة والتاريخ لا يرحم سوف يشمل صفحات سوداء على القوى الكبرى بزعمامة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأعمال العدوانية الغير مبررة ضد العراق أرضا وشعباً، ولكن إرادة الله وقوته أكبر من الجميع.

وأختتم قولي بهذه الآيات الكريمة بقوله تعالى:

وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا أَرْسَلْنَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢﴾

صدق الله العظيم

(١) قرآن كريم: سورة إبراهيم، الآية ١٢ .

الفصل الرابع

إثيوبيا

بين التحول الديمقراطي وتحكم الأقلية

المحتويات:

- ١ - تعريف عام عن إثيوبيا
- ٢ - الإمبراطورية الإثيوبية وحكم الأقلية العرقية في إثيوبيا.
- ٣ - الجبهة الشعبية لتحرير تجراى وتحكم الأقلية في إثيوبيا
- ٤ - التحول الديمقراطي في إثيوبيا في ظل نظامها الجديد
- ٥ - نظام الحكم في إثيوبيا.
- ٦ - الانتخابات والاستقرار السياسى في إثيوبيا

تعريف عام عن إثيوبيا

بقيت الهضبة الإثيوبية في عزلة عن العالم قروناً عديدة؛ بسبب موقعها الجغرافي الذي لم يجرؤ علي اختراقه إلا القليلون، وهي ذات مساحة شاسعة تقع عند القرن الأفريقي، لا تبعد عن خط الاستواء إلا القليل، مما يجعلها تجمع بين اعتدال الجو والشمس الساطعة معظم أيام السنة وهي بلاد ذات تاريخ مشهود موغل في القدم، تحتضن شعوباً وقبائل مختلفة الأعراق واللغات والديانات، فالإسلام والمسيحية يعيشان معاً إلي جانب عدد آخر من الديانات الأفريقية المختلفة^(١).

وكان الامبراطور هيلاسلاسي الأكثر انفتاحاً علي العالم في تاريخ الامبراطورية الإثيوبية، فقد حاول الاستفادة من التطورات الحديثة من خلال لعب دور كبير في بلورة ورعاية وحدة أفريقيا وقيام منظماتها، والتي أراد الامبراطور أن يجعلها قريبة منه وفوق عاصمة بلاده أديس أبابا^(٢).

(١) صادق يلي: أديس أبابا زهرة إثيوبيا الجديدة، مجلة العربي - العدد ٤٢٩ - أغسطس ١٩٩٤.

(٢) أديس أبابا: مدينة أديس أبابا والتي تعني باللغة الأمهرية «الزهرة الجديدة» هي عاصمة إثيوبيا، مدينة حديثة لا يتجاوز عمرها مائة وعشر سنوات، وهي تقع علي ارتفاع ٤٢٠٠ متر عن سطح البحر، وتتمتع بجو يعد من أجمل الأجواء في العالم، إذ لا ترتفع درجة الحرارة في الصيف عن ٢٧ درجة مئوية ولا تنخفض في الشتاء عن ٧ درجات مئوية والمدينة تحيط بها التلال من جميع جهاتها، وقد بنيت وفقاً للاعتقاد الإثيوبي القديم الذي كان سائداً آنذاك في بناء المدن علي مثل هذه المواقع الجغرافية، من أجل الأغراض الدفاعية، فلم تكن لإثيوبيا قبل عام ١٨٨٧ عاصمة أو مقر دائم للحكومة. إذ كانت عواصمها تتغير تبعاً لتغير الملوك والرؤساء وكان اختبار المدينة التي تكون عاصمة يعتمد علي الملك أو الرئيس الذي يعد قاهراً أو غالباً في حربه ضد الملوك الآخرين. ولقد وقع اختيار الإمبراطور منليك الثاني الذي حكم إثيوبيا سنة ١٨٨٧م علي أديس أبابا؛ لتكون عاصمة لبلاده ومنطلقاً لإعادة توحيد إثيوبيا المقسمة والمجزأة.



ليمنحها القوة والدعم ويجعل منها مصدر قوة لأفريقيا، التي كانت آنذاك مهددة بأخطار التمزق والشتات بفعل النزعات الانفصالية ومشكلات الحدود، التي أفلح الإمبراطور هيلاسلاسي ومن خلال نفوذه الكبير، في أن يجعلها حدوداً غير قابلة للمساس بنص في أحد بنود ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية^(١).

وقد أخذ علي الإمبراطور مقابل إحساسه الأفريقي الوحدوي القوي، صلابته في الدفاع عن خطأ ارتكبه عام ١٩٦٢ بتخطيه لقرار الأمم المتحدة الفيدرالي، الخاص بإقليم إريتريا والذي ارتبط بهذا الاتحاد مع إثيوبيا كخطوة تبغي تقرير المصير والاستقلال وليس العكس، كما توضح هدف الإمبراطور هيلاسلاسي من قرار الضم. وقد حاول الإمبراطور تطبيق نظريته ونظرية أسلافه في المحافظة علي الإمبراطورية الإثيوبية القائمة علي الضم والابتلاع ومن ثم الصهر عن طريق القوة والبطش وإذ نجحت هذه النظرية «نسبياً» في تحجيم طموحات الصوماليين في أوجادين، وألارومو، والعفرين، وهؤلاء كانوا ولا يزالون أكثر شعوب إثيوبيا تمتعا بشكل من أشكال الحكم الذاتي، القائم علي احترام النفوذ الديني للسلطين العفر وأبرزهم السلطان علي مرح وبعض الأحزاب السياسية بعد التحول الديمقراطي، الذي شهدته إثيوبيا في أثناء حكم الحزب الديمقراطي لشعوب إثيوبيا.

إلا أن التمرد الإريتري القوي علي هذه السياسة الإمبراطورية الهادفة إلي بسط نفوذ «الأمهرة» علي القوميات الأخرى المجاورة، جعل من المسألة الإريترية «القنبلة الموقوتة» التي تنفجر تحت أقدام كل الذين حاولوا الاستمرار في عملية السيطرة والدمج عن طريق القوة والحديد والنار.

(١) سيد أحمد خليفة :منجستو سجن الامبراطور بعد وفاته، جريدة الشرق الأوسط - العدد

٤٨٣٤ - جدة، ٢٢ / ٢ / ١٩٩٧.

الإمبراطورية الإثيوبية ونحكم الأقلية فيها:

وهنا، يجدر بنا أن نشير إلى إثيوبيا وتحكم الأقلية فيها؛ لتأكيد حقيقة تاريخية ألا وهي أن سياسة الضم والقهر والاستعباد لشعوب القرن الأفريقي، التي مارسها إثيوبيا طوال حقبة من الزمن وفي غفلة من الرأي العام العالمي، قد ولت بل سقطت إلى الأبد.

وبالمقارنة بين الصومال وإثيوبيا وضعنا أمام صورتين بالغتي التناقض واللامنطق:

فبينما تتوافر للشعب الصومالي عديد من عناصر الوحدة والتماسك، كان مصيره التفكك إلى خمسة أجزاء، وفي المقابل استعملت القوة والإكراه وعمليات الضم المتصلة لبناء (الإمبراطورية الإثيوبية)، علي حساب الشعوب المجاورة لها في المنطقة وحتى بعد استقلال المستعمرات وإعلان القوى الدولية والحكومات الأفريقية عن تمسكها بالحدود الموروثة، تغاضى الجميع لأسباب مختلفة عن عملية ضم إثيوبيا لإريتريا بالعنف والإكراه. وكان الشعب الإريتري المناضل رفض هذا الضم وقاتل لمدة ثلاثين عاماً متصلة وفي أجواء بالغة القسوة والعنف والعداء والتجاهل، وشكل طوال هذه العقود أحد أهم عناصر عدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي؛ حتى نجح أخيراً في تحرير كل أرضه ووطنه، وإذا عدنا إلي ما قبل الاستعمار في المنطقة، نجد أن الإمبراطورية الحبشية لم يكن لها وجود قبل عهد منليك. وكانت محصورة في أراضى الأمهرة في (جوجام) شمال شرقي «شوا» وجنوب إقليم «تيجراي». ومنذ نهاية القرن التاسع عشر

وفى ظل المساندة الاستعمارية الأوروبية التي كفلها مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥)، بدأ التوسع الحبشى في كل الاتجاهات ليضم شعباً مختلفة و متميزة ليحكمها بالقهر والإكراه، وكان أبرزها: التيجراى الذين كان لهم ماضٍ عريق فى المنطقة (والأورومو) ذوو الغالبية الإسلامية المقهورة، وقطاع مهم من أرض وشعب الصومال الغربى فى منطقة (أوجادين). وأخيراً، حاول هيلاسلاسى اغتصاب حرية ووجود الشعب الإريتري، الذى أعلن الثورة وأشعل النار التى هزت أركان الإمبراطورية كلها. ولقد كان سقوط إمبراطورية وريث منليك (هيلاسلاسى) أسد «يهوذا» فى عام ١٩٧٤ بالانقلاب العسكرى المدعوم شعبياً، هو بداية النهاية لتحكم الأقلية (الأمهرية) التى فرضها الاستعمار ضد مشيئة بقية الشعوب العريقة فى إثيوبيا، وكان الصمود الإريتري وتعاظم المعارضة الداخلية ضد السلطة التى زرعها الغرب وأمدّها بعوامل القوة والتوسع والقهر. ومن خلال هذا الانقلاب أطلت فرصة ذهبية لإنهاء الإرث الاستعماري القديم وسلبياته المدمرة، من خلال إعلان حق تقرير المصير للشعب الإريتري حقناً للدماء وعن طريق إعادة صياغة وتحديث الدولة علي أسس ديمقراطية. وكانت هذه الخطوات هى البداية المجادة والصحيحة لحل مشكلات القرن الأفريقى المتداخلة، ولكن ديكتاتوراً عسكرياً صغيراً محملاً بالعنصرية والتعصب والعقد النفسية، نجح في قتل قادة محاولات التغيير مثل الجنرال أمان عندوم وغيره، وقفز إلى السلطة مسنوداً بكل قوى السيطرة العالمية ثم اختار أن يلبس الثوب الاشتراكي، ليستقطب دعم السوفييت وحلفائهم ثم يفتح دورة جديدة من العنف والقهر والدمار والجوع؛ وليحاول اطالة عمر إمبراطورية متهالكة من خلال ثوب عصري لم يكن أقل وحشية

وضياعا وغربة من ثوب هيلاسلاسى ومنليك. ومرة أخرى، استطاع تذويب كل التناقضات الثانوية لمصلحة حرب التحرير واستطاعت الفصائل الإريتريّة - وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا - وضع استراتيجية جديدة تقوم على التعاون مع كل قوى المعارضة الإثيوبية وتشوير كل الشعوب والعناصر المضطهدة داخل الإمبراطورية لنقل؛ المعركة إلى داخل أديس أبابا وإثيوبيا كلها .. وبهذا الموقف انتزعت الثورة الإريتريّة أهم أسلحة «منجستو هيلي مريام» وأحد أهم أسلحة النصر وفى المقابل، لم يؤدِ إصرار منجستو على التمسك بامتيازات «الأمهرا» وسلوكه «الديكتاتورى» وبناء جيش ضخم، يمارس من خلاله أقصى درجات العنف والدمار ضد الشعب الإريتري، ثم ضد كل فصائل المعارضة الإثيوبية^(١). ولم يؤدِ هذا إلى استمرار النظام بقوته، وكان من نتائجه مزيد من الدمار والانهييار الاقتصادى والجوع؛ مما كان يؤدى بدوره إلى زيادة اتساع قاعدة المعارضة ودفع قوى جديدة إلى ميدان الصراع.

الجبهة الشعبية لتحرير نجراس وحكم الأقلية العرقية فى إثيوبيا:

عودة إلى الوراء قليلاً عن التاريخ القديم لأبناء قومية تجراى حيث أنهم بعد أن كانوا حكام منذ عدة آلاف سنة أصبحوا بعد سقوط حكمهم من القوميات المضطهدة والمقلوبة على أمرها إلى عدة قرون وعانوا من الظل والهوان ما لم تعانيه أى قومية من القوميات الإثيوبية باستثناء أبناء قومية أرومو والتي تعتبر من أكبر القوميات الإثيوبية حيث كان أقليم تجراى من أقوى القوميات الإثيوبية فى التاريخ القديم والوسيط منذ

(١) محمد عثمان أبو بكر: إريتريا من الثورة إلى الدولة، بحث غير منشور القاه المؤلف فى سمنار معهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٩٦ تحت إشراف الأستاذ الدكتور رجب محمد عبدالحليم أستاذ التاريخ الإسلامى ورئيس قسم التاريخ.

قيام مملكة أكسوم والتي كانت تتكون من عدة ممالك مجاورة لها والتي تأسست في الهضبة الاثيوبية في إقليم تجراي، حوالى القرن الثامن ق.م ومن خلال تتبعنا في دراستنا التاريخ الإثيوبي القديم إن مملكة أكسوم كانت قائمة بذاتها وكان لها دور وتأثير في عموم إثيوبيا والدول المجاورة لها منذ فجر التاريخ الاثيوبي القديم، وقد تأسست هذه المملكة من القبائل السامية التي هاجرت من الجزيرة العربية (اليمن)، على شكل موجات متعاقبة، واستقرت فوق هضبة الحبشة ثم انصهرت حضارتها المنقولة معها بتقاليد وعادات الأقوام الحامية الذين سبقوهم الى هذه المرتفعات. وبعد التجريبيين أبناء وأحفاد أولئك السبئيين والحميريين الذين انشؤ مملكة أكسوم التاريخية والتي نشأت من قبائل حبشات والاجعزيان العربية قبل الميلاد في هذه المنطقة من الهضبة الاثيوبية الشمالية بأقليم تجراي.

وكما هو معروف أيضا أن إريتريا تمتلك مع أكسوم تاريخاً وتراثاً مشتركاً يتمثل في التكوين البشرى والثقافى واللغوى والحضارى لأجزاء كبيرة من إريتريا وخاصة هضبتها وكان أشهر ملوكها عيزانا وكان أول ملك اعتنق المسيحية حوالى عام ٣٥٠م كما أعلنت مملكة أكسوم المسيحية ديناً رسمياً لها.

وقد اندثرت هذه المملكة في القرن الثامن الميلادى، وبعد موت الأمبراطور التجراوى «يوهنس» انتقل العرش إلى الأمهرة والامبراطور منليك، المنتمى إلى سلالة «شوا» الحبشية المنافسة، وانتقل المركز الأمبراطورى من مدينة أكسوم في تجراي القديمة إلى أديس أبابا عاصمة شوا ولم ينسوا التيجراويون ذلك بمرارة وأصبح العداء متحكماً بينهم وبين الأمهرا وقد قامت أكثر من الثورة في هذا الأقليم لاستعادة سيطرتهم من جديد ولكن دون جدوى لقد تمكنوا منهم الأباطرة الأثيوبيين وحكموهم عدة

قرون بالبطش وإرهاب والتدمير ومن أهم الثورات والتمرد التي شهدتها منطقة تجراى، تلك الثورة التي انفجرت فى شهر أغسطس عام ١٩٤٣ بقيادة «بلاتا هيلى ماريام» وهزموا فيها القوات الإثيوبية فى أقليمهم واستولوا على عدد من المراكز الإدارية بما فيها مدينة (عدى قرات) كبرى مدن التجراى وأصبح الأقليم تحت سيطرتهم بعد أن الحقوا الخسائر الفاضحة ضد القوات الإثيوبية ولم تخمد الثورة الى بعد تدخل القوات البريطانية حيث قامت الطائرات البريطانية من عدن بقصف التمرد بناءً على طلب الأمبراطور^(١) وهكذا لم تنتهى مقاومة أهل تجراى ضد نظام الحكم الأمهرى. فى أثيوبيا إلى بعد إنتصار الجبهة الشعبية لتحرير تجراى فى عام ١٩٩١ بالتحالف مع الثورة الإريتريّة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. وما أعقب ذلك بقيام جمهورية إثيوبيا الديمقراطية ووصول أبناء تجراى إلى السلطة بعد نضال طويل استغرقت عدة قرون قدم فيه أبناء هذا الأقليم الكثير من التضحيات وعانوا الأمرين من جراء حكم الأمهرا كبقية القوميات الأخرى فى إثيوبيا وهنا يجدر بنا أن نشير إلى هذه الملاحظة قبل الدخول فى تجربة الديمقراطية فى إثيوبيا وهى أن الأحكام الجدد الذين يحكمون الآن فى أثيوبيا هم من قومية تجرينية وهى جماعة عرقية ثقافية لا تملك الأغلبية بل هى أقلية تحكم بالتحالف مع بقية القوميات الأخرى فى البلاد ومهما يكن من الإجراءات الدستورية التى قامت بها السلطات الحاكمة فى أديس بابا والإقرار بمبدأ الديمقراطية فى إثيوبيا ومنح كافة القوميات الحقوق المشروعة من الحكم المحلى فى إطار الدولة المركزية والتى يشارك فيها الجميع إلى حد ما إلا أن الأحساس

(١) سير. ح. ك. ن. تريفيا سكيسا إريتريا مستعمرة فى مرحلة الانتقال ١٩٤١ - ١٩٥٢

ص ١١٥ دار المسيرة بيروت ١٩٦٠.

أبأبا لم يزد عددهم على ٢٠٪ بينما كانت هذه النسبة أقل منها فى الأرياف والمدن الأخرى.

مازال موجوداً من بعض القوميات بأن أبناء قومية تجراى هى التى تحكم فى البلاد برغم من أنها تشكل أقلية عرقية وقد ظهرت عدة بوادر لهذه المعارضة ولكن السلطة المركزية بقيادة زيناوى أخذت تمتص هذه النغمة بزكاء وبروح من المسؤولية وهكذا يشكل بعض أبناء هذه القوميات معارضة ضد النظام الحاكم بقيادة الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا كما أن البعض الآخر يتحالف مع نظام الحكم في إطار الدستور الإثيوبى الجديد والذي يقر من حيث المبدء حق القوميات في الانفصال وفق الشروط الموضحة في الدستور الإثيوبى ومهما يكن من أمر فإن تجربة الديمقراطية فى إثيوبيا فريدة من نوعها وتتماشى مع الظروف المحلية للبلاد والتي تعد متحف للشعوب والقوميات المتباينة وبرغم من ذلك فى إن القيادة الإثيوبية الحالية تتمتع بزكاء وحنكة سياسية مقتدرة عن بقية الدول المحيطة بها فى منطقة القرن الأفريقى لإتاحة ممارسة الديمقراطية المحسوبة وحق التعبير وحرية الرأى للجميع دون جنوح.

التحول الديمقراطي في إثيوبيا فى ظل نظامها الجديد:

من المعروف أن الشعوب الإثيوبية عانت كثيراً من الأنظمة الديكتاتورية، سواء، كان في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي أم في عهد الدرق بزعامة منجستو هيلي ماريام، الأمر الذي دفع الإثيوبيين بمختلف قومياتهم وأعراقهم يتمردون على الأنظمة الديكتاتورية، التي تستند في بقاء حكمها على القمع والقتل والتدمير، وتوالت الانتفاضات الجماهيرية ضد السلطة المركزية وأخذت في كثير من الأحيان طابعاً عرقياً وديناً وإقليمياً وقد أدركت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى بزعامة مليس زيناوى إستحالة الاستمرار في حكم الشعوب الإثيوبية بالحديد والنار، ولا سيما

وإنه ينتمي إلى قومية تيجراي التي كانت هي الأخرى عرضة للاضطهاد والتشريد علي أيدي زبانية الأنظمة السابقة وعندما وصل للسلطة عمد علي تشكيل جبهة عريضة بالتحالف مع القوميات الأخرى تحت اسم الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، كما قام بتقسيم أثيوبيا إلى ١٤ قومية بدلاً من التقسيم الإداري السابق الذي كان يضم عدة قوميات في إقليم واحد، وذلك لكسب ود هذه القوميات وإشعارها بالمكاسب التي تحققت لها بمنح كل قومية حكماً ذاتياً لإدارة أمورها في منطقتها^(١).

نظام الحكم في إثيوبيا:

أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي بزعامة زيناوي لضمان سيطرتها علي الحكم في إثيوبيا، تحالفاً عريضاً تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، وهي عبارة عن تحالف بين أحزاب عديدة تنتمي إلى القوميات المختلفة.

ومن خلال هذا التحالف حقق في الانتخابات الأخيرة الأغلبية المطلقة، خولته للحكم المطلق.

الانتخابات والاستقرار السياسي في إثيوبيا

شهدت إثيوبيا في السابع من مايو لعام ١٩٩٥ انتخابات تاريخية تعتبر الأولى من نوعها التي تجري في البلاد في ظل نظام حزبي -

(١) إذا أمعنا النظر بتمعق نجد أن هذا التقسيم العرقي معمول بذكاء، كان الهدف منه تأكيد سيطرة الحكومة المركزية علي الأوضاع، ومن ناحية أخرى منح الأقاليم حكماً ذاتياً محسوباً لأرضاء رغبات هذه الشعوب.

تعددي. وتجئ هذه الانتخابات تدشيناً عملياً لانتها، الفترة الانتقالية التي عاشتها البلاد منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق منجستو هيلي مريام عام ١٩٩١، وكانت الفترة الانتقالية قد خصصت بالكامل لإقرار دستور جديد ودائم للبلاد، وجري بالفعل الانتهاء من هذه المهمة في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٤، وأصبحت إثيوبيا للمرة الأولى في تاريخها دولة علمانية ديمقراطية فيدرالية بموجب الدستور الجديد، كما نظم هذا الدستور عملية توزيع السلطات بين المستوي الاتحادي والمستويات الإقليمية، أي بين السلطة المركزية في العاصمة أديس أبابا وبين سلطات الأقاليم الـ ١٤ الأمهرا، والأورومو، والتيجراي، والجنوب، وأديس أبابا، والأوجادين، والعفر، وبنى شنقول، وجامبيل، ومع إقرار الدستور من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة، فإن العملية السياسية الانتقالية في إثيوبيا تكون قد وصلت إلى غاياتها وأهدافها الموضوعة، الأمر الذي فتح الطريق أمام اجراء الانتخابات حسب الاتفاق القائم فيما بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية عقب الإطاحة بنظام منجستو، وجرى الانتخابات بالفعل علي مستويين، أولهما مستوي البرلمان الفيدرالي، ويبلغ عدد مقاعده ٥٠٠ مقعد، تنافس عليها حوالي ٢٠ حزباً وتنظيماً سياسياً. وثانيهما، مستوي البرلمانات الإقليمية الـ ١٤، وكان باب التنافس فيها مفتوحاً أمام جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية، ومن ثم، مثلت الانتخابات الإثيوبية بداية لمرحلة جديدة في حركة التطور السياسي في البلاد، ويفترض في هذه المرحلة الجديدة العودة إلى نمط الحياة السياسية الطبيعية وفق أسس ديمقراطية - علمانية عقب انتهاء الفترة الانتقالية.

ومن ثم، فإن الوقوف علي جملة التطورات التي أفضت إلي هذه

الوضعية يقتضى التعرف أولاً على المحطات الكبرى في حركة التطور السياسي في إثيوبيا خلال السنوات القليلة الماضية، مع رسم صورة تقريبية للخريطة السياسية الإثيوبية، والاحتمالات المستقبلية القائمة في مواجهة النظام الجديد المنتخب في إثيوبيا.

نجحت التنظيمات والأحزاب الثورية في الإطاحة بنظام الرئيس السابق منجستو هيلي مريام في عام ١٩٩١ في إثيوبيا. وفي أعقاب ذلك، قامت تلك التنظيمات، وفي مقدمتها الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، بالاتفاق علي ميثاق - نظاماً معيناً - لتسيير الحركة السياسية في البلاد وفق جدول زمني متعدد المراحل، خصصت المرحلة الأولى منه لإجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس انتقالي، يتشكل علي أساسه البرلمان والحكومة لإعداد مشروع الدستور الاتحادي وتشكيل الأجهزة الاتحادية المنتخبة ديمقراطياً. وتم علي أثر ذلك تشكيل لجنة متعددة الآراء والاتجاهات من ممثلي الشعوب والقوميات، وقامت هذه اللجنة بوضع مشروع الدستور، وشارك في أعمال اللجنة خبراء ومستشارون من دول أفريقية وآسيوية وأمريكية، وقد استحدث مشروع الدستور عدداً من المبادئ والقواعد الجديدة في حياة المجتمع الإثيوبي مثل النظام الاتحادي الفيدرالي وتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم. ومثل موضوع اللغة القومية علي المستوي الاتحادي واللغات القومية علي مستوي الأقاليم. وقد تأخرت هذه المرحلة قليلاً عن موعدها المقرر، حيث كان يفترض أن تنتهي من إعداد مشروع الدستور في أواخر عام ١٩٩٣، إلا أنها انتهت

في منتصف عام ١٩٩٤، وقامت الحكومة بنشره. وبات الدستور جاهزاً للإقرار والمصادقة عليه. فيما عدا بعض الموضوعات التي تبلور بشأنها أكثر من صياغة أو رأي مثل ملكية الأرض الزراعية، التي سبق أن أخضعت للتأميم في ظل نظام منجستو هيلي مريام السابق، وتخطيط حدود الأقاليم وتحديد عددها، وحق تقرير المصير للشعوب والقوميات في الدولة، وخاصة إجراءات وترتيبات ممارسة هذا الحق بعد إعلان الدستور الدائم. وعلي أية حال، فإن الانتهاء من إعداد مسودة الدستور قد فتح الباب في شهر يونيو ١٩٩٤ أمام انتخاب الجمعية التأسيسية التي تتولي مناقشة مشروع الدستور، وكان لها حق التعديل وإعادة الصياغة بدون قيود مسبقة. وقد شاركت جماعات عديدة من أوروبا وأمريكا وأفريقيا في الإشراف والمراقبة علي إجراءات الانتخابات، ووصفت بأنها كانت نزيهة وحرّة. وتولت هذه الجمعية التأسيسية أعمالها عقب الانتخابات، واستغرقت حوالي سبعة شهور، وانتهت بالفعل في ديسمبر ١٩٩٤ من إقرار الدستور الجديد والدائم، وربما يتمثل الإنجاز الأكبر للجمعية التأسيسية في هذا الشأن في أنها استطاعت حسم إشكالية تقرير المصير للقوميات والشعوب الإثيوبية، حيث نص الدستور الدائم علي أن قيام الدولة إنما يتم بالاختيار الحر، وليس بالقصر والاجبار، ولجميع القوميات والأقاليم الحق في أن تطالب بتقرير المصير من خلال تصويت في المجلس التشريعي الإقليمي. فاذا أجاز هذا المطلب بأغلبية حدودها الدستور، يرفع القرار إلي البرلمان الفيدرالي للمناقشة والمصادقة. وبموجب النص الدستوري، فإن المطلب يعرض علي الاستفتاء الشعبي بالأقاليم في مدة

زمنية لا تزيد علي ثلاث سنوات منذ بدء العملية في المجلس الإقليمي،
فاذا حصل المطلب علي أغلبية الأصوات تقبل الدولة النتيجة، وهي
الانفصال عن الدولة الإثيوبية، وتكوين دولة جديدة لهذه القومية.

* * * *

بانتها، أعمال الجمعية التأسيسية، بات الطريق مفتوحاً أمام إجراء
الانتخابات متعددة الأحزاب، فيما كان بمثابة الخاتمة لمسيرة استغرقت قرابة
أربعة أعوام من العمل السياسي الانتقالي، إلا أن هذه المسيرة لم تتم
بشكل سليم وتعاوني علي الإطلاق، وانما نشأت حالة من التباعد
والتنافس بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية، وبشكل عام، فان
هذا التباعد كان ناتجاً في أحد أهم جوانبه عن التعدد المذهل في الأحزاب
والتنظيمات في إثيوبيا، حيث برز في الساحة السياسية الإثيوبية في
الوقت الراهن العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية، ويزيد عدد هذه
الأحزاب والتنظيمات السياسية، حسب بعض التقديرات عن ٦٠ حزباً
سياً في البلاد. ويعود التعدد الملحوظ للأحزاب السياسية في إثيوبيا
إلي أن تلك الأحزاب تمثل التعبير السياسي - التنظيمي عن الكيانات
القومية والقبلية القائمة في البلاد، حيث يصل تعداد سكان إثيوبيا إلي
حوالي ٥٠ مليون نسمة منقسمين إلي ما يزيد علي ١٥٠ قبيلة، ويتحدثون
حوالي ٩٣ لغة ولهجة، ويدينون بعشرات الديانات والمعتقدات السماوية
والوضعية، وقد حرصت معظم القبائل علي إنشاء أحزاب سياسية خاصة
بها، مما يعني أن الأحزاب السياسية في إثيوبيا تنهض في الأساس علي
ركائز قبلية وجهوية، إلا أن الملاحظ مع ذلك أنه ليس هناك حزب أو تنظيم

سياسي واحد كبير يعبر عن القبيلة الواحدة بالكامل، وإنما هناك حالة من التشرذم والانقسامات النسبية التي تشهدها كافة القبائل الإثيوبية، فقومية الأورومو، أكبر القوميات الإثيوبية شهدت نشوء العديد من الأحزاب، بعضها ارتضي دخول الانتخابات والمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية، بينما عارض البعض الثاني الانتخابات لأسباب سياسية، في حين اختار البعض الثالث منها طريق المقاومة المسلحة للنظام الحاكم. ومن ثم، أصبحت هناك ثلاثة أحزاب أورومية كبرى، وعشرات الأحزاب الصغيرة، وتتمثل الأحزاب الكبيرة في : المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو، والجبهة الثورية المتحدة لشعب الأورومو، وجبهة تحرير الأورومو. أما الأحزاب الأورومية المعارضة سياسياً وعسكرياً للنظام، فأبرزها هي : جبهة تحرير الأورومو، والجبهة الإسلامية لتحرير الأورومو. وفيما يتعلق بقومية الأمهرا، فإن الحزب الأكبر الممثل لها هو الحزب الوطني لشعب الأمهرا، ويشارك هذا الحزب بالفعل في النظام الحاكم، وليست هناك أحزاب أمهرية أخرى ذات وزن، إذ أن جميعها صغير الوزن مثل حزب موامبسا، في حين أن بعض الأحزاب الأمهرية الأخرى اختار معارضة الانتخابات مثل جبهة عموم الأمهرا، أما القومية التيجراوية، فتعتبر أكثر القوميات تماسكاً وتنظيماً بحكم قياداتها للتجمع الحاكم، والحزب الأكبر الممثل للتيجراي، الذي يعتبر العنصر الرئيسي في الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة، وهناك أيضاً بعض الأحزاب الصغيرة التي نشأت في أوساط قومية التيجراي، إلا أنها لا تمثل تهديداً لمكانة الجبهة الحاكمة بحكم قدراتها التنظيمية والدعم الشعبي لها، علاوة على أن الجبهة

استطاعت أيضاً الحصول على تأييد الكثير من الحركات القومية الصغيرة الأخرى، والتي عملت على دعم مرشحي جبهة التيجراي، وبالمثل فإن لقومية العفر تنظيماً سياسياً متماسكاً هو جبهة تحرير العفر، مما أدى إلى ظهور عدة أحزاب جديدة أخرى، أبرزها: المنظمة الديمقراطية لتحرير العفر، وأيضاً لشعب بني شنقول تنظيمه السياسي - الحزبي متمثلاً في حركة تحرير شعب بني شنقول، وظلت هذه الحركة محتفظة بتماسكها حتى العام الماضي، ولكن دوامة الصراع نشبت فيها، وظهر لذلك حزب جديد سمي «الحزب الديمقراطي لشعب بني شنقول وغرب إثيوبيا»، وبالإضافة إلى ما سبق، هناك العصبة الديمقراطية الصومالية التي تضم أكثر من ١١ تنظيماً صومالياً في إقليم أوجادين، وتقف هذه العصبة مع التجمع الحاكم، أنشئت في الأصل لمواجهة جبهة تحرير الأوجادين والاتحاد الإسلامي الصومالي اللذين يطالبان بانفصال الإقليم عن إثيوبيا، وقد أدى التعدد الهائل في الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى قيام النظام الحاكم في إثيوبيا بوضع شروط صارمة للمشاركة في الانتخابات، وذلك لضمان الجدية وعدم تبديد أصوات الناخبين.

ومن ثم، فقد أدت هذه الوضعية إلى انفجار الخلافات والصراعات منذ البداية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية حول العديد من القضايا، وكان أغلب الصراع والخلاف منصباً بين كل من الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة بزعامة ملس زيناوي، وتعتبر هذه الجبهة بالأساس عن قومية التيجراي من ناحية، وبين أحزاب وتنظيمات قومية الأورومو والأمهرا من ناحية أخرى، وانطلق الصراع في جوهره من إحساس أبناء هاتين القوميتين بأن النظام الحالي الذي يسيطر عليه التيجراويون لم

يعطهم حقوقهم التي كانوا يطالبون بها، ذلك أن شعب الأورومو يعتبر نفسه بمثابة القومية الأكبر علي الإطلاق من حيث التعداد السكاني، لكونه يمثل ثلث سكان إثيوبيا، الأمر الذي دعى بعض الأحزاب والتنظيمات الأورومية إلي المطالبة بضرورة الحصول علي مكانة القيادة في التحالف الحاكم القائم في إثيوبيا، بينما يطالب البعض الآخر من أحزاب الأورومو، لاسيما ذات التوجه الإسلامي، بانفصال الأورومو تماماً عن إثيوبيا وتكوين دولة أوروميا الكبرى، وبالمثل، فإن أحزاب الأمهرا تستند في معارضتها للنظام الذي يسيطر عليه التيجرايون، علي أن الأمهرا يمثلون ثاني أكبر قومية في البلاد، كما أن عناصر الأمهرا تمثل الشريحة الأكبر وزناً وتأثيراً وفاعلية في النخبة السياسية والمثقفة في المجتمع الإثيوبي، وهو ما يمثل نتاجاً لاحتكار قومية الأمهرا للحكم في العهود السابقة.

وبالتالي، فقد أدي حنق قومية الأورومو والامهرا علي النظام الحاكم الذي يسيطر عليه التيجرايون، إلي خروج قطاعات كبيرة منهما من دائرة التحالف الحاكم. إلا أن الأحزاب والتنظيمات التي تنتمي إلي هاتين القوميتين قد اختارت أساليب مختلفة للمعارضة، حيث اختارت بعض هذه الأحزاب والتنظيمات طريق المعارضة السياسية السلمية في إطار قبول عام بالقواعد التي أجازتها الجمعية التأسيسية، بل والموافقة أيضاً علي البرنامج الزمني للانتخابات، وتبنت هذا الموقف تحديداً الجبهة الثورية المتحدة لشعب الأورومو وجبهة تحرير شعوب الأورومو (قومية الأورومو)، وأيضاً مثل الحزب الديمقراطي الوطني الإثيوبي والحزب الاتحادي الديمقراطي الإثيوبي وحزب مواميسا والرابطة الديمقراطية الأمهرية (قومية

الأمهرا). أما البعض الآخر من هذه الأحزاب والتنظيمات، فقد اختار طريق المعارضة المسلحة، وهي تنتمي أيضاً إلى نفس القوميتين الكبيرتين، مثل جبهة تحرير الأورومو والجبهة الإسلامية لتحرير الأورومو (الأورومو)، وجبهة الوحدة الإثيوبية ومنظمة الجيش المستاء (الأمهرا)، وتسعى هذه الأحزاب والجبهات المسلحة إلى تقويض الأمن والاستقرار في إثيوبيا، كما أن هناك معارضة قوية للغاية في إقليم الأوجادين الصومالي.

وعلى أية حال، فإن هذه المعارضة السياسية والعسكرية لم تفلح في إعاقة عملية الانتخابات، ولقد فازت الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة بأغلبية المقاعد ٩٩٪ ومع ذلك، فإن الجانب الأكثر إثارة للاهتمام يتعلق في الأساس بالاحتمالات المستقبلية للسياسة الإثيوبية، داخلياً وخارجياً، في مرحلة ما بعد الانتخابات، لاسيما على الصعيد الاقتصادي، فمن المعروف أن الصراعات الداخلية الضارية والفساد الحكومي والتخبط السياسي الممتد قد تسبب في إفقار الدولة الإثيوبية تماماً، بحيث باتت في الوقت الراهن من بين أكثر الدول فقراً في العالم حسب تقديرات الأمم المتحدة، الأمر الذي يفرض عبئاً ثقيلاً على الدولة، وقد عملت الحكومة الانتقالية السابقة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وقواعد الخصخصة ودعم القطاع الخاص، ويساند هذا التوجه البنك الدولي والدول المانحة، مما أدى إلى تدفق الاستثمارات الأمريكية والأوروبية إلى إثيوبيا، وشكلت تلك الدول ما عرف بـ «اللجنة الدولية للوساطة شبه الدائمة في إثيوبيا»؛ بهدف ضبط الموقف والحيلولة دون تصعيد التوتر بين الحكومة الاتحادية والأحزاب والجماعات الأخرى في البلاد، مما ساعد في الكثير من

الحالات علي الحفاظ علي قوة الدفع في مسار التطور الديمقراطي الإثيوبي.

وبالإضافة إلي ما سبق، فإن التحدي الأكبر المائل أمام الحكومة في إثيوبيا يتمثل في التشرذم السياسي الهائل، علي كافة المستويات. ذلك أن التفتت والتشرذم المذكور لا يقوم فقط علي مستوي القوميات الإثيوبية الكبرى، ولكن أيضاً ينذر أن توجد قومية واحدة متماسكة علي الصعيد السياسي - الحزبي في إثيوبيا، أضف إلي ذلك، أن الجانب الأكثر خطورة لهذه الوضعية يتمثل في لجوء بعض الجماعات المعارضة إلي استخدام القوة المسلحة. سواء لتصفية خلافاتهم القائمة مع النظام الحاكم (مثل جبهتي الأورومو والأمهرا) أو بهدف الاستقلال بالإقليم عن الدولة الإثيوبية (مثل موقف جبهة تحرير الأوجادين والاتحاد الإسلامي الصومالي، اللذين يطالبان باستقلال الأوجادين). ومن ثم، فإن جملة هذه التحديات تستلزم من النظام القائم في إثيوبيا قدراً أكبر من الحنكة والتوازن في إدارة شبكة التفاعلات السياسية والاقتصادية في البلاد، بما يساعد علي تحقيق حالة أكثر رسوخاً من الاندماج والتكامل بين قطاعات وقوميات الشعب الإثيوبي، بدلاً من تفاقم خلافاتها إلي درجة الصراع المسلح، وعلي كل حال، فإن الرئيس زيناوي يعد من الزعماء الأفارقة، الذين يمتازون بالحنكة والمرونة السياسية، مما مكنته من الاستمرار في قيادة هذه الشعوب المتناحرة في إثيوبيا.

وهكذا، فما أن حدث التغيير العالمي ونشأت ظروف أدت إلي رفع الحماية الخارجية عن سلطة الأقلية الديكتاتورية الحاكمة، حتى حدث

الانهيار السريع، ثم تهاوى جيش النصف مليون أمام قوى الثورة الاريترية وحليفتها الجبهة الشعبية الديمقراطية، وسقطت الامبراطورية الاثيوبية وإلى الأبد.

الفصل الخامس

الصومال الجريح

القضية الصومالية والديمقراطية الغائبة

المحتويات:

- ١ - كلمة لا بد منها: الصومال الجريح
- ٢ - الخلفية التاريخية والموقع الاستراتيجي
- ٣ - جذور الأزمة الصومالية وما تعانيه من حروب أهلية حتي الآن.
- ٤ - القبلية ودورها في تمزيق وحدة الصومال منذ الاستقلال.
- ٥ - فقدان السيادة القانونية والشرعية الدستورية .
- ٦ - الصومال بحاجة إلي إعادة صياغة الذات الوطنية
- ٧ - المصالحة والجهود التي بذلت إقليمياً ودولياً.
- ٨ - المسألة الصومالية وقفزة على طريق الحل الممكن.

كلمة لا بد منها

الصومال الجريح أمة تبحث عن دولة:

إن الصومال لها خصوصية لدى أبناء الشعب الإريتري، وإن الإريتريين يعتبرون استقلالهم ناقصا ما لم يتحقق الأمن والأمان والاستقرار للصومال الشقيق، هذا الشعب الذي وقف - حكومة وقيادة وشعباً - بجانب الشعب الإريتري في نضاله من أجل الحرية والاستقلال، مع الموقف السلبي لمعظم الحكومات الأفريقية وتأرجح بعض الحكومات العربية. نستطيع إن نقول أن الصومال البلد الأفريقي الوحيد الذي وقف مع إريتريا في استقلالها بكل حزم وقوة، وهذه حقيقة لا بد من ذكرها ولذلك، فإن الشعب الإريتري يتألم لما يحدث في الصومال اليوم، ويتمنى أن يخرج الصومال الجريح من أزمتة المتفاقمة؛ ليعيش أبناؤه في بلادهم آمنين مستقرين، ولإعادة دولتهم وبنيتها الأساسية مهما كانت الظروف وبحكم منطق الأمور، لا يمكن لأية حرب أن تستمر إلي ما لانهاية.

وكما هو معلوم، فإن الحرب الأهلية الدائرة بالصومال الشقيق منذ عام ١٩٩١، أدت لانتهيار كامل للدولة بمؤسساتها المختلفة الرسمية منها والأهلية، وأصبحت البلاد مقسمة لعدد كبير من الأجزاء يسيطر عليها ما يزيد علي ٣٠ فصيلا يحرك كلاً منها القواعد التقليدية السائدة بالقبيلة بما فيه الرغبة المحمومة في السلطة. وبعد ٧ سنوات شهدت الصومال كما شاهدنا مبادرات لم تتم واتفاقات لم تنفذ وتدخلات إقليمية ودولية لم تفلح وموت المئات والآلاف سواء بسبب الحرب الأهلية والأوبئة التي نجمت عن نقص مياه الشرب النقية وتدهور أنظمة الصرف الصحي، أو لنقص الأغذية فضلاً عن تشرد ٢٨٥ ألف لاجئ بالدول المجاورة.

وبالرغم من كل ذلك ومع بداية عام ١٩٩٧ في ٢ يناير منه، تم الاتفاق بين زعماء الفصائل الصومالية الـ ٢٦، بعد محادثات استمرت شهرين في منتجع «سودري» بإثيوبيا، علي تشكيل مجلس الإنقاذ الوطني بزعامة علي مهدي محمد ويضم هذا المجلس ٤١ عضواً إضافة لتشكيل لجنة تنفيذية تضم ١١ عضواً، يرأسها بالتناوب ٥ أعضاء لهم سلطة التحرك والحديث نيابة عن المجلس، ونص اتفاق «سودري» علي تشكيل سلطة مركزية انتقالية أو حكومة مركزية وصولاً - بكل المقاييس - للحل الوحيد للأزمة التي اكتوي بنيرانها شعب بأكمله.

وعلي أية حال، يعيش الصوماليون علي أمل وفرحة بعد اللقاء الذي تم بين السيد / علي مهدي محمد والسيد حسين فارح عيديد وحلفائه للوصول إلي مصالحة قومية ولحلحلة الأمور وتأكيد الحوار الوطني العام.

وتبشر تحركات الزعيمين والقوى السياسية والدبلوماسية بالأمل، خاصة بعد نجاح جهد المساعي، الذي قامت به جمهورية مصر العربية لحل الأزمة وبمباركة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لتنفيذ ما اتفقوا عليه. ويأتي دور مصر المقدر ثماره لإنجاح هذا المسعي مع الجهد الذي تقوم به إثيوبيا بتأييد أمريكي لحل الأزمة الصومالية، وهنا تبقى النقطة الأهم مع الجهد المصري الإثيوبي أمام القيادات الصومالية، وهي الإعداد لمؤتمر السلام المزمع عقده خلال هذه الشهور القادمة في بيداوا.

ولكى يكتمل بصيص الأمل، لابد علي أبنائه أن يرتقوا فوق السلبات، كما أنه مطلوب من كل الفصائل - بدون استثناء - أن يرتقوا

لمستوي الأحداث، وأن تسقط تناقضاتها الثانوية، وأن تضع مصلحة الصومال أولاً وأخيراً نصب عينها، ومطلوب كذلك من كل القوي التي يهتمها استقرار الصومال أن تضع نصب أعينها مصلحة الشعب الصومالي ومأساته التي يندى لها الجبين، وعلي رأس هذه القوي الدولية الولايات المتحدة الأمريكية والقوي الإقليمية أيضاً: جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وجميع القوي المحبة للحرية والسلام.

تعمدت أن أبدأ حديثي عن الصومال بهذه المقدمة، نتيجة للتطورات والأحداث المتلاحقة التي تشهدها المنطقة والصومال علي أرض الواقع.

الخلفية التاريخية والموقع الاستراتيجي:

إن أهمية الصومال تكمن في موقعها الجغرافي، فقد تبلورت هذه الأهمية بعد فتح قناة السويس، بحكم موقعها المتميز في طريق الملاحة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي، هذا الطريق الذي حمل أول اتصال حضاري إلى العالم، إلى جانب أنه لا يفصلها عن الجزيرة العربية إلا مضيق باب المندب، إلى جانب أهميته الاقتصادية، ولهذا كان الصومال محط أطماع القوى الاستعمارية من أجل الهيمنة عليه واستغلال ثرواته وخبراته، ولوقف الزحف العربي الإسلامي الذي حمل الصوماليين لواءه إلى القرن الأفريقي وشرق أفريقيا وهذه حقيقة تاريخية لا بد من الإشارة إليها؛ ولهذا ظلت المنطقة لا تعرف طعماً للاستقرار، بل كانت الحروب والانتفاضات السياسية تشكل الصبغة المميزة للوضع العام في منطقة القرن الأفريقي، والذي يمثل الصومال عمقه الاستراتيجي^(١)، وكما هو معروف فإن القوى الأوروبية الاستعمارية وضعت الخريطة السياسية لأفريقيا بما يتناسب مع مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية، دون مراعاة مصالح الشعوب الأفريقية المتداخلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ومنذ دخول المستعمرين إلى الصومال لم تهدأ أو تستقر أحوالهم؛ حيث تصاعدت أشكال المقاومة والرفض للوجود الأجنبي قد أخذ يزداد يوماً بعد يوم وقامت القبائل الصومالية بانتفاضات وطنية، إلا أن المستعمرين استخدموا أساليب القمع والبطش وإجبار الشعب الصومالي على الرضوخ لمشيئتهم بدون إرادته. ولقد عمل الاستعمار منذ دخوله الصومال على تعميق التخلف في مختلف الميادين سياسياً واقتصادياً

(١) باشا أحمد عبيدي: جذور الأزمة الصومالية، بحث منشور، في مجلة القرن الأفريقي.

واجتماعياً، كما عمل علي تعميق إثارة النعرات القبلية ومحاولة طمس الهوية العربية الإسلامية فيه. ومن الواقع أن ارتباط الصومال بالأمّة العربية حضارياً ووجدانياً ليس حالة طارئة، بل إن العروبة ارتبطت في وعي الشعب الصومالي بالإسلام، وإن إشكال مقاومة الاستعمار ارتبط وتشكل علي أساس العروبة والإسلام. ولقد حاول الأستعمار النيل من روح كفاحه، من خلال محاولاته تطبيق القوانين الأوربية الوضعية، وتشجيع النعرات القبلية بدلاً من الشرع الإسلامي وضيق الخناق علي اللغة العربية؛ لفصل الصومال عن محيطه العربي.

نمو الحركة الوطنية في الصومال.

كانت بداية لنمو الحركة الوطنية والمقاومة الوطنية ضد الاستعمار، التي اتخذت تارة شكلها القبلي وطوراً الطابع السياسي؛ مما اضطر المستعمرين لعقد هدنة مع زعماء القبائل والتمركز في المدن الرئيسية، وكانت أبرز الحركات المقاومة.

ثورة الدراويش بقيادة الزعيم الوطني محمد عبد الله حسن^(١).

وكان السيد محمد عبد الله حسن قد قام بثورة عام ١٨٨٩ ضد الاستعمار البريطاني انطلقت من شمال الصومال؛ حيث قام المجاهد الكبير بسلسلة من العمليات الجريئة في مختلف الأقاليم الصومالية، إلحقت هزائم

(١) كان محمد عبد الله حسن الملقب بالملا وهو الاسم الذي عرف به في الدوائر الأجنبية باعتباره قائداً وزعيماً دينياً، وقد ولد في ١٧ أبريل عام ١٨٦٤ بالقرب من بوهورتلي Bohotle في شمال الصومال وكان جده الشيخ حسن نور من قبيلة الأوجادين قد استقر هناك وتزوج من إحدى بنات قبيلة الدولباهنتي، وكان ينتمي إلي فرع (بهجري) من الأوجادين الجنوبية التي كانت ولا زالت تحت الإدارة الجشية.

كبيرة بالاستعمار، نال الدراويش خلالها تأييد معظم أبناء القبائل الصومالية الذين التفوا حوله، وقدموا خلالها تضحيات جساماً من أجل الحصول على حريتهم واستعادة أراضيهم وكرامتهم. وكانت حركة الدراويش في تلك الفترة امتداداً لبعض الحركات الإسلامية كالثورة المهدية في السودان. ولقد تمكن الدراويش من إلحاق الخسائر الفادحة بالقوات البريطانية والإيطالية، وبعد فشل الاستعمار في القضاء على ثورة الملا محمد عبد الله، استخدموا الأسلحة الحديثة والطيران ونتيجة لقلّة السلاح وظهور الخلاف بين الدراويش والقبائل الصومالية، أجهض المستعمرون هذه الثورة الشعبية المسلحة في عام ١٩٢١. وإن انتكاسة هذه الثورة لم تكن لتطفئ جذوة الشعور الوطني والقومي المناهض للمستعمرين في الصومال وفي هذا الصدد، نحن أمام شخصية وطنية بارزة لها دورها في التاريخ المعاصر للصومال، فقد استطاع الملا محمد عبد الله حسن بذكائه وسرعة استجابته أن يحقق ثقة ومكانة مرموقة بين أهل الفقه ورجال الدين منذ طفولته وشبابه، والذين أخذوا برأيه ولسوا فيه التقوي والصلاح^(١)، فكان بحق قائداً فذاً قدم المثل الرائع من أمثلة الجهاد ضد الإمبراطوريات الضخمة التي لديها من الإمكانيات المادية والبشرية أضعاف أضعاف ما لديه، وهكذا فإن قصة كفاح «ملا الصومال»^(٢) ضد البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والأحباش قصة مثيرة، فقد ظل يناضل القوي المعبأة لإخضاعه سنيناً طوالاً ولم يعبأ بتهديد ولم تغره الهدايا والوعود، فما أروع رده علي رسالة القائد البريطاني التي كانت تنضح وقاحة وغروراً والتي جاء فيها:

(١) طارق عبد الواحد: بحث غير منشور، أعده لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية - بجامعة القاهرة عن الزعيم محمد عبد الله حسن.

(٢) السيد علي أحمد فليفل: ((دكتور) مشكلة أوجاديسن بين الإحتلال الحبشي والانتماء العربي الإسلامي ١٨٨٧-١٩١٣ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٨٧.

« سننسفك نفساً إذا لم ترجع عن غيك وإذا لم تخمد ثورتك الجنونية.. واعلم أن حكومة مجنون مثلك لن ينال منها شيئاً.. »^(١).

فكان رد بطلنا عليه:

«إلى الجنرال كوفل. قائد الشيطان، قد اطلعت علي رسالتك وفهمت منها جميع أغراضك الدنيئة وأغراض حكومتك الوضيعة. واعلم أن قواتكم التي تفاخرون بها لا تساوي لدي شيئاً.. ومهما تكن الظروف لن أستسلم ولن أكون للشرك عبداً».

قال تعالى: ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٢)*.

وهكذا كان جهاد بطلنا محمد بن عبد الله الحسن انعكاساً طبيعياً لهذا التصميم، فلم يرضى لبلاده أن تستسلم والخضوع للغاصبين بل قاتلهم بنية صالحة، وإيمان قوي وعزيمة لا تعرف الملل. ولقد اشتهر البطل في ساحة القتال ولكن الكفاح الذي غرس بذوره لم يلبث أن أتى ثماره، بعد أن خارت قوي الاستعمار في الحرب العالمية الثانية، ولم تستطع الصمود أمام القوي الوطنية والتيار التحرري الجارف الذي ساد العالم في السنوات الأخيرة.

مصر ودورها المميز في التاريخ الصومالي الحديث والمعاصر

وكان لمصر دور كبير وهام في تاريخ الصومال الحديث والمعاصر كما هو معروف، فقد شملت الإدارة المصرية بعض أجزاء الصومال في القرن

(١) محمد المعتصم سيد (دكتور) مهدي الصومال بطل الثورة ضد الاستعمار ص ٤. رسالة القائد البريطاني الجنرال كوفل إلى الملا محمد عبدالله حسن.

(*) قرآن كريم

(٢) وقد شاء الله جلّت عظمته أن يحطم غرور المعتدين ويرد كيدهم، فأيد عبده الصالح الذي استطاع أن يلحق بأعدائه هزيمة ماحقة قتل فيها القائد البريطاني صاحب تلك الرسالة الغبية، وضاعت فيها هيبة «حكومة صاحبة الجلالة الملكة المعظمة» إنها حقاً لعبرة لكل من طغى واستعلى وتجبّر.

التاسع عشر، فعملت علي نشر التعليم في البلاد وأنشأت المستشفيات ونشطت التجارة، فعم الرخاء وظهرت بوادر نهضة في الصومال لم يشهدها شعبه من أمد طويل، فلما أرغم الاستعمار المصريين علي الانسحاب حل محل المصريين الاستعمار الأوربي؛ ولكن وعي الصوماليين الوطني كان قد اكتمل، ولم يخفَ عليهم الفرق الشاسع بين الإدارة المصرية التي كانت تأخذ بيدهم نحو التطور وترعي مصالحهم، وبين بطش المستعمر وأساليبه الاستغلالية وأنانيته التي لا حد لها لذلك كانت فترة الإدارة المصرية والتي امتدت من مصوع بإريتريا حتي هرر والصومال علي قصرها -- من العوامل الفعالة في إذكاء الشعور الوطني في منطقة القرن الأفريقي وعلي رأسها الصومال؛ مما ظهر في تصميم الشعب الصومالي علي عدم الخضوع للأجنبي.

وإذا كانت مصر قد أسهمت في تقدم الصومال في القرن التاسع عشر وفي خلق وعي قومي بين أفراد شعبه، فقد ارتبطت مصر أيضا بقصة استقلاله. ولم يكن من السهل علي الدول الاستعمارية أن تشاهد إمبراطوريتها وهي تتهاوي وتتفكك، فتستقل الشعوب التي كانت تسيطر عليها الواحد تلو الآخر.

فلجأت تلك الدول إلي التسويف والمماطلة في الاعتراف بحق هذه الشعوب في الاستقلال، كما حدث في أريتريا حتي يمكن أن تتبدل الظروف فتستمر في سيطرتها، وفرض علي الصومال أن يظل عشر سنوات تحت وصاية الأمم المتحدة قبل أن يحظى باستقلاله.

وعينت إيطاليا وصية علي البلاد في تلك الفترة^(١). وشكلت هيئة

(١) لم يكن اختيار إيطاليا وصية على الصومال بعيدا عن الأهداف الاستعمارية، إذ كانت فيما مضى تحتل الجزء الأكبر من الوطن الصومالي، ولم تكن صفحتها في حكم البلاد ناصعة البياض.

الأمم المتحدة لجنة وصاية لتراقب تنفيذ إيطاليا لشروط هذه الوصاية الدولية، وكان من بين أعضاء هذه اللجنة دبلوماسي مصري أنس إليه الصوماليون؛ لما رأوا فيه من صلابة في الحق وترصد للأغيب الاستعمار. ولم يكن الشهيد كمال الدين صلاح بالشخص الذي يغمض عينيه عن المؤامرات التي كانت تحاك ضد مصير الشعب الذي بادلته المودة والحب.

ولم يرق ذلك لقوي الشر والعدوان التي أدركت أن في وجوده خطراً علي خططهم العدوانية فكان أن اغتالته يد الغدر حتي يخلو الجو للمتآمرين، ولكن دماء كمال الدين صلاح لم تذهب سدى. فقد انتصر الشعب الصومالي لمبادئه بعد استشهاديه وما لبث أن نال استقلاله برغم كيد الكائدين.

إن مشكلات الصومال لم تنته باستقلاله، كما سنوضح فيما بعد، فقد اقتطع الاستعمار مساحات واسعة من الوطن الصومالي الكبير ما زال سكانها يرزحون تحت الحكم الأجنبي، ولكننا نؤمن بحتمية التاريخ. والزمن كفيل بإعادة الحقوق إلي أصحابها طالما اتفقت كلمتهم وصحت عزيمتهم علي استعادتها. ولا شك في أن مصر حتي يومنا هذا - تقف بكل شدة مع الصومال في محنته الحالية والتي لم تأل جهداً لنصرته وتخفيف معاناته والعمل من أجل لم شمله لاسترداد عافيته ووحدته، لتكوين دولته ومؤسساته الدستورية التي افتقدها.

المصالحة الصومالية والدور المصري الأخير:

وهنا قبل أن نختم حديثنا عن الصومال في هذا الفصل الذي أفردناه من هذا الكتاب لایسعنا إلی تشير إلی الإعلان الذي أصدرته القاهرة مؤخرًا عن المصالحة الصومالية يؤكد بلاشك أهمية الدور المصري في حل المنازعات والأزمات علي المستوى الاقليمي الأفريقي والعربي. وقد أبرزت الجهود التي بذلتها الدبلوماسية المصرية في إطار هذا الدورة أن المشكلات مهما تعقدت قابلة للحل، وأن أهمية التواصل إلی الحل تستدعي استمرارية مواصلة الجهد المقدر حتي يتحقق، وقد سبق لمعرض السنوات الماضية كما ذكرنا سابقًا بذل الكثير من الجهود من أجل تحقيق المصالحة في الصومال، الذي يشكل وحدة مهمة من الكيانين العربي والأفريقي، ولم يكن مقبولا إن تستمر الأزمة الطاحنة فيه والتي مضي عليها سبع سنوات وهكذا نجحت المساعي المصرية تنسيق جهودها من أجل إنهاء النزاع في الصومال.

مع الدول الأخری المعنية بقضية المصالحة الصومالية^(١) وهذا الدور يحسب لمصر في خطوة تاريخية تؤكد مكانة وزن مصر ورئيسها علي الساحة الدولية حيث وقعت الفصائل الصومالية علي اتفاق القاهرة للمصالحة والسلام في الصومال بعد جهود دامت ممتواصلة أكثر من خمسين يوماً دلت علي التصميم لدي المفاوضين لتحقيق المصالحة بل والحفاظ علي وحدة أراضي الصومال وسيادته الإقليمية وهو ما جرى إلیه ودعمته الجهود المصرية أثناء المفاوضات وعلي مدار جهودها في السنوات الماضية ويقضي الاتفاق بقيام دولة فيدرالية وحكومة مركزية تنهي الحرب الأهلية وإعداد

(١) سفير أحمد طه محمد: الدبلوماسية المصرية والمصالحة الصومالية جريدة الأهرام،

١٩٩٧/١٢/٢٦.

الى مؤتمر وطني يشارك فيه ٤٦٥ شخصية يمثلون طوائف المجتمع الصومالي بما في ذلك شمال الصومال.

وفي الحقيقة أن هذا الحل جاء مناسباً وموفقاً، حتى ظلل الخلافات التي كانت قائمة في الصومال من حيث اتفاق الفصائل الصومالية للمرة الأولى بأغلبية ساحقة علي تقاسم السلطة علي أساس إقامة حكم إتحادي (فيدرالي) مع الحكم الذاتي الأقليمي، وعلى تشكيل الدولة الصومالية انتقالية لمدة ثلاث سنوات، وعلى عقد مؤتمر للمصالحة في (بيداوا) في جنوب الصومال حتي ١٥ فبراير القادم يشارك فيه ٤٦٥ من ممثلي كل شرائح المجتمع الصومالي بما في ذلك شمال الصومال ويتم من خلاله انتخاب مجلس رئاسي من ١٣ عضواً -- ورئيساً للوزراء فضلاً عن الاتفاق علي تشكيل سلطة تشريعية وسلطة قضائية مستقلة كما تم الاتفاق علي جمع سلاح مختلف المليشيات، وإقامة شرطة وطنية هذه مخلص بنود الاتفاق، والمطلوب الآن دعم الجهود الوطنية الصومالية دولياً وإقليمياً لانجاح هذا الاتفاق.

والله الموفق ، ، ،

الموقع:

ومن المعروف أن الصومال تقع في القرن الأفريقي، وبرغم أن القرن الأفريقي يضم دولاً عديدة كما أوضحنا سابقاً من الناحية السياسية كإثيوبيا، وجيبوتي وإريتريا وكينيا والسودان والصومال؛ إلا أن الصومال له خصوصية في القرن الأفريقي على شكل قرن في القارة الأفريقية جغرافياً.

وبالنسبة للحدود الجغرافية للصومال، فهي عبارة عن شبه جزيرة مثلثة الشكل في القرن الأفريقي يحدها من الشرق المحيط الهندي، ومن الشمال خليج عدن وجمهورية جيبوتي، ومن الجنوب كينيا ومن الغرب إثيوبيا والموقع الجغرافي للصومال يبرز بشكل واضح أهمية استراتيجية. والواقع أن الصومال تشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وهذا مهم في زمن السلم والحرب معاً، كما أنها تمثل مدخلاً للإسلام والعرب معاً في قلب أفريقيا^(١). وقد أثير جدل كبير حول السلالة التي ينتمي إليها الشعب الصومالي: فمن قال إنه ينتمي إلى سلالة حامية، ومن قال إنه ينتمي إلى سلالة من أصل عربي، والحقيقة أنه ليس هناك أمة أو شعب في العالم ينتمي إلى سلالة واحدة، فكل الأمم والشعوب هي مزيج من سلالات وجنسيات مختلفة، ولها خصائص مشتركة تجعلهم يعيشون في مجتمع واحد بانسجام، وليس الشعب الصومالي شاذاً عن هذه القاعدة. فهو مزيج من حامية شمالية، وحامية جنوبية وأصول عربية وزنجية، ويختلف النظام القبلي في الصومال عن سواه في الدول الأفريقية الأخرى.

(١) علي إسماعيل محمد: الصومال ص ١٧، القاهرة.

(١) علي إسماعيل محمد: الصومال ص ١٧، القاهرة.

وتقع أرض الصومال في موقع فريد اهتم به العالم قديماً - كما أوضحت - وحديثاً، وقد كتب التاريخ وأجمع علماء الجغرافيا والآثار على أن شرق أفريقيا والجنوب الهندي والخليج العربي و جنوب شبه الجزيرة العربية من مواطن الحضارات القديمة^(١). والصومال تمثل في أفريقيا رأس الرمح حيث تقع في القرن وتعتبر أهم موقع في القارة، ومما يعطيها الأهمية ملتقى البحار: حيث يلتقي في شرق الصومال المحيط الهندي مع البحر العربي في رأس جارادفوى، وفي الشمال يلتقي خليج عدن مع البحر الأحمر.

وتمتلك الصومال أطول ساحل في أفريقيا كلها ما عدا جنوب أفريقيا، حيث يصل طول الساحل حوالي ٣٣٣٥ كيلو متراً، ومما يؤكد قدم حضارة المنطقة وأهمها ما عشر عليه أخيراً في جنوب الصومال في بحيرة رودلف أقدم هيكل في المنطقة، وكذلك عشر علي هيكل آخر يوازي الهيكل الصومالي في تنزانيا^(٢). وكان بين قدماء المصريين والصوماليين علاقات قوية جداً، وكانوا ينظرون إلى أرض الصومال التي كانت مشهورة باسم بلاد «بونت» على أنها أرض الأجداد وأرض الآلهة والقدسية، وكانوا يسمونها بلاد العطور والبخور حتي وصلت هذه العلاقات ذروتها في عهد الملكة حتشبسوت، التي حكمت مصر في القرن الثامن عشر ق. م. حيث أرسلت بعثة رسمية إلى الصومال وتبادلت الهدايا مع حكامها، كما ازدهرت التجارة بين الصوماليين وكل من الفينيقيين واليونانيين والصينيين وسكان شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وبلاد فارس.

(١) عبد الرحمن عثمان الطويل: الصومال تاريخ وحضارة، ص ١٤ الطبعة الثانية ١٥ / ١٩٨٨ .

(٢) عبد الرحمن الطويل نفس المرجع السابق.

وتشير كتب التاريخ إلى أن أصول الصومال هي نتاج التزاوج مع العرب منذ أكثر من ألف عام، وأن صورهم وقسماتهم لا تختلف عن العرب.

ويقول الدكتور شلبي في كتابه: «إن معظم الصوماليين يرجعون بأنسابهم إلى العرب، ويشهد لذلك التشابه الواضح في الملامح بين المصريين والصوماليين، والذي لا يزال حتي العهد الحاضر والصومال بلد عربي بكل المقاييس حضاريا وجغرافيا وتاريخياً».

نجربة الديمقراطية الليبرالية في الصومال منذ بداية نهو الحركة الوطنية:

عود بنا إلى جذور الأزمة منذ بداية الحركة الوطنية في الصومال: كان عريقاً بديمقراطيته ونهجه السياسي منذ بداية الستينات وإعلان الاستقلال الوطني للصومال، ولقد برزت المنظمات السياسية التي كانت تطالب بحق تقرير المصير والاستقلال والوحدة، وبرز ضمن هذا الإطار حزب الشباب الصومالي في الشطر الجنوبي ليقود الجهاد ضد الاستعمار الإيطالي، بتقديم العرائض والمطالبة بالحرية وتحقيق طموحات الصومال في الاستقلال والوحدة، كما برز حزب الرابطة الوطنية الصومالية في الشطر الشمالي ليقود نضال الصومال ضد الاستعمار البريطاني، وشهد شمال الصومال سلسلة من المظاهرات الشعبية التي تطالب بجلاء المستعمر وتحقيق الاستقلال الوطني، وكان الوعي الوطني في الشمال مبكراً حيث صدرت أول صحيفة في سنة ١٩٤٨ باللغة العربية، لعبت دوراً بارزاً في بلورة الوعي الوطني ومناهضة المستعمر وكانت تطالب بالحرية والاستقلال،

إلا أن السلطات البريطانية قامت بإغلاقها واعتقال رئيس تحريرها (محمود وقاد أردح)^(١)، وقاد حزب الاتحاد الديمقراطي كفاح شعب الصومال ضد الاستعمار الفرنسي «في جيبوتي» (الساحل الصومالي سابقاً) من أجل انتزاع استقلاله السياسي وحق تقرير المصير لهذا الشعب، وهكذا كان بروز الأحزاب السياسية في الصومال في فترة حق تقرير المصير وخاضت هذه الأحزاب نضالاً طويلاً ومتعدد الجوانب في مقاومة الاستعمار في الصومال، سواء كان في الشمال أو الجنوب أو ساحل الصومال في جيبوتي، وكان أهم أهداف هذه الأحزاب في تلك الفترة.

١ - الاستقلال السياسي وتحقيق وحدة الصومال الكبير بأجزائه الخمسة المقسمة كما أوضحنا سابقاً.

٢ - نشر التعليم مع محاربة الأمية والقبلية، ولقد لعبت الأحزاب السياسية دوراً إيجابياً في توعية الناس وتحريضهم ضد الاستعمار، وشهدت فترة الخمسينات سلسلة من المظاهرات الشعبية في المناطق الصومالية المحتلة تطالب بحق تقرير المصير والاستقلال الكامل، إلا أن الاستعمار كعادته واجه مطالب الشعب الصومالي العادلة بالقمع والبطش والإرهاب، واعتقال القيادات السياسية، مما أدّى إلى تصاعد المد التحرري في المنطقة مع تصاعد ثورة ٢٣ يوليو في مصر ومقاومتها للاستعمار في أفريقيا وانعكاساتها في عموم منطقة القرن الأفريقي، في صراعها ضد الاستعمار من أجل حريته وكرامته وقضاياها الوطنية، ومن خلال نضاله الذؤوب وتضحياته الجسام قدم الشعب الصومالي الكثير في سبيل

(١) محمود يوسف أردح: من القيادات الوطنية الصومالية ومن العناصر الوطنية التي لعبت دوراً مؤثراً في نشر الوعي الوطني في مقاومة الاستعمار البريطاني.

استقلاله الوطني، وفي يوم ٢٦ يونيو ١٩٦٠، نال الشعب الصومالي في الشطر الشمالي استقلاله من الاستعمار البريطاني وارتفع أول علم صومالي في «هرجيسا» وتم جلاء القوات البريطانية، وتحولت مدينة «هرجيسا» إلى ملجأ للصوماليين الأحرار الفارين من المستعمر الفرنسي والأضطهاد الإثيوبي، ومنطلقاً للمعارضة، وتشكل أول برلمان في الشطر الشمالي، وبعد حوار بين القوي الوطنية والضغط الشعبي مطالباً بالوحدة الوطنية بين الشطرين الشمالي والجنوبي، وتم إرسال وفد إلى الشطر الجنوبي وبعد مناقشات وحوارات واسعة، توصل الطرفان إلى تحقيق الوحدة بينهما لتكون أول حلم لتحقيق الصومال الكبير. وللتأريخ كان للإخوة الشماليين الدور الكبير في تحقيق هذه الوحدة وقاموا بتضحية، اعتقاداً منهم بأنها تحقق آمال وتطلعات الصومال نحو الركب الحضاري والتقدم، ويدافع السعي نحو الوحدة الصومالية الشاملة، وهو ما استغله الجنوبيون بفرضهم عدة شروط - مجحفة - سواء علي صعيد نسب التمثيل في البرلمان الموحد - الذي تم تشكيله من خلال دمج المجلسين النيابيين، اللذين تشكلا في كل إقليم قبل الاستقلال فحصل الجنوبيون علي ٦٧٪ من جملة المقاعد، إلى جانب استحوادهم علي المناصب العليا مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزارات السيادية بالإضافة للعاصمة^(١) :

قيام جمهورية الصومال ١ يوليو ١٩٦٠ :

وبعد انتخابات، تسلم حزب وحدة الشباب الصومالي السلطة السياسية وتشكل برلمان، وانتهج النظام الطريق الليبرالي السائد في

(١) انتخب أدن عبدالله عثمان من الجنوب رئيساً للبرلمان الموحد ثم أول رئيس لجمهورية الصومال.

الغرب ورأى فيه حلاً للمشاكل التي كانت تعانيها الصومال، ومن أجل تحقيق مجتمع أفضل وإطلاق الحريات الديمقراطية (حرية التعبير والنشر). ولقد كثرت الأحزاب السياسية التي افتقدت إلى أي برامج سياسية واضحة، كما انحرف حزب وحدة الشباب الصومالي عن النهج الوطني المستقل وأصبح يدافع عن المصالح والاحتكارات الإيطالية وهنا احتكر الجنوبيون المواقع الحساسة - كما ذكرت من البرلمان وقيادة الجيش، والشرطة مما أدى إلى استياء وتدمير بين أبناء الشطر الشمالي^(١).

وفي يوليو ١٩٦١، قام الضابط حسن كيد بمحاولة انقلابية لفصل الشمال عن الجنوب بعد أن شعر الشماليون بالتهميش، إلا أن محاولته لم يكتب لها النجاح.

وفي ديسمبر ١٩٦٠، قدمت السلطة المدنية الدستور للاستفتاء، إلا أن بعض الشماليين قاطعوه^(٢).

الانحداد الديمقراطي الصومالي:

وهو تحالف من العناصر الوطنية في الشمال والجنوب، وكانوا يرون أن حزب السلطة انحرف عن الخط الوطني الصومالي فالحزب الجديد رأى أن النظام الرأسمالي غير قادر على تحقيق التقدم السريع، وأعلن أن الطريق للارأسمالي (الاشتراكي) هو القادر على تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وطالب بتأميم البنوك، ومزارع الإيطاليين إلا أن الحكومة رفضت ولم تستجب لهذه المطالب وفي تلك الفترة دخل الحزب في

(١) باشا أحمد عبيدي: مرجع سابق ص ٤.

(٢) نفس المرجع السابق.

الانتخابات التي كانت قائمة، إلا أنه لم يستطع أن يكتسب قاعدة شعبية واسعة وظل يراوح في مكانه .

كما شهدت تلك الفترة صدور سلسلة من الصحف الصومالية؛ مستفيدة من الحريات الديمقراطية التي كانت قائمة في ظل النظام الليبرالي وأخذت تمارس نقدها، الموضوعي للحكومة المدنية وكانت تطالب بانتهاج طريق التطور المستقل، أي ضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل وضرورة استغلال الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية وتوزيع عادل للسلطة والثروة بين «الشمال والجنوب»، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والرخاء للشعب الصومالي وضرورة خلق نهضة شاملة في مختلف المجالات وبناء المدارس والمستشفيات؛ من أجل القضاء على الأمية والأمراض والقضاء على الثقافات الاستعمارية المختلفة التي كانت سائدة في الصومال منذ الاستعمار، ومن أجل الحفاظ على الثقافات العربية الإسلامية التي تعرضت إلى الطمس والتشويه.

وهكذا مع ترسخ هذا الواقع الجديد يوماً بعد الآخر، أخذت بعض التيارات من الشماليين في إعادة النظر في موضوع الوحدة من زاوية المصلحة الذاتية، واتجه برّني بالحكم نحو النظام الشمولي علي أسس «الاشتراكية العلمية» كخط أساسي لسياسته، ولتبدأ مرحلة من الحكم الصومالي، تم خلالها حل جميع الأحزاب السياسية والجمعية الوطنية وإلغاء المحكمة العليا، وحكم برّني البلاد من خلال المجلس الثوري الأعلى وفي يوليو ١٩٧٦، اتخذ نظام الحزب الواحد «الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي» كأساس للحكم، بديلاً عن المجلس الثوري الأعلى الذي كان بكامله من العسكريين.

وهكذا يمكن إن نقول إن فشل التجربة الديمقراطية في الصومال في فترة نمو الحركة الوطنية منذ الأربعينيات والخمسينيات، لا يعود إلي التجربة الديمقراطية نفسها، ولكن إلي الممارسة والتطبيق وسوء استخدامها من القيادات السياسية في تلك الفترة، والتي كان ينقصها الوعي بالأحداث المتلاحقة التي شهدتها الصومال وبالاتدماج الوطني. وتعتبر أزمة الاندماج الوطني في القرن الأفريقي علي وجه عام والصومال علي وجه الخصوص سببا في الصراعات الداخلية، وذلك كما أوضحت سابقاً أن دول القرن الأفريقي تتعارض فيه الانتماءات والولاءات الأولية داخل الدولة الوحدة، وقد أدي هذا الوضع إلي سيادة وهيمنة الروح القبلية، بدلا من مبدأ (المواطنة) ، وقد كان ينبغي أن ينصب اهتمام الجميع عمليا علي تأكيد شراكة الجميع في بناء الوطن وأهلية الجميع وأصالتهم في الانتماء إلي الجماعة الوطنية ولذلك، فإن الديمقراطية ينبغي أن ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها في الصومال أو في أي مجتمع من مجتمعات القرن الأفريقي، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري، لتمكين أفراد الشعب لممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم من جهة أخرى. وبالرغم من أن الصومال يختلف عن بقية دول القرن الأفريقي، حيث إنه يتمتع بخصائص مشتركة وهي خصائص فريدة من نوعها، وتختلف عما سواها في أفريقيا السوداء، فهو شعب يدين بدين واحد هو الإسلام، كما أنه يتكلم بلغة واحدة وهي الصومالية، التي يقال إنها تنتمي إلي مجموعة اللغات الكوشية والحقيقة أنها لغة حية ذات خصائص نحوية حركية وحسية، وهي علي صلة باللغات القديمة كالفرعونية والإغريقية، القديمة

كما أن أكثر من ٧٠٪ من مفردات اللغة الصومالية لها جذور عربية وأصبحت اللغة الصومالية هي اللغة الرسمية في البلاد بجانب اللغة العربية.

وبالمقارنة بين إثيوبيا والصومال، كما أوضحنا سابقا، فإن ما حدث في الصومال جري علي خط معاكس تماما للمسار الإثيوبي، وإن أدي إلي حصيلة مقارنة حتي الآن فقد كانت للصوماليين بالفعل دولة إسلامية واسعة الأرجاء في القرن الأفريقي، وامتلك هذا الشعب عناصر الوحدة الدينية والثقافية والحضارية إلي أن وصل المد الإستعماري، وهي تعتبر بداية نشوء الأزمة الصومالية التي يعاني منها حتي الآن. تم تقسيم الصومال إلي خمسة أجزاء استأثرت بأحدها فرنسا في جيبوتي، وبالثاني إيطاليا في الجنوب، والثالث بريطانيا في الشمال.. أما الرابع فتم إلحاقه بكينيا تحت الاستعمار البريطاني أيضا، والجزء الخامس كان من نصيب الأمبريالية الإقليمية المعتمدة في الحبشة ولكن هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية جعلت الغالبية العظمي من الأرض الصومالية تحت السيطرة البريطانية (حوالي ٩٠٪). وبعد الحرب واتجاه العالم إلي تصفية المستعمرات، اقترحت بريطانيا وضع كل الأراضي الصومالية تحت وصاية الأمم المتحدة علي أن تديرها بريطانيا، لكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا اعترضوا علي هذا الاقتراح. ثم رفضته الأمم المتحدة^(١). ولعل من المفيد هنا أن نشير إلي أن وزير الخارجية البريطاني في ذلك الحين «ارنسيت بيفن»، دافع عن وجهة النظر البريطانية بالإشارة

(١) فؤاد زيدان: مرجع سابق.

إلى أن الأجزاء التي احتلتها الحبشة هي امتداد طبيعي للصومال، وأن سلخها سيؤدي إلى حياة قاسية لنصف السكان الرعاة من الصوماليين^(١) وكانت هذه الحقيقة نفسها تنطبق أيضا علي الامتداد الصومالي في كينيا».

جذور الأزمة الصومالية وما تعانيه من حروب أهلية:

مع رياح التغيير التي أخذت تهب بشدة علي النظم الشمولية في أفريقيا منذ بداية التسعينيات، برزت أزمة الصومال كواحدة من أكثر الدول الأفريقية التي تعاني من محاولات إجهاض عملية التحول الديمقراطي، وهو ما تدلل عليه اتجاهات الأحداث والحروب الأهلية التي شهدتها الساحة الصومالية منذ انهيار نظام سياد بري في يناير ١٩٩١ وحتى الآن؛ مما نتج عنه إحياء سياسة النزعات القبلية والعشائرية التي أملت بالمجتمع الصومالي برمته، والتي قادت بدورها الصوماليين إلى حرب أهلية دامية تفتتت معها بنية الدولة الصومالية مع الأسف الشديد وأعادتها إلى مرحلة ما قبل الاستقلال عندما كان الصومال مقسما إلى «خمس أجزاء»؛ ولذلك لم تشكل عملية الإطاحة بنظام سياد بري، نهاية المطاف للحرب الأهلية الدائرة في البلاد، ولكنها كانت إيذانا ببداية مرحلة جديدة من الصراع الداخلي، يمكن إرجاعه إلى تفجر المشكلات التي يعتل بها جسد المجتمع الصومالي الشقيق - منذ الاستقلال - والتي فشلت معه الأنظمة الوطنية في إيجاد حلول جذرية لها، فجاءت الفصائل المعارضة لنظام سياد بري منذ أواخر السبعينيات ترسيخا للطابع القبلي والعشائري المميز للبنية الاجتماعية الصومالية، وقد عكست هذه المعطيات حالة عدم

(١) انظر لمزيد من التفصيل كتاب الأستاذ أحمد برخت ماح «ماذا يحدث في الصومال».

الاندماج الوطني، بإيجادها مصادر متجددة للصراع الداخلي لاسيما وأن النضال المسلح الطويل ضد النظام السياسي، أدى إلى تأكيد ثقافة العنف لدى مختلف الجماعات، كما تسبب في تكريس الانتماءات الأولية المختلفة^(١).

وشكل الإخفاق في تحقيق وحدة الوطن أحد أهم عناصر التوتر وعدم الاستقرار في «جمهورية الصومال» فيما بعد، وكانت الحرب التي قادها الرئيس محمد سياد بري ضد إثيوبيا الاستعمارية حرب تحرير وطنية تستهدف توحيد مختلف الأقاليم الصومالية التي فتتها الاستعمار الغربي بالتواطؤ مع أباطرة الحبشة التي كان يدعمها الغرب الأمبريالي دوماً ضد شعوب المنطقة، الصومالية العفرية والاريترية وغيرها من الشعوب. نتيجة لهذه المواقف الوطنية للرئيس سياد بري انتقلت ضده القوى الأجنبية ممثلة في أمريكا والاتحاد السوفييتي وحلفائهم مما أدى إلى خلق جبهات معادية لنظامه الأمر الذي أدى إلى سقوط نظامه في نهاية الأمر.

أما القوى السياسية التي قادت المعارضة ضد سياد بري، فقد ثبت حتي الآن مع الأسف الشديد أنها محدودة القدرة علي التفكير والإبداع واستنباط السبل المناسبة لتحقيق الوحدة الوطنية، وهي ما تفتقده الصومال الآن.

وضمن هذا الإطار، فإن ما يشهده الشعب الصومالي حالياً من هلاك سواء بواسطة البندقية والجوع لا يتحمل مسئوليته نظام سياد بري

(١) أيمن السيد عبد الوهاب: الصومال .. وتداعيات انهيار كدولة، السياسة الدولية - تقرير.

(١) انظر لمزيد من التفصيل كتاب الأستاذ أحمد برخت ماح «ماذا يحدث في الصومال».

وحده، وهو ما يجب أن تعيه قيادات هذه الفصائل وترتفع إلى مستوى المسئولية القومية للوطن؛ ولذلك يجب الإسراع بالجلوس في مائدة المفاوضات للوصول إلى حل جذري ترضى عنه جميع الأطراف، لإخراج البلاد والعباد من النفق المظلم الذي وضعت فيه.

الصومال بعد غياب سياد بري:

وهكذا الصومال بعد غياب سياد بري أفرز واقعاً لا يتوافق والدروس المستفادة، حيث سعت بعض الأطراف لفرض سيطرتها علي الحكم. ووفقاً لقرارات مؤتمر جيبوتي للمصالحة الصومالية في يوليو ١٩٩١، استمر العمل «مؤقتاً» بدستور ١٩٦١، الذي ينص على تكوين مجلس تشريعي من ١٢٣ نائباً، وفقاً لعدد محافظات الجمهورية قبل ١٩٦٩، وأن يكون السيد علي مهدي رئيساً مؤقتاً لجمهورية الصومال، وأن يكون رئيس الوزراء من الشمال الصومالي، والتأكيد علي الوحدة الوطنية للبلاد، إلا أن التشكيل الوزاري الذي شكله الرئيس المؤقت لم يحظى بموافقة بعض القوي الصومالية، بالإضافة إلي احتدام الصراع المسلح داخل المؤتمر الصومالي الموحد بين الجنرال محمد فارح عيديد والرئيس علي مهدي، حيث كان بري عيديد أنه الأحق برئاسة البلاد لدوره في مطاردة قوات سياد بري جنوب البلاد. وبالرغم من وقف إطلاق النار بين الجانبين في مارس ١٩٩٢، إلا أنه يظل هناك تساؤل حول من يحكم الصومال اليوم؟ وكيفية توزيع الخريطة السياسية؟

هناك عدة عوامل كان لها تأثير كبير فيما حدث من تداعيات الأحداث المتلاحقة في الصومال، وهنا يجدر بنا الإشارة إلي جملة من

(١) أمين السيد عبد الوهاب: الصومال .. وتداعيات انهيار كدولة، السياسة الدولية -

الملاحظات الأولية التي تختص بها الأزمة الصومالية؛ حتي يمكن تحديد زاوية المعالجة لتفهم التطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة الصومالية، وذلك من خلال دراسة التركيب العرقي والسياسي والاجتماعي، باعتبار ذلك أفضل المداخل للتعرف علي حجم المشكلة وانعكاساتها وضمن هذا الإطار يمكن أبدأ، هذه الملاحظات:

أولاً: على الرغم مما يتمتع به الشعب الصومالي من وحدة عرقية وثقافية تكسبه مقومات الوحدة الوطنية، وهو ما لا يتوفر لدي معظم دول القارة الأفريقية، فإن فشل مشروع الوحدة بين الشمال والجنوب علي هذا النحو الذي تفرزه الأحداث يطرح معه العديد من علامات الاستفهام حول أسباب الفشل؟

ثانياً: افتقار المشكلة الصومالية للعديد من الأبعاد الدولية، أدي لزيادة درجة تفاقمها خاصة فيما يتعلق بالجانب الإنساني (نقص المساعدات الغذائية) وعدم الاهتمام الدولي - بالقدر الكافي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها قائدة النظام الدولي حتي هذه المرحلة.

ثالثاً: أن الصراع الحالي في الصومال، بما يطرحه من انهيار لدعائم الدولة ووحدتها الإقليمية إذا لم تتنبه القيادات السياسية للمستقبل والارتفاع إلي طموحات الشعب الصومالي في الوحدة والتقدم والرخاء، فسوف تسقط هذه الصراعات باستمراريتها للحلم القومي للصوماليين في إنشاء الوطن الصومالي الكبير، وإلي تقليص وتحجيم دورها القومي في منطقة القرن الأفريقي وهذا ما تتمناه القوي الاستعمارية والإقليمية الأخرى؛ مما تنعكس آثاره بالتالي إلي شعوب المنطقة كلها .

رابعاً: بالنسبة للعامل الاقتصادي، فنجد أنه قد لعب دوراً في أحداث الصومال لا يقل بأية حال عن العامل السياسي والقبلي، في درجة تأثيره علي مجريات الأحداث، نحو تعضيد عملية الاندماج الوطني من عدمه^(١). فقد سعت النخبة الحاكمة لتقديم سياسات اقتصادية من شأنها أن تعزز سيطرتها بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال التشكيلات الاجتماعية التي كانت مرتبطة بها، الأمر الذي طرح معه مسألة عدالة التوزيع وسعي كافة الجماعات للحصول علي أنصبة متفاوتة من الثروة، إلي جانب تركيز الاستثمارات الحكومية والخدمات في مناطق معينة هو ما خلق حالة من الصراع الاجتماعي الممتد بحيث أصبح الفساد والنهب بمثابة سلوكيات سياسية واجتماعية يشترك فيها معظم المكونات الاجتماعية علي نطاقات مختلفة، نتيجة لاستحواذ فئات معينة علي مكاسب لا تتوافر للفئات الأخرى، وإذا ما أضفنا الظروف الطبيعية «الجفاف والتصحر» والعوامل الخارجية، فسنجد أن كافة هذه العوامل مجتمعة - بدرجات متفاوتة - كانت بمثابة المهيء للساحة الداخلية لأحداث العنف المتصاعد التي شهدتها الحرب الأهلية في الصومال.

خامساً: العامل القبلي والعشائري:

بالرغم من أن هذا العامل سوف نتناوله في موضع آخر من هذا الكتاب، إلا أن تأثيره جدير بالملاحظة وذلك بالنسبة للصومال ذي الطابع العشائري المميز للبنية الاجتماعية، فنجد أنه علي الرغم من كون الشعب الصومالي يتميز بكونه أكثر الشعوب الأفريقية تجانساً في الأصول

(١) مرجع سابق، ص ١٧١ .

العرقية والثقافية، إلا أن بنيته الاجتماعية تنقسم إلى أربع قبائل رئيسية مع بطونها وفروعها المختلفة هي: الدارود، والهوية، والرحووني و الإسحاق، لم تستطع النظم الحاكم السابقة أن تصهرها في بوتقة واحدة باتجاه زيادة درجة الاندماج فيما بينها؛ الأمر الذي عكس ذاته علي طبيعة تكوين الفصائل المعارضة لنظام سياد بري منذ أواخر السبعينات. حيث نشأت نتيجة لإبتيحكام العداء بين نظام بري من ناحية وبقية قبائل الوسط والجنوب الصومالي من الناحية الأخرى، وكان من نتيجته تكوين جبهات وحركات عديدة للمقاومة المسلحة يعبر كل منها عن انتماء قبلي أو عشائري معين منها: الحركة الوطنية الصومالية التي نشأت في لندن ١٩٨٠ من قبائل اسحاق الشمالية.

والمؤتمر الصومالي الموحد الذي أنشئ عام ١٩٨٩ من قبائل الهوية، والجبهة الوطنية التي نشأت عام ١٩٨٩ من قبائل الدارود بشكل أفرز معه تقسيم الصومال إلى ثلاث جبهات رئيسية: شمال ووسط وجنوب .

القبلية ودورها في تهزيق وحدة الصومال منذ بداية الاستقلال وحتى الآن.

لقد استقل هذا البلد في يوليو ١٩٦٠ وآلت إليه مصائره؛ ولكن الحكومات التي كانت تدير شئونه من أول يوليو عام ١٩٦٠ وحتى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٩، قد فشلت فشلاً ذريعاً في بناء أمة تستطيع الوقوف علي قدمها ومبنية علي أسس اقتصادية واجتماعية قوية. وقد أصبح الفساد والقبلية والمحسوبية والظلم وسرقة الأموال العامة، شائعة وأصبح وجود الأمة الصومالية مهدداً بالخطر. هذه الأحوال التي سبقت قيام ثورة ٢١

من أكتوبر عام ١٩٦٩ بقيادة سياد بري، وكان من المحتم تغير هذه الصورة المليئة بأحلك الظلام وهو ما قامت من أجل تحقيقه ثورة الحادي والعشرين من أكتوبر. لقد تفجرت هذه الثورة لكي تمحو التركة الاستعمارية في جميع أشكالها المختلفة، وتمرداً علي الأوضاع الفاسدة التي خلقتها العقلية السياسية التي حكمت البلاد لمدة تسع سنوات منذ الاستقلال، ولقد أعلنت الثورة أهدافها المعلنة المعروفة ومنها علي سبيل المثال: محاربة القبلية وخلق الوحدة الوطنية في إطار قومية واحدة. ودولة مركزية تؤمن بالمساواة والعدل والقانون.

ونحن في هذا البحث لا نتناول نجاح النظام وإخفاقاته، فهذا الموضوع له شأن آخر، ولكن يهمننا التأكيد علي خلق قومية صومالية وشخصية صومالية مستقلة؛ لإنقاذ البلاد من الهاوية التي تتردى فيها. ومن المعروف أن الصوماليين، يمتازون عن غيرهم من الشعوب الأفريقية بخصائص الوحدة والقومية الواحدة فهم شعب أو جنس واحد من وجهة النظر الأنثروبولوجية، وذلك علي خلاف الكثير من البلاد، فإن الصومال لا تتعدد فيها القوميات ذات الأصول السلافية المتصارعة واللغات المختلفة والخلفيات التاريخية المتباينة، التي تخلف وراءها العديد من الحساسيات أو العداوات، وهي تخلق من الصراعات الدينية العنيفة التي يمكن أن تتفجر فتحطم وحدة الدولة والوطن^(١).

وبرغم هذه المزايا الواضحة، كانت الصومال تفتقر إلي الوحدة الوطنية القائمة علي التجانس أو التقارب بين المستويات المادية والثقافية

(١) راشد البراوي (دكتور): الصومال الجديد فلسفة وأمل ص ص ٤٤ - ٤٥، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣ - القاهرة.

والحضارية بين الصفوف الاجتماعية، ومن ثم كانت تعاني من الفوارق المصطنعة، بسبب الانقسام القبلي والتباين الاقتصادي والتفاوت الثقافي؛ وفي اعتقادي هذه الفوارق هي التي كانت تحول دون إبراز الخصائص الأصلية أو الأصيلة للشعب الصومالي الذي يمتاز بها عن غيره من شعوب القرن الأفريقي. وكان في مقدمة أهداف الثورة القضاء على هذه الفوارق، وخلق قومية، وشخصية صومالية مميزة وعلى رأس هذه المسألة القضاء على القبلية والتي تعتبر آفات الصومال في الماضي والحاضر. ولا شك في أن إلغاء القبلية يوجه ضربة حاسمة إلى أكبر عناصر الفرقة والتفرقة التي عانت وتعاني منها البلاد، وبذلك يغلق الباب أمام التيارات الأجنبية المضادة.

وكما هو معروف، إن القبلية هي من أخطر الأدواء التي تعاني منها بلاد أفريقية كثيرة، فقد كانت وراء الأحداث الدامية والاضطرابات والتدخل الأجنبي، مما شهدته دول البحيرات العظمى مثل الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) بعد إعلان استقلالها عن بلجيكا في عام ١٩٦٠، كما تتكرر نفس المأساة بطريقة أفظع الآن في كل من بورندي ورواندا وكانت هي أيضاً الدعامة التي استند إليها دعاة الانفصال في نيجيريا وأغرقت هذا البلد الأفريقي العظيم في حرب أهلية ولولا صلابته وقادته وحسن سياستهم، لعصفت بوحدته وربما استقلاله، وما يحدث الآن في الصومال من دمار وتشتت وتمزق يجب أن يأخذ منه الشعب الصومالي العبر والدروس؛ لأن السماح بالقبلية معناه الاعتراف بها وسحب اعترافه وولائه للدولة، وهذا ما يحدث الآن في الصومال ويجب تجاوزه وانصهار كافة الصفوف في بوتقة وحدة القومية وبهذا يحس الشعب بالقوة والعزة والكرامة، في الوقت الذي يعيش فيه السكان حالة حصار أمني نتيجة

قواعد الاشتباكات التي فرضها المسلحون^(١). وهكذا فإن القبلية أحرقت الأخضر واليابس، منذ استقلال الصومال وحتى يومنا هذا فتمزقت روابط المجتمع والتي كان من الممكن أن تكون عامل استقرار وأهمها وحدة الدين واللغة والعادات فبرغم أن المجتمع الصومالي مجتمع متجانس ومنسجم؛ ولكن لسوء الحظ أبعد المجتمع عن هذه المميزات التي كانت من الممكن أن تقوده إلى الوحدة والاستقرار فالازدهار^(٢). في خلق أمة صومالية عظيمة ومتمحدة بمتانة وقوة ولتلاحم بعضها ببعض للعيش في سلم دائم وآمن.

فقدان سيادة القانون وغياب الشرعية الدستورية.

ما يحدث الآن في الصومال فقدان سيادة الدولة والقانون حيث أصبحت حرمان الناس وممتلكاتهم يضحى بها علي مذابح القبلية والأهواء المحلية أو العائلية أو الشخصية الضيقة، ولقد شاهدنا بعد انهيار الدولة والقانون كيف كانت الأموال العامة نهبا يتقاسمه أهل القوة والنفوذ وأمراء الحرب، وكيف أصبحت الحياة تسلب من صاحبها بغير حق، بل وبغير سبب وبذلك أصبح القانون وعلي قمته الدستور موقع الانتهاك، فالمجتمع الصومالي أصبح عمليا مهشما؛ فنسيجه الاجتماعي تلاشي وتشتت مواطنوه وهكذا بسبب فقدان الدستور والقانون أصبحت الفوضى هي أسلوب الحياة السياسية وما كانت الفوضى أبداً لتبني أمة أو ترفع وطناً.

(١) شمس حسين: بعنوان أفكار لاتخاذ المجتمع المهشم في الصومال، الحرب الأهلية، الحياة ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٤ .

(٢) الشيخ محمد حاج يوسف: في مقابلة مع جريدة الإصلاح ٣ / ٤ / ١٩٩٣ - العدد ١٨١ .

المجتمع المدني كما تواضعت علي وضعه الشرائع السماوية والقوانين
الوضعية والمذاهب والفلسفات المعترف بسلامتها. هو الذي تعلو فيه كلمة
القانون ويحفظ الأمن والنظام، وينظم العلاقات بين الأفراد والمجموعات
والمصالح، مع كفالة الحريات وعندما نقول القانون، نقصد ذلك الذي ينبثق
من مصالح الشعب وأهدافه ومن عقائده، السامية، ومن تقاليده السليمة
والقادرة علي التلاؤم مع ظروف العصر^(١).

وعندما خرج محمد سياد بري، رئيس الصومال السابق في ٢٦ /
١ / ١٩٩١ من قصر الرئاسة في العاصمة مقديشو فقد ظن الصوماليون أن
خروجه سيأتي بالحل لمشاكل هذا البلد الصعبة والوضع الاقتصادي
المتردى^(٢).

وفي ذلك اليوم لاحت في الأفق بارقة أمل للصوماليين فبدأوا
يتبادلون في الداخل والخارج التهاني والتباشير للتطلع إلي حياة أفضل
ومستقبل مشرق قادم ولم يكن في خواطر الصوماليين أن الذين يتولون
زمام السلطة بعده، كانوا من أبناء زياد الذين رياهم في الحكم معه ومن
جيله الذين شاركوه في الحكم وساروا علي نهجه وأكثرهم من الذين
شاركوه في الحكم وتمردوا عليه من بعد وقبل سقوطه بدلاً من إنقاذ الشعب
من الانهيار، غير أنه كان في الحقيقة مدخلاً إلي مسلسل من العنف
الدامي بين أطراف هذا المسلسل الدامي، معروفًا باسم الحرب الأهلية في
الصومال وكانت البداية في نوفمبر ١٩٩٠. أما النهاية، فليس في الأفق

(١) راشد البراوي (دكتور) مرجع سابق، ص ٤٧ .

(٢) وهنا للتاريخ نذكر أنه عندما غادر سياد بري العاصمة مقديشو تركها عامرة بجميع
مؤسساتها وجامعاتها وعناصرها. الأمر الذي يجعلنا نتساءل أين هذه المقومات التي
كانت تتميز بها الصومال علي المستوى المدني والعسكري حيث كانت تمتلك أكبر جيش
في القرن الأفريقي.

ما يشير إلى أنها ستكون قريبة برغم الجهود الإقليمية والذاتية التي تقوم لإنهاء هذه المأساة في الصومال. وهكذا دمرت الحرب الدائرة في الصومال المرافق الاقتصادية القليلة في هذا البلد، وتركت أهله عرضة للجوع بصورة لم يعرفوا لها مثيلاً من قبل، وفوق هذا انقطاع الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء نتيجة للقتال المستمر حيث دمرت كل البنية التحتية للبلد.

وفي الصومال الآن في ظل هذه الفوضى القاتلة التي تسود البلاد. ومقابل الانضباط القاسى الذي كان يحكم الصوماليين زمن سياد بري، أصبح بعض الناس يذكره ببعض الخير مقابل كل الشر الذي يحكم ويتحكم في حياتهم الآن. ففي حين يرفض البعض هذا العطف والتعاطف مع ماضي سياد بري، ويحملونه مسئولية ما يحدث الآن بسبب إصراره علي التمسك بالسلطة، رغم نذر الانهيار ومقدمات الدمار، فإن بعض الصوماليين الذي عاصروا سياد بري في أيامه الأخيرة، يزعمون أنه كان جاهزاً لتسليم السلطة لأية جماعة سياسية منظمة ومسؤولة وقادرة علي قيادة الفترة الانتقالية والعبور من نظام عسكري شمولي إلي نظام ديمقراطي منفتح، وكان سياد بري نفسه قد أجاز، ووافق علي جزئية الاقتصاد عندما طبق سياسة الانفتاح التي أثري في ظلها معظم خصومه^(١).

ومهما يكن من الأمر، فقد خرج زياد بري من مقديشو إلي منطقة نفوذه القبلي بمناطق المريحان قرب الحدود الكينية وكان خروجه بحق كارثة حلت بالصومال، حيث أخذت الأمور تسير رأساً علي عقب فأذاقتهم قيادات الجبهات الجديدة أسوأ مما كانوا يعانون منه أيام حكم سياد بري:

(١) سيد أحمد خليفة جريدة الشرق الأوسط - العدد ٥٨٠٠ جدة ١٥/١٠/١٩٩٤.

فقد زاد دمارهم وتخريبهم للبلاد والشعب في عام واحد، علي دمار من كان قبلهم في إحدى وعشرين عاماً، بل إن أعمالهم في القوة والإبادة أنست الصوماليين جميع همومهم أيام زياد بري رحمة الله عليه. والآن، ورغم تنظيم ونشاط جهود المصالحة، وبعد سبع سنوات من إنهيار الدولة في الصومال بكاملها، تبدو صورة الأوضاع في هذا البلد العزيز في غاية الكآبة؛ إذ يتدافع هارباً من بداخله لأن كل الوجود الدولي؟ بعد أن تدافع علي بوابة الحروب ذاتها من جحيم القتال ما يقارب نصف السكان حيث امتد فشل المعالجة من الداخل إلي الخارج، وتواصل الصراع القبلي بين أولئك الذين اعتقدوا دائماً أنهم بحاجة إلي مكافأة علي ما فعلوه بسياد بري ونظامه، إذ ثبت أنهم لن يرضوا بمكافأة أقل من السلطة ذاتها ولو فوق أرض جرداء وبدون سكان^(١).

الصومال بحاجة إلي صياغة الذات الوطنية:

إن التطورات السائدة علي الساحة الصومالية، سارت جميعها باتجاه انهيار نظام الدولة، كما أنها تكشف عن الدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه الصراعات القبلية من كونها مصدراً للصراع الاجتماعي، السياسي - الأمر الذي يجب معه طرح العديد من الأفكار علي عملية إعادة توزيع السلطة السياسية بما يتوافق والواقع العملي والوزن النسبي لكل المجتمعات الصومالية، بالإضافة إلي ضرورة تضيق الفجوة بين المستويات المختلفة تعددية الديمقراطية الليبرالية ولتعددية الثقافة الوطنية، كما أوضحنا سابقاً وبالتالي الوصول إلي صيغة ما أو سياسة محددة تحسم معها قضية الصراع علي السلطة.

(١) سيد أحمد خليفة : مرجع سابق.

إن الصومال اليوم في حاجة إلى بناء دولة مؤسسية، تعتمد على المؤسسات واللوائح الإدارية الحيوية وتحقيق غاياتها، وخاصة بعد انهيار الدولة الصومالية، وهذه الغاية تعد من الأهداف النبيلة التي يجب أن يسعى إليها المواطن الواعي بمصالح حاضره ومستقبله والمدرک لمتطلبات النهوض المتكامل في هذا العصر، وهذا بحق يحتاج إلى دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والقبلية؛ من أجل بناء وحدة وطنية حقيقية قوامها القانون الذي لا يفرق بين مواطن شمالاً وجنوباً، قانون يصهر كل هذه التناقضات، ويجعل كل مواطن ينتمي إلى الدولة ومؤسساتها المختلفة بلا وسيط قبلي أو حزبي وهذا ينقص الصومال ومحتاج إليه^(١).

فيجب أن يكون الانتماء للوطن في المحصلة النهائية، هو إرادة جميع الخصوصيات في العيش المشترك، كما يبرز دور الدولة في تعميق أسس السلم المجتمعي، الذي يتسع الوطن لمدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دوراً أساسياً في تكريس هذه الأسس وتهميش أواصر الوحدة الوطنية. وفي هذا المعنى يبدو الوطن وعاءاً فريداً وضرورياً، لأنه وطن التعايش والتعدد واستيعاب التنوع وإعادة إنتاجه لوحدة وطنية متينة، ومن هنا لابد من التأكيد على ضرورة الحوار بين جميع الفصائل الصومالية: لأن الحوار بين أبناء الوطن وقواه المختلفة والوحدة الوطنية متلازمان تلازماً لا يمكن الاستغناء عن أحدهما، فلا وحدة وطنية بلا حوار اجتماعي - أو سياسي، كما لا حوار فعال ومثمر في ظل التناحر الداخلي وغياب أدنى عوامل الوحدة الوطنية، ولهذا من الضروري البحث الدائم عن أطر وصيغ وطنية، تحقق مفهوم الحوار في الدائرة الوطنية وهذا التصور

(١) محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية، ص ٥٤ مجلة الكلمة - العدد ١٣ -

ينطبق علي جميع دول منطقة القرن الأفريقي، وليس بديلاً عن هذا التصور سوى الإحباط والفوضى المؤديين إلي الحرب الأهلية كما شهدتها الصومال، والحرب الأهلية كما نعلم لا يفوز وينتصر طرف انتصاراً تاريخياً فيها، بل النتيجة هزيمة جميع الأطراف وليس هناك بديل تاريخي لمثل تلك الهزيمة سوى الديمقراطية.

المصالحة السياسية والجهود التي بذلت إقليمياً ودولياً:

ومن خلال تتبعنا منذ بروز الأزمة الصومالية عام ١٩٩١ حتي يومنا هذا جرت عدة محاولات للمصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة علي السلطة، واشتركت فيها عدة أطراف إقليمية ودولية، استهدفت وضع حد لتفاقم الأزمة ومحاصرة تداعياتها علي النطاق الصومالي، والحيلولة دون امتدادها إلي الدول الأخرى في المنطقة. ولعبت الأمم المتحدة الدور الأكبر في هذه الجهود، والتي باءت جميعها بالفشل للأسباب التالية علي المستويين الدولي والأفريقي:

- عدم الإدراك الحقيقي لطبيعة التركيبة القبلية والهيكل الاجتماعي في الصومال، والتعامل مع الميليشيات وزعماء الحرب علي أنهم خير ممثل للشعب الصومالي، وعدم الالتفات كثيراً لوضع هؤلاء في سياق التركيب القبلي في مختلف أنحاء الصومال.

- تقديم الأمم المتحدة حلولاً جاهزة للأزمة ذات طابع نظري، سبق أن تبنتها في دول أخرى في القارة الأفريقية مثل ناميبيا وموزمبيق وأخيراً أنجولا، وعدم أخذها في الاعتبار الفروق الاجتماعية بين هذه الدول والصومال.

- اهتمام الأمم المتحدة والدول المشرفة علي عمليات المصالحة
بمساندة فصيل علي حساب آخر، وفقا لما يترأى لها وما يتفق مع
مصالحها الذاتية أولا، بغض النظر عن أهمية وضع حل جذري للأزمة
الصومالية .

- اهتمام إثيوبيا كقوة إقليمية في منطقة القرن الأفريقي في
محاولاتها لإنهاء الأزمة الصومالية للاعتبارات التالية:

أولاً: محاصرة احتمال انتقال عوامل هذه الأزمة إلي بعض أقاليمها
التي تعيش نسبيا نفس ظروف الصومال.

ثانياً: محاولة تصعيد إحدى الفصائل الصومالية التي لا تتخذ
موقفا عدائيا من إثيوبيا.

ثالثاً: ضمان عدم طرح موضوع الأوجادين الصومالي الذي تسيطر
عليه إثيوبيا.

رابعاً: أبعاد تأكيد الدور الإقليمي لها، في ظل احتمال تنامي الدور
السوداني، والإريتري والمصري في المنطقة.

خامساً: استبعاد الدور العربي والإسلامي، وخاصة المصري
والسعودي، في حل الأزمة بمباركة أمريكية وإسرائيلية.

ولذلك لم تنجح حكومة أديس أبابا في أول اختبار لها في حل
المصالحة الصومالية علي المستوي الإقليمي، وبالطبع فإن تشابك عناصر
الأزمة الصومالية، وعدم رغبة بعض أطرافها في تدخل أديس أبابا بصورة
مؤثرة للاعتبارات المذكورة، كان من العوامل الرئيسية وراء الإخفاق

الإثيوبي، فضلا عن تخوف إثيوبيا ذاتها من تحمل عبء غير مضمون نتائج. ويمكن أن يؤثر مستقبلا علي وضعها الإقليمي، الذي تسعى إلي تثبيتته وتكريسه وسط منطقة، مرجح لها أن تشهد أزمات أخرى علي غرار الأزمة الصومالية^(١).

على المستوى الداخلي:

* بروز تنافس حاد بين زعماء المليشيات والقبائل وأمرء الحرب في الصومال، فضلا عن انقساماتها الداخلية، سواء بالنسبة للسيطرة علي المواقع السياسية أو العسكرية، في حال وضع تسوية نهائية للأزمة أو بالنسبة لتشكيل حكومة انتقالية من بين مختلف الفصائل.

* مما زاد في حدة الأزمة في الصومال أيضاً عدم وجود شخصية قيادية تتجمع من حولها كافة الفصائل، والملاحظ أن معظم زعماء القبائل إما كانوا ضمن أعضاء النظام السابق قبل سقوطه، أو شاركوا في الحكم في فترات سابقة ضمن نظام سياد بري أيضاً.

وعلي كل حال، فإن أثيوبيا بمباركة أمريكا، تقوم الآن بدور إيجابي لحل الأزمة الصومالية والمصالحة الوطنية المرتقبة، في مؤتمر بيداوا بالصومال. ونتمنى أن تكلل هذه المساعي بالنجاح وأن تجتمع جميع القيادات السياسية دون استثناء في هذا المؤتمر؛ لإنهاء مسألة الصومال والوصول إلي حل جذري ترضي عنه جميع الأطراف.

(١) التقرير الاستراتيجي العربي: القرن الأفريقي بين التفكك وإعادة الاندماج ص ١٢٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٠٩.

المسألة الصومالية قفزة علي طريق الحل النهائي:

حقيقة لابد من تأكيدها وهي أن مصاب الصومال ناجم عن إلحاق الأذى بالنفس، مع التأكيد علي امتداد فترات التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي؛ حيث كان الصوماليون ضحايا التورط مع أطراف خارجية ويرجع ذلك إلي زمن بعيد عندما قطعت أوصال أراضي الصومال، كما أوضحنا في الخاتمة وتطرقنا إليه من جذور هذه الأزمة من أساسها. ومهما يكن من أمر، فإن الأزمة الصومالية الراهنة لها دور سلبي في الاستقرار والأمن في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وعلي أية حال، فإن الحل يجب أن ينبع من الداخل وأن تساهم فيه الفصائل الصومالية المتصارعة وكذلك القوي السياسية الصومالية الأخرى. وجميع الفاعليات والمنظمات لإخراج البلاد من المأزق الذي تعاني منه. إن الصومال اليوم في عنق الزجاجة والصوماليون غارقون في متهاتات وصراعات دموية لا مبرر لها وإن خفت حدة التوتر الآن، إنه بحاجة إلي مساعدة إنسانية دولية لإنقاذ الشعب المتضرر بسبب البندقية والجوع، ولكن في المقام الأول المسؤولية تقع علي قادة البلاد السياسيين لإنقاذ بلادهم ووطنهم من الضياع قبل فوات الأوان والالتقاء والتفاوض حول صيغة للتعايش السلمي، تعيد السيادة الوطنية والوحدة القومية الصومالية حتي يبني الصوماليون وطنهم من جديد، ليثبتوا للعالم أنهم شعب قوي وقادر علي تجاوز الأزمة والخلافات مهما كانت الظروف والمسببات .

ونتعشم أن يأتي الدور الإيجابي والجهد المقدر الذي تلعبه المملكة العربية السعودية الشقيقة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، لدعم الأشقاء في الصومال العربي الإسلامي؛ لكي يسترد الصومال عافيته ووحدته، وإنه لمن

الأمر الجديرة بالاهتمام والإشادة بهذه المواقف النبيلة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية تجاه أشقائها، واهتمامها بدعم شعوب منطقة القرن الأفريقي؛ نتيجة للعلاقات التاريخية والاستراتيجية بين المملكة وهذه الشعوب، التي تكن كل حب وتقدير للمملكة وحكومتها الرشيدة بقيادة الملك فهد بن عبد العزيز.

الحل الممكن:

وفي هذا السياق يكمن الحل في النقاط التالية بالإضافة إلى ما تقدم:

أولاً: ضرورة تشكيل سلطة مركزية في جنوب الصومال؛ للتغلب على حالة الفوضى التي تعترى الأقليم، سواء بين فصائل المؤتمر الصومالي الموحد، أو بين حركة الوطنيين الصوماليين في «كسمايو»، بالإضافة لإقليم الوسط الذي تسيطر عليه الجبهة الوطنية الصومالية «الدارود».

ثانياً: البدء بحوار بين الشمال والجنوب بعد إنجاز مؤتمر المصالحة القادم في بوصاصو، من أجل استعادة الإقليم الشمالي، عن طريق إقامة اتحاد فيدرالي يحقق للشماليين بعض الامتيازات ويجنبهم الآثار السلبية التي فرضتها الوحدة منذ عام ١٩٦٠، بالإضافة إلى اختيار سلطة مركزية تمثل الشمال والجنوب عاصمتها مقديشو. هذا على المدى القريب.

أما على المدى البعيد، فيجب على كافة القوي السياسية الصومالية أن تعيد طرح كافة القضايا المصيرية والخلافية وإيجاد الحلول العملية لها. مثل قضية: الانتماء واللغة والثقافة والدستور والاقتصاد إلى غير ذلك من القضايا، التي من شأنها أن تعضد الوحدة الوطنية الصومالية في إطار الديمقراطية والتعددية السياسية. ويجب أن تفهم القوي السياسية لحقيقة

التحديات والعقبات التي تواجه الصومال اليوم وغداً. وأن تعمل من أجل تجاوز هذه التحديات بالاعتماد علي الذات، لأن الشعب الصومالي بالدرجة الأولى هو المسئول الأول والأخير عما يجري في وطنه حتي الآن، وهو المسئول أيضاً إذا لم يتوصل لحل للخروج من هذا النفق المظلم والأزمة الخائقة، وخاصة القيادات المسيطرة علي الوضع فإنها هي المسئولة بدرجة أساسية أمام الله والعالم، وأمام الشعب المتضرر من البندقية والجوع، وأمام التاريخ.

وفي اعتقادي، لم يكن أمام الفصائل الصومالية لحل أزمته إلا فرصة المؤتمر القومي الوطني الوحدوي، علي أساس الاتفاق السياسي السلمي بين كافة الفصائل التي شاركت في مؤتمرات المصالحة أو التي لم تشارك فيه، مع إعطاء الفرصة لبعض الزعامات التقليدية والمثقفين والقادة الدينيين والشخصيات العامة، التي تهمها مصلحة الوطن العليا في عملية طرح الحلول للخروج من نفق الأزمة التي تمر بها البلاد، علي أن يتم في هذا المؤتمر للمصالحة الشاملة إقامة هياكل، وأن يقوم الاتفاق علي أساس تقاسم السلطة بين القبائل والعشائر شمالاً وجنوباً وغرباً بصورة متوازنة مؤقتاً، إلي حين وضع دستور دائم تشارك فيه كافة فئات الشعب علي الأسس الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية في حكم الشعب والدولة.

وقبل أن أختتم حديثي عن الصومال وما تعانيه البلاد من الدمار الشامل، أتوجه بهذا النداء الصادق من الأعماق باعتباري من أبناء هذه المنطقة المنكوبة، إلي الدول العربية والإسلامية والأفريقية والمنظمات الإقليمية العربية والأفريقية: أناشدهم باسم الإسلام والعروبة وباسم الأمانة التاريخية التي تربطهم بالشعب الصومالي الشقيق والعلاقات الأخوية والتاريخية، العمل السريع لانقاذ الصومال الجريح بكل الوسائل الممكنة

والمتاحة لوضع علاج سريع يسترد به عافيته ليعود عضواً صحيحاً في الأسرة العربية والإسلامية والأفريقية، بعد أن يتماثل للشفاء من كبوته التي ألت به. إن الصومال القوى الموحد المتماسك والخالي من الصراعات الجانبية والقبلية هو السند الحقيقي للأمة العربية والإسلامية، وهو الامتداد الطبيعي والبعد الجغرافي والاستراتيجي للأمة العربية في منطقة القرن الأفريقي وحوض البحر الأحمر^(١).

وبالتأكيد أن وحدة الصومال واستقراره يؤثر بلا شك في التوازنات المختلة حالياً، في منطقة القرن الأفريقي لصالح الأمة العربية والإسلامية.

واختتم هذا البحث بقوله عز وجل في قرآنه الكريم ﴿وَأَعْلَمُوا بِحَبْلِ

اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً

فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ٢٠

صدق الله العظيم

(١) أحمد برخت ماح : ماذا يحدث في الصومال، ص ١٤ الطبعة الأولى ١٩٨٨ .

(٢) قرآن كريم سورة آل عمران [الآية ١٠٣].

الفصل السادس

الديمقراطية والنضال من أجلها

المحتويات:

- ١ - الديمقراطية
- ٢ - النضال من أجل الديمقراطية
- ٣ - كيف يساهم المجتمع المدني في الديمقراطية في إريتريا

لم تعد الديمقراطية مطلباً ملحا للشعوب المطحونة، والتي تعاني من ديكتاتورية الحكومات، بل صارت مطلباً دولياً، وإنسانياً عاماً. ولهذا فإن من الأهمية بمكان أن نتحدث عن الديمقراطية، وأهم ألياتها، نعنى التعددية السياسية والحزبية.

ولهذا فسوف نخصص الفصل السادس للحديث عن الديمقراطية، والفصل السابع للحديث عن التعددية السياسية والحزبية، وذلك حتى نرسخ القيم التي تعبر عنها الديمقراطية فى عقول أبناء وطننا الإريتري، قبل أن نوغل فى تحليل الحالة الإريترية.

الديمقراطية:

مفهوم الديمقراطية:

عندما نتحدث عن مفهوم الديمقراطية، فإننا نقصد به هنا معناه المتداول في عصرنا والذي ينصرف بالذهن إلى الكيفية التي تمارس بها السلطة أساساً، إلى نوع خاص من العلاقات بين «حقوق الإنسان والمواطن» لحق التعبير الحر وفق انتخاب الحاكمين ومراقبتهم... الخ^(١).

وإن كلمة مفهوم الديمقراطية قديمة فهي كلمة يونانية، وتعني كما هو معروف وشائع.. حكم الشعب نفسه بنفسه.

فالديمقراطية الراسخة لن تتحقق بدون استعادة التوازن المفقود بين قوة الفكر وقوة المال، بين القوة المستنيرة والقوة الغاشمة، وبين منطق العقل وحماقة الجهل. هذا التحدي مطروحاً على كل فرد منا يؤمن حقاً بإريتريا وطننا للديمقراطية^(٢).

(١) محمد عابد الجابري: نظام القيم في الثقافة العربية، الشرق الأوسط.

(٢) صلاح الدين حافظ: مسؤولية المعارضة.. ومستقبل الديمقراطية ص ٩٨ - القاهرة ١٩٩٣.

فالديمقراطية المحقة، لا تعني حرية القلة في استلاب حقوق الأغلبية، لكنها تعني تحقيق مصلحة المجموع في تناغم وتناسق اقتصادي واجتماعي سياسي، يوازن بين مصالح الطبقات والفئات وتعني حل مشكلات المجتمع بالحوار الذي يفصل بين أصحاب المصالح الحقيقية وبين قوى الضغط وأصحاب الأصوات الأعلى؛ وليس كل ما يردده أبواق السلطة من أن آراءهم وأفكارهم هي الصائبة وغيرها كذب وخداع. وإنما بالحوار الديمقراطي المتكافئ، المفتوح والرشيد تستطيع إريتريا أن تتخطى فخ العنف والتدمير المنسوب، لتصل إلى الصيغة الأفضل لبناء مجتمع الديمقراطية والرخاء، في إطار من التوازن السياسي والاجتماعي والتنوع الثقافي تستطيع به أن تواجه تحديات المستقبل، وهي: تحدي تدعيم الاختيار الديمقراطي بالممارسة العملية الحرة السليمة، وبحق كل الفصائل في بناء أحزابها وتنظيماتها، بدلا عن حكم الفرد أو الدكتاتورية الحزبية، وتحدي بناء التنمية العادلة لمواجهة التخلف الاجتماعي الذي تعاني منه البلاد، وتحدي الاستقرار الأمني، والأزدهار. وهذا كله لا يتم إلا بالديمقراطية، والتنمية والعدل الاجتماعي.

وعندما نطالب بالديمقراطية لا نطالب بالمستحيل، بل هو حق مشروع للجميع وتمشيا مع المواجهة العالمية الطاغية، وبنفس التغيير الديمقراطي بدلاً من مواجهة التغيير الثوري أو الانقلاب كما نشاهده اليوم في أفريقيا والتي أصبحت سمة من سمات «الحكم الدكتاتوري الذي لا يزول إلا بالعنف أو بإراقة الدم»، في المناداة بالديمقراطية كخيار وأسلوب في حياتنا فكراً وسلوكاً وممارسة، فالديمقراطية السليمة هي إحدى أهم مفاتيح حل مشاكلها واليوم وقبل الغد.

والنضال من أجل الديمقراطية يؤمن بالتغير السلمي والهادي، وعبر تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، والتي تتضع دائماً من خلال الحوار المفتوح، ليس فقط بين الحاكم والمحكوم، ولكن أيضاً بين الفئات الاجتماعية والقوي السياسية في المجتمع، والتي تؤمن بالشرعية الدستورية والقانون وتعمل في ظلها ولا يحدث ذلك إلا بتوافر حقائق وقناعات ومبادئ أساسية، يجدر إتاحة الفرصة أمامها للتبلور والظهور في وضع النهار وإهمها:

١ - إقرار حقوق الإنسان الأساسية التي جاءت في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان - ١٩٤٨، والتي سبق للإسلام قبل غيره أن بشر بها قبل ١٤٠٠ سنة، وهي حقوق أصبحت اليوم مكتوبة في كل الدساتير والقوانين ولكن المهم ليس تدوينهما، إنما الأهم هو تطبيقها.

٢ - الاعتراف بالتعددية السياسية الفكرية والدينية والثقافية، وبالتالي فمن هذا المفهوم إقرار مبدأ تداول السلطة بين الفئات والقوى السياسية في المجتمع، على أسس سليمة واحتكاماً للتصويت الحر النزيه.

٣ - إطلاق حرية الرأي والتعبير من خلال صحافة ووسائل إعلام حرة، تعبر عن هذا التفاعل بين فئات المجتمع، وتنشر بحرية هذه المبادئ الأساسية.

٤ - القبول بحق الشعب - فئات وطبقات وأفراداً ومنظمات - في المشاركة في صنع القرار، وتوجيه سياسة الدولة دون احتكار للحكم والسلطة.

٥ - الفصل الواضح بين السلطات، وتحديد المسؤوليات وبخاصة

للمؤسسات المختلفة وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية الوطنية - حتي لا نتعرض كغيرنا من البلاد الأفريقية إلي روح المغامرة وشهوة الاستيلاء، علي الحكم بالقوة، عند أول احتكاك أو اختبار جدي للممارسة الديمقراطية.

وهنا، يجدر بنا أن نشير إلي أن كثيرين سوف يقولون إن هذا المبادي، النظرية الخمسة التي أوردتها في سياق هذا الحديث تنزع للمثالية، وتقلد الليبرالية الغربية، وإنها بعيدة عن الواقع الإريتري، وإنها تتجاهل حقائق الأوضاع وتقفز فوقها، وتحولها لنضج سياسي واقتصادي فكري لم يتحقق في الديمقراطية الغربية إلا عبر قرون، لكننا نناقش بأنه عل الرغم من الاختلافات التاريخية والأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية، وعلي الرغم من اعترافنا بكل عوامل التخلف الكامنة في أعماق بلادنا، فإن هناك حقا قانونياً آخر هو قانون تراكم الخبرة والمعرفة والتجارب، الذي استفادت منه شعوباً غيرنا وعلينا أن نستفيد منه.

وهناك بعض الأصوات التي تنادي بأن علينا لكي نحقق التحول الديمقراطي أن ننتظر عشرات السنين، وهذا ليس بصحيح مع احترامي لوجهة نظرهم مهما كانت الأسباب، أو الرؤية التي ينشدون إليها، والصحيح حقا أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون لا من حيث بدأوا..

وإني أعلم أن هذه إشكالية خلافية، لها أنصارها ومؤيدوها ولها مخالفوها ومعارضوها وخاصة في هذه المرحلة من تضالنا الوطني. ولكن طرحها للحوار والاجتهاد المستنير إيجابي في حد ذاته، سيعود حتما إلي تلمس الطريق نحو الديمقراطية الحقيقية في إريتريا والتي مارسها شعبنا منذ الأربعينيات في بداية نمو الحركة الوطنية في إثناء معارك حق تقرير المصير وكانت إيجابيات هذه الأحزاب أكثر من سلبياتها والتي كان لها

دور في بناء الوحدة الوطنية، وإقرار مبدأ الاستقلال الوطني الإريتري والمحافظة علي وحدته، ولذلك ففي اعتقادي أن نبداً من حيث انتهى شعبنا في هذا المجال لأن إريتريا أعرق بلد أفريقي في ممارسة الديمقراطية عن غيرها من الشعوب الأفريقية - باستثناء مصر - فهل نبداً الخطوة الأولى في طريق الألف ميل، أم نركن إلي الاستسلام بالتغيب والتجهيل والتسطيح علي قولنا، ونعيش أسري الماضي والتاريخ القديم؟!

فأين نحن من خريطة المتغيرات العالمية؟! ماذا أعددتنا وطنيا لكي نلحق بقطار عصر المتغيرات؟! أم أننا لازلنا نعيش أوهام الماضي، بينما الجميع يتطلع إلي آفاق المستقبل؟ ليتنا نفعل بإرادتنا الحرة، قبل أن يجبرنا الآخرون أو يسرقها منا غيرهم من هواة السلطة بل قبل أن يأتينا التغير والتحول رغم إرادتنا الديمقراطية التي ننادي بها والتي تنادي بها شعوب العالم، والتي كافحت من أجلها جماهير غفيرة في الشرق والغرب وأفريقيا، والتي توصلت إليها بعض الشعوب بعد صراع مرير مع الطغاة، أريقت فيه دماء وسقط فيه ضحايا بالآلاف، بل بالملايين، كما في أوروبا الشرقية وغيرها، وهي بحق الوسيلة المقبولة لكبح جماح الحكم الفردي، وتقليم أظافر التسلط السياسي، الذي ابتلت به شعوبنا في العالم الثالث.

إن جوهر الديمقراطية - أن يختار الناس من يحكمهم ويسوي أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يدرون عنها.

فإذا عارضها بعضهم مع الأسف كان جزاؤه التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتيل^(١).

(١) فهمي هويدي: الإسلام والديمقراطية ص ١٣٦، مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٩٩٣.

هذا هو جوهر الديمقراطية الحقيقي التي وجدت البشرية لها صيغا
وأساليب عملية، مثل الانتخاب والاستفتاء التام وترجيح حكم الأكثرية،
وتعدد الأحزاب السياسية وحق الأقلية في المعارضة وحرية الصحافة
واستقلال القضاء... الخ.

الديمقراطية في الإسلام:

ومن روائع القرآن: أنه ربط بين الطغيان وانتشار الفساد الذي هو
سبب هلاك الأمم ودمارها، كما قال تعالى: **أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۖ**

{ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ۖ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ۖ وَثُمُودَ الَّذِينَ

جَانُوا الصَّخْرَ وَالْوَادِ ۖ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ۖ الَّذِينَ طَغَوْا

فِي الْبِلَادِ ۖ فَاكْثُرُوا فِيهَا الْفُسَادَ ۖ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ

سَوْطَ عَذَابٍ ۖ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ۝

(١٢)

وقد عبر القرآن عن «الطغيان بلفظ العلو» ويعني به الاستكبار
والتسلط على خلق الله بالإذلال والجبروت. كما قال تعالى عن فرعون:

{ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ السُّرَفِينَ ۝ } (٢).

إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ
أَهْلَ مَا يَتَّبِعُونَ خِطَابًا لِّقَوْمٍ ذُلِيلٍ ۖ فَتَتَّبِعُونَ أَهْلَهُ
يَتَّبِعُونَ أَهْلَهُ ۖ فَتَتَّبِعُونَ أَهْلَهُ ۖ فَتَتَّبِعُونَ أَهْلَهُ ۖ فَتَتَّبِعُونَ أَهْلَهُ ۖ
يَتَّبِعُونَ أَهْلَهُ ۖ فَتَتَّبِعُونَ أَهْلَهُ ۖ فَتَتَّبِعُونَ أَهْلَهُ ۖ فَتَتَّبِعُونَ أَهْلَهُ ۖ

(١) قرآن كريم: سورة الفجر، الآية ٦ - ١٤.

(٢) قرآن كريم: سورة الدخان، الآية ٣١.

(٣) قرآن كريم: سورة القصص، الآية ٤.

ولم يقتصر القرآن - حملته علي الطغاة المتألهين وحدهم، بل أشرك معهم أقوامهم وشعوبهم الذين اتبعوا أمرهم، وساروا في ركابهم، وأسلموا لهم أزماتهم، وحملهم المسئولية معهم.

ويقول سبحانه عن عاد قوم وهود: { وَتِلْكَ عَادُ بَحْدُ وَإِيَّايَ

رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كِبَارٍ عَنِيدٍ }^(١).

ويقول جل شأنه عن قوم فرعون: { فَأَسْتَحَفَّ قَوْمُهُ

فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ }^(٢).

وإنما حمل الشعوب المسئولية أو جزءا منها؛ لأنها هي التي تصنع الفراعنة والطغاة، وهو ما عبر عنه عامة الناس في أمثالهم، قالوا: قيل لفرعون: ما فرعونك؟ قال: لم أجد أحدا يردني! وهكذا.

وأكثر من يتحمل المسئولية مع الطغاة هم «أدوات السلطة»، الذين يسميهم القرآن «الجنود»، ويقصد بهم «القوة العسكرية» التي هي أنياب القوة السياسية وأظافرها، وهي السياط التي ترهب الجماهير إن هي تمردت أو فكرت في أن تتمرد.

ويقول القرآن في هذا الصدد: { إِنْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا

كَانُوا خَاطِئِينَ }^(٣)، { فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ

فِي الْيَمِّ فَأَنظَرَكَيْفَ كَانَ عِقَابُ الظَّالِمِينَ }^(٤).

(١) قرآن كريم: سورة هود، الآية ٥٩.

(٢) قرآن كريم: سورة الزخرف، الآية ٥٤.

(٣) قرآن كريم: سورة القصص، الآية ٨.

(٤) قرآن كريم: سورة القصص، الآية ٤٠.

والسنة النبوية حملت كذلك علي الظلمة الجبابرة، الذين يسوقون الشعوب بالعصا الغليظة، وإذا تكلموا لا يرد أحد عليهم قولاً، فهم الذين يتهافتون في النار تهافت الفراش، كما حملت علي الذين يمشون في ركابهم، ويحرقون البخور بين أيديهم، وهم أعوان الظلمة^(١). ونددت السنة بالأمة التي ينتشر فيها الخوف، حتي لاتقدر أن تقول للظالم: يا ظالم.

فعن أبي موسى أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال: «إن في جهنم وادياً، وفي الوادي بشر، يقال له «هبهب» حق علي الله أن يسكنه كل جبار عنيد»^(٢). وعن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم فقد تودع منهم»^(٣).

كما جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة لازمة، بل جعل أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر، ومعني هذا أنه جعل مقاومة الطغيان والفساد الداخلي أرجح عند الله من مقاومة الغزو الخارجي، لأن الأول كثيراً ما يكون سبباً للثاني.

فليس الحاكم في الإسلام سلطة معصومة، بل هو بشر يصيب ويخطيء، ويعدل ويجور، ومن حق عامة المسلمين أن يسددوه إذا أخطأ، ويقوموه إذا أعوج^(٤).

وهذا ما أعلنه أعظم حكام المسلمين بعد رسول الله صل الله عليه

(١) فهي هويدى: الاسلام والديمقراطية ص ١٣٩ - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة سنة ٩٣.

(٢) حديث شريف: رواه الطبراني بإسناد حسن.

(٣) حديث شريف: روره أحمد في السند.

(٤) نفس المصدر السابق ١٤٠.

وسلم، الخلفاء الراشدون المهديون الذين أمرنا بتتبعهم، يقول الخليفة الأول أبو بكر في أول خطبة له: «أيها الناس، إني وليت عليكم ولست بخيركم، فإن رأيتُموني على حق فأعينوني، وإن رأيتُموني على باطل فسدّدوني.. أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته، فلا طاعة لي عليكم».

ويقول الخليفة الثاني عمر الفاروق: «رحم الله امرأً أهدي إلي عيوب نفسي»، ويقول: «أيها الناس من رأي منكم في أعوجاجاً فليقومني..» ويرد عليه واحد من الجمهور فيقول: والله يا ابن الخطاب لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بعد سيوفنا وتردّ عليه امرأة وهو فوق المنبر، فلا يجد غضاضه في ذلك، بل يقول: «أصابت امرأة وأخطأ عمر»! ويقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لرجل عارضه - فأصر: «أصبت وأخطأت» «وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ»^(١).

وهكذا، فإن عدالة السماء والعقائد الدينية وعلي رأسها الإسلام، قد سبقت الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها. ولكنه ترك التفاصيل لاجتهاد المسلمين. وفق أصول دينهم ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان، وتجدد أحوال المسلمين^(٢)، وميزة الديمقراطية أنها اهتمت خلال كفاحها الطويل مع الظلمة والمستبدين من الحكام والأنظمة الشمولية إلي صيغ ووسائل، تعتبر إلي حد ما إلي اليوم أمثل الضمانات لحماية الشعوب من شك المتجبرين.

(١) قرآن كريم: سورة يوسف، الآية ٧٦.

(٢) فهمي هويدي: مصدر سابق، ص ١٤٠.

الديمقراطية ودولة الحق:

لقد قدمت الديمقراطية نفسها في العصور الحديثة علي أنها أمثل نظام للحكم.. نظام يتحقق في انبثاق السلطة من الشعب، وتستمد السلطة مشروعيتها من الاقتراع العام، ويتحقق فيه توازن «الفصل» بين السلطات الثلاث^(١) الرئيسية للمجتمع، وتضمن فيه الحقوق والحريات الأساسية للمواطن وعلي رأسها حريات التعبير والانتماء. وتعتبر الديمقراطية أقل الأنظمة الحاكمة سوءاً، وهي تعتبر دولة الحق والقانون من وجهة نظر الليبرالية.. وهذه الأخيرة هي نموذج الدول العقلانية بالكامل، إذ أنه تقوم علي سلطة تحترم الحريات الفردية والجماعات وتمجد كرامة الإنسان وتحترم القانون، وتضمن لكل أفرادها جميع الحقوق العينية والحريات في دولة الحق والقانون، ويبلغ الفصل بين السلطات مداه، ومثلما أن القانون يضمن سلطة الدولة والواجبات المفروضة علي الأفراد؛ فإن الشق الأول من التسمية (الحق) يعني ضمان حقوق كافة الأفراد والجماعات، بل إنه يسمح بتأخير الحقوق وإيجاد سلطة مضادة تحميها، كالأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني (الاقتصادية والسياسية والثقافية) وتنظيمات المجتمع الأهلي^(٢).

النضال من أجل الديمقراطية:

يجب أن يكون من بين الأهداف الرئيسية للنضال من أجل الديمقراطية، هدف إعداد مجتمع ديمقراطي سياسي قابل للاستمرار، من

(١) السلطات الثلاث: السلطة التنفيذية - السلطة التشريعية - السلطة القضائية.

(٢) محمد سبيل: هل الدولة الديمقراطية دولة الحق؟ الحياة، العدد ١٢٣٩٠، بتاريخ

١٩٩٧/١/٢٩

الأحزاب السياسية الديمقراطية وأجهزة الحملات الانتخابية، التي تتنافس على السلطة عبر انتخابات دورية حرة وعادلة وسليمة.

كيف يساهم المجتمع المدني في الديمقراطية؟^(١):

وهذا يتطلب النضال من أجل الديمقراطية، والقيام بإعداد مجتمع ديمقراطي سياسي قابل للاستمرار، من الأحزاب السياسية الديمقراطية وأجهزة الحملات الانتخابية التي تنافس على السلطة عبر انتخابات دورية وحرّة وسليمة، والديمقراطية تحتاج أيضا إلى بناء مجتمع مدني تعددي ينبض بالنشاط والحيوية. ومن دون مجتمع مدني لا تستطيع الديمقراطية أن تتطور وتتحصن.

وكما هو معروف، أن مجتمعا مدنيا قويا لقادر على المساهمة في تعزيز الديمقراطية بوسائل عديدة؛ من أجل ضبط سلطة الدولة وتعديلها. تشكل مجموعة قوية من الاتحادات المستقلة ووسائل الإعلام.

وحيث تسيطر الدولة على وسائل الإعلام، لا يعود هناك مجال للكشف عن مساوئها والفساد فيها. وحيث تكون وسائل الإعلام ببساطة، ضعيفة ومتخلفة من الناحية المهنية، دون أن تكون عرضة للخطر القانوني والمضايقات المستمرة، فإن الديمقراطية تتعرض للاختلال.

(١) تعريف الديمقراطية كنظام للحكم له ثلاثة معالم رئيسية.

أ - المنافسة الشاملة على سلطة الدولة من خلال انتخابات نظامية وحرّة ومنصفة.

ب - الإفصاح في المجال على نحو موسع أمام الحصول على حق المشاركة السياسية بحيث لا يصر إلى استبعاد أية فئة اجتماعية من الراشدين.

ج - توفر الحريات المدنية والسياسية، حرية الرأي والصحافة والتجمع والتقيّد بحكم القانون، بالحد الذي يكفل أن تكون المنافسة والمشاركة على الصعيد السياسي هادفتين وجديرتين بالثقة.

كما أن وجود مجموعة كبيرة من الفئات التي تصرّ على حقوقها والبارعة في وسائلها لفرض مصالحها، يمنع السلطة من الوقوع تحت سيطرة مصلحة فئة واحدة، ويجبر الدولة على الرضوخ لمحاسبة مواطنيها، وعلى التجاوب مع مطالبهم واهتماماتهم^(١). وتتمثل هذه المجموعات الفاعلة - في المنظمات الجماهيرية، مثل: رجال الأعمال والمنتجين، واتحادات العمال، النقابات المهنية، واتحاد الفلاحين، واتحادات الطلاب والشباب، واتحاد المرأة، كل هذه النقابات والفئات تستطيع أن تمارس الضغوط في سبيل مصالحها المختلفة، كذا المنظمات العرقية والثقافية والدينية.

هذه الأنماط من التنظيمات تسهم، انطلاقاً من طبيعتها الخاصة ومن أهدافها، في توطيد الديمقراطية بأساليب متعددة ومن خلال دعواتها الصريحة لتعزيز الديمقراطية، وفي الوقت نفسه من خلال ما تلجأ إليه من إجراءات ديمقراطية لتداول الآراء والمشاركة على الصعيد الجماهيري، والتي توظفها ضمناً لتحقيق تلك الغاية.

وتستطيع الاتحادات المستقلة كما أوضحنا، المساهمة في تكريس الديمقراطية، إذا كانت في شؤونها الخاصة تحكم ذاتها بواسطة الإجراءات الديمقراطية، وبالطبع تحترم وتعزز الأفكار الديمقراطية حول المشاركة والتسامح والتعاون والمحاسبة والانفتاح والثقة في أن بإمكان أي اتحاد أن يصبح «مدرسة حرة كبيرة» من أجل الديمقراطية إذا كان يفرس هذه الأفكار، وهكذا، فإن المجتمع المدني الذي يتجاوز هذه الأفكار باستمرار،

(١) لاري دايموند: النضال من أجل الديمقراطية التعددية في العالم النامي، دار الساقى، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٥.

لا يعد حليفا للديمقراطية مهما يكن تنظيمه مستقلا وناشطا. وهنا يحضرنا سؤال: كيف تكون الديمقراطية فعالة بجانب ما تقدم ذكره؟

وتحقيقا لهذا الهدف ولكي تكون الديمقراطية فاعلة، يتوجب العمل بها علي مستوي القمة كما علي مستوي القاعدة أيضاً، علي مستوي أداة الحكم الإقليمي والمحلي. ويتطلب التدريب الفعال والعمل المكثف للقياديين مع مجموعات صغيرة من الأفراد لفترات طويلة، ولا تكفي أن يتعلم الناس قيمة الديمقراطية فقط، ولكن أيضاً أهمية تلطيف حدة الولاء الحزبي، وبالتالي، احترام الأحزاب ووجهات النظر المختلفة.

وخلاصة القول: أن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية: مثل الاعتدال، والتسامح واللطف والفعالية والمعرفة والمشاركة. ويتطلب أيضاً إيماناً عاماً بشرعية الديمقراطية وكمبدأ عام بأن الديمقراطية هي أفضل شكل ممكن من أشكال الحكم يمكن إقامته في وطنهم، وترسيخ سيادة القانون، واحترام القوانين الديمقراطية والمحافظة عليها^(١).

إن الديمقراطية هي الضمان من السلطة المطلقة التي ينهاها الحكم - في الدول النامية بادعائهم سلطة التشريع والتنفيذ معاً - مما يفتح لهم باب الطغيان ويمكنهم من استعباد الأفراد والشعوب، عن طريق العبث بالقوانين والدساتير الوهمية التي يفرضونها علي شعوبهم، بحجة أن مصدرها الدولة، التي يستطيع كل طاغية أن يسيطر علي حكمها بانقلاب عسكري، أو عصبية قبلية أو عنصرية أو طائفية أو حزبية^(٢).

(١) لاري دايموند: مصادر الديمقراطية، دار الساقى - بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٣.

(٢) توفيق محمد الشناوى «دكتور»: أعلى مراتب الديمقراطية «الشوري»، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٦.

فكما هو معروف، فإن أقصى ما وصلت إليه الدساتير العصرية هو فرض احترام الحريات الإنسانية للأفراد والشعوب، وجعلها حدوداً لسلطات الحكام وقيوداً دستورية على سلطات الدولة، وأن الديمقراطية تتفق مع الشوري. وكما هو واضح، فإن الشوري في الإسلام أساسها حقوق الإنسان الفطرية وحرية الأفراد والشعوب، التي قررتها شريعة الإسلام الإلهية وعقيدة التوحيد الفطرية قبل وجود الدولة، فهي التي تنشيء الدولة وليست الدولة هي التي تقرها، ولذلك فرض القرآن الكريم الشوري في المجتمع المكي قبل إنشاء الدولة، وجعل حرية الرأي للأفراد والجماعات هي الأصل في تكوين المجتمع قبل إنشاء الدولة والانتماء إليها.

وأنشئت الدولة وسلطانها بعد ذلك «بالشوري» كمؤسسة سياسية لحماية تلك الحريات، فهي إنما تنشأ نتيجة للإرادة الجماعية التي قررتها الشوري وأنشأتها ووضعت لها الأساس الذي تدير عليه، فالشوري يجعل الحرية هي الأصل في المجتمع؛ لأنه تفرض احترام الإدارة المشتركة للجماعة التي مارست حريتها في تقرير مصيرها وتنظيم أمورها وإقامة حكومتها بالشوري.

ونخص بالذكر منها حرية الحقوق والحريات الإنسانية والضوابط الأخلاقية ومن هنا، نستطيع أن نقول إن الشوري هي إسهام أفراد المجتمع وتعاونهم بالتشاور الحر قبل اتخاذ القرارات، فهي تضمن لهم جميعاً بما فيهم الطوائف والأقليات حق الحوار الحر، ومناقشة الحجج والمبررات التي يقدمها جميع المشاركين في الحوار؛ لأنه حوار يدور حول القيمة الموضوعية لكل رأي وحجته ومدى تحقيقه لمبادئ الحق والعدل.

ومعني ذلك، أن الشوري هي منهاج واضح وصريح لضمان سيادة القيم الأساسية والمثل السامية في الشريعة الإلهية، وأهمها في نظرنا مبدآن أساسيان هما: الحرية التي لا توجد شوري بدونها، والعدالة؛ التي تتخذ أساسا لترجيح رأي علي رأي آخر، هذان المبدآن هما أساس حجة القرار الصادر عن الشوري، وهما لذلك أكبر الضمانات التي تحمي الحريات من طغيان السلطات واستبدادها، حتي ولو كانت هذه السلطات تمثل الأغلبية - تمثيلاً صحيحاً أو زائفاً كما يحدث في أغلب الأحوال^(١).

إن الله سبحانه وتعالى عندما فرض علينا أن يكون الأمر شوري، أراد بذلك أن ينبه الذين يشاركون في الحوار قبل القرار أو بعده إلي أنه يجب علي كل منهم أن يقنع الآخرين أن رأيه من الناحية الموضوعية هو الأقرب للحق والعدل الذي تفرضه الشريعة والعقيدة.

قال تعالى: { وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }^(٢)

صدق الله العظيم

وقال تعالى: { فِي رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا حَيْضَ النِّبِّ لَأَنفَضُوا

مُحَولِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَتَنصَحْ لَهُمْ فِي الْأَمْرِ }^(٣)

وهكذا، فإن الديمقراطية لا تتعارض مع الدولة القوية ذات السلطة

(١) توفيق محمد الشتاوي: مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) قرآن كريم: سورة الشوري، الآية ٣٨.

(٣) قرآن كريم: سورة آل عمران، الآية ١٥٩

الراسخه والقانون السائد المحترم، والهيبة المؤثرة، ولا تقوم إلا في مناخ ديمقراطي، وعبر مؤسسات مدنية نشطة، وفي ظل حرية الرأي والتعبير السائدة، أما الدولة التي تكبت الحريات وتقهّر الرأي وتمارس الدكتاتورية- تحت أي مسمى وبأي شكل - وتخضع الرأي وتحجب حرية الصحافة، فهي دولة خائفة مهتزة غير واثقة من ممارستها التي لا تنسجم مع مبادئ الديمقراطية. مثل هذه الدولة حتما لا تصمد أمام نسمة هواء، فما بالك بالريح العاصفة. وفي اعتقادي أن البديل الذي نعتقد في صحته وسلامته علي المدى القصير والبعيد أيضاً، هو حتمية التواءم والتوافق والتناسق، بين قوة الدولة وسلطتها، وبين ديمقراطية العمل والممارسة وحرية الصحافة والرأي والتعبئة، في إطار العدل الاجتماعي والتسامح الفكري الذي يملأ البطون ويحرك الإبداع في وقت واحد، بدون اقتحام الجيش كآلة للقهر، وحماية السلطة الدكتاتورية فالجيش منوط به مهمة مقدسة أخرى وهي مسئولية حماية المجتمع والدفاع عن الوطن.

وهكذا بمقتضي ذلك كله أن يصبح المجتمع بكل ثقله في الساحة، ومكلفاً في كل حين بالتصويب والتصحيح لكل غوج يراه، وبالتنادي للأمر بالمعروف إذكاءً للتعاون علي البر والتقوي، ومن ثم، فالسلطة ليست وحدها في الساحة، وإنما إلي جوارها مجتمع حي لا تغمض له جفن وله دور إزاء ما يجري، وإلا استحق عقاب الله ولعنته.

وخلاصة القول: إن الخلايا النشطة في هذا المجتمع، قد بدأت تفيق وتتحرك وتنشط بين الجماهير الأريترية. وخاصة الموجودة في الخارج حيث بدأت تستعيد عافيتها، بعد طول غياب أو تغييب، وإن هذا التحرك يجري في المسار الإيجابي الراغب في تدعيم الديمقراطية ودفعها لمزيد من

الأزدهار ولذلك يجب ألا تنزعج السلطات الحاكمة في إريتريا من هذه
الصحوة، بعكس ما يراه صغار المنتفعين وكبار المزايدين من الراكبين لكل
موجة، المصفقين لكل موكب^(١).

(١) مصدر سابق، ص ١٥٨.

الفصل السابع

التعددية السياسية والحزبية

المحتويات:

- ١ - مفهوم التعددية السياسية
- ٢ - تعريف التعددية السياسية
- ٣ - غياب مبدأ تداول السلطة
- ٤ - فكرة تعدد الأحزاب
- ٥ - أفضلية نظام الحزبين
- ٦ - فكرة الدكتاتور الصالح
- ٧ - فكرة الحزب الواحد
- ٨ - مزايا تعدد الأحزاب
- ٩ - عيوب تعدد الأحزاب

مفهوم التعددية السياسية:

التعددية السياسية التي نشدها في بلادنا إريتريا ومنطقة القرن الأفريقي هي تعدد القوي والآراء السياسية، كما هي شائعة في أدبيات العلوم الاجتماعية، فتعدد القوي السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير علي القرار السياسي في مجتمعاتها، والتعددية السياسية بهذا المعني هي إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي، وبأن هذا التنوع لابد أن يترتب عليه خلاف أو اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات. وتكون التعددية السياسية هنا هي إطار مقنن للتعامل مع هذا الخلاف أو الاختلاف، بحيث لا يتحول إلي صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة^(١).

فالتعددية السياسية بمفهومها الواسع إذن، هي الاعتراف بشرعية وجود التعدد الاجتماعي، وحق كل من الجماعات والتكوينات في الدفاع عن هويته ومصالحه المشروعة في إطار الدولة بطرائق سلمية، من خلال مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة و يمكن معها تداول السلطة بشكل سلمي مقنن. أن هذه المشاركة السياسية يمكن أن تأخذ شكل الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تتنافس علي السلطة بشكل دوري، ويمكن أن تأخذ طابعاً آخر، يقوم علي التمثيل الوفاقي لكل القوي الرئيسية في المجتمع، وهذه الصيغ هي التي تصلح في المجتمع الإريتري كمرحلة انتقالية، إلي أن نصل إلي التدرج السياسي المطلوب. ويقول الدكتور سعد الدين إبراهيم في تعريفه للتعددية السياسية.

(١) سعد الدين إبراهيم: (دكتور) المنتدى الفكري العربي عمان ٢٦ - ٢٨/٣/١٩٨٩.

إن التعددية السياسية هي غاية ووسيلة:

«هي غاية في حد ذاتها لأنها تجسيم للحريات الأساسية التي هي حق للفرد وللجماعة، ولكن التعددية السياسية هي أيضاً وسيلة لتحقيق غايات أخرى في مقدمتها الوحدة والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية - وذلك من خلال طاقات ومكان الأفراد والجماعات في كل قطر، لذلك فإن تكريس التعددية السياسية، يرتبط بالسعي والفعال لتحقيق الوحدة والتنمية والعدالة»^(١).

تعريف التعددية:

ليس للتعددية السياسية تعريف واحد، وإن كان لها تعريف غالب هو وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوي اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة. وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام، تمهيداً للوصول عن طريقه إلى السلطة، بقصد تحقيق ما تنادي به تلك الأحزاب من أهداف وبرامج وما تدعو إليه من قيم.

والتعددية السياسية ترتبط بالنضج السياسي، ولذلك تركز علي النقاط التالية:

أ - الاعتقاد بأن الاختلاف بين الناس شيء طبيعي، وأن الاختلاف في الرأي حق من الحقوق الأساسية التي لا يستطيع أحد أن يقرها أو ينكرها، وهكذا عندما يصل الأمر إلى هذا الاعتقاد في مجتمع ما، تبدأ اللجنة الأولى إلى سياسة التعددية السياسية^(٢).

(١) الدكتور سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) يحيى الجمل (دكتور) التعددية الحزبية في مصر، منتدى الفكر العربي، عمان ٢٦ - ١٩٨٩/٣/٢٨.

ب - الإيمان بأن تبادل المواقع شيء طبيعي، أن أكون الآن حاكماً وغداً محكوماً هو منظور يتضمن قدراً من النضج السياسي.

ج - تأكيد فكرة المؤسسة وفكرة المؤسسة نقيض للفردية، والفردية أيضاً نقيض للتعددية، وفكرة المؤسسة من الأفكار المحورية في القانون العام، ووجود مؤسسة يعني وجود نظام له استمرار غير مرتبط بأشخاص يعبرون عنه، فالدولة مؤسسة مستمرة حتي وإن تغير الجالسون علي قمة السلطة فيها أياً كان شكل ذلك التغيير^(١).

هذه هي المرتكزات الثلاث التي تقوم عليها التعددية السياسية الحقيقية، وإذا اكتملت هذه المرتكزات اكتملت معها التعددية السياسية.

غياب مبدأ تداول السلطة:

وهو من الأمور الهامة والحيوية لإرساء مبدأ التعددية السياسية فهناك عدم الاستعداد لقبول الهزيمة من النخبة الحاكمة، والإصرار علي احتكار السلطة والمناصب ورفض التنازل عنها. لأن الشخص الديمقراطي ليس هو ذلك الذي يحرص علي الوصول لموقع القيادة بالاختيار الحر من الذين يقودهم، ولكن بالأحرى، الشخص المستعد لأن يتخلي عن موقع القيادة ويحترم المدة القانونية المقررة لبقائه واستمراره، فإن روح الديمقراطية تتنافى مع احتكار المناصب، وتفترض لا فقط ضرورة تداول القيادة بين أفراد متعددين، وإنما أيضاً إتاحة المناخ الذي يسمح أولاً بأول بتفريخ القيادات الجديدة أو إعادته^(٢).

(١) مصدر سابق، ٢١٥.

(٢) مني مكرم عبيد: التجارب الحزبية المصرية، ص ٢٢٤.

وهنا، يجدر بنا أن نشير بعد هذا العرض عن مفهوم التعددية السياسية، إلى إعطاء فكرة عن تعدد الأحزاب وأفضلية نظام الحزبين وفكرة الحزب الواحد وفكرة الديكتاتور الصالح؛ حتي يكون بحثنا شاملا يجيب علي كل التساؤلات التي تدور في أذهاننا جميعا.

فكرة تعدد الأحزاب

تتمثل فكرة تعدد الأحزاب في وجود عدد منها في الدولة، لا يقل عن اثنين أحدهما يتولي الحكم والآخر يقود المعارضة، ويقوم هذا التعدد علي أساس الاعتراف بحرية تكوين الأحزاب السياسية، وهو ما تؤكد الدساتير في الدول الديمقراطية عادة.

ويجب أن تقوم جميع الأحزاب السياسية علي أساس قبول مبدأ التعايش السلمي بينها، تطبيقا للنظام الديمقراطي، وتمسكا بمبدأ حرية الرأي، ولا يسمح بقيام أحزاب ترفض ذلك، لأن الحفاظ علي الديمقراطية وتأمين مستقبلها يقتضي عدم السماح بقيام أحزاب ذات صبغة ديكتاتورية، تقوم علي أساس مذاهب شمولية أو استبدادية معروفة، وذلك كالحزب الشيوعي إذا وصل إلي الحكم يقوم - تطبيقا لمذهبه - بالقضاء علي بقية الأحزاب فإن تحريم قيام الأحزاب الشيوعية في بعض الدول ليس اعتداء علي الديمقراطية، بل علي العكس فيه محافظة عليها وحماية لها من تسلط هذا الحزب إذا حدث واستحوذ علي السلطة في البلاد^(١).

(١) أحمد شوقي الفنجري: كفالة المواطن في دولة الإسلام، الحياة ١/٢٩/١٩٩٧، العدد (١٢٣٩٠).

ولنجاح نظام تعدد الأحزاب، يجب أن يتفهم المواطنون حقيقته وأهدافه ومراميه.

وهكذا ، فإن آيتي الشوري قد أحاطتا بكل الموضوعات المتعلقة بتطبيق مبدأ الشوري في الإسلام من حيث ماهيتها، وأهميتها وشمولها، ووجودها.

ولذلك؛ فإن المواطن مطالب بالتمسك بحقه والاعتزاز بكرامته والرد علي المسئول الذي يسلبه حقه، لأن التسامح في الحق يغري الظالم ويزيده استهتارا بحقوق الناس.

ويقول الله في كتابه الكريم في سورة الشوري: { وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصَرُونَ ٥ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ٥ وَلَمَّا نَصَرَ بَنُو إِسْرَءِيلَ أَنْتَ وَرَبُّكَ الْفَارُوقَ عَلَى الْكَافِرِينَ ٥ فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ٥ }
وَلَمَّا نَصَرَ بَنُو إِسْرَءِيلَ أَنْتَ وَرَبُّكَ الْفَارُوقَ عَلَى الْكَافِرِينَ ٥
فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ٥
وَلَمَّا نَصَرَ بَنُو إِسْرَءِيلَ أَنْتَ وَرَبُّكَ الْفَارُوقَ عَلَى الْكَافِرِينَ ٥
فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ٥

فالنظام الحزبي ليس إلا وسيلة لخدمة الوطن والمواطنين ، والأحزاب وإن اختلفت برامجها وأساليبها، تعمل جميعا علي تحقيق المصلحة العامة

(١) قرآن كريم: سورة الشوري، الآيات ٣٩ - ٤٢.

في الدولة بالطريقة التي يراها أفضل. والخلاف الحزبي يجب أن يظل في إطار ممارسة حرية الرأي، فلا يؤدي إلى المخاصمات أو المشاحنات أو الصدام العنيف بين الأنصار والمؤيدين. فاختلاف الرأي ينبغي ألا يفسد للود قضية^(١). ويلزم ألا يؤدي تنافس الأحزاب على السلطة إلى الإضرار بمصالح الوطن. ويحدث ذلك ليس فقط عند انخفاض درجة وعي الشعوب، وذلك كالأحزاب الشيوعية التي كثيراً ما يشعر أعضاؤها بأنهم أقرب إلى رفاقهم في البلاد الأخرى من بني وطنهم من غير الشيوعيين، وغرسها في النفوس.

أفضلية نظام الحزبين:

إن وجود حزبين متوازنين فقط أو مع عدد قليل من الأحزاب الصغيرة، يعتبر من أهم دواعي نجاح النظام الحزبي وتحقيقه للديمقراطية والاستقرار، وذلك لكي يستطيع أحد الحزبين تولي السلطة بمفرده وتشكيل وزارة متجانسة لا تقوم على ائتلاف معيب، في حين يضطلع الآخر بمهام المعارضة بنجاح وجدية، ويمكنه الحل محل الحزب الحاكم في حالة تركه للسلطة. أما وجود حزب مسيطر لا مقابل له بين الأحزاب الأخرى، فعادة ما يؤدي إلى التسلط ويقترب من نظام الحزب الواحد.

غير أن حرية تكوين الأحزاب أمر ضروري، حتي تكون نابعة من الشعب فعلاً، تفادياً لذكر اسمه المرتبط بالأنظمة الديكتاتورية، أو تحايلاً على التحريم الرسمي لقيام الأحزاب في بعض البلاد.

(١) مشروع الدستور المقترح: مقدم إلى مفوضية الدستور الإريتري، بحث غير منشور، أسمر - إريتريا، مركز دراسات القرن الأفريقي.

فكرة الديكتاتور الصالح:

يدعي البعض - خطأ - ان نظام الحزب الواحد أصلح للدول المتخلفة لأن المعارضة تعد أمراً غير مرغوب فيه في البلاد، نظراً لأنها في حاجة إلى النهوض بإنتاجها ورفع مستوي معيشة أبنائها، مما لا يتفق مع تعدد الأحزاب ووجود المعارضة التي يمكن أن تعرقل من سرعة العمل العام. من ناحية أخرى، فإن انخفاض درجة وعي مواطنيها لا يسمح غالباً بوجود المعارضة الموضوعية الفعالة، لذلك ذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن البلاد المتخلفة لا يناسبها نظام تعدد الأحزاب وتحتاج إلى ديكتاتور صالح، وهو ذلك الحاكم الذي يتصف بالحكمة والنزاهة والعدل، وينفرد بالسلطة ليقود البلاد إلى ما فيه خيرها وتقدمها في أسرع وقت. وهذا الرأي خطير وغير سديد، بل وينطوي على نوع من الخبال والمغالطة للأسباب الآتية:

أولاً: أن الدكتاتور الصالح نادر الوجود عملاً، والإنسان المنزه عن الخطأ والهوى لم يعد يسعى بيننا في الأرض، بعد أن انتهت عصور الأنبياء والمرسلين، وإذا وجد حاكم يتصف بقسط وافر من الحكمة والعدل، فإنه - وإن طال به العمر - لا يعمر في الأرض غير عدد من السنين، وإلى جانبه يوجد كثير من الحكام الظلمة والمفسدين، بل إن أغلب الناس إذا تولي سعي في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل. ودوام تقدم الدولة لا يمكن أن يعلق على حياة شخص مهما بلغ من العمر. وإنما يجب أن يضع من الأنظمة مايسمح للأمة علي تعاقب أجيالها بحكم نفسها بطريقة حرة آمنة مجدبة.

ثانياً: انخفاض درجة الوعي العام في البلاد المتخلفة، لا ينفي دور المثقفين وأولي الرأي والوعي والفكر، الذين يمكنهم - إذا وجدوا السبيل المشروع - أن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية فتمتليء البلاد بالحرية والإخلاص، وليست مفروضة عليه من الحكام فيدب فيها النفاق وتوهنها السلبية والمظهرية، ولكن هذه الحرية كثيراً ما تتنافر وفكرة الثنائية وتأتي بعدد كبير من الأحزاب الصغيرة، المتجانسة. ولعلاج ذلك، تقيد قوانين بعض الدول قيام الأحزاب الصغيرة باشتراط أن يكون لها حد أدنى من عدد الممثلين في البرلمان، أو تمنع تمثيلها فيه إذا لم تحصل على نسبة معينة من عدد الأصوات الانتخابية.

فكرة الحزب الواحد:

تعتبر فكرة الحزب الواحد أو وحدانية الحزب في الدولة من أهم الأفكار التي ابتدعتها الشيوعية في أوائل القرن العشرين، لتصبح من أهم معالم الأنظمة الديكتاتورية في العالم. ويعتبر الحزب في هذا النظام هيئة من هيئات الدولة يقوم بمساندة الحكومة التي تتغلغل عن طريقه في صفوف الشعب، محاولة التفاعل معه بالأخذ والعطاء. ويشترط للاتضمام لعضويته شروط أهمه الولاء للحزب ومبادئه، والسمع والطاعة لقادته.

والحزب الواحد قد ينشئ الحكومة بعد نضال وكفاح تكون له السيطرة عليها، ومن أمثلته الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق، والحزب النازي الألماني في عهد هتلر، والحزب الفاشستي الإيطالي في عهد موسوليني، وقد تنشئ الحكومة فتكون لها السيطرة عليها، ومن أمثلته الحزب الجمهوري التركي الذي أقامه أتاتورك، وحزب الاتحاد القومي البرتغالي الذي كونه سالازار.

والحزب الواحد يسمى من الناحية الرسمية في الدول التي تأخذ بنظامه بتسميات متعددة، فأحياناً يسمى باسمه صراحة كما هو الشأن في الحزب الشيوعي، وفي أحوال أخرى ترفض الدولة تسمية الأشياء بأسمائها، فتطلق عليه لفظ هيئة كحزب رابطة عوامي الذي كان يتزعمه الشيخ مجيب الرحمن في بنجلاديش.. إلى غير ذلك من الأسماء التي يمكن أن تطلق على الحزب الواحد.

ثالثاً: إذا كانت بعض الشعوب تقبل الحكم الديكتاتوري، وتسير وراء قائدها المتسلط، فإن طبائع الشعوب تختلف، ومنها من لا يروق له ذلك، فيستنكر ما يحدث إن لم يكن بيده فبقلمه، وينطوي إلى السلبية واللامبالاة، ويترك الحاكم وحده في الميدان فتتصدع الدولة وبفعل الحاكم والمحكوم.

لنظام الأحزاب السياسية المتعددة مزايا كثيرة، ولكن معارضيه ينسبون إليه بعض العيوب التي يسهل الرد عليها، ونتحدث فيما يلي عن كل من هذا المزايا والعيوب المدعاة.

مزايا تعدد الأحزاب^(١):

ترجع أهمية تعدد الأحزاب إلى اعتبارات كثيرة أهمها مايلي:

١ - لعل أهم المبررات العلمية والدواعي النفعية للأخذ بنظام تعدد

(١) دستور مقترح: بحث غير منشور، مرجع سابق، ص ٦٣.

الأحزاب السياسية، أنه يمكن من إتباع أسلوب الحوار الديمقراطي في السعي إلى معرفة أفضل الحلول المتاحة للمشاكل العامة، وذلك لأن تبادل وجهات النظر يؤدي إلى زيادة الإيضاح وإلقاء مزيد من الضوء على الجوانب المختلفة للمشكلة. كما يسمح ببيان المزايا والعيوب المرتبطة بكل حل يمكن تقديمه لعلاج المشكلة موضوع البحث، وبذلك يمكن تفادي الأخذ بالحلول الرديئة، واختيار تلك التي تجمع أكبر قدر ممكن من المزايا، وتتفادي كل ما يمكن تفاديه من عيوب، وهو ما لا يمكن أن يحدث إذا انعدم الحوار وساد تسلط الاتجاه الواحد.

٢ - إن تعدد الأحزاب يجسد وينظم تعدد الأفكار وتفسير الاتجاهات، ويؤكد حرية الفكر والرأي، وينشط الحياة السياسية في داخل الدولة، والاختلاف بين الناس أمر طبيعي جبلوا عليه.

لذلك نشأت الأحزاب تلقائياً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بعد ثورة ١٧٨٩، رغم عدااء كل من مؤسسي الجمهورية الأمريكية ورجال الثورة الفرنسية للأحزاب.

٣ - إن وجود الأحزاب يسمح للمعارضين لسياسة الحكومة بالعمل العلني المشروع؛ للوصول إلى السلطة أو الدفاع عن الاتجاهات التي يفضلونها، بدلا من الاختيار القاتل بين الطاعة العمياء، أو الثورة الهوجاء، أو العمل في الخفاء. لذلك تكثرت الاغتيالات والانقلابات والثورات في البلاد التي تعاني من تسلط الحزب الواحد، وتحرم من حرية تكوين الأحزاب السياسية. فالمعارضة هي صمام الأمان، وأداة الحيوية في

أي تنظيم سياسي، ولعل الحكمة الأساسية من وراء تعدد الأحزاب في البلاد الغربية، وربط هذا التعدد بالديمقراطية، ترجع إلى قيام بعض هذه الأحزاب بدور المعارضة بالنسبة للبعض الآخر الذي يتولي الحكم. ورغم أن المعارضة قد وجدت قبل نشأة نظام الأحزاب الذي لم يكد يتجاوز عمره قرنا من الزمان، فإنها أصبحت ترتبط من الناحية العملية بوجود الأحزاب، بحيث تكون صورية في حالة غيابها.

٤ - أن تعدد الأحزاب يسمح بوقف تسلط الحكومة ومقاومة تجاوزاتها وطفيلاتها واعتدائها على حريات الأفراد، ذلك أن للسلطة نشوة تشبه نشوة الخمر، وتحتاج إلى منبهات للإقامة من سكرها. والسلطة المطلقة عادة ما تؤدي إلى مفسد مفرطة، وتحتاج إلى موانع خارجية قوية لوقفها عند حدودها، ولأحزاب المعارضة قوة تستطيع أن تقف بها في مواجهة انحراف السلطة التنفيذية، ويتحقق بها المراد الحقيقي من مبدأ الفصل بين السلطات، وهو أن «السلطة توقف السلطة» فالمعارضة المنظمة وحدها هي التي تستطيع في الحقيقة أن تجابه الحكومة وتمنعها من تجاوزاتها. أما البرلمان فيكون تحت سيطرة الحكومة، إما لاستحواذها على أغلبية مقاعده كما هو الشأن في البلاد الديمقراطية، وإما لصورية دور البرلمان كما هو الحال في البلاد الديكتاتورية.

٥ - أن تعدد الأحزاب يسمح بتكوين القادة السياسيين علي اختلاف اتجاهاتهم تكويننا يصعب تحقيقه في حالة عدم تعددها، وتكوين القادة ليس ضروريا لاستخلاف الحكام فحسب، وإنما يفيد كذلك في ترشيد سياسة الدولة والتقليل من الاندفاعات غير المتزنة في اتخاذ القرارات المتصلة بالشئون العامة، وذلك عن طريق الحوار المثمر والمعارضة الناضجة.

٦ - أن الأحزاب السياسية تقوم بدورها في تكوين الرأي العام وتوجيهه إلى ما يري فيه مصلحة البلاد، وذلك عن طريق عرض المشاكل والمقترحات العامة ودراستها ومناقشتها من جوانبها المختلفة وتجميع الآراء بشأنها.

٧ - أن الأحزاب السياسية تتولي التعبير عن رغبات الجماهير وإبراز مشاكلهم ومطالبهم بطريقة قوية، يصعب تحقيقها بواسطة المواطنين فرادي، وذلك لأن الحزب بكيانه الجماعي وصفته الرسمية له من الوزن السياسي ما يمكنه من حسن القيام بما قد يعجز الأفراد عن القيام به في هذا المجال.

٨ - أن الأحزاب تساهم في سير العملية الانتخابية والتعبير عن أصوات الجماهير وتجميعها، من أجل مساهمة أكبر في التصويت وإبداء الرأي.

عيوب تعدد الأحزاب^(١):

قبل إن لتعدد الأحزاب عيوباً متعددة يمكن إيجازها ومناقشتها فيما يلي: -

١ - تقليص دور البرلمان نتيجة لسيطرة حزب أو أحزاب الأغلبية المؤتلفة عليه، ويرد علي ذلك بأننا ما دمنا قد ارتضينا قاعدة الأغلبية كفيصل لاتخاذ القرار عند الخلاف، فلا يغير من الأمر شيئاً أن تكون هذه الأغلبية لبعض الأحزاب أو لعدد من النواب لا تربطهم علاقة حزبية، وهذه الأغلبية في جميع الأحوال ستمثل البرلمان وتعبّر عن إرادته.

(١) بحث غير منشور عن الدستور المقترح، مرجع سابق، ص ٦٦.

٢ - إضعاف البرلمان في الاشتراك في الحكم، وذلك لأنه ينتخب نواب الحزب الذي يفضل بناء علي برنامج معين، وهذا البرنامج كثيرا ما تغيره الأحزاب أو تؤوله تجاوبا مع تغير الظروف، أو توافقا مع برامج الأحزاب الأخرى المؤتلفة. ويرد علي ذلك بأن التجاوب مع المتغيرات أمر ضروري يقتضيه العقل والمنطق. ويحدث في بعض البلاد الديمقراطية كأنجلترا أن تلجأ الحكومة إلي حل البرلمان وإعادة الانتخاب في ظل الأوضاع الجديدة مع إبراز موقف كل حزب منها، وذلك لمعرفة رأي غالبية الناخبين فيما استجد من أمور، أما التغيرات البسيطة أو التنازلات المتبادلة من الأحزاب المشكلة للأغلبية البرلمانية في حالة الائتلاف، فأمر لا مفر منه كذلك لتشكيل حكومة موحدة.

٣ - إن تعدد الأحزاب، وتطاحنها قد يعرض وحدة الأمة للخطر ونظام الحكم فيها للاضطراب، ويرد علي ذلك بأن الخشية علي وحدة الأمة قد قيل بها في الماضي عند بدء التفكير في نظام تعدد الأحزاب، ثم اتضح عمليا أنها لم تكن قائمة علي أساس صحيح، كما أن تنظيم الأحزاب وممارستها الفعلية لمهامها قد أثبتت ألا خطورة منها علي نظام الحكم، وأن عدم الاستقرار الوزاري الذي يحدث في بعض البلاد نتيجة لعدم حصول أحد الأحزاب علي أغلبية المقاعد البرلمانية، يرجع إلي تشتت أفكار الأمة وتغيب النظام السياسي في الدولة، أكثر من رجوعه إلي كثرة عدد الأحزاب السياسية.

٤ - إن الأحزاب السياسية تعمل علي تزيف الرأي العام وتشويهه، وهذا يخالف الحقيقة لأن الأحزاب متنافسة، وكل منها يحاول إظهار رأي أنصاره ومؤيديه، فتظهر مختلف الآراء والاتجاهات، أما الحزب الواحد فهو

الذي يستطيع تزييف الرأي العام كيفما يشاء دون منافس، بل ويحاول توجيهه بأساليب غير حرة ولا صحيحة.

٥ - إن الأحزاب تقيد من حرية النائب في البرلمان نظراً لالتزامه بتعليمات حزبه، فيكون ولاؤه له أكثر من ولائه لناخبيه، ويرد علي ذلك بأن ناخبي كل حزب قد ارتضوا برنامج حزبه وانتخبوا نوابه علي أساسه، وتطبيق برنامج الحزب يقتضي اتباع تنظيم معين يلتزم به نواب الحزب، خاصة في مواجهة ممثلي الأحزاب الأخرى وهذا وضع طبيعي يقتضيه منطق الأمور.

٦ - إن الحزب الذي وصل إلي الحكم يعمل عادة علي اضطهاد خصومه السياسيين، وكثيراً ما يستبعدهم من المناصب العليا والمراكز الحساسة، بصرف النظر عن مدى صلاحيتهم وكفاءتهم. ويرد علي هذا بأن حزب أو أحزاب المعارضة تقف للحزب الحاكم بالمرصاد، وتعمل علي وقف تسلطه وكشف أخطائه أمام الناخبين والرأي العام، كما أنه تستطيع معاملته بالمثل عندما تعتلي مقاعد الحكم، فضلاً عن أنه من حق الحزب الذي عهد إليه الناخبون بالحكم أن يختار من يراه أنسب وأفضل للتعاون معه في إدارة دفة الحكم، وذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا.

٧ - إن الأحزاب أياً كانت شعبيتها يسيطر عليها أقلية. بل وقد يسيطو علي الحزب فرد واحد فقط، ويرد علي ذلك بأن الأحزاب الديمقراطية تنتخب قاداتها ورجال إدارتها بطريقة حرة سليمة. ووحدة القيادة أمر لازم وقاعدة أساسية لا بد من الالتزام بها علي جميع المستويات السياسية والإدارية. ووجود عدد من القادة لمجموعة من الأحزاب خير من وجود قائد أوجد لحزب واحد.

وبلاحظ بصفة عامة أن جميع الانتقادات الموجهة إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية ترجع - إن صحت - إلى سوء التطبيق العملي لا إلى فكرة التعدد ذاتها، وأن العيوب أو المساوي، التي قد توجد في نظام تعدد الأحزاب بصفة عامة، لا يمكن أن تقارن بحال من الأحوال بعيوب الحزب الواحد وما ينطوي عليه من تسلط وديكتاتورية، وكبت للحريات العامة، وانحراف عن جادة الصواب وهكذا، فإن قضية التحول إلى التعددية السياسية أصبحت مسألة مثارة وشائعة في عديد من بلدان العالم الثالث وأفريقيا، بل وفرضت نفسها كأحدى التحديات السياسية الهامة التي تواجه دولاً وحكومات بعد فترات طويلة من الغياب، كأن يتم التركيز فيها على قضايا التحرر الوطني والتنمية والاندماج القومي بين شعوب هذه المنطقة... إلخ.

فبعد أن كان ينظر إلى التعدد السياسي والحزبي علي أنه مجرد «حديث المثقفين» وأحد «البدع» التي يحاول الغرب البرجوازي تصديرها إلى البلاد وعلي أنه محض تطبيق حرفي للديمقراطية الليبرالية الغربية، ردد قادة هذه البلاد أنها لا تلائم ظروف مجتمعاتهم^(١).

ولكن اليوم صار الإصلاح السياسي والدستوري مطلباً ضرورياً ورئيسياً باتجاه حرية الرأي والتنظيم والاعتقاد، ولم تعد التعددية مجرد صورة مشوهة من الديمقراطية الليبرالية البرجوازية، بل أصبحت تفرض نفسها في مجمل الحياة اليومية. بمعنى ضرورة التغيير السياسي الجوهري

(١) أحمد ثابت (دكتور): التعددية السياسية، دراسة، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

باتجاه تناوب السلطة وتداول الحكم وتغيير النخب الحاكمة، التي قُبعت في سدة السلطة طويلاً^(١).

هناك تعريفات عديدة لمفهوم التعددية عامة والتعددية السياسية علي وجه الخصوص.

ولعل من أهم هذه التعريفات هو ذلك الذي يري أن التعددية هي الاعتقاد في أن هناك أو يجب أن يكون، أشياء عديدة، فهناك تعدد في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات، ومن هنا فإن التعددية Pluralism ترفض الواحدية Normalism، إنطلاقاً من الإيمان بأنه لا يوجد شيء واحد فقط^(٢).

وتعود جذور مفهوم التعددية إلي الفلسفة السياسية الليبرالية، ومن أهم روادها المفكر الإنجليزي «جون لوك»، والذي أشار في كتابه عن الحكومة المدنية (عام ١٦٨٩) إلي أن الدولة ينبغي أن تقوم علي القبول، وأن السلطات الحاكمة لا يجب أن تكون مطلقة أو واحدية القوة^(٣).

ومن ناحية أخرى، ظهرت التعددية السياسية كفكرة في مواجهة فكرة السيادة التي يدافع أصحابها عن الحكم المطلق، وحيث رأي الفيلسوفان الفرنسي والإنجليزي، الذي يقوم علي مبدأ فصل السلطات

(١) بمعنى آخر: تعدد مراكز القوة والتأثير وإتاحة الفرص أمام التطور المستقل لأبنية المجتمع الأهلي أو المدني من أحزاب ونقابات وأندية الرأي والفكر والرأي العام وجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان.. الخ.

(٢) Patrick. Dunleavy and Brendan O'leavy, Theories of the State: The Policies of Liberal Democracy (London: Macmillan Education LTd., 1987). P. 13.

(٣) أحمد ثابت مرجع سابق، ص ١٦.

الثلاث، إذ أن هذا المبدأ يكفل الحد من طغيان السلطة علي حقوق الأفراد^(١).

وقد قام رواد الفكر الأمريكي حول التعددية بشرح المفهوم مثال ذلك «جيمس ماديسون» الذي يري أن الأفراد تتحكم فيهم نزعة الأنانية نحو تعظيم قوتهم ومصالحهم الذاتية، وأن الصراع بينهم حتمي في ضوء ذلك ولا سبيل إلي تجنبه سوى بناء مجتمع سياسى يقوم علي التوازن والرقابة بين المؤسسات، وهو ما يتحقق من خلال الفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية^(٢).

وبناء علي ذلك، تصبح التعددية أداة لتنظيم الحياة العامة علي أسس مشتركة، مع احترام مختلف الاتجاهات الفكرية والدينية والفلسفية كشرط أساسى لممارسة الديمقراطية التي توفر لفئات المجتمع إمكانات المشاركة في المصير الواحد.

ورغم اختلاف معني ومضمون التعددية السياسية بين الخبرات المجتمعية المختلفة، إلا أنه يبقئ هناك محتوى جوهري ومركزي لا يوجد بصده اختلاف، وهو أن التعددية السياسية إنما تنصرف بالأساس إلي توفير إمكانية فعلية لتداول السلطة وللتناوب في الحكم^(٣)، وعلي حد قول غسان سلامة أن: «هدف التعددية السياسية وسبب وجودها هو إنشاء الطريقة المؤسسية، التي تسمح لأحد أطراف التعددية، بالوصول للسلطة

(١) Patrick D. & Brendan O. Ibid., PP. 13-14.

(٢) Democracy: Autonomy Versus Control (New Haven: Univ. Press 1982).

(٣) أي استبدال فئة حاكمة بأخري بالأدوات السلمية القانونية.

مكان الطرف المسيطر حالياً، ومن يتجاهل هذه القاعدة البديهية يتخبأ وراء إصبعه»^(١).

أزمة المشاركة السياسية:

تتفاعل أزمة الشرعية مع أزمة المشاركة السياسية، من حيث إن أنظمة الحكم البيروقراطية السلطوية، عادة ما تتجه إلى إغلاق قنوات المشاركة السياسية والتعددية و«تأميم» الصراع السياسي لحساب الزعامة الفردية أو الحزب الحاكم أو ائتلاف الأحزاب المسيطر، وهذا مما يؤدي إلى نشوء أزمة شرعية تدفع النظام إلى تعميق أزمة المشاركة. وهكذا، فإن غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم، وغياب القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام واستمرار غيابهما معا يهدد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها وفي نظر الدول الأخرى (...). وبالتالي، تلجأ القيادة إلى استخدام العنف والإرهاب ضد مواطنيها، ولكن هذا السلاح يفقد فاعليته بعد فترة معينة وخصوصاً إذا تضافر استخدامه مع تناقص قدرات الدولة على إشباع الحاجات الأساسية لقطاع كبير من المجتمع، ومع تناقص قدرات الدولة على حماية سيادتها ضد محاولات الاختراق أو الهيمنة الأجنبية.

هنا تبدأ جماعة إثر أخرى في كسر جدار خوفها من قهر الدولة وإرهابها. وتبدأ في استخدام السلاح نفسه ضد الدولة ورموزها^(٢). ومن

(١) غسان سلامة «دكتور»: التعددية السياسية في المشرق: «من الصيغ التقليدية إلى الصيغ الحديثة» ورقة مقدمة إلى: «ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي» عمان ١٩٨٩/٤/٢٨-٢٦ (عمان: منتدى الفكر العربي ص ١١).

(٢) سعد الدين إبراهيم: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ص ٣٥٨ (ندوة فكرية) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤.

هنا، فإن تداول الحكم السياسي فانونا هو اختيار للاستقراء السياسي وللشرعية^(١).

أهمية الأحزاب:

إن الأحزاب في الأدبيات السياسية جهاز مستحدث لتأطير الجماهير وتوجيههم، تعمل على تلقينهم مبادئ التربية السياسية وعلى ترشيد السلوك العام، «وعلى حشدتها لإجراء تفسيرات معينة في المجتمع والدولة» كما يقول إسماعيل صبري عبدالله^(٢)، وإن في جلسات خلايا الأحزاب، وفي مدلولات مؤتمراتها تلقيناً لأخلاقيات الحوار، وتوجيهاً إلى قضايا المصلحة العامة، بقصد تصويب الحق واستبانته والانتصار له. وتسفيه الباطل والتنقيب عنه، وإن استجلاء المصلحة منوط بتبادل الرأي، وللأحزاب، في الجانب النظري، مزايا ثلاث كبرى في بث الثقافة السياسية بين عموم الأعضاء والمجتمع.

المزايا:

أولاً: توطد الناس على قبول الاختلاف بين الآراء، باعتبارها الوسيلة الفذة التي بها يصعد الرأي الشخصي إلى مرتبة الرأي المشترك، وينجلي الصواب من ثنايا الشبهات ويتميز الاختلاف في الرأي من الخلافات الشخصية، ويتدرب المواطن على معرفة الحد الذي يخرج بالاختلاف من ميدان التعاون والاجتهاد المحمود، إلى متاهات الشقاق وتفرق الكلمة وتصدع الوحدة.

(١) مومار ديوب، ممدو ديوف: تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا، مركز البحوث العربية ١٩٩٢. القاهرة.

(٢) د. إسماعيل صبري عبدالله: في تلقين مبادئ التربية السياسية.

ثانياً: في الإرتقاء بالآراء الصادرة عن شخص ما، إلى مرتبة الأفكار المنزهة عن الأهواء والمجردة من طابع الشخصية فالحق حق بمضمونه الذي يصوبه العقل، لا بصدوره عن فكر الزعيم، ولا بإملائه من هيئة القيادة الحزبية. وهكذا يتعلم المواطن في صفوف الحزب، ملكة التنظيم والتجريد، ويكتسب قدرة الاستقلال عن سيطرة الزعامة الملهمة، ويتحرر أيضاً من اتباعيته المميته.

ثالثاً: تكمن في كون الأحزاب مدرسة للديمقراطية السياسية، وذلك في أمرين اثنين: ترشيح الأصلح لمسئولية القيادة الحزبية وتقديمه علي الصديق والقريب، والأمانة في عمليات التصويت.

والآن - أيها القارئ الكريم - وقد انتهينا من طرح مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية في الفصلين السابقين، أن لنا أن ندخل إلى الساحة الإريتريّة محللين لأوضاعها، وتبيان أهمية الديمقراطية والقيم المصاحبة لها للنهوض بالوطن الإريتري. ولنبدأ تحليلنا بتبيان معالم الحركة الوطنية الإريتريّة في الفصل التالي.

الفصل الثامن

إريتريا

الحركة الوطنية في إريتريا

المحتويات:

- ١ - نمو الحركة الوطنية في إريتريا
- ٢ - فشل اجتماع بيت جرجيس
- ٣ - دور إثيوبيا في فترة حق تقرير المصير
- ٤ - الأحزاب السياسية في إريتريا
- ٥ - دور الحركة الوطنية وإنجازاتها التاريخية.

نمو الحركة الوطنية في إريتريا:

إن الحديث عن الحركة الوطنية في إريتريا، حديث ذو شجون وشيق لمن أراد أن يتابع من أبناء إريتريا عن تاريخهم الوطني الحديث والمعاصر؛ حتي يمكن استخلاص الدروس والعبر من الماضي ومحاولة وضع الخطط المستقبلية لمواجهة المشاكل نفسها التي واجهتها الأمة الإريترية خلال هذا القرن الذي شارب علي الانتهاء، وهذا يعني أنه لابد من أن نعيد دراسة التجربة التي مرت بها علي امتداد كل هذه السنوات لنعالج المستقبل برؤية وطنية واعية وثاقبة^(١)، حتي لا ندور في حلقة مفرغة ولكي نبدأ كما ذكرت من حيث انتهى شعبنا تلك المرحلة من تاريخنا لا من حيث بدأ، حتي نكسب الزمن والوقت، الذي نحن في حاجة إليهما من أجل أن نبني بلادنا بالمحبة والإخاء والتسامح والوحدة والوثام بين أبناء شعبه مسلمين ومسيحيين والذي تأكدت وحدته من خلال النضال الطويل والعريق ورياط الدم والجنس الواحد والمستقبل المشترك.^(٢) و تعتبر تلك المرحلة بإيجابياتها وسلبياتها مرحلة ناصعة من نضال الوطن ويجب الاستفادة منها.

وكانت هذه الفترة مرحلة دقيقة وخطيرة في نفس الوقت بالنسبة للشعب الإريترى، حيث كان يتطلع إلي الاستقلال وحقه في تقرير مصيره، وهي نفس الفترة التي شهدت عودة هيللا سلاسي إلي إثيوبيا بمساعدة الإنجليز، وأعلن فيه الحرب علي إيطاليا وألمانيا وحاول أن يستغل الظروف

(١) طلال عتريس (دكتور) : مراكز الدراسات والبحوث والإعداد للقرن الحادي والعشرين، ص ١٠٦، الكلمة، مجلة فكرية ثقافية إسلامية.

بضم أسلاب إيطاليا إريتريا والصومال إلى مملكته التوسعية، مستخدماً كل الوسائل الرخيصة التي تمكنه من تحقيق أطماعه، كما تدل جميع الوثائق التاريخية، وأن كلا من بريطانيا وأمريكا كانتا وراء مطالبة هيللا سلاسي بإريتريا، كما تدل تصرفات الإدارة البريطانية في إريتريا في ذلك الوقت، كما أن بريطانيا حينما أضفت رعايتها على هيلي سلاسي أيام لجوئه قد وعدته بإعادته إلى عرش الحبشة، بل مساندته في ترسيخ حكمه التوسعي، وفي هذه الفترة كانت قد نشأت بوادر نمو الحركة الوطنية في متابعة مصير إريتريا، حيث ظهرت نشاطات وطنية.

بالرغم من سوء الإدارة البريطانية ومؤامراتها ضد الشعب الإريتري خلال فترة تقرير المصير وعمليات القهر والتزيف التي مارستها إثيوبيا بالرغم من كل ذلك، فإن مرحلة تقرير المصير تتضمن صفحات مشرقة ومواقف مجيدة للحركة الوطنية الإريترية. كانت قيادات الحركة الوطنية تعي تماماً جسامة المسئولية التي أمامها وتعرف أبعاد التحديات التي تواجهها، كما تدرك تماماً سلبيات الواقع الإريتري وتناقضاته خاصة التناقض الطائفي حيث ينقسم الإريتريون إلى مسلمين ومسيحيين بصورة متساوية تقريباً؛ لذا فإن السلاح الفعال الذي لجأ إليه قادة الحركة الوطنية الإريترية منذ البداية كان سلاح «الوحدة» لتجاوز الانقسام الداخلي من جهة، ولمواجهة التحديات الخارجية من جهة ثانية.

وفي عام ١٩٣٨، تأسست أول جمعية وطنية من المثقفين الإريتريين في أسمرا، وأطلقوا عليها (محبر فقري هجر) أي جمعية حب الوطن، وكانت تضم الإريتريين بمختلف طوائفهم وأقاليمهم.

(١) حسين كفاقي (دكتور): المحبة والسلام بين المسيحية والإسلام - مركز المحروسة، الطبعة الأولى، القاهرة يناير ١٩٩٦ .

لقد كان المؤسسون اثنى عشر شخصا، ستة منهم مسلمون وستة مسيحيون، تعاقدوا فيما بينهم للعمل معا لخدمة قضايا الوطن دونما تمييز، وكان السيد ولد آب ولد مريام من أبرز مؤسسيها.

وعلى الرغم من الصعوبات السياسية والاجتماعية، استطاعت الجمعية أن تحقق نجاحات ملموسة، خاصة في مجال إلغاء الحواجز المصطنعة بين المسلمين والمسيحيين.

وتأكيدا لعزمهم، قرروا إلغاء مشكلة ما كان يسمى بذبيحة المسلم وذبيحة المسيحي بالنسبة إلى اللحم، بأن أكلوا وليمتين إحداهما في منزل المسلم وكان المرحوم المصلح الاجتماعي والثري المعروف صالح أحمد كيكيبا، والثانية في منزل مسيحي.

وركزت هذه الجمعية اهتمامها في الإصلاحات الاجتماعية والثقافية، وكان من بين منجزاتها إلغاء قانون التمييز العنصري الإيطالي بالتعاون مع الإدارة البريطانية، عام ١٩٤٣ وتشجيع الحركة التعليمية والثقافية وتشجيع وحدة الشعب الإريتري، بمختلف طوائفه، ولم تكن هذه الحركة التعليمية والثقافية الناشئة التي كانت تفتقر إلى التجربة بمنأى عن المؤامرات البريطانية الإثيوبية، فقد كانت إثيوبيا تطمع في ضم إريتريا إليها وفقا لأحلامها التوسعية، وكانت الإدارة البريطانية تسير في نفس الاتجاه .

وفي نفس الوقت، كانت إثيوبيا ترسل عملاؤها إلى إريتريا منذ الاحتلال البريطاني ومعهم الأموال، وكانت تتصل ببعض رجال الكنيسة والمشايع للدعاية لأهدافها التوسعية بضم إريتريا إليها.

وأما المخابرات البريطانية، فكانت تدبر المكائد التي تثير العداوات الدينية لتحول دون وحدة الشعب الإريتري في مطالبته بالاستقلال، وتجلت هذه المكائد في مذبحة أسمر البشعة التي قتل فيها نحو خمسين مواطنا مسيحيا بأيدي فرقة من القوات السودانية التابعة للجيش البريطاني، والتي كانت ترابط في أسمر بسبب مقتل أحد الجنود السودانيين في الحانة وهو مخمور.

وقد أدرك الشعب الإريتري أن المذبحة كانت من تدبير المخابرات البريطانية لتعميق الخلافات بين المواطنين الإريتريين، وتكريس الانقسام لتعزيز مخططاتها بتمزيق وحدة التراب الإريتري.

وقد طوق زعماء الطائفتين هذه الفتنة بأن اعتبروا القتلى شهداء الوطن وتشبيعهم في موكب من المسلمين والمسيحيين، يتقدمهم المفتي والبطريك ووضعوا أكاليل الأزهار علي قبور الضحايا معا. ولم تتوقف مكائد إثيوبيا ضد الشعب الإريتري وأطماعها لابتلاعه، كما فعلت من قبل لبعض الأقاليم التي كانت تتبع لجيرانها، ومحاولاتها مع الدول الكبرى حول تجزئة الوطن الإريتري، وتمزيق وحدته وكيانه المستقل، بدأت تزداد يوما بعد يوم.

فشل اجتماع بيت جرجيس:

في عام ١٩٤٦، عقد اجتماع في بيت جرجيس من الطائفتين للنظر في مصير إريتريا، وهو اجتماع ضم زعماء جمعية حب الوطن، ولكن إثيوبيا كعادتها كانت بالمرصاد لإفشال هذا الاجتماع، حتي لا يتوصل المجتمعون إلي شيء يتعارض مع طموحات إثيوبيا، وجاء الفشل بالتدخل الإثيوبي عن طريق عملائها فقد أحاطت المجتمعين بعناصرها الإرهابية

حاملة مختلف أنواع الأسلحة من مسدسات وقنابل يدوية وسيوف وسكاكين وعصي.

وكانت قد أفلحت مساعي إثيوبيا من خلال ضابط اتصالها، الكولونيل نقا هيلي سلاسي، في خلق حزب سياسي موالٍ لإثيوبيا باسم اندت أي (حزب الاتحاد مع إثيوبيا) قاعدته العريضة من المسيحيين وعدد قليل من المسلمين. وعندما علم أنصار هذا الحزب بالاجتماع الذي تم في بيت جرجيس، توجه أنصار هذا الاتحاد بتحريض من نقا هيلي سلاسي للاجتماع ووجه هو إنذارا إلي المجتمعين، وكان من بينهم زعيم حزبها «جبر مستقل» بارتكاب مجزرة ما لم ينصرف المجتمعون فورا دون عرض مقترحاتهم بإقرار صيغة تدعو إلي الاستقلال.

فانصرف الحاضرون خشية ارتكاب مجزرة فيما بينهم قد تعيق وحدتهم وتمزق صفوفهم، وخرجوا من الاجتماع تصحبهم خيبة الأمل حقنا للدماء، وحتى لا يتسببوا في مجزرة أخرى هم في غني عنها.

وبرز في هذه الفترة السيد تدلا هايرو سكرتيرا عاما لحزب الاتحاد بدلا من جبر مستقل، ويعلق السيد ولدآب ولد ماريام علي هذا الاجتماع باعتباره كان أحد الحاضرين، قائلا: «لو لم تتدخل إثيوبيا في اجتماع بيت جرجيس لضمنا وحدة الشعب الإريتري واستقلاله وعلاقة حسن الجوار مع إثيوبيا، ولما حدثت الحروب الطاحنة التي دامت أكثر من ثلاثين عاماً التي عاني منها الشعبان: الإريتري والإثيوبي^(١)».

وبعد فشل الاجتماع وبرز تأسيس حزب الاتحاد الموالي لإثيوبيا،

(١) محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً، القاهرة ١٩٩٤.

مقد زعما المسلمين اجتماعا لهم في كرن في ديسمبر ١٩٤٦، للتفكير في تأسيس حزب لهم يناهض حزب الاتحاد، وفي سنة ١٩٤٧ عقد مؤتمر عام لهم انبثق عنه تأسيس حزب الرابطة الإسلامية الإريتريّة. وحدد الحزب الجديد أهدافه في الاستقلال التام والحفاظ علي وحدة التراب الإريتري، وأعلنوا موقفهم أيضا من رفض مشروع التقسيم البريطاني وأدانوه؛ لأنه يتعارض مع وحدة الشعب الإريتري وكيانه المميز، علي أنه لم يرفض الحزب الوصايا الدولية لمدة محددة أقصاها عشر سنوات، إذا ما رأي أن الشعب يحتاج إلي فترة تأهيلية للاستقلال وفي حالة الوصاية، فضل حزب الرابطة أن يكون الإشراف لبريطانيا، طمعا في كسب تأييدها وتجنبها للاضطراب الذي ينشأ من جراء تغيير الإدارة المشرفة ولاسيما أن بريطانيا كانت تشرف علي إدارة إريتريا آنذاك، وسوف نتناول أهداف كل حزب من هذه الأحزاب في حينها.

ويقول الزعيم الإريتري الشهيد عثمان صالح سبي في كتابه «تاريخ إريتريا»، معلقا علي هذا الموضوع: «استغل أنصار حزب الاتحاد مع إثيوبيا اقتراح حزب الرابطة الإسلامية بتفضيل الإشراف البريطاني، ليطعنوا في الرابطة كصنيعة بريطانية، كما اتهم البعض منهم علاقة الرابطة بمشاريع التقسيم البريطاني، مشيرين إلي أن الاسم نفسه أوجت به بريطانيا وقلته من شه القارة الهندية التي مزقتها علي أساس طائفي إلي جمهوريتين: الهند وباكستان، واعتبروا اختيار كرن مقرا للحزب، بدلا من سمر العاصمة، دلالة علي قبول مشروع التقسيم»^(١).

(١) عثمان صالح سبي: تاريخ إريتريا شركة انهار للخدمات الصحافية م.م: بيروت ١٩٧٤/٩/١ ص ١٨٦.

كان هذا اتهام حزب الاتحاد الموالي لإثيوبيا للرابطة الإسلامية، ولكن يجدر بنا أن نورد هذه الملاحظة، والتي لم ينتبه لها أنصار حزب الاتحاد وهي: اشتراك كلي مسلمي إريتريا بما فيهم مسلمو الهضبة والمناطق الشرقية، والتي كانت ستؤول إلى إثيوبيا في حالة نجاح مشروع التقسيم البريطاني بدحض هذه المزاعم عمليا اتهامات أنصار الاتحاد إلى حزب الرابطة. بالإضافة إلى ذلك، فإن بريطانيا قد وقفت أما هيئة الأمم المتحدة ضد أهداف الرابطة الإسلامية وعرضت مشروعها الرامي إلى تقسيم البلاد؛ مما أقامه دليلا آخر على صدق نوايا الرابطة في دعوتها للاستقلال الوطني، وعدم ارتباطها بأية مخططات أجنبية، وقد اعتبره البعض بعد تأسيس حزب الرابطة الإسلامية وحزب الاتحاد الموالي لإثيوبيا، وكان ذلك انقسامًا طائفيًا بين الشعب الإريتري، تروجه أبواق المخابرات البريطانية والإثيوبية، وهذا غير صحيح لأن الانقسام لم يكن طائفيًا بصفة حادة؛ لأن مطلب الرابطة كان الاستقلال التام لإريتريا، كما أن حزب الاتحاد بجانب جزء من المسيحيين، كان يضم عدد من المسلمين، يؤمنون بأهداف الاتحاد، كما كانت هناك أحزاب أخرى صغيرة تدحض هذا الرأي، ومن هذه الأحزاب .

الحزب التقدمي الحر بزعامة «رأس تسما» أسبروم وهو من الأسر الحاكمة القديمة في إقليم أكلي غوزاي، وكان أعضاؤه كلهم مسيحيون، وكانوا يطالبون بالاستقلال التام لإريتريا.

وقد تحالف هذا الحزب وستة أحزاب أخرى، وهي: حزب إريتريا الجديدة، الجمعية الإريتيرية الإيطالية، حزب المحاربين القدماء، حزب المثقفين، حزب إريتريا المستقلة، الحزب الوطني، كل هذه الأحزاب كانت

قائمة ولكن كانت تضم أبناء من الطائفتين، وتكويناتهم يطغى عليها الجانب القومي. وبالتحالف مع حزب الرابطة الإسلامية عام ١٩٤٩، شكلوا الكتلة الاستقلالية الإريترية، مع احتفاظ الأحزاب بكياناتها القديمة، ولم تكن هذه الأحزاب الصغيرة بمعزل عن تأييد القوي الأجنبية لها. فقد كانت إيطاليا تمول معظم الأحزاب الصغيرة، كما كانت إثيوبيا تمول الحزب الإتحاد» وتدعمه سياسيا وماديا، ولقد تحالفت الأحزاب الموالية لإيطاليا مع الرابطة عندما أيدت إيطاليا دعوة الاستقلال، وكانت إيطاليا تطمح أن تجني من وراء تأييدها للاستقلال بعض الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية، خاصة وأنه كان لها جاليات كبيرة في إريتريا كانت تتحكم باقتصاد البلاد في مجال الصناعة والزراعة والتصدير والتوريد، وكان أفرادها يعارضون في نفس الوقت الهجمات والاعتداءات التي كان يمارسها حزب الاتحاد^(١).

وكان الحزب الوطني ينحصر نشاطه في مصوع، ويضم عددا من موظفي الحكومة البريطانية، ومن أبرز زعمائه محمد نور حسن النائب الذي عين فيما بعد وزيرا للشئون الاجتماعية في حكومة إريتريا، والسيد أحمد عبد القادر بشير والذي كان من الزعماء الوطنيين الأحرار، والسيد/ يسن حسن نائب من الشخصيات الوطنية البارزة التي لعبت دوراً كبيراً في الحركة الوطنية.

وشهدت الأعوام الستة من سنة ١٩٤٦ - ١٩٥٢ صراعات سياسية حادة، وأنشأت الأحزاب السياسية صحفها الخاصة وأهمها جريدة الاتحاد، وجريدة صوت الرابطة الإسلامية، وجريدة الاتحاد والتقدم، وجريدة الوحدة،

(١) محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا أرضا وشعبا، القاهرة. ١٩٩٤ .

ومجلة المنار الأسبوعية، وكانت كلها تصدر بالعربية والتجريدية، وأصبحت منبرا للأقلام الناشئة تتباري لتأييد وجهة نظر معينة أو معارضتها بأسلوب ما، بعد الكبت الإيطالي الجاسم خلال ستين عاما علي البلاد، انفجر الشعب يعبر عن مشاعره وآرائه بمختلف الوسائل، كالمظاهرات والمنشورات والصحف والندوات والمحاضرات وأحيانا العنف إذا اقتضت الحاجة.

وهي فترة بحق اتسمت بالحسوية والنشاط، نتيجة إباحة الحريات العامة من قبل السلطات البريطانية، فتعتبر الفترة ما بين ١٩٤١ - ١٩٥٢ بمثابة مرحلة النضال السلمي، حاول فيها الشعب الإريتري تحقيق مطالبه المشروعة في الحرية بالوسائل السلمية.

دور إثيوبيا في فترة حق تقرير المصير:

وفي سنة ١٩٤٤ كانت إثيوبيا قد أقامت باتفاق مسبق مع بريطانيا كما ذكرنا، واجهات سياسية موالية في إريتريا، فأنشأت حزب الاتحاد الذي ضم داخل تنظيماته كوادر للإرهابيين المختصين بارتكاب جرائم القتل واغتيال العناصر الوطنية في إريتريا باسم «الشفقة». وبدأت هذه العصابات بسلسلة من الاغتيالات وعلي رأسها رئيس الكتلة الاستقلالية وزعيم الرابطة الشهيد عبد القادر محمد صالح كبير، الذي اغتيل في نفس اليوم الذي تقرر فيه سفره إلي نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة^(١)، وذلك لإشعال نار الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، ولكن الشعب الإريتري أدرك هذا المخطط، فواجهوه جميعا بالصبر والمثابرة

(١) انظر كتاب تاريخ إريتريا أرضا وشعبا لمزيد من التفاصيل حول شخصية الزعيم الشهيد عبد القادر محمد صالح كبير.

لعدم اتاحة الفرص لهذه الفتنة المدبرة من جانب المخابرات الإثيوبية والبريطانية وبالإضافة إلى ذلك اغتالت واحداً وعشرين من زعماء الكتلة الاستقلالية منذ عام ١٩٤٨ ، وكذلك أغارت هذه العصابات على المزارع ومناجم الذهب، فأتلفتها ونهبت عددا كبيرا من الماشية ونقلتها إلى اثيوبيا.

ويقول ترفاسكس السكرتير السياسي للإدارة البريطانية: «إن إثيوبيا كانت تمنح الإرهابيين علنا حق اللجوء إلى مقاطعة (عدي أبو) في إقليم تيجراي شمال أثيوبيا، لأنها كانت تري أن الإرهاب في فلسطين حقق لليهود ما كان يستحيل عليهم تحقيقه بالطرق السلمية (المرجع كتاب سير كندي ترفاسكسى «إريتريا مستعمرة في فترة الإنتقال»^(١)، ولم تكتف الحكومة الإثيوبية بتنظيم أعمال الإرهاب، بل استخدمت الدين أيضا كوسيلة لتحقيق مآمعيها الاستعمارية، وكانت هذه الأساليب الإرهابية والفوضوية تطبق في إريتريا بمباركة الإدارة البريطانية التي كانت تشرف على الانتداب.

الأحزاب السياسية في إريتريا:

كما أشرنا في السابق، وعلى الصعيد المحلي كانت قد ظهرت في إريتريا عدة أحزاب ومنظمات سياسية لا بد من الإشارة إليها بالتوسع؛ حتي نستخلص من خلال برنامج كل حزب الموقف العام الذي يشمل رأي الأغلبية، والتي كانت تنادي بالاستقلال في البلاد في تلك الفترة. وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال بحثنا لكل حزب وأهدافه ومنطلقاته^(٢).

(١) السير كندي، ترفاسكس: إريتريا مستعمرة في فترة الانتقال .

(٢) نفس مرجع السابق، ص ٤٤.

أولاً: حزب الاتحاد مع إثيوبيا (إنذنت):

وكان سكرتيه العام السيد تدل بايرو، وقد أسس هذا الحزب كما أسلفنا في أبريل ١٩٤١، واتخذ مقره أسمرًا وكان برنامجهم يدعو للوحدة غير المشروطة مع إثيوبيا، ويعارض معارضة مطلقة عودة الحكم الإيطالي، ويرفض الوصاية الأجنبية بما فيه التقسيم، والحزب كان مؤيداً من جانب الحكومة الإثيوبية ورجال الدين المسيحيين في إريتريا وعلي رأسهم الأب مرقص بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية في إريتريا، والذي بدأ في أواخر ١٩٤٣ تقريباً يجمع توقيعات من الشعب ملتصقا يطالب بالوحدة الفورية مع إثيوبيا.

وجدير بالذكر أنه، بعد إقرار الفيدرالية، أصبح معظم أعضائه ضد ممارسات الحكومة الإثيوبية الهادفة إلى إذابة الكيان الإريتري وعلي رأسهم سكرتيه العام السيد تدلا بايرو، الذي عين أول رئيس للحكومة في بداية الفيدرالية ثم انضم إلى جبهة تحرير إريتريا في عام ١٩٦٦، حيث أصبح عضواً في المجلس الأعلى للجبهة^(١).

ثانياً: الرابطة الإسلامية:

تأسس حزب الرابطة الإسلامية في الرابع من ديسمبر ١٩٤٦ في كرن بعد سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات، وانبثقت عنه قيادة سياسية

(١) حزب الاتحاد: والمجدير بالذكر أن أغلبيته كانت تتكون من أبناء حماسيين وهم أول من عارضوا أيضاً إجراءات عدم تنفيذ إثيوبيا للحكم الفيدرالي؛ لأنهم تذوقوا حلاوة السلطة والنفوذ في الحكم الفيدرالي وكانت معارضتهم من منطلق مصالحهم الذاتية والتي خشوا أن تضرب بسبب الإلغاء والضم.

للحزب برئاسة محمد أبو بكر بن جعفر الميرغني (السيد بكري) زعيم الطائفة الختمية في إريتريا، علي حين تولي الزعيم الشهيد إبراهيم سلطان علي منصب السكرتير العام للرابطة، واتخذت مقرها كرن، بعد أن فتحت عدة فروع ومكاتب في عواصم الأقاليم الإريترية المختلفة، وكان برنامج الرابطة يدعو لوحدة إريتريا أولا ثم الاستقلال التام.

وإذا لم يتحقق الاستقلال لإريتريا فورا، فالوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات، وكانت ترفض مشروع التقسيم الذي تبنته بريطانيا - وكانت تعارض بشدة الوحدة مع إثيوبيا.

ثالثاً: الحزب التقدمي الحر:

وتشكل هذا الحزب في فبراير ١٩٤٧ واتخذ مقره أكلي غوزاي وجعل مدينة عدي قبيح مقراً له، وكان مؤسسه السيد رأس تسما أسبروم، وكان برنامجهم يدعو لوحدة إريتريا ويعارض الوحدة مع إثيوبيا بشدة، بل كان يقاوم هذه الفكرة وكان يطالب باستقلال إريتريا تحت إشراف الأمم المتحدة. وكان يعارض مشروع التقسيم البريطاني، وكان حليفاً استراتيجياً للرابطة الإسلامية، واندمج معها في الكتلة الاستقلالية. وفي حين كانت قاعدة الرابطة من المسلمين، كانت معظم قاعدة الحزب التقدمي من المسيحيين وكان رئيسه «دجزماسي أبرهاتسما»^(١).

(١) انظر كتاب «تاريخ إريتريا أرضا وشعباً» ص ٤٧٤ لمزيد من التفاصيل عن شخصية رأس تسما. وأبرهاتسما هو نجل رأس تسما مؤسس الحزب.

رابعاً: الحزب الوطني:

تشكل هذا الحزب في أبريل ١٩٤٧ واتخذ مقره مصوع. وكان أعضاؤه يتكون بعضهم من العناصر المنشقة من الرابطة الإسلامية والبعض الآخر من الوطنيين الأحرار، ومن أبرز زعمائه السيدان محمد نور حسن نائب، وأحمد عبد القادر بشير، وكان برنامج الحزب يدعو إلى وحدة إريتريا والوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات، يتبعها استقلال إريتريا التام ورفضها القاطع للتقسيم بالرغم من العلاقة التي كانت تربطه ببريطانيا.

خامساً: رابطة المحاربين القدماء الإريتريين:

وقد تأسست في أبريل ١٩٤٧، وكانت تتألف من الجنود الإريتريين السابقين في الجيش الإيطالي سواء من المسلمين والمسيحيين، ولم يكن لها أغراض سياسية في البداية، ولكن أغلبية أعضائها كانوا يطالبون بالوصاية الإيطالية وكانوا مدعومين من إيطاليا.

سادساً: الحزب الموالي لإيطاليا «برو إيطاليا»:

تشكل هذا الحزب في سبتمبر ١٩٤٧، بتأييد ودعم من إيطاليا واتخذ مقره أسمرا، وكان برنامج الحزبي يدعو إلى وحدة إريتريا بوضعها تحت الوصاية الإيطالية، والذي نادى إلى الاستقلال التام لإريتريا في أقصى فترة ممكنة، وكان يرفض الوحدة مع إثيوبيا بشدة ومشروع التقسيم البريطاني أيضاً. وتشكل مع الرابطة الإسلامية في إطار الكتلة الإستقلالية. ومن أبرز قادته الزعيم الوطني الكبير محمد عمر اكييتو والزعيم الوطني عمر إبراهيم بادوري.

سابعاً: الرابطة الإيطالية الإريترية:

وكانت تضم الإيطاليين الذي ولدوا في إريتريا والذين عاشوا هناك لفترة طويلة، فضلا عن المولودين من الزوجات الوطنيات للإيطاليين، وكذلك أمهات المولودين، وكانت الرابطة تطالب بالوصاية الإيطالية. وإذا تعذر هذا الحل فالاستقلال الفوري لإريتريا، وحماية دولة تختارها الدول الأربع الكبرى أو هيئة الأمم المتحدة في فترة الإنتقال، إلي حين إعلان الاستقلال.

ثامناً: حزب إريتريا المستقلة:

كان يتزعم هذا الحزب السيد ولد آب ولد ماريام، وكان ينادي باستقلال إريتريا ويعارض التقسيم والوحدة مع إثيوبيا، وكانت مبادئه أقرب إلي الرابطة الإسلامية والحزب التقدمي الحر.

وانضم إلي الكتلة الاستقلالية التي كانت تضم الأحزاب الوطنية وأصبح رئيسه السيد ولد آب ولد ماريام نائباً للسيد إبراهيم سلطان في الكتلة الاستقلالية.

تاسعاً: اللجنة الممثلة للإيطاليين في إريتريا:

وكان مقرها أسمرا، وكانت تزعم أنها تمثل جميع الإيطاليين في إريتريا وتسهر علي حماية مصالحهم المعنوية والمادية في إريتريا، وكانت تؤيد الوصاية الإيطالية علي إريتريا غير المجزأة.

جدول

يبين الصحافة التي بدأت من عام ١٩٢٨ م إلى عام ١٩٥٤ م
وقد صدرت بعدة لغات (لغة عربية وتجرينية وإيطالية وإنجليزية)
أسماء وتواريخ صدور الصحف في إريتريا

سلسل	الجريدة	تاريخ صدورها	لغاتها
١	اليومية الإريترية	١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م	العربية والإيطالية والإنجليزية
٢	بريد الإمبراطورية	١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م	العربية
٣	الجريدة العسكرية - ساكري ١	١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م	العربية
٤	الجريدة الإريترية الأسبوعية	١٣٦١ هـ / ١٩٤٣ م	العربية
٥	مجلة الشهر	١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م	العربية
٦	البريد العربية الأسبوعية	١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م	العربية
٧	الزمان	١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م	العربية والتجرينية
٨	الغازيتة الإريترية	١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م	العربية
	الصحافة الحزبية		
٩	صوت الرابطة الإسلامية - لحزب الرابطة الإسلامية	١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م	العربية
١٠	الجريدة الإثيوبية - لحزب الانضمام إلى إثيوبيا	١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م	العربية والتجرينية
١١	نور إريتريا - لحزب الانضمام إلى إثيوبيا	١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م	العربية والتجرينية
١٢	إريتريا الحرة - للكتلة الاستقلالية	١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م	العربية والتجرينية
١٣	وحدة إريتريا - للكتلة الاستقلالية	١٣٦٧ هـ / ١٩٤٧ م	العربية والتجرينية
١٤	الاتحاد والتقدم - حزب الرابطة والتقدم	١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م	العربية والتجرينية
١٥	صوت إريتريا - للرابطة الإسلامية لإريتريا	١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م	العربية والتجرينية
	جريدة الاتحاد - لحزب الانضمام إلى أثيوبيا	١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م	العربية والتجرينية
١٦	الصحف التجارية والدينية والثقافية		
١٧	مجلة أسمر الثقافية - لمحمود رمبه	١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م	العربية
١٨	جريدة الغرفة التجارية - للغرفة التجارية الإريترية	١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م	العربية والإيطالية والإنجليزية
١٩	المجلة الاقتصادية - لشخص إيطالي	١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م	العربية والإيطالية والإنجليزية
٢٠	مجلة المنار والثقافة - لصالح عبد القادر البشير	١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م	العربية

وبعدها صدرت ثلاث صحف فقط وهي: الغازيتة / إثيوبيا / الوحدة والباقي توقف عن الصدور.

عاشراً: الأحزاب السياسية الإيطالية:

وكانت هناك أحزاب سياسية إيطالية كان لها فروع معترف بها رسمياً في إريتريا، وهي الحزب الشيوعي الإيطالي، والحزب الاشتراكي، والحزب الليبرالي، والحزب الجمهوري، والحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي، وحزب العمال الديمقراطي، وحزب العمال الاشتراكي، وكانت جميعها تؤيد الوصاية الإيطالية على إريتريا غير مجزأة.

هذه هي الأحزاب والقوى السياسية التي تشكلت في إريتريا في أثناء فترة حق تقرير المصير، وكان لها إسهاماتها؛ للوصول إلى حل القضية الإريتيرية أثناء مناقشتها في الأمم المتحدة^(١).

وإذا استخلصنا مجملًا - باستثناء حزب الاتحاد - فإن جميع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى كانت تطالب بالاستقلال التام لإريتريا، وأن تقرر الوصاية لمدة عشر سنوات بين إيطاليا وبريطانيا.. وبالرغم من هذا الإجماع حول استقلال إريتريا من الشعب الإريتري، ربط باتحاد فيدرالي مع إثيوبيا دون إرادة شعبها^(٢).

وكما شاهدنا، فإلى جانب هذه الأحزاب التي تطالب بعضها بالوحدة مع إثيوبيا كحزب الاتحاد، والبعض الآخر للاستقلال أو الوصاية البريطانية أو الإيطالية، كانت السلطات البريطانية سواء في إريتريا أو السودان تري أن أفضل حل للمسألة الإريتيرية، هو تقسيم البلاد بين إثيوبيا والسودان، وهو المشروع الذي رفض بالإجماع من كل الأطراف والقوى السياسية المختلفة ولكن حتى أكتوبر ١٩٤٧، لم يكن مجلس وزراء خارجية الدول

(١) انظر جدول الصحافة التي بدأت من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٥٤.

(٢) انظر لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع كتاب تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً للمؤلف. تاريخ الصدور ١٩٩٤.

الأربع الكبرى قد وصل إلى حل بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة، وإزاء تضارب آراء ووجهات نظر الدول الأربعة الكبرى بشأن مصير إريتريا أعيدت القضية الإريتريّة إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

دور الحركة الوطنية وإنجازاتها التاريخية:

لم تتوقف إثيوبيا ولا بريطانيا من عدائهما ومؤامراتهما ضد الشعب الإريتري، حيث كانت تقلقهما نشاطات الرابطة الإسلامية والحزب التقدمي الحر، وقد بدأت بالفعل ضد الحزبين بمؤامرات انتهت بشق صفوف الرابطة الإسلامية وانشقاق كل من الحزب الوطني الإسلامي بمصوع وحزب الرابطة للمديرية الغربية بقيادة علي موسى رداي^(١) عن التنظيم الأم، كما تعرض الحزب التقدمي الحر كذلك إلى تخريب وانشقاق من داخله، ولكن الحزبين لم يستسلما للضغوطات والتهديدات، بل واجها ذلك كله بخلق جبهة عريضة ضمت الرابطة الإسلامية والحزب التقدمي الحر، ثم انضمت إليهما تجمعات وأحزاب أخرى، وبالنسبة تكونت الكتلة الاستقلالية والتي حددت أهدافها بالدعوة إلى الاستقلال التام، مع احتفاظ كل حزب بكيانه الخاص كما أشرنا سابقا. وبذلك استطاعت الحركة الوطنية أن تحقق منجزات تاريخية إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم القوي المضادة الخارجية التي كانت تواجهها وعلي رأسها إثيوبيا وبريطانيا خلال الفترة الزمنية الوجيزة من ١٩٤٦ - ١٩٥٢ م والتي ناضلت خلالها الحركة الوطنية، بالإضافة إلى التعقيدات الدولية التي صاحبت القضية الإريتريّة والتي تباينت مواقفها وفق مصالحها العليا . وعليه، نلخص أهم منجزات الحركة الوطنية الإريتريّة في تلك الفترة، حتي نقف عندها ونستفيد من

(١) علي موسى رداي: كان يقود مجموعة التقسيم المواليه للإدارة البريطانية.

تجاربها - سلبا كان أم إيجابا - كمرحلة تاريخية مرت من نضال شعبنا الوطني^(١).

أولاً: حافظت علي إريتريا أرضا وشعبا، وكانت تنادي دائماً بأن إريتريا غير قابلة للتجزئة وأن ثمار ذلك التحرك يمثل الوعي والنضج المبكر للوحدة الوطنية، كهدف من أهداف النضال الوطني الإريتري كانت له نتائج العملية في تغذية الوعي الوطني وتفجير الكفاح المسلح عام ١٩٦١م، بعد أن يأس الشعب الإريتري من كل المحاولات السلمية.

ثانياً: واجهت الحركة الوطنية الإريترية مؤامرات إثيوبيا وتهديداتها ولم تتردد تلك القيادات في تقديم التضحيات بمبادئها في سبيل الاستقلال التام لإريتريا. ولعل استشهاد الزعيم الوطني عبد القادر كبير علي يد عصابات إثيوبيا قبل سفره إلى الأمم المتحدة، خير دليل علي ما كانت تواجهه قيادات الحركة الوطنية من الإرهاب.

ثالثاً: نجحت الحركة الوطنية في إعطاء الصراع الإريتري الإثيوبي طابعا دوليا، الأمر الذي أزعج إثيوبيا دوما لأنها ضمت إريتريا من جانب واحد وبطرق ملتوية ودون إرادة شعبها، وكان هذا الضم منافيا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، وكان صوت إريتريا مسموعاً من خلال الحركة الوطنية في أروقة الأمم المتحدة. حيث سجلت القضية في محاضر الهيئات الدولية واحتلت مكانا في أرشيف الجمعية العامة للأمم المتحدة، إبان حق تقرير المصير - حيث واصل جيلنا النضال وهو جيل المعاناة والصمود والتصدي لينفض الغبار عن تلك الملفات وأن يعيد الهيئة الدولية إلى وعيها وموقفها الطبيعي إلى جانب حقوق الشعوب المغلوبة علي أمرها. من خلال تبنيه الكفاح المسلح عام ١٩٦١ م عملاً بمبدأ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة وتحقيق الحلم ونال شعبنا حريته واستقلاله.

رابعاً: بالرغم من أن الحركة الوطنية الإريترية لم تنجح في تحقيق

(١) نفس مرجع السابق، ص ٤٤٦ .

شعارها الأساسي «الاستقلال»، إلا أنها وبعد تطبيق القرار الفيدرالي، لم تستسلم وناضلت للحفاظ على حقوق الإريتريين التي أقرها المشروع الفيدرالي، وهكذا دخلت الحركة الوطنية مرحلة جديدة في نضالها ضد إثيوبيا وعملياتها وواجهت قياداتها السجن والاغتيال والتشريد.

وعليه، فقد بدأت مرحلة جديدة تتطلب وجود أشكال جديدة للنضال ووسائل عمل تتناسب وطبيعة التحدي، مما أدى إلى هجرة بعض زعماء الحركة الوطنية إلى خارج إريتريا، لمواصلة نضالهم ضد السيطرة الإثيوبية. وكان أبرزهم ولد أب ولد ماريام وإبراهيم سلطان وإدريس محمد آدم^(١) وغيرهم لجأوا إلى القاهرة، حيث بدءوا من هناك نضالهم سواء كان عبر الإذاعات والصحف، وتقديم مذكرات إلى الأمم المتحدة لكشف وتعريه إثيوبيا في خرقها للقرار الفيدرالي الذي أقرته الأمم المتحدة.

خامساً: في إطار تحقيق الوحدة الوطنية، كانت للحركة الوطنية الإريتيرية مبادرات وأساليب أثبتت فاعليتها وعكست وعياً كاملاً بالمشاكل التي تواجه الشعب الإريتيري وخاصة بعد فشل جمعية حب الوطن، والتي كانت لها مبادرات رائعة سبقت تاريخ الحركة الوطنية واتفق الحزبان، الرابطة الإسلامية والتقدمي الحر علي العمل، كل في قواعده وكسب مؤيديه من الطائفتين لبرنامجهما وهو الاستقلال التام، وبالفعل كان من أكثر الأمور التي أزعجت إثيوبيا حزب الوحدة «اندنت» بأرضيته وأسلحته الطائفية، التي حاول استخدامها. وفي مرحلة لاحقة شكل الحزبان الإطار الذي تحققت فيه الكتلة الاستقلالية. وكانت في صياغتها وأهدافها وعلاقاتها الداخلية نموذجاً للجبهة الوطنية العريضة التي تستند إلى برنامج الحد الأدنى مع احتفاظ كل حزب باستقلاليته التنظيمية، وهكذا كان دور الحركة الوطنية في الماضي نبراساً نهتدي به لبناء الحاضر والمستقبل، بعد الانجاز العظيم الذي حققه شعبنا بانتصار ثورته المسلحة وإعلان دولته المستقلة في ربوع كامل أرضه ووطنه.

(١) انظر للمؤلف عن هذه الشخصيات كتاب «تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً» - ص ٥٦٣-٥٧١.

الفصل التاسع

الحوار الديمقراطي في إريتريا - ضروراته ومعوقاته

المحتويات

- ١ - ضرورة الحوار بين القوى الوطنية والحكومة في إريتريا
- ٢ - الوعي بالتحديات
- ٣ - البناء الاجتماعي
- ٤ - أهم المعوقات التي تعترض الحوار والحلول الممكنة

ضرورة الحوار بين القوي الوطنية والحكومة في إريتريا:

إن الحوار بين أبناء الوطن وقواه السياسية المختلفة، والوحدة الوطنية متلازمان تلازماً كاملاً: فلا وحدة وطنية بلا حوار اجتماعي - سياسي - كما لا حوار فعال ومستمر في ظل التناحر الداخلي، وغياب أدنى عوامل الوحدة الوطنية ولهذا من الضروري، البحث الدائم عن أطروحة وصيغ وطنية تحقق مفهوم الحوار في الدائرة الوطنية.

وقد ورد الحوار في القرن الكريم في ثلاثة مواضع هي: قوله تعالى:

﴿ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ۖ ﴾^(١)

وقوله تعالى: ﴿ أَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي

خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يُنْفِخَ فِيهِ نَسْفِكَ رَجُلًا ۖ ﴾^(٢)

وقوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ

تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ

ويظهر من هذه المواضع الثلاثة أن الحوار فيها هو مراجعة الكلام

وتداوله بين طرفين والأخذ والرد فيه.

وقد عبر القرآن عن الحوار أحياناً بالجدال بالتى هي أحسن كما في

قوله تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُمْ بِالَّتِي هِيَ

أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُنْذِرِينَ ۖ ﴾^(٣)

(١) قرآن كريم: سورة الكهف، الآية ٣٤ .

(٢) قرآن كريم : سورة الكهف، الآية ٣٧ .

(٣) قرآن كريم: سورة المجادلة، الآية ١ .

(٤) قرآن كريم : سورة النحل، الآية ١٢٥

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَالْمَنَا وَالْمُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾^(١)

وهكذا، فإن الإيمان بالحوار، يعنى الاعتراف بالطرف الآخر وبحق الغير في الاختلاف مع الأنا، يعنى تجاوز أحادية الفكرة والنظرية إلي الانفتاح علي أفكار وآراء وثقافة وقناعات الآخرين.

ولن يتحقق التقارب بين أبناء الوطن الواحد إلا بفتح باب الحوار، وتجاوز سلبيات الماضى ومشاكل الحاضر بقلب مفتوح وعقل رشيد. وتبدو الحاجة للحوار بين الإريتريين في هذا الوقت بالذات أكثر من ضرورة وخاصة بعد إنجاز الاستقلال الوطنى والدستور الإريتري. حتى لا نكون ضمن دائرة الدول المهمشة والمنغلقة في المنطقة بسبب عدم الاستقرار والأمن الذى ننشده لبناء أريتريا المستقلة؛ حتى نتعايش حاضرا ومستقبلاً مع محيطنا والمنطقة التى نعيش فيها ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تأكيدنا النقاط التالية:

أولاً، وحدتنا الوطنية وتماسكنا الوطنى

ثانياً، تحالفنا وتواجدنا المؤثر فى المنطقة

ثالثاً، صلاتنا وعلاقتنا وحضورنا الواعى فى الساحة العالميه.

(١) قرآن كريم : سورة العنكبوت، الآية ٤٦ .

أولاً: التماسك الوطنى:

أعنى بتماسكنا الوطنى أن نوجد أرضية تستوعب خلافاتنا السياسية المتعارضة، ونوجد قواسم وطنية مشتركة من خلال الحوار الواعى والبناء الذى يرتقى على الخلافات الثانوية، وذلك بتجاوز أحلام السلطة وأوهام القوة وصولاً إلى رؤية استراتيجية تنطلق من الثوابت الوطنية وتحقق الأهداف الوطنية العليا، وفى الحقيقة أن زمام المبادرة فى هذا المجال هو فى يد الحكومة الإريترية ونخبته الحاكمة «أعنى الشعبية» إن هى أحسنت التدبير والتقدير وتناست أحلام القوة، وسيطرة الحكم، فالقوة المادية سهل ايجادها وبنائها ويمكن استخدامها فى حسم الصراع؛ ولكنها لا يمكن أن تكون أداة فاعلة فى مصادرة إرادة الآخرين من أبناء هذا الشعب وإلغاء هويته، وطمس كينونته ومعتقداته الروحية، ويصعب أيضاً أن تكون أداة فاعلة فى بناء دولة مزدهرة ومستقرة دون مشاركة الآخرين، وخاصة ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين والتى نرى فيها انهيار قوة القياصرة والكيانات البوليسية المفتعلة المحاطة بسياج من القوة الوهمية، بكثير من مركبات النقص والأحقاد الشخصية والإحباطات الشعبية المعقدة التى تحول دون التلاقى والتحاور.

فعلى الحكومة الإريترية أن تبادر إلى فتح حوار جاد ومسئول، بعيداً عن التراكمات النفسية والأحقاد الشخصية ورواسب الماضى البعيد والقريب على حد سواء، مع الفصائل الوطنية الإريترية والقوى الوطنية الأخرى أياً كان حجمها متجاوزة سلبيات الماضى فى التحرير، فإن سياسة إلغاء الآخرين وتهميشهم بشكل عائقاً فى مبدأ الحوار الديمقراطى بين القوى السياسية الإريترية المختلفة.

فبالضرورة والمرحلة الخطيرة التي نعيشها اليوم، تقتضى من كل وطنى غيور أن يسهم بشكل جاد فى ايجاد مخرج وطنى، يحقق وحدة حقيقية مع القوى السياسية الوطنية التى خرج السلطنة لأنه بانعدام التماسك الوطنى لا يمكن أن نحقق ما نصبو إليه من الأزدهار والتقدم والاستقرار فى بلادنا، ولا يمكن أن تبنى دوله أيا كانت قوتها من خلال القهر ومصادرة الحريات، وتجارب الشعوب الأخرى التى سبقتنا بالأنظمة الشمولية وبالانفراد بالسلطة من خلال النخبة الحاكمة خير شاهد على ذلك، فلقد تهاوت هذه الأنظمة بسبب تعنتها؛ لأن الاعتقاد فى أن القوة كفيلة ببناء دولة وتحقيق الاستقرار، وهم يسيطر على بعض الفئات التى لم تعى حقائق التاريخ وتجارب الشعوب المعاصرة؛ ولذلك المطلوب من الحكومة الإريتريه أن تتصرف بعقليه متفتحة تعى حدود القوة وتستوعب ضرورات الحوار والتلاقى الوطنى؛ لأنها بغير ذلك ستتحول إن آجلاً أو عاجلاً إلى كيان غريب فى وسط بحر من التناقضات مهما استخدمت من وسائل الترغيب والترهيب، ولن تتمكن من مواجهة قهر الإرادة الوطنية واشاعة الروح الانهزامية بين أبناء المجتمع الإريتري.

إن الصراع الإريتري الإريتري، وخاصة بعد الاستقلال، استنفد كثيراً من الجهود واستهلك كثيراً من القدرات؛ حتى ملّ البعض الصراع وآثروا السلامة النفسية لعدم امتلاكهم رؤية وطنية ثابتة وعقيدة منهجية تعينهم على المقاومة والتماسك وتحصنهم ضد الانهزامية النفسية، لأن من يهزم نفسياً فقد خسر نصف المعركة بل ربما المعركة كلها، فالإنسان إرادة وفكرة ورأى، فبدونها يفقد الإنسان إنسانيته وكرامته وبالتالي مبرر وجوده!!

فعلى النخبة الحاكمة فى إريتريا أن تدرك أن خيارات القوة دائماً محدودة، أما الخيارات التى يتيحها الحوار والتلاقى من خلال الفهم والتفاهم المشترك فهى أكبر من أن تحصر وأقوى من أن تحاصر، فعليهم أن يستوعبوا هذه الحقيقة ويتصرفوا بوعى وحس وطنى، ومن منطلق المسئولية التاريخية الملقاة على عاتقهم؛ لأن الماضى ولى بكل ما خلفه من أحقاد وتراكمات وحواجز نفسية، يمكن اجتيازها فى فترة التحرير ولنفكر فى المستقبل المشرق من خلال إيجاد أرضية حوارية جادة وواعية مستفيدة من التجارب الإنسانية التى حولنا والتى أوجدت قواسم مشتركة بين قواها السياسية.

ثانياً: نحالفنا وتواجدنا المؤثر فى المنطقة يتأتى بما يلي:

علينا أن نكون على توافق مع المنطقة التى نقع فيها؛ لأننا نكتسب أهمية موقعنا من أهمية المنطقة التى نقع فيها. وبدونها تصبح بلادنا مجرد رقعة جغرافية على الخريطة يتناساها الكبار ولا يطمع فيها الصغار. وهنا لابد أن ندرك حقيقة أساسية وهى أن إريتريا هى عربية الانتماء أفريقية التربة والموقع إنسانية التطلع والمصير، ومن خلال هذا الانتماء التكاملى يفترض أن تتشكل الخريطة السياسية لإريتريا المستقبل، وعلى ضوءها ينبغى أن تحدد توجهاتنا وآراؤنا المستقبلية، لأن خيوط المستقبل ينسجها حاضر واع ومستوعب لضروراته، ومدرك لدواعى التوازن فى

(١) قرآن كريم : سورة النساء، الآية ١٢٢ .

مجتمعه، والذي تلبه ضرورات أمنية ومقتضيات مصلحة، بحكم الموقع والتطلعات والآمال والمصير المشترك.

ثالثاً: صلاتنا وعلاقتنا وحضورنا الواعي في الساحة الدولية:

بعد نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي الجديد، بدأت حقبة جديدة من التعاون وتبادل المصالح، حتى ولو على حساب الصغار، بمعنى أن جبال التناقض بين الكبار التي كان يلعب عليها الصغار قد انتهت، بحيث أصبحت المعايير الاقتصادية هي التي تحدد معالم العلاقات الدولية الجديدة، وانطلاقاً من هذا الفهم علينا أن نحدد مكاننا في خريطة التعاملات الدولية لنحدد الثابت منها والمتغير، وخاصة هناك القوى الصهيونية يهملها ألا يستقر النظام في إريتريا إذا لم يكن موائماً لها ولسياساتها التوسعية والعدوانية ضد الأمة العربية في المنطقة، وألا يستقر السودان ليسهل عليها الاصطياد في الماء العكر، لأن الاستقرار والأمن في إريتريا يعني قيام دولة قوية على شاطئ البحر الأحمر، خاصة عندما تكون متآلفة مع محيطها العربي، وبالتالي سوف تعمل ضد هذا التوجه بكل السبل الممكنة لخلق التوتر وعدم الاستقرار في حوض البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، كما أن استقرار السودان يعني كذلك لنفس القوى عامل خلق توتر وعدم استقرار، ويحدث خللاً كبيراً في استراتيجيات المعارضة مع طموحات شعوب المنطقة، فالسودان القوى هو رصيد للأمة العربية والأفريقية، وهو رصيد للقوى المعارضة من القوى الصهيونية ضد التوجهات الأصلية التي تحقق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة. كل هذه العوامل وغيرها سوف تضاعف علينا الأعباء وسوف تفقدنا محيطنا العربي والذي نأمل أن يساعدنا في مرحلة البناء والتعمير،

وهذا أولاً وقبل كل شيء يتطلب أن نتحرك داخلنا ونرتب أوضاعنا الداخلية بما يحقق لنا التماسك الوطنى، ونتحرك خارجياً لدعم موقعنا الداخلى وتأكيد تحالفاتنا مع محيطنا العربى والأفريقى ونأمن مصالحنا فى إطار تبادل يحقق لنا السيادة والاستقلال والأمن والاستقرار

وأخيراً علينا أن نسعى للحكمة التى تقول:

أقوياء اليوم هم ضعفاء الغد وضعفاء اليوم هم أقوياء الغد، وذلك سنة الله فى خلقه فلماذا التكبر ونعتدى ونطغى ونتجبر على عباد الله بقوة لا نملك دوامها واستمرارها، وهى ستتداعى بين أيدينا إن عاجلاً أو آجلاً، فلا القوى سيبقى قوياً دائماً، ولا الضعيف يبقى ضعيفاً دائماً سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الشعوب، ومن يطالع صفحات التاريخ سيجد فيها الكثير من النماذج والشواهد التى تؤكد هذه الحقيقة ولهذا يبقى علينا جميعاً حكماً ومحكومين أن نعى حقائق التاريخ ولا نتجاوز منطق الجغرافيا بأدوات لا أساس لها، ونتكيف مع محيطنا، ونتألف ونتصالح مع ذاتنا الأريترية بشكل يحقق لنا التماسك ويمدنا بالقوة ونعيش فى كنف مجتمع إريترى متآلف ومتكاتف ينعم بالحرية الرخاء والتقدم.

وأختتم هذا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ

أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ۝١١﴾

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظِلَّتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ ۚ وَأَسْرُوا الْقَدَمَةَ لَنَا

رَأَوْا الْعَذَابَ وَفُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝١٢﴾ (٢)

(١) قرآن كريم: سورة النساء، الآية ١٣١ .

(٢) قرآن كريم: سورة يونس، الآية ٥٤ .

الوعى بالتحديات:

إن التحديات التى تواجه الوطن والأمة فى نفس الوقت، لا تفرق بين طائفة وأخرى ولا بين جماعة وأخرى، بل إن المستهدف فى النهاية هو الوطن والمواطن بجميع مذاهبه وثقافته وطوائفه وثرواته.

وهذا العصر الذى نحن فيه والذى يمتاز بالتكتلات الاقتصادية العملاقة وبالوسائل الإعلامية الجبارة وبالقوى السياسية المتماسكة، لا يمكن أن تُحترم إلا الشعب القوى المتماسك الصلب، أما الشعب الممزق والمتنافر فسوف يكون فريسة سهلة لكل طامع وحاسد ومترصد^(١) وهكذا.

ومن منطلق الوعى بكل التحديات السياسية والإعلامية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والحضارية التى نعيشها ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين، ومن منطلق الإحساس بالخطر والتحدى الذى يواجهنا جميعاً لنسير بوطننا نحو الأفضل، يجب الجلوس على مائدة النقاش الهادى بعيداً عن روح التعصب والأنانية والتحزب لتقرير مستقبل البلاد جميعاً دون استثناء وتهميش الآخرين وخاصة من الفصائل الإرترية الوطنية، والتى لعبت دوراً كبيراً فى التحرير منذ بداية الثورة وحتى يومنا هذا، لأن المرحلة التى نعيشها اليوم فى اعتقادى ليست مرحلة صراع السلطة، ولكنها مرحلة النضال من أجل استكمال تحريرنا السياسى، ولذلك فإن محاولات الانفراد بالسلطة وتهميش أو تغييب الفصائل الوطنية الإرترية الأخرى لحسم السلطة من خلال القوة، هى معركة خاسرة وتلحق

(١) عبد الله أحمد اليوسف: عوائق الحوار الإسلامى - الإسلامى، الكلمة - العدد ١٣ مجلة فكرية ثقافية إسلامية سنة ١٩٩٦، ص ١١٠.

أضراراً بالغة بقضيتنا الوطنية في المستقبل. ومهما كان حجم الخلافات بين الفصائل والسلطة الحاكمة في إريتريا فليس من حق أى فصيل وبشكل منفرد أن يقرر مصير إريتريا لوحده ويحاول فرض العزلة والحصار عليها ومنعها من ممارسة حقها الطبيعي في المساهمة في تقرير مصير وطنها، وخاصة بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية التي مرت بها البلاد بعد الاستقلال. وفي هذا الصدد لا يمكن إنكار الدور العسكرى الذي لعبته الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في المراحل الأخيرة من معركتنا العسكرية مع جيش الاحتلال الإثيوبي، ولكن وفي نفس الوقت لا يمكن التنكر للدور العسكرى، الكبير الذي لعبته أيضاً بقية الفصائل وكذلك الدور السياسى والجماهيرى ضد الاستعمار الإثيوبي، حيث إن معركتنا لم تكن معركة عسكرية بحتة، وهذه الفصائل التي ناضلت جماهيريا وعسكريا وسياسيا على مدى ثلاثين عاما، وقدمت آلاف الشهداء في معركة التحرير، تمثل جزءاً هاماً ورئيسياً من الشعب الإريتري ولا يمكن تجاوزه وتجاهله أو عزله. وفهمنا لهذه الحقيقة وإقرارها من شأنه أن يساعدنا في تفادى الكثير من المعارك الجانبية التي قد تهدد هدفنا الكبير في المستقبل: بالحوار الديمقراطي يمكن أن نصل إلى الهدف المنشود وخاصة في هذه المرحلة من مراحل نضالنا الوطنى.

البناء الاجتماعى:

لا يمكن بناء المجتمع بناءً محكماً وقوياً وصلباً إلا بتوفير عدد من الشروط اللازمة لعملية البناء الاجتماعى، ومن أهم تلك الشروط هو السلم الاجتماعى الذى يؤدى إلى التعاون والتكامل بين أفراد المجتمع الواحد.

والسلم الاجتماعى لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل مناخ التسامح الثقافى واحترام التعددية السياسية، وضمان حقوق الإنسان وسيادة العدالة والقانون، وتجاوز النظرة الأحادية للأشياء، والانفتاح على كل الشرائح الاجتماعية، والتحاور معها فى كل ما يخدم المجتمع سياسياً وثقافياً. وهكذا، يبقى الحوار مع الفصائل بعد انجاز المرحلة الانتقالية ضرورة ملحة من أجل بناء مجتمع. يقوم على الاحترام المتبادل والتعاون المثمر بين الجميع.

وفى اعتقادى، فى غير تلك الحالة سوف يسود التوتر والتشنج عندما تستأثر فئة حزبية ما أو طائفة ما بكل الإمكانيات والقدرات وتسعى بعد ذلك إلى إلغاء الآخرين، وتهميش دورهم فان هذا لن يؤدى إلا إلى المزيد من المشاكل والأزمات السياسية الخائقة، وسيساهم هذا الأمر فى تخلف المجتمع من ركب التقدم الانسانى والتطور الحضارى وتعثر التنمية الشاملة والتى تحتاج إليها البلاد اليوم، وخاصة فى هذه المرحلة الجديدة من تاريخنا المعاصر فى ظل الانتقال والحرية فى إرثنا.

ولذلك لا سبيل غير الحوار والحوار الديمقراطى بين كل القوى السياسية كضمان وحيد لتحقيق التقدم والبناء والتعمير والتنمية.

٣ - أهم المعوقات التى تعترض الحوار والحلول الممكنة:

ليست هناك أى معوقات أمام الحوار الصادق، إلا أن هناك بعض العوائق لابد من تسليط الأضواء عليها، مع التركيز على الحلول الممكنة إذا صدقت النيات وابتعدت عن الأنانية. كل القوى الوطنية تدرك أهمية ضرورة الحوار الوطنى وفوائده لمستقبل الوطن والمواطنين. وبرغم تلك

المجهودات التي بذلت في أكثر من موقع وفي زمان، إلا أنه مازال هناك بعض العوائق ويمكن تحديدها على سبيل المثال حتى يمكن تجاوزها.

أولاً: الشخصية (١):

بمعنى ألا يعترض على تلك الشخصية أو ينتقدها أحد أو يناقش أفكارها، فكل ما يقوله صحيح وكل ما يراه دقيق وكل ما يفعله هذا الزعيم أو القائد أو الرئيس عظيم، فليس من حق أحد مناقشته وهكذا تبدأ (الشخصية) تتضخم في نفسها، وتتوهم القداسة والعظمة والرفعة، مما يؤدي إلى حالة من ذوبان الأتباع في تلك الشخصية، وتحولهم نسخ مكررة منها.

ولا يخفى انتشار هذه الظاهرة في العالم الثالث وخصوصاً البلاد الأفريقية حديثة الاستقلال، فنرى كيف تحولت فيها (الشخصيات) السياسية إلى رموز فوق النقد والخطأ وكثيراً ما تحولت الخلافات الشخصية بين هذه الرموز وهذه الشخصية وتلك إلى عقبة أمام نجاح الحوار مع الأنا، وربما العقد النفسية التي قد أصيب ويصاب بها العديد من القيادات السياسية والنخب، إلى تنامي التعصب والتزمت والتطرف في المواقف والسلوك، مما سبب التباعد والتقاطع بين الفئات المختلفة.

ولا سبيل للخروج من هذا المأزق إلا بالإخلاص في العمل، والتجرد للحق والتحلي بروح الحب والمودة، والاحترام للغير، والالتزام بأخلاقيات

(١) الشخصية: تعني: تضخم وتلميع شخصية ما، ورسم هالة من العظمة والكبرياء حولها وإعطاؤها في بعض الأحيان نوعاً من القداسة.

الحوار، كما أن على القاعدة الشعبية أن تعطى رأيها فى المسائل المهمة وخاصة فى الاستراتيجية التى يتوقف عليها مستقبل الأمة ومصيرها. ولا يصح أبداً، أن تتحول القاعدة إلى مجرد أداة بيد القيادة. فبالرغم من أهمية الكوادر القيادية ودورها الطبيعى، إلا أنه ينبغى أن يكون لكل عاقل رأى، وموقف، وأن تستشير القيادات قواعدها، إذ لا يجوز أن تتحكم فئة محدودة بمصير الأمة ومستقبلها، ومما ينبغى فعله هو أن تكون مصلحة الشعب والجماهير مقدمة على أى شىء آخر، لا أن تكون مصلحة شخص أو أشخاص مقدمة على مصلحة الأمة، ومما لا شك فيه أن مصلحة الأمة هى فى التقارب والتعاون والتعاون بين مختلف الفئات والأطراف.

ثانياً: التعصب الأعمى:

والتعصب الأعمى يعد من أهم العوائق التى تعطل الحوار والحوار الديمقراطى وهو ادعاء باطل بمعرفة الحقيقة. هذا التعصب الأعمى حال وسيحول دون التقارب بين أبناء الوطن الواحد.

وقد ورد عن الرسول (ص) أنه قال: «من تعصب أو تُعصب له فقد خلع ريقه الإيمان من عنقه» وفى رواية أخرى: «فقد خلع ريقه الاسلام عن عنقه»^(١).

وعنه أيضاً (ص) قال: «من كان فى قلبه حبة من خردل من عصبه بعثه الله يوم القيامة مع أعراب الجاهلية»^(٢).

وعنه (ص) قال: «ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل (على) عصبية وليس منا من مات على عصبية»^(٣).

(١) ميزان الحكمة المحدثية الرى الشهري - ج ٢ - ص ٣٣٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٣٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٣٥ .

هذا التحذير الشديد من التعصب الأعمى إنما يدل على ما له من آثار سيئة على الأمة، حيث يزرع الضغائن فى النفوس، والتباعد بين القلوب والفتن بين الناس.

وهكذا إذا كان التعصب يؤدي إلى الانغلاق والانطواء على الذات، وعدم رؤية الغير بنظرة صحيحة وموضوعية، فإن الحوار يعنى انفتاح كل طرف على الطرف الآخر، والتعرف على القواسم المشتركة بين الأطراف المختلفة من أبناء الأمة. والحوار سيزيل أو يقلل من حدة التعصب بين الأطراف المختلفة. كما سيساهم فى بناء جسور الثقة بين أبناء الوطن الواحد وهذا ما ننشده فى بلادنا.

ثالثاً: تناقض المصالح:

يشكل تناقض المصالح بين الأطراف المختلفة عائقاً حقيقياً أمام الحوار الناجع، ويعود السبب فى ذلك إلى أن كل فئة تحاول الاستئثار بجميع مقدرات الأمور، والمحافظة على المميزات التى يمكنها أن تكتسبها من خلال وجودها الوحيد فى السلطة أو الساحة، والمصالح قد تكون مصالح سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو وظيفية وغيرها .. وعندما يعمل كل طرف بما تمليه مصالحه، ولو كان على حساب الآخرين، هنا تكمن المشكلة وحل هذا الإشكال يمكن من خلال الموازنة الدقيقة بين مصالح كل الأطراف، وتقديم التنازلات المتبادلة، وتقديم مصالح الشعب والأمة على مصلحة الفئة أو الجماعة أو الحزب أو الطائفة والعرق.

إن من غير العدل أن تستأثر فئة ما بكل الإمكانيات والقدرات والثروات فى حين تحرم أو تهمل مصالح الفئات الأخرى، كما أن من غير

الإنصاف ألا تكون كل الفئات بمستوى واحد من التكافؤ في الفرص، والوظائف والتوازن في المصالح والتعادل في الحرية، والعدالة في القانون.

ومن هنا، عندما تستقر كل الأطراف بأن حقوقها ومصالحها محفوظة ومصونة، وأن الحرية مضمونة للجميع، وأن القانون هو السيد، عندئذ يكون الحوار ناجحاً بين الإخوة، وقد يؤدي إلى التعاون المثمر بين كل الأطراف^(١).

الخلاصة:

وبعد أن تعرفنا على أهم العوائق التي تعترض الحوار، من خلال ما أوردته في هذه النقاط السريعة وسبل تجاوزها، ينبغي التأكيد على أهمية خلق «ثقافة جديدة» للحوار بين أبناء الوطن الواحد في إريتريا والعمل على إشاعة جو إيجابي للقبول النفسي والعقلي والفكري بالطرف الآخر، وتجاوز النظرة الأحادية في النظر للأمور، وخلق وعي حقيقي يساهم في نجاح الحوار بين جميع فئات الشعب، ذلك أن الشعب الإريتري شعب واحد يجمع بين أبنائه العقيدة الواحدة والدم والتاريخ والمصير المشترك، وإن التعايش بين أبناء الأمة الواحدة هو الطريق الأقصر نحو بناء أمة قوية ومتماسكة وصلبة وعندما أدعو للحوار من خلال هذا الكتاب، فلا يعني هذا الاتفاق على كل شيء، بيد أن الدعوة للحوار في حد ذاتها تشكل ضمناً الاعتراف بحق الاختلاف، وإلا فلا معنى للحوار.

ولن ينجح أي حوار إلا عندما تتحلي الأطراف المتحاوره بآداب الحوار وأخلاقياته ومثله وقيمه، والالتزام بالحوار كخيار استراتيجي وليس كخيار تكتيكي تفرضه ظروف قاهرة أو آنية.

(١) مرجع سابق، ص ١١٦ .

ولا سبيل أمام الشعب الإريتري، وفئاته المختلفة للنهوض بالوطن القوي إلا من خلال التعاون والحوار والاعتراف بحق الجميع، وخاصة في المصالح العليا للوطن؛ لأنه وطن الجميع ولا يخص أحداً أو فئة دون الأخرى، ولن يكون هناك نهوض حضارى لهذا الشعب إلا بتجاوز سلبيات الماضى، وعقبات الحاضر مع الاستفادة من الماضى والحاضر الإيجابى والتطلع للمستقبل المشرق بروح خلاقة ومبدعة وواعية.

وهكذا ومن منطلق الوعى بكل التحديات السياسية والإعلامية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والحضارية التى تواجه الدولة الحديثة .. ومن منطلق هذا الإحساس بالخطر والتحدى الذى يواجه الوطن، المستهدف فى كيانه ووحدته، أدعو النخبة الإريترية الواعية وفصائلها الوطنية للحوار والجلوس على مائدة النقاش العلمى والفكرى الهادئ، بعيداً عن روح التعصب والأنانية والتحزب هكذا باتَ أمراً ملحاً، وضرورة لا يمكن تجاهلها وخاصة فى هذه المرحلة الحساسة من تاريخنا المعاصر والذى يتطلب الارتفاع إلى مستوى المسئولية والمصلحة العليا للوطن بين أبناء الشعب الإريتري الواحد.

وهكذا، فإننا فى حاجة إلى علم نكشف به أمراضنا ومشكلاتنا، ونصل به إلى الحلول العلمية والواقعية لهذه الأمراض والمشاكل، ونتخلص من المآسى التى نعيشها، وعلينا التعلم من الماضى لبنى الحاضر والمستقبل من خلال الحوارات المفتوحة والصريحة، وفى ظل جو يسوده الإيمان بالتعدد وحرية الرأى واحترام الآخرين^(١).

(١) محمد سعيد رمضان البوطي وجودت سعيد: ندوات الفكر المعاصر، التفسير مفهومه وطرائقه، دار الفكر الماضى - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ .

الفصل العاشر

الوحدة الوطنية الإريترية

المحتويات:

- ١ - الانتماء والولاء
- ٢ - مفهوم التعايش في إطار الدولة الحديثة
- ٣ - تجديد الذات الوطنية

الخلاصة

إن الحديث عن الوحدة الوطنية مسألة حساسة وحيوية لها تأثيرها المباشر علي شعبنا ومصيرنا حاضراً، ومستقبلاً. وعندما نتطرق لهذه المسألة فإننا نعنى وحدة الشعب الإريتري. كما هو معروف أن وحدة إريتريا أرضاً وشعباً كانت مستهدفة منذ وقت طويل بفعل المؤثرات الاستعمارية المتعاقبة علي إريتريا. ويكفى أن نذكر المشروع البريطاني في فترة تقرير المصير والذي كان ينادى بتقسيم إريتريا، إلا أن الشعب الإريتري وبوعيه الفطري أفضل تلك المؤامرة وفي وقت مبكر منذ بداية نمو الحركة الوطنية. وكفى الضرر الذي لحق بقضية الشعب الإريتري من جراء الانقسام الطائفي وسط شعبنا في فترة حساسة وحاسمة من تاريخه، وهي فترة تقرير المصير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والمتمثل في الحزبين الرئيسيين: الرابطة الإسلامية، وحزب اندنت للإتحاد مع إثيوبيا والذي كانت أغلبيته من المسيحيين الإريتريين، وكان المستفيد الوحيد من ذلك الانقسام الجهات المعادية، لطموحات شعبنا المشروعة في نيل استقلاله الوطني، وهكذا فمنذ الأربعينات عمدت الحكومة الإثيوبية إلى سياسة (فرق تسد) لاستمالة العنصر المسيحي الإريتري لمنعه من المشاركة في العمل الوطني، مستخدمة كل الوسائل والطرائق المتاحة بما فيها استخدام الكنيسة؛ مما كان لها أثر كبير حينما طالب العديد من سكان المرتفعات بضم إريتريا إلي إثيوبيا، الأمر الذي جعل الإرادة الوطنية الإريتريه تواجه تعثرات كبيرة بسبب ذلك الموقف، كما تكرر هذا الأمر عند بداية مراحل الكفاح المسلح، حين تركت القوة الإريتريه الإسلامية تواجه مسئولية هذه المرحلة بكل أبعادها ومخاطرها، بل وتمكن العدو أيضا من تجنيد الكثير من أبناء المرتفعات

(١) جبهة التحرير الإريتريه: البرنامج المرحلي والتفصيلي، ص ١٢ - ١٣ .

ضد الثور الإريتري (قوات الكماندوس)، بحجة أن الثورة الإريتريّة هي ثورة المسلمين وليس للمسيحيين مكان فيها وكانت هذه المواقف ضربة في صميم الوحدة الوطنية وتكريساً للانقسام^(١).

وكان رد الفعل الإثيوبي تجاه المواقف الوطنية من المسلمين عنيفاً، حيث بدأت بتوجيه سهامها المسمومة في ضرب الركائز الأساسية التي تعتمد عليها التربية الوطنية الإسلامية: حيث قررت الغاء اللغة العربية من الحياة الثقافية والاجتماعية، وغلق المعاهد الدينية، وعرقلة بناء المساجد، وتعويق إقامة الشعائر الدينية الإسلامية، واضطهاد المسلمين وحرمانهم من كافة حقوقهم المشروعة. وكان ذلك كرد فعل للمواقف الوطنية عندما رفض المسلمون في الأربعينات ضم إريتريا إلى إثيوبيا، ورفض طمس الكيان الإريتري المميز الذي يضم المسلمين والمسيحيين كوطن للجميع، وما تلاه من تصفية المسلمين وتفشي الظلم عليهم حتي بعض صدور القرار الفيدرالي وكرد فعل، قامت الثورة الإريتريّة لدفع هذه المظالم دفاعاً عن الوطن المغتصب والدين والعرض ثم الأرض التي تحتضن هذه المقدسات.

وهكذا، استمرت إثيوبيا التوسعية في الانحراف بقضية إريتريا من مسارها الطبيعي نحو الاستقلال إلى الفيدرالية ثم الاستعمار المباشر، فانها استمرت في سياساتها الرامية إلى تعميق ذلك الانقسام خاضعا للمصير المظلم الذي قاده إليه؛ لأنها كانت تدرك أن الشعب المنقسم علي نفسه من المستحيل أن ينهض لنيل حقوقه المشروعة، ولكن لم تتعامل

(١) بحث موزع إلى الجماهير الإريتريّة، من النخبة الإريتريّة بجدة.. كمشروع دولة إريتريا الاتحادية لإيجاد مخرج وحلول مطروحة للنقاش.

قيادة الثورة والقوى الوطنية بقيادة الزعيم الوطني القائد عثمان صالح سبي في تلك الفترة بردود فعل مع تلك الممارسات، ولكن تعاملت مع هذه المواقف ببعد النظر عندما كررت نداءاتها ودعواتها لسكان المرتفعات بضرورة المشاركة في العمل الوطني، بحيث تتوسع دائرة المشاركة وفقاً لمفاهيم الوطنية، بصرف النظر عن الدين أو الإقليم أو العنصر ... لأن القضية قضية الجميع والابتعاد عن المنزقات التي كان يهدف إليها الاستعمار الإثيوبي. وحفاظاً على الوحدة وإيماناً بمبدأ المشاركة الوطنية من الجميع وطناً يعيش فيه المسلم والمسيحي ضمن رؤية مشتركة لمستقبل إريتريا المستقلة، فإن مشاركة أبناء المرتفعات المسيحيين في مرحلة من مراحل بداية الثورة برغم المواقف السابقة الذكر والتي خلقها الاستعمار، اعتبرت انتصاراً وطنياً عكس رغبة وطنية صادقة في إقامة وطن واحد لا فوارق فيه وتسود فيه قيم العدالة والمساواة بين الجميع وهكذا..

عندما نذكر هذه المواقف التاريخية من مرحلة نضال شعبنا، فليس إلا بغرض التذكير وأخذ العبر من الماضي القريب؛ لأن الماضي يكمل للحاضر والمستقبل ولكن من المفارقات المحزنة وبعد أن أنجز شعبنا استقلاله الوطني أن يطالب المسلمون وبعض القوى الوطنية الأخرى في إريتريا المستقلة وبعد ثلاثين عاماً من النضال والتضحية - إقرار اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد بجانب التجريدية، والتأكيد على بعض الثوابت الوطنية والتي سيأتي ذكرها في ختام هذا الموضوع؛ نظراً لأهميتها، والعمل على تجرئة إريتريا، متجاهلين ثقافة المسلمين المتمثلة في اللغة العربية، باعتماد الحكومة على بعض السذج من الكوادر المحسوبين على الإسلام تحت شعار العلمنة والابتعاد عن الدين، والإسلام برئ منهم، وهذا

يولد الغبن في نفوس أبناء الوطن الواحد. وكأن تضحيات الشعب الإريتري لم ترق إلي استعادة هذه الحقوق الأساسية والتي تعتبر من الثوابت الوطنية ومن المستغرب كيف ينكر نظم وطني إريتري لمثل هذا الحق، وهو يعي قلمه هذه الأمور والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية في قيام الثورة وإعلان الكفاح المسلح عام ١٩٦١ لمقاومة هذا الاستبداد والظلم.

والجدير بالذكر هنا أننا حتي هذه اللحظة لم نتهم النظام الحاكم في إريتريا بانحيازه للمسيحيين ضد المسلمين، لأن التذمر وعدم الرضا من الأوضاع السائدة في إريتريا من الجميع دون استثناء بسبب التسلط وسن سلسلة من الإجراءات القانونية، والتي أقرت في الدستور الإريتري مؤخراً أخذ^(١) النظام ينهج سياسة الدولة العلمانية. وهذه القوانين تتعارض مع

(١) بعض التعليقات حول هذا الموضوع أهمها: -

أ - عدم إقرار اللغة العربية كلغة رسمية بجانب التجرينية.

ب - قانون الجنسية والذي يتعارض في بعض جوانبه مع الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالنسب، حيث هناك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تجعل النسب للرجل وليس للمرأة وذلك بحجة منح المرأة حقوقها، ولا يحق إطلاقاً منع الجنسية الإريتريّة للأجنبي من الأم الإريتريّة، كما تتفق فيه جميع الأعراف والقوانين الدولية باستثناء إسرائيل.

ج - عدم إقرار التعددية السياسية ومبدأ الديمقراطية والحوار الديمقراطي في البلاد.

د - ملكية الأرض للدولة.

هـ - المساواة بين الرجل والمرأة ونحن لسنا ضد هذا المبدأ فيما يتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كامله غير منقوصة للمرأة على ألا يتعارض هذا المبدأ مع الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالميراث، والتجنيد الإجباري للمرأة هذه الأمور تتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية.

و - إقرار القسم باسم الشهداء في الدستور الإريتري، وهذا يخالف الشريعة الإسلامية وجميع الديانات السماوية، والقسم بغير الله «كفر» لأن الإنسان مهما علا شأنه لا يملك شيئاً لنفسه.

مبدأ التعايش في وطن التعدد وخاصة في إريتريا. إن بناء دولة التعايش الدينى والثقافى والحضارى يمثل الركيزة الأساسية لحماية استقلال إريتريا، والذي بدونه لن تستقر الأمور ويعرض مكاسب شعبنا إلى مخاطر جمة عاجلاً أم آجلاً، ولسنا في حاجة إلى مثل هذه المخاطر التي تتفق بعض جوانبها فى المحن التي عاشتها دول كثيرة في أفريقيا والتي فقدت وطنها واستقلالها بسبب صراعات طائفية كان يمكن تلافيها. ولو تلاقت النيات الحسنة في تعميق جذور التعايش الثقافى والدينى، ولو اعترف كل طرف بدور ومكانة وأهمية الطرف الآخر، لما حدث ما نشاهده فى أفريقيا فى التاريخ المعاصر من الحرب الأهلية المدمرة التي التهمت بعض الدول الأفريقية.

وعودة إلى تاريخنا القديم وبرغم المخططات الإثيوبية، فإن وحدة الشعب الإريتري قد تأكدت، وذلك نتيجة للمعاناة المشتركة للمسلمين والمسيحيين على السواء. فشعبنا بأكمله قد تعرض وبمستوى واحد وخاصة في عهد الدرق إلى البطش والإرهاب والإبادة والتشريد .. وأيضاً، فإن شعبنا بكامله قد نهض ضد جبهة التسلط الإثيوبى، ومن ثم أصبح يعزف لحنا واحداً وهو النضال ضد الاحتلال الإثيوبى ومن أجل تحرير إريتريا واستقلالها. هنا وعبر المعاناة المشتركة والنضال المشترك توحدت جماهيرنا واختفت الحساسيات الطائفية وإلى الأبد، وبالتالي فقد العدو أحد أهم أسلحته الخطرة التي كان يستعملها لضرب ثورتنا وإجهاض قضيتنا الوطنية ومن خلال مبدأ التعايش والتعدد، يمكن أن نحافظ على وحدتنا كما حافظنا عليها في الماضى. وفق هذا المفهوم يجب أن يبذل كل أبناء الشعب الإريتري، مسلمين كانوا أو مسيحيين، كل جهدهم وخاصة الطبقة

المثقة والمستنيرة والمتاضلين وكل القيادات الوطنية لتعميق هذا الفهم، وما نتأمل أن يدعمنا فيه الأشقاء والأصدقاء والقوى الدولية، لكي تساهم إريتريا الدولة في بقاء الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر^(١).

ولتأكيد هذه المفاهيم، سوف تناول بالدقة عدة نقاط لها أهميتها وتساعدنا في فهم الوحدة الوطنية، وفق مفاهيم علمية وصحيحة لفرض روح الوحدة الوطنية، ومن خلال تأكيدنا لهذه المفاهيم التي تساعد علي الالتزام بالوحدة.

الانتماء والولاء:

ولعل من الأخطاء التي يقع فيها الكثيرون من أبناء منطقتنا، هو المساومة بين الانتماء والولاء وكأنهما حقيقة واحدة مع العلم أن الانتماء إلي أية دائرة تاريخية أو طائفية أو قبلية، هو موروثاً حقيقياً ليس للإنسان دخل فيه، فالإنسان لا يتحكم في القبيلة التي ينتمي إليها، كما أنه ليس بمقدوره أن يمتنع من الانتماء إلي عائلة محددة أو دين محدد، لأن ككل هذه الأمور هي معطى موروث يولد مع الإنسان لذلك لا دخل له به^(٢).

يتمتع الولاء هو خيار يتخذه الإنسان ويترتب علي ضوئه بعض المواقف والسلوكيات، وفعل والتزام: فالإنسان يولد في عائلة، وعلى دين

(١) مرجع سابق : مدخل للركائز الأساسية حول مستقبل إريتريا.

(٢) محمد محفوظ : مرجع سابق، ص ٥٦.

ولا يختارهما، في حين أنه يلتزم بوطن أو مدرسة فكرية أو سياسية، فالانتماء وضعيه طبيعيه، لا تتحول إلى وضعيه سياسية إلا إذا انتقلت من حالة الانتماء إلى حالة الولاء^(١)، ويمكن للإنسان أن تتعدد انتماءاته، لكنه من الضروري أن يتوحد ولاؤه ولا تناقض بين تعددية الانتماء ووحدة الولاء. كما أن الوحدة الوطنية ليست معطى ثابتاً أو مسبقاً، بل هي عملية متكاملة تصنع عن طريق دينامية اجتماعية، تتجه باستمرار صوب تمتين اللحمة الداخلية، وتوفير كل الأسباب التي تكرس هذه الدينامية في هذا الاتجاه.

وبهذا التعاقد، تتشكل شخصية اعتبارية لمختلف أبناء المجتمع، ويسعى كل فرد من أفرادها إلى تمتين مبادئ هذا التعاقد وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدده.

وما يحدث في الصومال الشقيق اليوم - وعلى سبيل المثال لنأخذ منها العبر - هو ركاب السنين القابرة، بأحداثها المختلفة وتعقيداتها المتعددة التي أوجدت ذاتاً وطنية مشوهة، ليست واضحة المعالم، وصريحة البنيان والهيكل، لذلك فالصومال بحاجة إلى إعادة صياغة الذات الوطنية، على قاعدة المصالح الاجتماعية الواسعة، بما له من خصوصية أكثر من غيره في الوحدة بحيث يصل إلى واقع وطني جديد، يعتمد التنوع ويحترمه، دون أن يفرض بحبل الوحدة وقدسيتها وضرورتها الملحة اليوم. وحدة وطنية لا تعسف فيها ولا إسفاف، وحدة القضية الوطنية والوطن الواحد، وحدة المصير المشترك، وحدة البناء والتطوير، وحدة الإنسان من

(١) الوطن الصعب : الدولة المستعيلة - ص ٣١ دار الجديد بيروت - حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مروة .

أقصى الوطن إلى أقصاه بهذه المعالم والمؤثرات، يعيد الصومال وحدته هذا هو الخيار الوحيد والحضارى، الذي يخرج الشعب الصومالى من مآزق عديدة وإشكاليات لا تحصى.

إن الوطن ينهض بنهوض قيم السلم المجتمعى والشراكة الوطنية بين الجميع ويسقط ببروز قيم التعصب والانغلاق على الذات تاريخيا ووجودا معاصرا وهكذا، فإن قدر الشعب هو إعلاء قيم الشراكة الوطنية، وتذليل كل العقبات التي تحول دون هذا الهدف المقدس. سواء أكانت هذه العقبات داخلية من أهواء ومصالح حيوية ذاتية مقبلة، أم خارجية تسعى نحو تفتيت أبناء الوطن الواحد تحت مسميات مختلفة وتبريرات عديدة ولا يهمها في النهاية إلا مصالحها الاستراتيجية. إن قيم الشراكة الوطنية هي التي توفر الظروف الذاتية والموضوعية، لإنهاء الانغلاق الداخلى والقبلى وتحبط مؤامرات الخارج التي تسعى نحو التفتيت والتقسيم، وإن الوطنية الحقبة تبدأ بالقبول النفسى والعقلى، بأخذ المعايير على قاعدة الوطن الواحد والمصير المشترك.

وهذا القبول بدوره يبلور صيغ التفاعل والتضامن مع الآخر اجتماعيا وثقافيا ووطنيا، فتجديد الذات الوطنية يبدأ فعليا حين يتم الإقلاع عن العناوين الضيقة والدوائر المغلقة، والتعصب الطائفى الأعمى الذي يغذى كل دوائر الانفصال الشعورى والاجتماعى والسياسى، ويغذى كل غرائز التجزئة والتفتيت والتقسيم، وعليه فإن أمن الذات يرتبط بأمن الوطن ولا يمكننا أن نتصور أمنا مجزءا، لفئة اجتماعية دون أخرى لأن هذه التجزئة هي التي تولد كل العمليات المضادة للأمن الشامل. ولهذا، فلا أمن للوطن الا بأمن مواطنيه، ولا قوة للوطن، إلا بقوة مواطنيه، والانكسار يصيب المواطن وهو في حقيقة الأمر يفتح هوة في الجدار الوطنى.

ويمكن للإنسان أن تتعدد انتماءاته لكنه من الضروري أن يتوحد ولاؤه ولا تناقض بين تعددية الانتماء وواحدية الولاء، وإن أي خلل في دائرتي الانتماء والولاء يعني علي المستوى العملي تأسيساً لمجموعة من المشاريع منها الحرب الأهلية أو مشاريع ضياع وفقدان البوصلة الناطقة لاتجاه الحركة الاجتماعية فالعقد الوطني هو عبارة عن تعاقد مجموعة الإرادات الوطنية ورضائها، علي صيغة توافقية لإدارة شئون البلاد والعباد، وبهذا تتضح منظومة الحقوق والواجبات في شتي الحقول^(١).

كما أن الدولة هنا ليست أداة في يد فئة أو شريحة أو طبقه. بل هي دولة العقد الاجتماعي، بمعنى أن الدولة كمؤسسة قائمة حتي كيانها ووظائفها وأدوارها المختلفة علي قاعدة الرضا والتوافق، وكل مقتضيات العقد الاجتماعي.

ولذلك، فالوحدة الوطنية إذن ليست معطي ثابتاً أو مسبقاً، بل هي عملية متكاملة تصنع عن طريق دينامية اجتماعية، تتجه باستمرار صوب تمتين اللحمة الداخلية، وتوفير كل الأسباب التي تكرس هذه الدينامية في هذا الاتجاه.

فالتعاقد الاجتماعي يقتضي أن كل اتفاق «معدل علي شيء في مقابل التنازل عن شيء بكيفية إرادية»^(٢).

وبهذا التعاقد تشكل شخصية اعتبارية لمختلف أبناء المجتمع، ويسعى كل فرد من أفراده إلي تمتين مبادئ هذا التعاقد وحمايته من الأفكار الداخلية والخارجية التي تهدده.

(١) مرجع سابق ص ٥٧ .

(٢) سعيد بن سعيد العلوي: نشأة وتطور مفهوم المجتمع العربي في الفكر العربي الحديث، المستقبل العربي - بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ٤ / ١٩٩٢ .

وتأسيساً علي هذه المسألة، من الضروري أن ينظر إلي الأمور نظرة موضوعية دون أن ننظر إليها بالحساسية؛ لأن الانتماءات التاريخية والثقافية والدينية واقع موضوعي في المجتمعات المعاصرة، وليس بمقدور أي إنسان أو أية جهة تغيير هذا الواقع الموضوعي، أو التشكيك فيه مهما بلغ الإنسان من الرقي والتقدم في المجتمع، وباستمرار هذه الانتماءات الموضوعية، تبشر بدورها الإيجابي في إثراء الوحدة الوطنية ومفهومها السياسي والاجتماعي، إذا كان التعامل السياسي والثقافي مع هذه الانتماءات تعاملًا حضاريًا، بعيداً عن كل مفردات التعصب والقطيعة والإلغاء والتشكيك التاريخي والمعاصر.

كما أنها قد تتحول إلي خط دفاع عن الذات إذا كان التفاعل سيئاً وبعيداً عن كل أبجديات الحضارة والعصر إذا أخذ طابع التجاهل أو الإلغاء أو التفاضل عنها، وعدم إدراك خصوصيتها، لا يؤدي إلا إلى المزيد من تثبيت أهل الانتماءات بانتماءاتهم؛ لأن الانتماءات الموضوعية كما أوضحنا سالفًا، حقائق تاريخية لا يمكن إزالتها عن الخريطة الاجتماعية وأن أي تعسف في العلاقات مع هذه الانتماءات الموضوعية، يؤدي إلي البحث أو تأسيس مشاريع عدة للوطن والدولة، ومن ثم تتصارع مع بعضها بكل أسلحة الصراع، ويكون الخاسر الكبير في المحصلة النهائية هو الوطن الذي يشمل الجميع ويستوعب كل التنوعات في أطروحية فعالة. لأن النظام السياسي الذي لا يلبي المتطلبات الطبيعية للمواطن ولهذه الانتماءات ينفصل تلقائياً عن القاعدة الاجتماعية، ومن ثم تمارس القاعدة الاجتماعية اللامبالاة المقصودة تجاه النظام الحاكم؛ لأنه لم يعط الناس شيئاً.

مفهوم التعايش في إطار الدولة الحديثة:

إن بناء دولة مؤسسية، تعتمد علي المؤسسات والأطر الإدارية الحيوية، وتحقيق غاياتها، يعد من الأهداف النبيلة التي يسعى إليها المواطن الواعي بمعالم حاضره ومستقبله، والمدرک لمتطلبات النهوض المتكامل في هذا العصر، دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والطائفية والعرقية والقبلية، ومن أجل بناء وحدة وطنية حقيقية، قوامها القانون الذي لا يفرق بين مواطن وآخر، اتكاء علي عرقه أو قبيلته أو انتمائه التاريخي، بل هو قانون يصهر كل هذه التنوعات، ويجعل كل مواطن ينتمى إلي الدولة ومؤسساتها المختلفة، بلا وسيط قبلى أو جهوى أو طائفى ومهما يكن من أمر.

وإن بروز حالة معينة في ضرورة إبراز الخصوصيات التاريخية والثقافية عند كل طرف في الدائرة المجتمعية الواحدة، لا يشكل خطراً حقيقياً علي الوحدة الداخلية للمجتمع؛ لأن هذه الخصوصيات ليست الشكل الوحيد والنهائي لإنتماء الإنسان إلي تاريخ محدد أو ثقافة معينة، فشمة دائرة انتماء أخرى، تشمل وتستوعب كل هذه الخصوصيات وهو الانتماء إلي القاعدة المشتركة التي تجمع الجميع ألا وهو «الوطن»^(١).

وهو الانتماء الذي يشمل الجميع، ويفيد من كل الخصوصيات والدوائر الثقافية المتعددة، بما يطور الوطن ويشرى حركته عبر التاريخ. ومن المؤكد أن تطور الوطن مرهون بمدى القدرة النظرية والعملية، وعلى بلورة رؤية أو نظرية وطنية تستوعب كل الخصوصيات، وتدفع بإرادتها تجاه

(١) مرجع سابق : ص ٥٤ - ٥٥ .

البناء الوطنى الشامل، فالوطن فى المحصلة النهائية هو إرادة جميع الخصوصيات فى العيش المشترك.

ويدور الدولة فى تعميق أسس السلم المجتمعى، يتسع الوطن لمدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دوراً أساسياً فى تكريس هذه الأسس وتمتين أواصر الوحدة الوطنية.

وضمن هذا المفهوم والإطار، يبدو الوطن وعاء ضرورياً لأنه وطن التعايش والتعدد، واستيعاب التنوع معه، تحول إلى ثروة فعلية، تزيد من آفاق المجتمع وروافده الإنسانية.

وإن ضامن التنوع المجتمعى والتعدد الثقافى فى الإطار الواحد، هو القضية الوطنية، التى تتسع للجميع، وتنتظر الإثراء والفعالية من مختلف دوائر التنوع والتعدد، وهذا يعنى أن هذه الدوائر فى علاقاتها مع بعضها تتجاوز العناوين العصبوية الضيقة، إلى رحاب المواطنة التى يشترك فيها الجميع. وعلاقات المواطنة وحدها تكفل للتعددية مضموناً صحيحاً، إذ هى حاصل إعادة توزيع أفراد المجتمع وفئاته داخل الكل الاجتماعى على قاعدة، الولاء للوطن، والولاء للنظام المدنى الديمقراطى، فتتوزع الحقوق تبعاً لذلك على مواطنين يكون وازع السياسة والتمثيل لديهم خدمة الحق العام، لا حيازة حق العصبية وتجديده من طريق هضم حقوق عصبيات أخرى»^(١).

وكما أوضحت سابقاً، وفى اعتقادى أنه ليس هناك أية عقبة حتى الآن فى رؤى وتوحيد جهود المسلمين والمسيحيين فى التلاقى البناء

(١) عبد الله بلقزيز التعددية السياسية، جريدة الحياة اللندنية ٣١ / فبراير / ١٩٩٦.

والتنمية والتعمير، التي تنتظم عموم البلاد وبناء أطر التعايش الدينى والثقافى بين الطائفتين، اللتين تشكلان جناحى الاستقرار والرخاء وبناء الدولة الإريتريّة المستقلة.

ويعلن الزعيم الوطنى عثمان صالح سبى رأيه فى مسألة قضية الوحدة الوطنىة والخلافات الإريتريّة، قائلا:

«إننى مع معالجة الواقع الإريتريّ بحلول واقعية، تمنع شعور أية فئة بالغبن وتؤمن بالتوازن العادل ... ولكن، لابد من الاعتراف بأن هناك مسلمين يميلون، بحكم تكوينهم الجغرافى والتاريخى والثقافى إلى الارتباط بأوثق الروابط بالأمة العربية، مع اتخاذ اللغة العربية لغة رسمية لهم، كما أن هناك وبنفس القدر مسيحيين، يتخذون التجريبيّة لغتهم الرسمية ولهم ارتباطات تاريخية ودينية وثقافية بإقليم التجراى الإثيوبى المجاور، وهناك نزعات إقليمية وقبلية لها ارتباطات خاصة بخارج الحدود الإريتريّة، وهذه الحالة ليست خاصة بإريتريا وحدها فمعظم أقطار العالم لها نفس الواقع والسمات.

إنما الخطورة تأتى عندما يتجاهل فريق وطنى مصلحة الفريق الآخر، ويحاول فرض سماته الخاصة على الآخرين»^(١).

ومما لا شك فيه أن هناك مصالح مشتركة بين فئات إريتريا المتباينة، كما أن هناك نقاط التقاء يمكن تنميتها بحيث يصبح الكيان الإريتريّ منسجماً مكملاً لبعضه بعضاً وفق التعدد والتعايش والإقرار بالواقع العملى، دون القفز فوق الواقع، وإنجاز هذا الانسجام هو من مسئولية

(١) عثمان صالح سبى: جذور الخلافات الإريتريّة وطرق معالجتها، ٢٠/٢/١٩٧٨ ص ٧.

النخبة الحاكمة بالدرجة الأولى جميع القيادات الإريتيرية المختلفة، فإن الدور المؤمل من الدولة في هذه المسألة، هو توفير المناخ الوفاقى والتعايش بين شرائح المجتمع المتعدد وحمايته من كل الأفكار التى تهدد مسيرة التعايش في المجتمع، وذلك عبر تطوير الوعي والفكر والحوار والتفاهم والتعاون، وتطوير وسائل الإدارة والتنظيم الاجتماعى، وترشيد الطاقات، والتوجيهات وتحسن بالتالى من آليات تحقيق الوحدة الوطنية المجتمعة وبدون ذلك يتدهور الوعي الاجتماعى، ويتحول من وعى وطنى إنسانى سليم، إلى وعى إثنى أو مناطق «جهوى» أو عشائرى، أو طائفى وبهذا تتدهور كل شروط الوحدة الوطنية، وتضعف كل خطوط وحدة المجتمع، فى إطار احترام التنوع. ووفق هذه العملية، تتحول الدولة إلى أداة للمسلم المجتمعى، وإطار لتنظيم مصالح جميع أبناء المجتمع بدون تحيز أو ميل لمجموعة دون أخرى^(١) فى جميع المجالات.

وخير دليل على ذلك استقلال إريتريا فى إطاره السياسى الراهن، فهو يشكل تجربة رائدة لتعايش الثقافات المتباينة والسلالات العرقية المختلفة، فى منطقة القرن الأفريقى ومناطق أخرى من العالم. فإريتريا تمثل نموذجاً للقطر المتعدد الثقافات والعروق.

وهكذا، فإن مفهوم التعايش المشترك بين هذه التنوعات على القاعدة المشتركة: الإنسانى، والدينى، والثقافى، والوحدة الوطنية، والمصالح الحاضرة والمستقبلية، والتعايش السلمى، يعنى بشكل محدد استبدال تقنيات عتيقة قمعية إلى أساليب سلمية، تقوم على الحجة

(١) مصدر سابق: الكلمة، ص ٥٦ .

والبرهان، وتحكيم الرأي العام لا علي الإقصاء والنفي والتجاهل، وتبقى الحدود التي تحافظ علي منهجية هذا التدافع، هو الولاء للأمة والمجتمع والوطن، والتعايش الذي نسعى إليه لا يعني بالضرورة تطابق وجهات نظر الجميع في كل القضايا والأمور، وإنما يعنى العمل على تأسيس وحدة سياسية - وطنية ترعى مصالح الجميع ويشارك في بلورتها الجميع.

تجديد الذات الوطنية:

إن الحديث عن الوحدة الوطنية، يجرنا إلى الحديث حول ضرورة تجديد ذاتنا الوطنية : كما هو معروف أن ركام السنين الغابرة من تاريخنا القديم في إريتريا وعبر نضالات طويلة، أجهضت فيه مشاريع التقسيم وحافظت على وحدة الأرض ووحدة الشعب، مما أوجد ذاتاً وطنية قوية ومتينة توحد الشعب مبنية على أساس قاعدة المصالح الاجتماعية الواسعة لتصل إلى واقع وطني جديد يعتمد التنوع ويحترمه، دون أن يفرط في حبيل الوحدة وقدسيتها وضرورتها الملحة. هكذا كان تاريخ آبائنا وأجدادنا، الذين حافظوا على وحدتهم بهذا المفهوم والأسس والمبادئ الوطنية الصادقة، وحدة وطنية لا تعسف فيها ولا إسفاف، وحدة القضية الوطنية، والوطن الواحد رغم الظروف والمعاناة التي عاشوها، وحدة المصير المشترك، وما ينبغي أن يكون اليوم بعد إنجاز الاستقلال الوطني، من جيلنا المعاصر، التأكيد على وحدة البناء والتطوير، وحدة الانسان من أقصى الوطن إلى أقصاه، بصرف النظر عن منبته الأصلي أو تشكيله التاريخي. بهذه المعالم والمؤشرات، نعيد بناء ذاتنا الوطنية في إريتريا، ونعمق أسباب الوثام الاجتماعي الوطني، وهذا هو المخرج الوحيد والحضاري الذي يخرجنا جميعاً، شعباً وأرضاً، من مأزق عديدة نحن في غنى عنها.

إن الوطن ينهض، بنهوض قيم السلم المجتمعى والشراكة الوطنية، ويسقط ببروز قيم التعصب والانغلاق على الذات تاريخيا ووجوداً معاصراً، وإن قدرنا فى إريتريا حكاماً ومحكومين جميعاً هو إعلاء قيم الشراكة الوطنية فى كل شىء وتذليل كل العقبات التى تحول وهذا الهدف المقدس، سواء كانت هذه العقبات داخلية من أهواء ومصالح عصبوية مقيته للذات وخاصة حب السلطة والانفراد بها دون الآخرين بحجج غير مبررة، أو خارجية تسعى نحو تفتيت أبناء الوطن الواحد تحت مسميات مختلفة، وتبريرات عديدة لا يهمهما فى النهاية إلا مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة .

الخلاصة:

أن قيم الشراكة الوطنية هى التى تفرض الظروف الذاتية الموضوعية، لإنهاء الانغلاق الداخلى، وتحبط مؤامرات الخارج التى تسعى نحو التفتيت والتقسيم، وأن الوطنية الحقبة تبدأ بالقبول النفسى والعقلى، بالآخر المغاير على قاعدة الوطن الواحد، والمصير المشترك، هذا القبول بدوره يبلور صيغ التفاعل والتضامن مع الآخر اجتماعياً وثقافياً ووطنياً.

لهذا؛ فلا أمن ولا استقرار للوطن إلا بأمن مواطنيه، ولا قوة للوطن إلا بقوة مواطنيه وكل انكسار، يصيب المواطن هو فى حقيقة الأمر يفتح هوة فى الجدار الوطنى.

ولهذا من الضرورى أن ندرك حقيقتين أساسيتين:

أولاهما: أن كل تعبئة ثقافية اجتماعية سياسية بحجة فرض ثقافة

معينه تحت أى مبرر أو عنوان كان، هى فى حقيقة الأمر تعبئة مضادة للوطن ومصلحته الاستراتيجية؛ لأن هذه التعبئة تفتح الأبواب جميعاً لاحتتمالات التفكيك الاجتماعى والتشرذم الوطنى.

ثانيتها: أن الالتزام بالتنوع الثقافى والتنوع الاجتماعى، يعد البوابه الوحيدة لتحقيق الوحدة الوطنية، وهو الذى يجعلنا نستفيد من التنوع المجتمعى بما يشرى الساحه الوطنيه داخليا وخارجياً، لأن هذا الالتزام يوحد المواطنين ولا يفرقهم، ويحافظ على كرامتهم وأمنهم جميعاً بدون تمييز أو تفريق وبالتالى، فإننا مع التنوع الذى يؤدى إلى الوحدة الوطنية المتكافئة التى يجد فيها الإنسان الإرتى نفسه، وضد التنوع الذى يقود إلى الانطواء والانعزال عن الجماعة الوطنية.

ومن أجل الوحدة الوطنية، يبقى الوطن ووحدته المجتمعية، من القضايا الإستراتيجية وذات الأولوية، التى ينبغى أن نعمل جميعاً، كل من موقعه وحقل اختصاصه، على صيانة الوحدة الوطنية، وتمتين الجبهة الداخلية بالحوار والحوار الديمقراطى، وتقبل آراء الآخرين من أبناء الوطن الواحد، وسد الشغرات التى تحول دون الانصهار الوطنى والاندماج الاجتماعى، ولهذا ومن منطلق الحرص على الوحدة الوطنية، نؤكد الثوابت الوطنية التالية:

١ - ينبغى أن ينصب اهتمامنا جميعاً، ومن أجل ترسيخ قيم الوحدة الوطنية ومبادئ الاندماج الاجتماعى، على عدم تهميش فئة ضد فئة أخرى، فليس من المصلحة الوطنية فى شىء، أن يسمح لأى طرف أو يتم التفاضى عن أى طرف آخر؛ لأن هذه التصرفات هى التى تفتت

قيم الوحدة الوطنية، وتقضى على الإمكانية الفعلية لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

وليعلم الجميع أن السماح للغة التعصب والإتهام والتوتر بالبروز، يعنى إعطاء الفرصة لتقويض الوطن من الداخل فى المدى البعيد، لهذا ينبغى أن ينصب اهتمامنا وعملنا، على تأكيد شراكة الجميع فى بناء الوطن وأهلية الجميع وإصالتهم فى الانتماء إلى الجماعة الوطنية، والاعتراف بتقاسم اللغة وصنع القرار الخاص بالوطن، انطلاقاً من هذه المبادئ للحفاظ على وحدتنا الوطنية ومن خلالها نحافظ على استقلالنا الوطنى.

٢ - الإقرار بأن الشعب الإريتري يتكون من المسيحيين ومن المسلمين وهو شعب عريق فى مسيحيته وإسلامه، وليس هناك أى مجال لطغيان إحدى الطائفتين على الأخرى تحت أى ظروف أو مسببات، بل عليهما التعايش فى سلام كما كانا دائماً وأبداً، وشعبنا بكامله وبعد أن أنجز مهمة تحرير الأرض والإنسان بنجاح، أمامه اليوم مهمة صعبة مشتركة، وهى إنجاز مهمة البناء والتعمير وتغيير حياة البؤس والتشرد والشقاء التى يعيشها حالياً إلى حياة الاستقرار والازدهار.

٣ - يتميز شعبنا بالثنائية الثقافية ودعامتها اللغتان العربية والتجرينية، وهما لغتان ذواتا جذور واحدة، وبالتالى تعتبران لغتين مشتركتين للشعب الإريتري بكامله، ويجب إن يكون تعليمهما إلزامياً فى المدارس والجامعات.

٤ - احترام الديانتين الإسلامية والمسيحية وعدم المساس بهما.

٥ - احترام المواطن وأمنه فى نفسه وعرضه وممتلكاته مسألة غير مسموح المساس بها إطلاقا.

٦ - لا يقيم المواطن الإريتري بمعيار انتمائه الدينى أو الإقليمى أو القبلى، ولكن بمدى صدقه وإخلاصه وكفاءته ويقدر عطائه للوطن.

٧ - إريتريا الحديثة التى ننشدها يجب أن يتساوى فيها المواطنون فى الحقوق والواجبات دون تمييز، وإن المعيار للمواطن الصالح فيها يكون بقدر إخلاصه للوطن ويقدر عطائه ولا مكان فى ذلك للاعتبارات الأخرى.

٨ - احترام العرف الذى يمثل تراثا هاما لشعبنا واحترام ما تعارف عليه الناس من القيم والتقاليد الحميدة الموروثة.

إن التمسك بهذه المبادئ من شأنه أن يعمق الوحدة الوطنية لشعبنا، وفى نفس الوقت من شأنه تأمين السلام والأستقرار فى إريتريا، حتى يتفرغ شعبنا لمعركة البناء والتنمية والتقدم، وهى معركة مستمرة بحكم أننا نسعى للأحسن.

الفصل الحادي عشر

الإقرار بمبدأ التعايش الدينى والثقافى فى إريتريا

المحتويات:

- ١ - مفهوم الثقافة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد
- ٢ - التعليم ومطلب الانصهار الوطنى
- ٣ - العدل
- ٤ - الظلم
- ٥ - تأكيد مفاهيم الحرية

مفهوم الثقافة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد:

إن الثقافة عموماً، كما هو معروف، ليست مقتصرة علي جنس أو فئة دون أخرى أو مكان دون غيره، فالثقافة لا تعرف بل لا تعترف بالحدود البشرية ولا الجغرافية، وحيث إنها ترتبط بالإنسان وجوداً وزماناً ومكاناً، ولذلك فهي قابلة للتغير تقدماً وانحطاطاً^(١).

إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم علي أنها جميع السمات الروحية التي تمنح الإنسان قدرة علي التفكير في ذاته، وهي التي تجعل منه كائناً يتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة علي النقد والالتزام الأخلاقي، وعن طريقها نهتدي إلي القيم ونمارس الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه وتعرف ذاته^(٢)، والثقافة بمفهومها العام هي ذلك النسيج الكلي المعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات، والقيم، وأساليب التفكير، والعمل، وأنماط السلوك وكل ما دخل عليها من تجديدات، أو ابتكارات أو وسائل من حياة الناس، وتعتمد الثقافة في جوهرها علي العملية السلوكية المكتسبة، كما تعتمد علي التعليم، وهذا ما يؤكد حاجتها إلي العملية التربوية. واهتمام الشعب الإريتري بالتعليم والثقافة والفنون لم يكن وليد الحاجة، بل هناك حضارة وثقافة عريقة وأصيلة يعود تاريخها إلي أزمان بعيدة كما أوضحنا^(٣)

(١) محمد عثمان أبو بكر: جذور الثقافة العربية والتعليم في إريتريا ص ١١١. القاهرة يونيو ١٩٩٧.

(٢) مصدر سابق: ص ١١١.

(٣) لمزيد من التفاصيل والإيضاح انظر كتابنا عن جذور الثقافة العربية والتعليم والذي صدر أخيراً في يونيو ١٩٩٧.

والثقافة التي نعيشها هنا هي - علي سبيل المثال - طريقة الحياة والتفكير المؤدى إلي سلوك وتصرف وعمل.

ويمكن القول، إن طريقة الحياة والتفكير وصياغة السلوك علي أساسها يشمل اللغة التي هي وسيلة الفكر وأداته، ويشمل العقائد والعرف والتقاليد والموروثات التي ينبثق منها التفكير والتعبير والعمل، ويشمل أيضاً الفنون التي تعبر عن التكوين النفسي، والفكرى^(١).

والثقافة : هي حياة الإنسان ولا وجود لها بدونه، كما لا قيمة له بدونها، فالإنسان يعيش بها، ولها ، ويقاوم من أجلها إذا اقتضى الأمر.

والإنسان يكتسبها اكتساباً واعياً وأحياناً خاصة في البدايات الأولى يضطر إلي خلقها خلقاً، حتي يتمكن من تحقيق التقدم والرقى الحضارى في أسلوب حياته^(٢). وحين يرتقى الإنسان بهذه الثقافة المختلفة والمكتسبة من خلال النضال، يصل إلي التمدن أو الحضارة، التي تعد أرقى درجات للثقافة وللعقل، وإن ذلك لا يتم إذا لم تكن الحضارة ذات بعد إنساني، فالعبرة في نهاية الأمر ليست فيما تنتج هذه الحضارة أو تلك من المعجزات المادية، وإن كان ذلك بعد ذاته مهماً، بل ما تحويه وتكونه من قيم ومبادئ إنسانية. وقد قال في هذا الصدد الزعيم الوطني الخالد عثمان صالح سبي: «إن الثقافة العربية والإسلامية في إريتريا

(١) عبد الله نجيب محمد (دكتور) : بحث ألقى في الندوة الدولية للقرن الأفريقي ٥ - ١٠ يناير ١٩٨٥ بعنوان الصراع الثقافي في القرن الأفريقي.

(٢) أحمد البغدادي (دكتور): مفهوم الثقافة ص ٩، مجلة علم الفكر، المجلد الرابع والعشرون - العدد الرابع أبريل ١٩٩٦ .

ومنطقة القرن الأفريقي هي ثقافة مؤسسة منذ أكثر من ألف عام في هذه المنطقة وليست جديدة، بل عميقة الجذور والوجدان»^(١).

ومن خلال هذا المفهوم، يجب أن تكون المعالجة الثقافية والتعايش الثقافي في إريتريا بين أبناء الوطن الواحد.

ومن ينادون اليوم بالقفز فوق الحقائق التاريخية لهذا الشعب باعتبار اللغة العربية أجنبية المنبت «أي من صنع الاستعمار البريطاني» تعمداً أو جهلاً بحقائق الأمور والتاريخ والجغرافيا، يهدفون بحق إلى إلغاء دور الإسلام والثقافة الإسلامية في إريتريا، وهذا مما يخلق فجوة عميقة في الوحدة الوطنية، ومناقشة هادئة دون الانفعال أو التعصب لا بد من العودة قليلاً إلى الوراء، لقراءة تاريخنا المعاصر، والذي تتجاهله بعض الفئات حتى بالسماع. ومن المفهوم أن من لا ماضى له، لا حاضر له ونحن هنا عندما نكرر ذكرها في أكثر من موضع، فذلك للاستفادة من هذه التجارب التي سبقت، وكيف عولجت حفاظاً علي الوحدة الوطنية من جيل الآباء الذين سبقونا في هذا المجال، وردود الفعل التي حدثت في هذه المسألة بين الطائفتين: المسلمين والمسيحيين وكيف حسمت بلا رجعة. حفاظاً علي وحدتهم وتماسكهم من أجل التعايش في وطن واحد^(٢).

ومن الثوابت الوطنية التي ناضل الشعب الإريتري من أجلها طوال ثلاثين عاماً، التعددية السياسية والديمقراطية واعتماد اللغتين العربية والتجريدية، باعتبارهما لغتين رسميتين للبلاد والاعتراف أيضاً بانتماء

(١) عثمان صالح سبي: جذور الخلافات الإريتريّة وطرق معالجتها.

(٢) لمعرفة المزيد حول هذه المسألة وكيفية معالجتها انظر كتاب المناضل محمد عثمان علي خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجزئة ومشروع الانتماء العربي، ١٩٩٤ .

إريتريا العربي حضاريا وثقافياً، وهذه من القضايا الجوهرية والتي تعتبر أساساً من منطلقات الثورة الإريترية^(١)، ولم يتوقع أحد أن تكون هذه المبادئ مشار خلاف وجدل بعد التحرير وفي أثناء اقرار الدستور الإريترى، الجديد، والالتفاف حول هذه الحقوق المشروعة ضرباً من الخيال، قد يؤدي في النهاية إلى الانشقاق وشرخ في الوحدة الوطنية الإريترية والتي تعتبر صمام الأمن وعامل الاستقرار في البلاد. ومن هذا المنطلق، كان حديثنا فيها وأفردنا لها فصلاً كاملاً؛ نظراً لأهميتها ونكرها في كل مواضع بحثنا دوماً؛ لأخذ العبر من الماضي القريب المعاصر.

هذه أخطر ظاهرة سياسية تواجه مجتمع الدولة الإريترية المستقلة، وهي من التحديات السياسية المهمة والتي يجب الإقرار بها، والمخرج منها لا يأتي إلا بالعودة إلى الخيار الديمقراطي، وضمان التعددية السياسية، وحرية الصحافة أمام الرأي العام خلال ذلك الحوار، والمناقشات الحرة، وإقامة الندوات الفكرية والسياسية أمام الرأي العام الإريترى، وعودة بنا إلى التعايش الدينى والثقافى في إريتريا: مما لا شك فيه أن المرتكزات الدينية والثقافية والقومية، تشكل الجذور الأساسية والمهمة في تكوين الشخصية الإنسانية للشعوب، وتلعب دوراً كبيراً في تحديد مساراتها التاريخية والسيكولوجية، وتوجه إرادتها المستقلة بتلك التراكمات التاريخية التي تعكس باستمرار خيارات الشعوب في الانتماء الحضارى، ولذلك فإن مسألة اللغة تنصدر موقعاً متقدماً في واقع الشعوب، وتتحكم في كثير من حركتها وأنشطتها المختلفة، وتبلور إلى حد كبير هوية

(١) محمد عثمان علي خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجزئة ومشروع انتمائها العربى،

الشعوب والقوميات، وتندرج في إطارها الجوانب الثقافية وأدوات التعبير عن التراث والعادات والتقاليد وتُشكل في النهاية بالنسبة للشعوب مركز إشعاعها الفكري والسياسي والاجتماعي، وبالتالي يصعب إحداث أي تفكك في هذه العملية المتناسكة والتي تعطي أبعادها في كل المراحل وتطور عبر العصور المختلفة ضمن الظروف المتاحة والمحيط بها،^(١) لذلك فإن اللغة لأي شعب لا تفرض عليه بقوة السلاح أو عن طريق القهر السياسي والثقافي، فمعظم الحروب التي فجرها الطغاة بسبب تلك النزعات المريضة، التي أرادت إذابة شعب في لغة وقومية لا تعبر عنه ولا تنتمي لمشاعره بأية حال من الأحوال.

ويقول الأخ المناضل محمد عثمان علي خير: «عندما نقف اليوم ويجدية باللغة علي واقع إريتريا الثقافي ومعطياته الراهنة وعن الأسباب التي تدفع قومية التجريدية في إريتريا إلى العودة في نفس الاتجاه الشوفيني في فترة الأربعينات، حيث انبرت الأقطاب الطائفية أمثال قس دمطروس وأسفها ولد ميخائيل في تلك المرحلة، مطالبة أن تكون اللغة الرسمية في إريتريا بكل أبعادها الأكسومية (اللغة التجريدية)، وعلي الغالبية (الإسلام) أن تنصهر في إطار هذا المشروع القومي والذي كان يقف من ورائه سدة الكنيسة الكبيرة في أسمرا، وقد فجر هذا الاتجاه بالمقابل حمية المسلمين ووقفوا بصلابة ضد ذلك المشروع المستبد، وأعلنوا بأن من حق الغالبية الإسلامية في إريتريا أن تطالب سيادة اللغة العربية واعتبارها اللغة الرسمية للبلاد»^(٢).

ونحن عندما نذكر جيلنا بهذه المواقف الماضية من تاريخنا المعاصر

(١) مصدر سابق .

(٢) محمد عثمان علي خير: مرجع سابق.

حتى لا نكرر نفس المأساة والتوجيهات التي قد تحدث حاضرا أو مستقبلا الشرخ الوطنى ونحن اليوم في غنى عنه بعد أن أنجز شعبنا الاستقلال الوطنى، فلا داعى إلي سلبيات الماضى والتي تجاوزها الزمن بالتعقل والمحكمة الوطنية حقيقة كانت إريتريا دوما بالنسبة للمسلمين مشروعاً وطنياً يتعايش فيه المسلمون والمسيحيون، وبالفعل ضرب الطرفان أروع الأمثلة لهذا التعايش فيه كثير من الجوانب الوطنية؛ مما يؤكد أن المستقبل للتعايش الثقافى والدينى في إريتريا، بل وأكدته مرحلة الثورة وتلك التضحيات الباهظة التي قدمها الطرفان في حرب التحرير - ولذلك أكدته في الثاني عن الوحدة الوطنية من التعايش الوطنى والثقافى بإسهاب. بالتأكيد. أرجو ألا أكون مخطئاً في تصوري هذا، فإن الإخوة المسيحيين وخاصة الطبقة المثقفة والمستنيرة، سيلعبون دوراً كبيراً ومؤثراً في مسألة إقرار اللغة العربية كلغة وطنية للشعب الإريتري بجانب التجريبية حيث برز لهم ذلك البعد الحضارى الذى تمثله هذه اللغة وآثارها في الحضارة الإنسانية وهى أقدم وأرقى من كل اللغات الهجينة.

التعليم و مطلب الانصهار الوطنى:

تشكل التربية التعليمية الوعاء الحاضن لمجموع الطبقات ذات العقل الإيجابى علي المستوى الاجتماعى، إذ أن التربية التعليمية تسعى إلي تشكيل الإرادات واكتشاف المواهب، والتعرف من قرب علي القابليات، والعمل علي تزويد هذه الطبقات الفتية بالمهارات التي تمكن المرء من الرقى بمستوى كفاءته وعطائه الفعلي، ومن هنا فان أي خلل يصيب جهاز التربية والتعليم، ينعكس بشكل مباشر علي كافة حقوق الحياة وجوانبها، ولذلك فإن الصورة الزاهية لإريتريا الجديدة التي يحلم بها

المواطن، لا يمكن تحقيقها إلا بالعلم، والمجتمع الذي تسوده الأمية والجهل لن ينهض اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، وكان أمراً جيداً وتوجها واعياً للشورة عندما اهتمت بهذا الجانب منذ وقت مبكر، ومارست التعليم في المدارس التي أنشأتها بإمكاناتها الذاتية المحدودة، كما بعثت بآلاف الطلاب إلى الخارج وبالذات إلى المنطقة العربية والذين نالوا قسطاً من التعليم. وكثيرون منهم ساهموا بعد ذلك في الثورة وهم مسلحون بالعلم^(١).

والتعليم في حقيقة جوهره، ليس هو تلك الدروس اليومية التي يأخذها الطالب في المدرسة، بل هو قبل ذلك، فلسفة كامله تسهم في بنائها وتحقيقها كل المواد الدراسية والمعارف والممارسات، التي تبدأ مع الفرد من طفولته التي تغرس فيها بذور مستقبل حياته السلوكية، ونمى فيها حواسه، مروراً بكل موارده الثقافية والعلمية والتدريبية وانتهاءً بمجموعة الخبرات والمسالك المتراكمة والتي يتحصل عليها في شيخوخته، وينقلها إلى الأجيال من بعده، وبالتالي فإن التعليم هو التنمية، وهو الرحم الذي تزرع فيه الأجنة وتتأهل، لتنتلق في جميع مجالات الحياة، ولذلك فإن العملية التعليمية في مختلف مراحلها، ينبغي أن تكون فلسفة وأهدافاً ومحتوى، متجهة نحو تطوير قدرات الإنسان العقلية والفكرية، حتي يتسنى للطالب مواكبة التطورات العلمية الهائلة التي تنشدها البشرية في هذه الحقبة من الزمن^(٢).

ومجمل القول، إن التعليم وتطويره يعد من الأسس الجوهرية للنجاح

(١) من البرنامج المرحلي والمستقبلي للتنظيم الموحد ص ٨ .

(٢) مرجع سابق ، ص ٦٤ .

في تنفيذ خطط التنمية في المجتمع، لأنه يؤسس القواعد المختلفة، وعلي هذا فمشاريع التعليم والتثقيف الاجتماعي، لا تعد مشاريع استهلاكية، هي من صميم العمليات الإنتاجية، لأنها تتجه لبناء إنسان وهو الرأس مال الحقيقي لأي مجتمع، وإنما هو جزء منها، لذلك فينبغي أن تنبع فلسفة التعليم وخلفيته الأكاديمية من حاجات المجتمع الجوهرية؛ حتى يكون هناك انسجام وتناغم بين ما يأخذه الطالب في قاعات الدرس، وما يجده في الشارع.

فالتعليم بما يشكله من سياق تربوي ومعرفي، يحقق الوحدة التربوية والفكرية لأبناء الوطن الواحد، وينبغي أن تبتعد مناهجه وأدواته التعليمية عن كل النوازع الضيقة والعناوين التي توزع أبناء الوطن إلي فئات وطوائف ويجب السعي لتثبيت منهج تعليمي وطني عام، يعلى من شأن الإنسان ويحافظ علي حقوقه، ويسعى نحو صيانة وكرامة الوطن والمواطن، بعيداً عن عناوين التمزق التي تنتشر في عصور التخلف السياسي والحضاري، وفق ما تقدم ذكره ومن المسلمات العامة والمبادئ السياسية ولوعينا بدور التربية في بناء الأمم والشعوب. ومن هذه المبادئ التأكيد علي الآتي:

* إن التربية المتمثلة في المدرسة والتعليم النظامي مؤسسة ليست قائمة من فراغ، وليست معزولة عن الأرض التي نعيش فيها، بل هي مرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع، وتستند إلي فلسفته الاجتماعية وإصالته القومية.

* إن التربية المتمثلة في التعليم النظامي المدرسي ليست بعدا واحدا

هو بعد الحاضر، بل ذات أبعاد ترجع جذورها التاريخية إلى الماضي، وقد حاضرها إلى آفاق المستقبل وطموحات وآمال الشعوب^(١).

* إن التربية المتمثلة في التعليم النظامي عملية تسهيل وتسريع لتنفيذ خطط التنمية القومية للمجتمع، إنها عامل ضروري في أحداث التطوير، والتنمية والإسراع بالتنمية يرفع بدوره من مستوى التعليم نفسه فالعلاقة بين التعليم الهادف والتنمية علاقة جدلية.

* إن التربية المتمثلة في التعليم المدرسي النظامي أداة فعالة وسلاح قوى مضمون لإحداث التغييرات الاجتماعية البناءة، والتقدم السياسي، والثورة التكنولوجية والمعرفية.

* إن الأخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ليستوعب كل أطفال الأمة، ويشمل كل الجماهير العريضة للشعب صغارا وكبارا، ذكورا وإناثا في القرى والمدن، في البدو والحضر، أمر لازم لمشاركة الجماهير العريضة في عملية التنمية.

وهكذا، فإن الأخذ بهذه المبادئ الأساسية والمسلمات العامة، يجعل من التربية قوة تنموية كبرى وسلاحا متينا لخدمة الجماهير الكادحة، ومجابهة المشكلات التي تتحدى المجتمع.

عملية تعليم الكبار:

إن قضية تعليم الكبار وإعدادها الإعداد الملائم من أجل أن تسهم

(١) مسارع الراوى: (دكتور): تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية، المستقبل

العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨١، بيروت ١/ ١٩٨٠، العدد ١١ .

إسهاماً فعالاً في عملية البناء والتنمية التي تنتظم البلاد، فهي قضية سياسية لا بد أن ينظر إليها من خلال أبعادها المتشعبة؛ فقضية تعليم الجماهير أمر ملح لا بد منه.

مشكلة الأمية وأبعادها القومية:

كما هو معروف أن الأمية كظاهرة اجتماعية معقدة التركيب، تمتد من حيث مدلولاتها ومحتواها وأشكالها امتداداً خطيراً، تؤطره الأبعاد المتشابكة لقضايا التنمية والتربية في المجتمعات المختلفة، خاصة في العالم الثالث حيث تبدو الصورة أكثر تعقيداً وتفرض علي هذه البلدان مهام عسيرة وشائكة في مجالات التحرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي^(١)، ولاعتماد المبادئ والاتجاهات السياسية التالية.

المبدأ الأول: المفهوم الحضاري للأمية:

لم تعد مشكلة الأمية في كل أبعادها مشكلة تعليمية أو تربوية فحسب، بل هي في الأساس مشكلة حضارية، لذا ينبغي تحرير مفهوم محو الأمية في إطاره الضيق المقصور علي تعلم القراءة والكتابة والحساب، ومن اعتباره أيضاً نشاطاً تعليمياً من الدرجة الدنيا، ليستوعب الأبعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عنها، وبحيث يصبح اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ليس غاية في حد ذاتها، بقدر ما يجب أن يكون

(١) قمر الدين علي قرنبي «دكتور»: بحث ألقى في «الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية» التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية والتي انعقدت ببغداد بين ٢٥، ٣٠ أبريل ١٩٧٩.

وسيلة لبلوغ عمليات أهم، ومن هنا ينبغي توظيف تلك المهارات المكتسبة في سياق التقدم لتحقيق المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع الجديد، والقيام بالمسؤوليات التي تقتضيها المواطنة الصالحة.

المبدأ الثاني: تكامل جهود محو الأمية مع جهود التنمية:

علي الرغم من أن الأمية مشكلة في حد ذاتها، إلا أنها وجه آخر لقضية وجهها الأول هو التخلف الحضارى، ولهذا يتطلب الأمر أن يكون العمل في مجال محو الأمية مستهدفاً في ذات الوقت تحديث المجتمع وما يشتمل عليه من بني وعلاقات اجتماعية، وهذا يتطلب ضرورة اتخاذ أسلوب المواجهة كأساس لحملة محو الأمية في كل موقع من مواقع العمل، إذا ما أريد تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع الإريتري في حركة المعاصرة والتقدم. كذلك لابد من ربط جهود محو الأمية بجهود التنمية الشاملة، ويتمثل ذلك بالدرجة الأولى في عمليات التدريب المهني والثقافة العمالية والإرشاد الزراعي وتنمية المجتمع وتوجيه الجهود لنمو الفرد المتكامل، بما يحقق انعكاسات واضحة علي بناء المجتمع وتكامل وتخطيط التنمية الاقتصادية والبشرية علي مختلف المستويات.

المبدأ الثالث: أهمية القرار السياسي والإرادة الجماهيرية في الحملة الشاملة لمحو الأمية:

يعد هذا المبدأ من الأهمية بمكان، لأن مشكلة الأمية باعتبارها مظهراً للتخلف، وهي مشكلة ذات طابع سياسي، تتطلب جهداً قومياً ووطنياً وتستحق الأولوية، ولما كان جوهر هذه الإستراتيجية يركز علي أسلوب المواجهة الشاملة علي مستوى جميع مناشط الحياة في المجتمع،

يهدف تحديثها، فإنه لا يمكن تنفيذها بغير قرار سياسي يتخذ من أعلى مستوى في الدولة؛ لتكون تلك المواجهة الشاملة ملزمة لجميع القائمين على شئون التخطيط والتنفيذ في مختلف الأنشطة في المجتمع، وليكون في الوقت نفسه منظماً لجميع الطاقات، والتحرك بها في الاتجاه السليم نحو القضاء على الأمية بمعناها الحضاري، بما يحقق الإرادة الشعبية.

والقرار السياسي والإرادة الشعبية لهذه الصورة يمثلان شرارة الانطلاق للحركة الاجتماعية الشاملة، التي تتصدي لكل مظاهر التخلف في المجتمع، فهما يملكان القوة التشريعية والإدارية والشعبية المؤثرة حتي تنفيذ الخطط الاستراتيجية وما تشتمل عليه من خطوات، كما يملكان تزويدها بإمكانات التنفيذ.

العدل:

إن إعادة الاعتبار إلي مفهوم العدل في الدائرة الثقافية والاجتماعية والسياسية يعد مشروعاً وطنياً مهماً، وليس مجرد وجهة نظر ثقافية وفكرية. وعلي هذا الأساس، ينبغي للقوى الوطنية المختلفة والنخبة الحاكمة في البلاد أن تقوم بإعادة ترتيب أولوياتها، علي ضوء الحقائق لمفهوم العدل اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وفق الإقرار بمجتمع التعدد والتنوع الثقافي القائم علي التبادل والتعارف والحوار^(١).

والعدل هو جوهر الحضارة العربية والإسلامية وأساس العمران^(٢) حين تبدى العدالة وارتفعت تلك الحضارة إلي العلا، وحين غاب أو غُيِّبَ،

(١) مرجع سابق، ص ٦٨ .

(٢) عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي - ١٩٩٣ - بيروت - الطبعة الخامسة.

انهارت وتراجعت، وهذا هو سر المأساة التي نعيش ونقاسي منها، لیتنا نتذكر فنتدبر ولكن لا حياة لمن تنادی^(١).

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(٢)

الظلم محرم ومقاومته واجبة:

فالظلم في المفهوم الإسلامی ليس من أكبر المنكرات والكبائر فقط، ولا هو مؤذن بفساد العمران فقط كما قال ابن خلدون، ولكنه قبل هذا وذاك، عدوان علي حق الله، وانتهاك لقيمة العدل، التي هي الرسالة والنبوة.

ففي الحديث القدسی: «يا عبادي إني حرمت الظلم علي نفسي وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا»^(٣).

وكبح الظلم من أسباب توجيه الخطاب الإلهی الذي نزل: ﴿الْيَذُرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيَشْرِي لِّلْمُحْسِنِينَ﴾^(٤)

وفي التحذير من إيقاعه بالناس يقرر القرآن:

﴿إِنَّمَا النَّسِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٥)

(١) صلاح الدين حافظ: صدمة الديمقراطية، الطبعة الأولى ١٩٩٣ - سينا للنشر.

(٢) قرآن كريم: سورة النحل - الآية ٩٠.

(٣) حديث قدسی.

(٤) قرآن كريم: سورة الأحقاف - الآية ١٢.

(٥) قرآن كريم: سورة الشورى - الآية ٤٢.

بل أباح الإسلام القتال لرد الظلم: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا
وَلَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ خَيْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (١)

ولم يسمح للمسلم بأن يجهر بالسوء إلا في حالة واحدة هي تعرضه
للظلم حيث قال: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ (٢)

بل هناك تحريض علي مقاومة الظلم وشرعية قانونية معترف بها
لتلك المقاومة ففي الأحاديث النبوية: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان
جائر» (٣).

«إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا علي يده أوشك أن يعمهم الله
بعقاب» (٤).

وهذا الحديث الأخير، له إبحاؤه المهم، حيث يتوعد الله الساكتين
علي الظلم بالعقاب إذا هم استسلموا له.

وقوله صلي الله عليه وسلم: «كلا والله، لتأمرن بالمعروف وتنهون
عن المنكر ولتأخذون علي يدى الظالم ولتأطرنه علي الحق أطراً ولتقصرنه
علي الحق قصراً، أو ليضرين الله قلوب بعضكم علي بعض» (٥).

وهكذا، فإن مقاومة الظلم تعد ضمانة فعالة لتأكيد الرقابة الشعبية.

ومن هنا، فإن وجوب مساءلة الحكام في الإسلام واجب وطني

(١) قرآن كريم : سورة الحج، الآية ٣٩. (٢) قرآن كريم : سورة النساء، الآية ١٤٨.

(٣) حديث نبوي شريف.

(٤) حديث نبوي شريف.

(٥) حديث نبوي شريف.

مقدس ونذكر هنا بأن المسألة ليست مجرد حق، للأمة أن تباشره أو تتنازل عنه، ولكنه واجب شرعى، تؤثم الأمة وتحاسب أمام الله إن قصرت في أدائه ففى القرآن الكريم: ﴿لَا يَزِيدُكُمْ إِلَّا ظِلْمًا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَفَمَبْتَكِرُ النَّارُ﴾^(١)
 {وَبَلَّغَ الْقُرْآنَ أَهْلَكُنْهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمِثْلِهِمْ مَثْوًى} ^(٢)

فالعدل هنا قيمة مطلقة وليست نسبية بمعنى أنها واجبة الالتزام في كل الظروف أو في مواجهة الأعداء كما هي مع الأهل والحلفاء.

لقد كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى أحد عماله يقول: «وأما العدل فلا رخصة فيه من قريب ولا بعيد، ولا في شدة ولا رخاء، والعدل - وإن روى لنا - فهو أقوى وأظفاً للجور، أقمع للباطل من الجور»^(٣).

وروى عن بعض البلغاء قوله: «إن العدل ميزان الله الذي وضعه للخلق ونصبه للحق»^(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الناس لم يتنازعوا في أن عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة، ولهذا يروى أن الله ينصر الدولة العادلة، وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة».

وقال في موضع آخر: «العدل نظام كل شيء، إذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة»^(٥).

(١) قرآن كريم: سورة هود، الآية - ١١٣ .

(٢) قرآن كريم: سورة الكهف، الآية ٥٩ .

(٣) تاريخ الطبرى - ج ٣ ص ٥٨٥ .

(٤) الماوردى: أدب الدين والدنيا - ص ١١٩ .

(٥) ابن تيمية - الحسبة - ص ٩٤ ، ٩٤ .

وهكذا، فإن الظلم والاستبداد يأتي من احتكار السلطة، وهذا يؤدي إلى مصادرة الحياة السياسية عن طريق إلغاء الأحزاب، وكبت حرية التعبير، ثم ما استتبعه ذلك من مظالم وتعال على من يشاركه في العمل السياسي وهذا الأمر يؤدي إلى استبعاد الجماهير من أي تكليف، حيث السلطة منفردة بالقرار في كل شيء، فضلاً عن أن الجماهير ليس لها حتى محاسبتها أو مساءلتها، ولذلك لا نتردد في قولنا إن قضية الحرية والديمقراطية في بلادنا، هي الحل للخروج من المأزق الذي تمر به البلاد.

تأكيد مفاهيم الحرية:

من الثابت أن تغييب الحرية على المستوي السياسي والاجتماعي يؤدي إلى ممارسة آليات التحريش على الآخر فكراً ووجوداً، بحجة القانون والسيادة ويصبح الأمر المطروح مع أية مسألة خلافية، هو استخدام القوة والعسف والقهر والحجر على آراء الآخرين وتصعيد الأخطاء والتوتر التي تستفز كل العصبية والغرائز، «وما يزيد الأمر تعقيداً في غياب الحرية الاحتكام للآلية الديمقراطية لمعالجة الأمور، الخلافية^(١) ومهما يكن من الأمر فتغييب الحريات لا يوفر أمناً جماعياً ولا سلاماً أهلياً، بل العكس من ذلك تماماً، إذ أنه يوفر الأحقاد واستخدام القوة في العلاقات الاجتماعية^(٢)، وذلك أن الحرية في مفهومنا لا تتجزأ، والديمقراطية لا تتناقض، لكنها متكاملة وتنشط وتؤثر وتتأثر، من خلال مؤسسات المجتمع المدني. سواء أكانت مؤسسات دستورية وحكومية، أم مؤسسات رقابية وأمنية، أم كانت مؤسسات تشريعية وصحافية إعلامية، فهذا هو

(١) معن بشور: أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية، المستقبل العربي، بيروت عدد ٢٠٢.

ديسمبر ١٩٩٥.

(٢) المصدر السابق.

الحال الذي يخلق دنيا مكتسبة متتابعة، للعملية الديمقراطية، والذي يحمى استقرار الدولة ويحفظ سلطتها - غير الجائرة - وهيبتها - غير القسرية - ويعمق مفهوم الحرية في الأوساط الشعبية والحكومية، على السواء، ويجد خطوطاً واضحة تفصل بين المسئوليات المختلفة، مسئولية الدولة ككل، ومسئولية الحكومة في الدولة، ومسئولية المجتمع بأسره، ومسئولية الصحافة والإعلام في المجتمع والدولة على السواء لأن الحرية ليست شيئاً يطلب من الآخرين، إنها شيء يمارس وتقبل تبعاته^(١).

لقد احترم الله الإنسان، وكرمه وكرم عقله وضميره وحياته فلم يفرض عليه بالقوة وإنما بالإقناع.

(١) جودة سعيد: مفهوم التفسير، دار الفكر - دمشق - سوريا - دار الفكر بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ .

الفصل الثانى عشر

أزمة المعارضة والقيادة السياسية

المحتويات:

- ١ - العلمانية والديمقراطية.
- ٢ - غياب المعارضة والقيادة السياسية فى إريتريا.
- ٣ - دور النخبة السياسية والوعي الوطني والانتقال السلمي للديمقراطية.

العلمانية والديمقراطية:

إن وحدة الوطن العربي من الأمور الهامة والضرورية في إريتريا، ولقد طبق شعبنا منذ البدايات الأولى لنمو الحركة الوطنية في إريتريا في الأربعينات، رافعين شعار الدين لله والوطن للجميع إيماناً منهم بأن الشعب الإريتري ينقسم إلى طائفتين (مسيحيين ومسلمين) ومن أجل التعايش بينهم لابد من إقرار مبدأ فصل الدين عن الدولة والعيش معاً في إطار التعدد دينياً وثقافياً، في ظل دولة واحدة تضم الجميع، وهكذا توحدت إرادة الشعب الإريتري في الحرية والاستقلال ومقاومة الظلم والطغيان والاستبداد الإثيوبي الاستعماري لبلاده حتى تحرير الأرض والشعب، وانتصرت إرادة الخير ضد الشر وحقق الشعب الإريتري انتصاره، ونال استقلاله الوطني في كامل تراب أرضه ووطنه. وبعد هذا الانتصار العظيم الذي حققه شعبنا لابد من إيجاد دولة المؤسسات والقانون والحق والعدل والسلام، من خلال تبني الديمقراطية الحقيقية والتعددية السياسية، لتسود قيم العدالة والمساواة والسلام وبعم الأمان في ربوع إريتريا، والأخذ بمبدأ العلمانية والديمقراطية في الدولة العصرية الحديثة في البلاد. ولا أريد أن أدخل في التفاصيل عن هذا المفهوم؛ لأنه كثير الجدل والنقاش والاختلاف فيه كثير. ولكنني أتناوله من زاوية العلمانية والديمقراطية وحدة واعتبارات تخص إريتريا وشعبها ضمن هذا الإطار وطن التصدي والتعايش. وهنا يجدر بنا أن نشير بطريقة مختصرة إلى مفهومي العلمانية والديمقراطية؛ حتى نقر مبدأ التعايش والتعدد في الدولة الإريتريّة لخصوصيتها ووضعها الخاص وكما هو واضح، فإن مفهوم العلمانية والديمقراطية الليبرالية هما وليدا العملية التاريخية ذاتها، فالعملية

التاريخية التي قادت إلى توحيد الدولة في الشؤون الدينية قادت أيضا إلى الديمقراطية الليبرالية. وبهذا المعنى الضيق ، تكون العلمنة هي: عملية نقل القرار في الشؤون الدينية من الحيز العام إلى الحيز الخاص.

والحقيقة، أنه من غير الممكن مفهوما التفكير في حرية التعبير عن الرأي والمعتقدات دون انتقال المعتقد إلى مجال حرية القرار، وحرية القرار بحكم تعريفها هي حرية فردية، وإذا كانت حرية الرأي المفتقد والتعبير عنهما مقوماً من مقومات الديمقراطية، فتكون العلمنة، بالمعنى الأنف ذكره من مقومات الديمقراطية^(١).

لقد تطورت الديمقراطية الليبرالية تاريخيا ومرت بمحطات حاسمة عدة في تاريخ تطورها، وتوسعت خلال هذا التطور مفاهيم مثل الشعب والأمة والفرد، وما زالت هناك أسئلة عديدة مفتوحة، ولكن من الواضح أنه خلال هذه العملية انتقل الانتماء الأساسي قانونيا من العقيدة إلى المواطنة كجزء من أمة (وما زالت الأنظمة الليبرالية الديمقراطية مختلفة فيما إذا كانت المواطنة كافية من أجل الانتماء إلى الأمة، أو يكون الانتماء العرضي أو الحضاري هو المقياس والقاعدة الأساسية).

وانتقل الحسم في الأمور الدينية من استبداد الحكم الظالم أو تسامح السلطان العادل إلى شأن خاص من شؤون المواطن، وتوسع فيه مفهوم التسامح ليتجاوز التسامح في الانتماء الديني الطائفي إلى حرية الاعتقاد واحترام حق وشرعية وجود الاعتقاد الآخر، رغم الخلاف معه، أي تجاوز التسامح إلى التعددية^(٢).

(١) عزمي بشارة: مدخل إلى معالجة الديمقراطية وإنماط الدين، ص ٧٢، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤.

(٢) مصدر سابق، ص ٧٣.

وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أن النقاش حول العلمنة في العالم العربي والإسلامي والأفريقي، شكل نقاشاً حراً سؤال (فصل الدين عن الدولة)، وهذا الموضوع سوف يجرنا إلى نقاش طويل. ولكي لا يبعدنا عن موضوعنا الأساسي وباختصار شديد في اعتقادي، ليست هناك حاجة إلى فصل أي شيء «في الإسلام»، بل من الممكن أن تبقى الوحدة قائمة هناك وعملية العلمنة تتم دون فصل «الدين عن الدولة» «في الإسلام» أو «اليهودية» أو «المسيحية»^(١). ولا حاجة إلى فصل الدين عن الدولة، لأن الدولة كيان معلّم سلفاً بكل المقاييس ومفصول عن الدين في كل حال من الأحوال، من حيث معناه ووظيفته وأهدافه، وهذه هي العلمانية بالمعنى الواسع للكلمة. وهنا الصراع إذن ليس حول فصل الدين عن الدولة، فهما لا يشكلان وحدة، وإنما علي منع الدولة من استخدام الدين كأداة سلطوية وعدم الاعتراف بالآخرين من المواطنين عقيدة وثقافة، وأن عنصر القسر والقوة في القرار الديني يفقد - كما هو معروف - الدين صفة القرار الأخلاقي الحر؛ ليتحول إلى مجرد انتماء طائفي تسانده الدولة.

وكل دولة علمانية بحكم تعريفها كقوة دنيوية من نطاق المحاكمة والمحاسبة البشريين، ولكن لا بد من معالجة قضايا الأحوال الشخصية دينياً وفقهاً.

المؤسسة الدينية:

المؤسسة الدينية إذن هي مؤسسة تفرزها عملية العلمنة، أي هي

(١) وضعنا كلمة الإسلام هنا بين قوسين، لأنه يبدو لنا أن ما يقصده من يقول بعدم إمكانية فصل الدين عن الدولة في الإسلام عند استخدام كلمة الإسلام، هو غير ما يقصده عامة الناس

مؤسسة لا تتعايش مع فصل الدين عن الدولة فحسب، بل هي نتاج هذا الفصل..، وقد تثور المؤسسة الدينية أو تتملل وتحرض، وقد تعبر في ذلك عن غضب جماهيري أو شعبي يصاغ على شكل انتقادات علي السلطة لخرقها الشريعة وتدخلها في أمور الدين، لتنفيذ مخططاتها وأهدافا غير المعلنة ضد الشعب؛ ولكنها في نهاية الأمر تخضع لتبرير السلطة الدنيوية ومعالجة شؤون العبادات والأحوال الشخصية، خاصة بعد أن يتحول شيوخها وأئمتها وقضاتها وفقهاؤها، إلي موظفين في وزارات الأديان والأوقاف.

تخضع المؤسسة الدينية أيضاً للانقسام الواقع في الوعي الاجتماعي بين الدنيوي والماورائي، بين عالم الأرض وعالم السماء، وقد تشرت هذا الانقسام حتي أعماقها، ولذلك فهي تنتقل إلي مواقف دفاعية (خلافاً للأصولية وللدين السياسي)؛ كي لا يتوسع مجال الأرض ويضم قطاعات أخرى من مجالها، مجال السماء، فهي تريد المحافظة علي مواقعها كقيمة، علي أخلاق البشر وضمايرهم وأحوالهم الشخصية. وهي مستعدة لأجل ذلك أن تكون أداة تمنع الفتاوي للسلطة بأثر رجعي، لإضفاء صفة الشرعية على قراراتها، وخاصة في الدول التي تمت فيها عملية عقلنة العلمنة وانتقلت فيها الدولة عن فتاوي المؤسسة الدينية، وهناك أيضاً نمط من المؤسسة الدينية الثائرة والمستقلة عن الدولة أصبحت أكثر حرية في مخاطبة الفرد أخلاقياً، وانتقاد الدولة في قضايا مثل العدالة الاجتماعية والحرب والسلام والعناية بضحايا اقتصاد السوق من العجزة والمشردين^(١).

(١) مصدر سابق، ٧٨ - ٧٩.

وهكذا، إذا دفعت المؤسسة الدينية إلى موقع معين بحكم وجود نظام ديمقراطي تمارس وظيفتها من خلاله، فإنها قادرة على التكيف مع هذا الموقع وبشكل ديمقراطي كما أسلفنا الذكر. أما في حالات العلمنة غير المعقلنة والتي يسيطر فيها حكم الفرد والحزب الواحد والتي تخضع المؤسسة الدينية فيها لمشيئة السلطة غير الديمقراطية، فإن العلمنة تؤدي إلى نتائج معكوسة تماماً، منها فقدان مصداقية المؤسسة الدينية الأخلاقية وجعلها هدفاً لهجوم الدين السياسي أو الأصولية التي توجه سهامها إلى قلبها وعدم استقامتها.

ومن الناحية الأخرى، تحتاج السلطة العلمانية غير الديمقراطية إلى المؤسسة الدينية في كل أزمة من جديد؛ لأنها تحتاج إلى تبريرات دينية لصد الإسلام السياسي بل وقمعه، وهكذا فكل ما تحتاجه السلطة هو المؤسسة الدينية وفتاوي «المعتدلين» من رجال الدين، وبذلك يزداد نفوذ المؤسسة الدينية ورقابتها على وسائل الإعلام، أي تتحول المؤسسة الدينية في بعض الدول إلى خبير رقابة، محملة مظاهر العلمنة والانفتاح وحرية التعبير ومظاهر الحداثة الأخرى، مسئولية غضب الفئات الأصولية، ولذلك المؤسسة الدينية الذكية تأخذ بابتزاز السلطة لتقدم تنازلات لها، وخاصة في مجال حرية التعبير عن الرأي الذي «يستنفر» مشاعر المسلمين، ومهما يكن من أمر، فإن العلمانية الديمقراطية في إريتريا لا بد منها وفق طرقنا الخاصة والتي لا بد فيها من إقرار مبدأ التعددية السياسية والثقافية والدينية والتعايش بين الطائفتين من خلال الاحترام المتبادل والإيمان بالمصالح المشتركة لبناء وطننا وطن الجميع، لا وطن لفئة بعينها مهما كان حجمها وقوتها، لأن هذه القوة مؤقتة وليست دائمة في الحاضر والمستقبل القريب «لأن دوام الحال من المحال»!!

فليس في السياسة ثوابت أو ضمانات قانونية أو سياسية للبقاء في الحكم، سوي صحة السياسة المتبعة ذاتها وملاءمتها للأهداف المطلوب تحقيقها.

إن أحداً لا يضمن لشخص أو لجماعة البقاء في الحكم ولنظام الاستمرار كنظام، إلا إذا ارتبط بدولة أجنبية، وحتى في هذه فإن الضمانات ليس دائمة، وإنما هي مؤقتة وتابعة للمصالح العليا لتلك الدولة، وسوف يدفع المضمون عاجلاً أو آجلاً ثمن هذه الضمانات الخارجية وليس من الضمانات في شيء أن تكرر امتيازات أو تمايزات داخل المجتمع والمواطنة، فهذا يعني تدمير المعنى العميق والحقيقي لكل مواطنيه والمساواة^(١).

غياب المعارضة والقيادة السياسية في إريتريا:

إن ضعف النظرية الديمقراطية في أفريقيا علي وجه العموم ومنطقة القرن الأفريقي علي وجه الخصوص، وتشتت النخب الاجتماعية وتفرق المعارضة السياسية وفقدان الثقة الشعبية بالسلطة والفعالية السياسية في البلاد، هو السبب في غياب النخبة القائدة وقاعدتها الطبقية السياسية، وهنا لا نعني بغياب الطبقة السياسية عدم وجود رجال سياسة وحكم، وإنما غياب المعارضة والنخبة القائدة، متماسكة تتمتع بتربية مستقرة ومعروفة وثابتة، ترد علي وظائف سياسية محدودة، وتوحيدها روح القيادة الجماعية بالرغم من تنوع مشاربيها وتعدد أصولها واختلافاتها العقائدية؛ ولكن المعرفة العميقة بالمصالح الوطنية، والقدرة علي العمل المشترك، بالرغم من

(١) برهان غليون: الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو، مركز دراسات الوحدة العربية الفصل الثالث، ص ١٥٦، بيروت ١٩٩٤.

الصراع والتنافس والنقد، من منطلق هذه المصالح وفي سبيل حمايتها وتنميتها، ويفترض هذا معرفة بالمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المحلية والعالمية، كما يفترض كفاءات قيادية، ولا ينشأ هذا من الفراغ وإنما هو ثمرة لتكوين مشر ومستقر، يتحول مع الزمن إلى نوع من التقاليد التي يتوارثها القادة الجدد^(١).

وهكذا، إذا كانت العلوم الضرورية لتكوين الوعي السياسي والتأهيل المهني متوفرة في المدرسة أو المعاهد العليا، فإن فن القيادة والسياسة هو ثمرة الممارسة العملية، والمشاركة في الحياة السياسية، أي هو ثمرة الحياة الديمقراطية نفسها، فهي، بما تتضمنه من تنافس علي السلطة واحتكام للرأي العام، وقرس في التعامل مع القضايا الوطنية والمسائل الاجتماعية والتناقضات الدولية، تشكل مدرسة سياسية قائمة بذاتها، بل هي المدرسة السياسية الحقيقية.

ولكن هذه ليست الطريقة التي تتكون بها الطبقة السياسية في الأقطار التي تفتقر إلى مثل هذه المدرسة، وخاصة في أفريقيا والعالم الثالث، بل من الصعب القول إن من الممكن أن يحصل فيها بناء لطبقة سياسية، إن السياسة تتحقق فيها من خلال ما ينبغي أن نطلق عليه منطق الانتقاء الطبيعي، الذي يسيطر علي الحياة الطبيعية حيث لا توجد ثقافة ولا تشقيف، ويعني الانتقاء الطبيعي في السياسة أن السلطة لا تتحقق أو لا تترسخ إلا عندما يتمكن بعض الأفراد، بسبب قوة مراسهم وشكيمتهم أو حنكتهم الطبيعية أو قبولهم بركوب المخاطر أو دمويتها أو تعاملهم مع

(١) برهان غليون: مرجع سابق، ص ١٣٧.

القوي الأجنبية - وكلها وسائل أساسية للوصول إلى السلطة اليوم في المجتمعات الأفريقية - من فرض أنفسهم على الآخرين.

إن القائد يحتل هنا كل المساحة التي تحتلها في النظم الديمقراطية الطبقة السياسية فهو صاحب القرار الأول والوحيد، وهو صاحب الطاقم السياسي الذي يختاره حسب مزاجه ومصالحه، ويحوله بالضرورة إلى طاقم تقني أي مفتقر إلى السلطة السياسية وإلى القرار حتي في ميدان اختصاصه.

إن الطاقم السياسي هنا هو مجرد طبقة اختصاص، أو بالأحرى فئة من الخبراء الذين يستخدمهم القائد لرفع كفاءته في ممارسة السلطة السياسية التي تقتصر عليه، ويكفي أن يتخلي القائد عنهم حتي يفقدوا كل مكانتهم وسطوتهم، بل يغيبوا نهائياً عن الحياة السياسية. أما إذا مات القائد فمصيرهم مرتبط برغبة القائد الجديد، فله الرأي في الإبقاء عليهم، أو تسريحهم وبالتالي زوال أثرهم.

والمقصود أن الطاقم السياسي بعكس الطبقة السياسية وهو عبارة عن هيئة من الخبرة التقنية، ليس لها وعي شمولي بالمصالح العليا ولا التزام سياسي بالمسئوليات الكلية، إنها فئة من الموظفين التقنوقراطيين الذين لا يفهمون معني القرار السياسي، وإن فهموا تقنيات الإدارة، ويعكس الطبقة السياسية أيضاً ليس لهم أية قاعدة شعبية أو سند خاص يجعلهم يفكرون من منطلقات واحدة جماعية، ويشكلون قوة أو تعبيراً عن قوة ذاتية. وبينما يعتبر النائب نفسه، وإن كان منتخِباً من قبل محلة صغيرة، ممثلاً الأمة كلها ومسؤولاً أمامها، لا ينظر الموظف السياسي إلى

نفسه إلا علي أنه ممثل القائد ومسؤول أمامه فقط، وإذا كنا قد أطلقنا عليهم صفة السياسة؛ فلأنهم يحتلون في دائرة الطبقة التقنوقراطية والبيروقراطية مواقع أو وظائف تسمى في علم السياسة الحديثة سياسة، وال الحال إنهم لم يكونوا يعتبرون في الماضي إلا خادمين للسلطان، وهو اسمهم الحقيقي، بالرغم مما كانوا يتمتعون به أحياناً بسبب ضعف القائد الأوحـد والفرد من نفوذ مادي وسلطة قسرية.

إن مشكلة هذا النظام الرئيسية هي أنه يعتمد علي الفرد الفذ في حنكته أو عنفه أو كليهما معاً. وهذا يعني أن إصابة هذا الرأس، رأس النظام، يهدد النظام جميعه بالأنهيار، ويكشف عن فراغ سياسي هائل في المجتمعات التي قطعت شوطاً في استيعاب مفاهيم الوطنية والسياسة الحديثة، لكن المشكلة التي تظهر بشكل أساسي كمشكلة استبدال عند وجود الشخصية الفذة، تتحول إلى أزمة غياب للسلطة وللسياسة ذاتها، عندما تحتل موقع القائد ورأس النظام شخصية ضعيفة ليس لديها أي نصيب من الحنكة الطبيعية أو الشوكة^(١).

إن غياب الشخصية الفذة، أي ما كان الأدب السياسي التقليدي يطلق عليه اسم المستبد. يفقد الطاقم السياسي روحه ويتركه ميتاً دون أب ومن دون راع أو محرك أول. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتوقف الآلة، والسياسة هنا آلة، أي تقنية، عن العمل. أما إذا مات القائد الكبير ولم ينجح الطاقم السياسي والفئات البيروقراطية والتقنوقراطية الملتفة حوله أو المستخدمة له، في الاتفاق علي حاكم أوحـد جديد، أو فشلت في تكريسه

(١) برهان غليون: مصدر سابق، ١٣٨.

كقائد أوحده، وفي جعله يحتل موقع الرأس وصاحب السطوة والقوة، أي في رفعه إلى مستوي الفرعون والأب، حتي لو كان ذلك من الناحية الرمزية، فإن التهديد بمس النظام كله، ويهدد استمرار الدولة ذاتها.

ومعظم الأقطار الأفريقية يعيش هذا الوضع، الذي يفتقر فيه نظام الانتقاء الطبيعي إلى شخصية قادرة علي ملء المنصب الاستثنائي، الذي يحتاج إليه في تسيير أموره، في الوقت الذي لا يزال يفتقر فيه النظام العام إلى آية آلية لتطوير روح سياسية جديدة، وتربية طبقة قيادية قادرة علي احتلال الفراغ، سواء فيما يتعلق بتوحيد أجهزة الدولة والسلطة، وفرض النظام عليها، أو فيما يتعلق بخلق التواصل مع المجتمع والرأي العام وتأمين الانخراط الطوعي والولاء اللازم والمطوب لأي سلطة، لا تريد أن تكون مجرد عارضة قبر تقبع علي الجسد الحي، والنتيجة هي ما نعيشه أيضاً في المرحلة الحالية، أعني موت السياسة، أي غياب القرار وغياب الإرادة وغياب الشعور بالمسئولية.

ويضاعف الفساد العميق الذي يميز النخبة الحاكمة والإدارية في المجتمعات الأفريقية من أثر هذا الانهيار الراهن للقيادة السياسية، والفساد مرض عضال قادر علي إفراغ نظام سياسي، ومهما كان شكله، من مضمونه، ويقضي عل أية إرادة إصلاح أو تغيير حقيقي في الحياة السياسية والاجتماعية، إن غياب أو تغييب حريات التعبير، وتهريب القسم الأكبر من النخبة والعناصر المخلصة إلي الخارج، يجعل من الأصعب التوصل إلي بلورة سياسات وإستراتيجيات جديدة وتطويرها، وذلك أن العناصر التي ما زالت تتسلم معظم المناصب والمواقع العليا في الدول، ونتيجة غياب الديمقراطية والمراقبة، هي تلك التي نجحت بسبب علاقاتها الزبائنية في استبعاد كل العناصر والجيدة.

ومن معالم هذا الانهيار العميق للقيادة السياسية الانقسام الذي تعيشه النخبة السياسية والاجتماعية نفسها حول الثوابت والقيم الكبرى الموجهة، ويظهر هذا الانقسام في المواجهة العقائدية المستمرة ومثل هذه المواجهة الدائمة إذا لم تجد الحل المناسب، يمكنها أن تقضي علي أية فرصة للعمل الوطني البناء، وأن تقود إلي تحييد قوي التغيير، واحداً منها بالأخري، وإلي خلق جو الحرب الأهلية الدائمة التي تمنع الاستقرار، وتهدد حركة الاستثمار، وبالتالي تعمق من الأزمة الاقتصادية وانعدام فرص وآفاق التنمية.

الديمقراطي قادر علي حل جميع الخلافات والنزاعات في المصالح والآراء، بل إنه الحل الوحيد الممكن لها، وإن الحرب الأهلية لا تحل شيئاً، ولو اعتقد البعض أنها تقدم وسيلة سهلة للتخلص من الخصم، لكن التخلص من الخصم يعني، هو نفسه، سد الطريق علي الديمقراطية التي لا يمكن أن توجد دون وجود التعدد والتعارض، والتناقض والصراع السياسي كبديل من الصراع العسكري والحرب وهنا يجدر بنا أن نشير:

إن التطرف الذي نشاهده في أفريقيا والعالم العربي بالتأكيد، لم يولد من العقيدة الإسلامية نفسها، ولكن ولد من نوع الممارسة السياسية التي تبنتها بعض الأنظمة تجاه معارضتها السياسية والسلمية، وكنتيجة لسد الطريق علي هذه المعارضة في البلدان الأفريقية والعربية وهنا، لا يمكن اليوم أن نوقف التدهور الراهن والعودة إلي مسار التحويل الديمقراطي طالما لم ننجح في تأسيس سياسة عقلانية تجاه قوي المعارضة الاجتماعية

والسياسية جميعاً بما في ذلك تلك المتطرفة وغير العقلانية منها. حيث بدأنا نفتقد إلى الرؤية السياسية العقلانية البسيطة، فإن ذلك قد أدى غياب الحوار والنقاش والتفاهم حول الأهداف والمصالح الوطنية واختفاء السياسة والمنطق السياسي تماماً ولم يبق في الميدان إلا عمليات القمع والاعتماد على الأجهزة الأمنية. وهكذا، نحن نقبل بأن نعامل جزءاً من شبيبتنا الوطنية كما لو كان عنصراً غريباً عن الأمة، أو طرفاً أجنبياً يمكن التضحية به في بساطة، وأن ندفع المعارضة السلمية برمتها في اتجاه الغل والضغينة والإحباط، والنتيجة أنه بدل التوصل إلى حل، ولو مؤقت وجزئي للتناقضات والتوترات الاجتماعية يحفظ الاستقرار، ويقلل من خطر القلاقل وعرقلة التنمية عموماً.

إن الجمود أو استمرار الأوضاع السياسية علي ما هي عليه الآن، لا يقدم أي حل للأمة، ولكنه بقدر ما يؤجل ساعة الحسم ويعمق التوترات والتناقضات، يهدد بأن تبقي نار التوتر الطائفي مشتعلة تحت الرماد ولا يقلل من مخاطر الانفجار، أنه لا وجود لمشاكل اجتماعية ليس من الممكن مواجهتها بصراحة ووعي وبلورة الحلول الواقعية والعملية والسلمية لها، علي شرط أن تكون هناك نية صادقة وحقيقية للخروج من المأزق.

ولو تأملنا قليلاً، لوجدنا في الواقع أن النمو المتزايد لقوي الاحتجاج ورفض الدولة نابع، هو نفسه، مما تقوم به السلطة المطلقة نفسها في خلقه من مشاكل وصعوبات وتوجهات سلبية علي مستوي الدولة والمجتمع، مستوي الثقافة والسياسة معاً. فصعوبة الانتقال ومخاطره نابعة:

أولاً: من أن المجتمعات التي عاشت لفترة طويلة محرومة من مناقشة أمورها بصراحة وجدية بسبب طغيان العقائد والمذاهب الجاهزة، وتضييق دائرة حرية التعبير إلى أقصى حد، لا تتمتع بالنضج السياسي الكافي الذي يحصن الفرد من الردود العاطفية ويصونه من التأثير السريع بالدعوات الجزئية وغير الوطنية.

وهي **نابعة ثانياً:** من أن المجتمعات قد تحولت بفعل غياب العمل والنضال السياسي الحر والتنافس الحقيقي على السلطة، إلى نوع من الدقيق المسحوق الذي يتحرك مع هبات الريح الصغيرة والكبيرة، أي أنها تفتقر إلى الهياكل والبنى الحزبية والمهنية والفكرية القوية، التي تستطيع أن تؤطرها وتنظمها وتنسق نشاطها، وتعتقل ممارستها، وتجعلها أقدر على إنضاج ردود أفعال عقلانية ومتماسكة، ومفكر بها، ومن دون هذه البنى والهياكل، تتحول الجماعات إلى قطعان ضائعة وخائفة، تتحرك بمنطق ردود الأفعال الغريزية، أي خوفاً أو رعباً أو حباً أو كرهاً أو انتقاماً أو نقمة، ولأنها تفتقر إلى هذه البنى، فمن الصعب التحكم الحقيقي في ردود أفعالها، عندما يزاح عن صدرها كابوس الأجهزة والقوى الرسمية التي تحيط بها وتؤطرها في النظم الدكتاتورية.

وهي **نابعة ثالثاً:** من غياب التفاهم والحد الأدنى من الإجماع الوطني بين النخب الاجتماعية المختلفة، التي دفعتها المنافسة غير الشرعية، والصراعات الدموية، والأحقاد، والضغائن المنبعثة من سياسات الاستبعاد والتهميش للبعض، واستزلام البعض الآخر، وتدمير البعض الثالث، إلى الانحطاط بوعيتها وطرائق ممارستها السياسية وتنظيمها، وأغلقت أمامها في الواقع إمكانات التفاهم والاتفاق والوحدة، وكل هذه

المشكلات التي تعانيها نخبات المجتمعات التي تعرضت لحقبة عنيقة من الاستبداد تفقدها مصداقيتها بعين الرأي العام، وتجعل المجتمعات تشعر بعدم وجود قيادة اجتماعية وسياسية حقيقية.

هذه هي إذن المشكلات التي تحتاج إلى الحل حتي لا «تفلت الأمور». فيتحول التغيير الديمقراطي إلى انتقام طائفي، سياسي أو جبهوي، فما الضمانات علي ألا يستغل الانفتاح والتحول الديمقراطي من أجل الإساءة إلى هذه الفئة أو تلك، أو هذه الطائفة أو تلك؟

من الواضح أنه ليس هناك ضمانات حقيقية في هذا المجال، فليس هناك أحد يمكن أن يقدم ضمانة لأحد حول نضج الوعي السياسي في البلاد، وليس هناك من يمكن أن يضمن وجود معارضة وطنية وقوية تمسك بالمجتمع وتقود خطاه بصورة عقلانية ومنظمة، كما أنه من المستحيل لأحد أن يضمن أن تنصرف النخبات السياسية التي قضت معظم حياتها في صراع أجهزة قمعية وقاسية، بموضوعية ونزاهة ووعي وطني صارم هذا هو المجتمع الذي صاغها في العقود الماضية، وهذه هي المعارضة التي سمح لها أن تبني، أي التي أريد لها أن تكون، وهذه هي النخبة التي تربت علي هذا الأساس، وليس باستطاعتنا بعد كل ذلك أن نتمني علي المجتمعات أن يتصرف بغير ما أعد له ودرب عليه. فلكل نخبة المجتمع الذي رتبته، ولكل نظام المعارضة التي كونها، أو أعاد هيكلتها علي حساب الأهداف والخطط والغايات السياسية التي كانت تحركه وتقوده، فلا يولد النضج السياسي من فراغ، وفي غياب كل تفكير وعمل سياسي. وكذلك لا تنمو المعارضة ذات الصبغة الوطنية في إطار سياسات قمعية عشائرية أو عصبوية، ولا تزدهر قيم التسامح والتفاهم الوطني والحرية

والعقلانية لدى النخبات التي قضت عمرها وما تزال تحت التعذيب في السجون والمعتقلات، هذه هي مادة المجتمع السياسي الذي ورثناه لأنفسنا، ومنها يجب أن ننطلق، ومن داخلها ينبغي أن تستمد القوي والعناصر الإيجابية التي سوف نعتد عليها من أجل تغيير الأوضاع، وفي هذا الصدد علينا في هذا المجال أن نتمثل بتجارب غيرنا أيضاً. فنحن لسنا وحدنا الذين مررنا بمثل هذه المراحل الصعبة، وكما خرجت الشعوب التي مرت بتجارب مشابهة لنا محنتها، فإننا نستطيع نحن أيضاً أن نتجاوز صدمات الماضي ونخرج منها.

إن العنصر الأول: في بلورة سياسة الانتقال السلمي، والمتحكم به، هو أن ترسخ لدى الرأي العام، وقبل ذلك لدى النخبات الاجتماعية نفسها، مبدأ التفكير من وجهة نظر المستقبل وتجاوز الماضي، وهذا يعني أن ننجح في أن نغير نحن أنفسنا من شعورنا تجاه ما حدث لنا، وأن نتغلب على مشاعر العنف الداخلي وتآنيب الضمير، فنبغي ألا نجعل من الحقبة الماضية جدار مبكي دائماً ونهائياً، فقد حصل ما كان الواقع التاريخي نفسه يدفع إليه، بسبب ضعفنا وعمق التناقضات التي تنخر فينا وضيق أفقنا جميعاً، والمهم أن نمسح الماضي وأن نفكر في المستقبل، دون أن نكون في تفكيرنا وردد أفعالنا حبيسي هذا الماضي وما تركه من آثار، إن الماضي هو الماضي، وكلنا بشكل أو آخر، وبهذه الدرجة أو تلك، مسؤول عنه.

والعنصر الثاني: في بلورة هذه السياسة السليمة، هو تغيير موقفنا السياسي العميق، ويعني ذلك تطبيق مبدأ الصدق، أي الجرأة على الاعتراف بالواقع ومواجهة الواقع كما هو. وما لم نقبل بهذا المبدأ، فليس

هناك إصلاح ممكن للعلاقة من الجمهور والرأي العام، وهو الشرط الأول لنجاح أية عملية انتقال، ذلك أن المهم في كل تحول هو كسب ثقة الناس وقناعتهم بالتغيير من جهة، وإيمانهم بصدق النية، ولا يهم بعد ذلك الأخطاء. وإن القيادة التي تفقد ثقة الجمهور لا بد من أن تفشل حتي لو كانت سياستها سياسة صحيحة وعقلانية، ذلك أن نجاح الخطط وتحقيق الأهداف يتوقف في السياسة حتماً علي تعاون الناس وقبولهم، وليس هناك أهداف إيجابية يمكن تحقيقها بالعصا.

ويعني الصدق كذلك مواجهة المشاكل القائمة بجرأة، وعدم الخوف، من طرحها، ووضع فئات الشعب المختلفة أمام مسؤولياتها لإيجاد الحلول الوطنية لها، إن مشاركة الشعب في إيجاد الحلول هي أهم ضمانة لإحباط مشروعات التلاعب بعواطف الشعب أو استغلال فرص الحرية المعطاة، بالتأكيد هناك من يقول: كيف يمكن طرح قضايا أو فتح نقاش عام حول مشاكل حساسة من هذا النوع في حجر شعب متعصب أو غير واع أو تعمل فيه المشاعر الطائفية؟ والجواب: إن أفضل وسيلة لدفع الشعوب إلي الارتفاع إلي مستوي المسؤوليات الوطنية هي وضعها في موقع المسؤولية ورفع معنوياتها، وإشعارها بما تتمتع به من صفات إيجابية، وبقدرتها علي تجاوز نقائصها وسلبياتها. فهذه هي التربية الوطنية، وهذا هو العمل لدفع الشعوب نحو مناخات جديدة، ثم إن الوقت قد حان كي نكف عن التعامل مع الجمهور تعاملنا مع الطفل القاصر، ولا ينبغي أن نعتقد أن منعنا الرسمي للنقاش في أمر من الأمور، يعني أن الأمور قد اختفت من أذهان الناس. كل ما هنالك أننا نحرم الرأي العام من ميزة الاستنارة في مواقفه الفكرية والسياسية بآراء وتحليلات المفكرين أو السياسيين التي تنحو إلي أن تكون أكثر موضوعية وشمولية وعمقا^(١).

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٧.

باختصار، إن تحريم النقاش في أمر لا يعني شيئاً سوى تخفيض مستوى الوعي والنقاش فيه. وهو ما تتغذى منه المواقف والمذاهب والتوجهات الضيقة، القبلية والطائفية، الذاتية الطابع والمغلقة علي نفسها. وفي جميع الأحوال، من الأفضل أن يفكر الناس علناً في المشاكل، ويعبروا عن أنفسهم وخلافاتهم بالكلام من أن يحققوها بالسلاح.

والعنصر الثالث : هو إعادة البناء الأساسي للمجتمع، أي زرع وتوطين الهياكل المؤطرة له والمنظمة والمعقلنة حركته وسلوكه، ومبدأ إعادة البناء يعني إذن خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل النقابية والحزبية المستقلة، التي تستطيع أن تستوعب الاحتجاج والاعتراض والاختلاف علي أسس سياسية وأرضيات عقائدية صريحة وعقلانية، وبالتالي إتاحة الفرصة لتطوير الهيكلية الجديدة التي للمجتمع، فرصة التخلي عن اللجوء إلي العصبية، وأشكال التضامن اللاتاريخية التي اضطر إلي الانطواء عليها بسبب حرمانه من العمل السياسي الشرعي، وهذه الهيكلية الجديدة والتدرجية هي التي تضمن ألا يتحول الانفتاح إلي انفجار جماهيري لا ناظم لها، ويفترض هذا البناء الجديد تغيير أسلوب العمل مع المعارضة ونظر المسؤولين إلي طبيعة التنظيمات السياسية ودورها الاجتماعي، واستقلالية الدولة عن أي حزب، وترسيخ التعددية في المبدأ والممارسة. وتنبع من ذلك احترام الآراء المختلفة للجماعات والمجموعات السياسية وغير السياسية، وإطلاق حرياتهما، والتركيز علي مساهماتها الإيجابية.

إن انعدام الثقة بالمجتمعات التي تحكمها، وعدم إيمانها بوجود الشعور الوطني يدفعها غالباً إلي المطابقة بين المعارضة وبين القوي الأجنبية، حتى كادت كلمة التآمر أن تكون مفتاح الحوار السياسي والعمل

السياسي في أقطارنا. وهذا يفسر لماذا لا يمكن السلطة أن تتصور معارضة، تكون حوافزها وقاعدتها ووسائلها وأهدافها وطنية أو عقائدية، أي نابعة من الخوف الحقيقي علي الوطن أو خدمة المصلحة العامة أو الاختلاف في وجهات النظر حول مصالح قومية.

وبما أن المعارضة تلعب بالضرورة دوراً معادياً للنظام، وتشكل التجسيد العلني والملموس لغياب روح الوطنية والشعور بالمسؤولية، فإن الانفتاح الديمقراطي بقدر ما يعطي هذه المعارضة شرعية رسمية وعلنية، ويحد بالتالي من إمكانات المراقبة عليها وعلي ممارستها الاجتماعية، يهدد بإضعاف النظام ويفاقم فرص استغلال الحرية لأهداف غير سياسية وغير إنسانية.

دور النخبة السياسي والوعي الوطني والانتقال للديمقراطية:

إن المسيرة الديمقراطية لا تزال بحاجة إلي بلورة مفهوم الممارسة الديمقراطية في البيئة الأفريقية. أي إلي توطين الفكرة والرؤية والمفهوم، بقدر ما هي بحاجة إلي تنمية القيم والمثل المرتبطة بها، ولو دققنا النظر بحقيقة الثقافة السياسية لجيل النخبة الحاكمة اليوم في معظم الأقطار الأفريقية، وبالقيم التي استلهمتها في حكمها، والتجربة الشخصية أو المهنية التي عاشتها وصدرت في سلوكها وممارستها العامة عنها، لأدركنا، دون أي شك، أن ما نعيشه اليوم وما وصلنا إليه في أوضاعنا السياسية، واغتيالنا المستمر للحريات ليس غريباً، ولا مستحيل التفسير، ولهذا فإن العمل على صعيد تطوير الوعي السياسي ما يزال ضرورياً وأساسياً جداً.

وإن النضج السياسي لم يتحقق بعد هذا المجال، والنتيجة الأولى التي يمكن أن نستخلصها من كل هذا، أو نريد أن نلفت الانتباه إليها في معركتنا الديمقراطية الراهنة، هي أن الديمقراطية لا تزال تستعمل عندنا إلي حد كبير كشعار سياسي، لا كمنطلق فعلي لتغيير جدي في طريقة العمل الجمعي العام وأهدافه ووسائله، وهذا عند النخبة الحاكمة وفي صفوف المعارضة علي حد سواء. وأكبر دليل علي ذلك سلوك حركات هذه المعارضة فيما بينها، وضعفها العام ومشاكل تواصلها المستعصية مع الجمهور.

إن الديمقراطية لم تتحول بعد من شعار استهلاكي في الصراع أو التنافس علي السلطة، إلي نظرية مستنبطة وموجهة الممارسة اليومية، كما أن القيم المرتبطة حتماً بها لم تصبح بعد قيم السياسة السائدة في عقل النخبة السياسية والأغلبية الاجتماعية علي حد سواء. ويشكل هذا الضعف في العامل الذاتي، النظري والقيمي الإلهامي، العنصر الأهم من بين العناصر التي تجسد أمل الجمهور الواسع في تكوين البديل اللازم للنظام الراهن.

إن ضمان استمرار التحولات الديمقراطية يستدعي، إلي جانب الرؤية النظرية والتحليل الموضوعي للقوي والصعوبات والمشكلات القائمة، نشوء إيمان ثابت وعميق، بأن الخيار الديمقراطي قادر علي حل جميع الخلافات والنزاعات في المصالح والآراء، بل إنه الحل الوحيد الممكن لها، وإن الحرب الأهلية لا تحل شيئاً، ولو اعتقد البعض أنها تقدم وسيلة سهلة للتخلص من الخصم، ولكن التخلص من الخصم يعني هو نفسه سد الطريق علي الديمقراطية التي لا يمكن أن توجد دون وجود التعدد والتعارض، والتناقض والصراع السياسي كبديل من الصراع العسكري والحرب، ولا يمكن اللجوء

إلى هذه الأمور ألا في حالة الرفض التام من النظام، وهو طريق محفوف بالمخاطر للجميع ليس فيه غالب ومغلوب في النهاية الخسارة تعم الجميع.

وهكذا، فإن الجمود واستمرار الأوضاع السياسية على ما هي عليه لا يقدم أي حل للأزمة، ولكنه بقدر ما يؤجل ساعة الحسم ويعمق التوترات والتناقضات، يهدد في نفس الوقت بأن التوتر الطائفي يشتعل تحت الرماد ولا يقلل من مخاطر الانفجار، وإنما يجعل منه أكثر دماراً أو خراباً، وما يفيد في ذلك أنه أصبحت هناك قناعة عامة اليوم أمام الشعب الإريتري، فإنه لا وجود لمشاكل اجتماعية ليس من الممكن مواجهتها بصراحة ووعي وبلورة الحلول الواقعية والعملية والسلمية لها، على شرط أن تكون هناك نية صادقة من الحكومة وحقيقية للخروج من المأزق؛ ولذلك يجب إعادة التوازنات الكبرى، الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعني إعادة التوازنات، التمسك بمبدأ العدل والنزاهة والمساواة الفعلية بين الناس، والكف عن كل أشكال التمييز والحظوة والعصبية القبلية أو الطائفية، ولكنها تعني أيضاً رفع وصاية الدولة عن العقيدة، ونزع عقيدتها الخاصة، باستثناء تلك التي تكون جوهر رسالتها، أي الإلتزام بالمصلحة العامة والدفاع عن فكرة الصالح العام وتعني العدل ووضع حد للسياسات التي تسمح بالإثراء السريع والفاحش لفئة قليلة من المجتمع على حساب الفئات الكبرى، سواء كان ذلك بسبب التضخم أو السياسة الضريبية أو الفساد المستشري أو التمييز المقصود، ويعني العدل كذلك، إعادة التوازن داخل النخبة الاجتماعية، بين أطرافها المثقفة والسياسية والإدارية والعسكرية، ومنع تحقير وحداتها الأخرى كما جرت عليه العادة حتى الآن، وهذا يقتضي أن نعيد للنخبة الاجتماعية والثقافية

والسياسية والإدارية مكانها ودورها ، علي حساب التضخم الخطير لدور ومكانة الأجهزة والمؤسسات العسكرية القوية. إن امتلاك العسكريين السلاح والقوة المادية لا يبرر لهم احتكار القيادة واستبعاد أو تهميش قادة الأمة الفكرين والسياسيين والاقتصاديين والإداريين، بل إن ذلك لابد أن يؤدي، كما حصل بالفعل، إلي قتل فرص تكوين القيادات السياسية الشعبية المؤثرة والقادرة علي أن تحظي بولاء الناس وثقتهم الضرورية، وبالتالي أن تتطور كعنصر توجيه وإرشاد فعلي، كما يؤدي إلي قتل فرص الإبداع الفكري والنظري، وإلغاء روح المبادرة وتعميم روح الاستزلام والمحسوبية والنصب كمعيار أو للتقدم في المناصب وتحمل المسئوليات الكبرى، وهو ما حصل في الاتحاد السوفيتي كما في بقية بلدان الحزب الواحد. إن حصول الشعور العميق لدي الناس بأن التحول الديمقراطي يعني إعطاء كل ذي حق حقه، ومنع الظلم والافتراءات علي الآخرين، بسبب التمتع بموقع قوي عسكري أو غير عسكري، هو الضمانة الأساسية لكسب الثقة ومنع الانفلات^(١).

كل هذه العوامل التي تقصد إلي تأطير المجتمع من الداخل، ووضعه في مناخ إيجابي وبث الثقة والتفاؤل من جديد بين صفوفه، من الشروط الأساسية لدفعه إلي نسيان الماضي وتجاوز العقد والإحباطات والإخفاقات العديدة التي عرفها فيه، ومن ثم لكسب تعاونه الضروري في هذه العملية التاريخية بالفعل، وليس هناك أي شك في أن جميع الأطراف الاجتماعية، والسياسية والمهنية والدينية والعملية سوف تظهر تعاونها ودعمها وتفهمها، وتقف صفاً واحداً ضد أي تجاوز للقيم والمبادئ الوطنية، إذا شعرت بأن هناك رغبة ونية صادقتين في إخراج البلاد من الوضع الصعب

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٩.

والأزمة المدمرة التي تسببها اليوم علي جميع المستويات، والأمر يتوقف علي قدرة المسؤولين علي التغيير في إظهار حقيقة هذه النبات وعدم الخوف من المجتمع، والمراهنه علي الحس الوطني والقيم الإيجابية والخبرة لديه، وكل تردد أو تشكيك في قدرة الشعب وحقه، لابد أن يؤدي إلي تعثر الانتقال ويفرز ردود أفعال انطوائية وعدوانية.

بيد أن هذه السياسة الداخلية الهادفة إلي فكفكة عقد الماضي، وتسهيل السير نحو وضعية وطنية جديدة، بفضل الديمقراطية، تحتاج أيضاً كي تزيد من فرص نجاحها، إلي بلورة سياسة خارجية جديدة متفقة معها ومساعدة إياها، تشكل وسيلة لمنع استغلال الأزمات أو النزاعات التي يمكن أن تحصل أثناء الانتقال من قبل قوي خارجية لا تدرك خطورة الموقف أو تريد الإيقاع بالبلاد والمغامرة بمستقبلها. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يكون الهدف الأول لمثل هذه السياسة الخارجية، هو العمل عل إزالة الخلافات والتوترات القائمة مع البلدان العربية وكسب دعمها وتأييدها هذه السياسة الجديدة.

والأمر الأساسي في حركة الانتقال هذه، سواء فيما يتعلق بالداخل أو بالخارج، هو إدراك أن السياسة هي قبل كل شيء التفاهم والتفاوض مع القوي التي تساعد علي تحقيق الأهداف المحددة. وهذا يعني أيضاً أن تكون هذه الأهداف واضحة بدقة للجميع ومقبولة. فكل شيء يتوقف علي هدفنا من الإصلاح. فإذا كان الهدف هو فتح الطريق نحو حل الأزمة الاجتماعية والسياسية، فإن الضمانة الأساسية هي النجاح في تحقيق الديمقراطية نفسها وتحويلها بالفعل إلي إطار للمصلحة الوطنية، وهذا يعني العمل علي إعادة توزيع السلطات والصلاحيات والمصالح بما يفيد

مراعاة أكبر للعدالة والحق. أما إذا كانت الغاية كسب مزيد من الوقت وإنقاذ القيم والمصالح والممارسات القديمة بتلبيسها شعارات وأشكالاً أو مظاهر أخرى، فلن نحصل أبداً علي ما نريده من الانتقال، ولكننا سوف نعمل أكثر من قبل علي تعميق مشاعر اليأس والإحباط والغبن عند غالبية اجتماعية تنتظر بفارغ الصبر التغيير، وفي هذه الحالة لن يشكل الانتقال الديمقراطي ضماناً، ولكنه سوف يقود إلي طريق مسدودة، ذلك أن المجتمع سوف يشعر أنه خدع مرة ثانية، وفي هذه الحالة، لن يبقى هناك أي مخرج للتوتر والقنوط والشعور بالمهانة، إلا الثورة والتعويض بكل ما هي شرعية وطرق سلمية للتغيير.

لابد إذن من إدراك حقيقة أن الديمقراطية، ليست هي التي تحتاج إلي ضمانات، ولكنها هي التي تشكل بالعكس الوسيلة والضمانة الحقيقية للخروج من الانفلات والأزمة والخطر الدائم لانفجار العنف، فبفضل ما أثارته من آمال التغيير أصبحت رمزاً للإصلاح والتفأول المرتبط به، ومن ثم الفرصة الجدية الوحيدة للخروج من الوضع القديم وحلحلة الأمور في اتجاه مصالح وطنية نهائية وشاملة، قوامها إعادة نصاب العدل مقابل نسيان الماضي، ومحو الحزازات السياسية والعقائدية والطائفية بين أبناء المجتمع الواحد.

والأصل هنا وهناك، وفي كل ما يتعلق بسياسة الشعوب والدول، الإيمان بالمبدأ القائل إن التغطية علي المشاكل والتستر عليها لا يساهم في حلها، ولكنه يفاقمهم من مخاطر تفجرها وتحويلها إلي مصدر لأزمات مدمرة لا يمكن السيطرة عليها، وبالمقابل، فإن فتح الحوار حولها وضرب المثال الساطع للجمهور العام عن إمكانية معالجتها ومناقشتها بصورة

عقلانية وجدية، وبروح المسؤولية الوطنية يساعد بشكل أفضل علي اكتشاف الحلول السليمة لها وتجنب البلدان كوارث الحروب الأهلية والدمار الذي تقود إليه. وإذا كانت هناك ضمانات حقيقية فعلاً، فهي إقناع الجمهور بنية التغيير الصادقة، وإظهار نتائج هذا التغيير، إن المراهنة علي رغبة الشعب بالخلص، وتجنب الغرق في حروب وآلام جديدة، ليست مراهنة مثالية ولا خاطئة، والضمانة السياسية التي يمكن أن تكون أهم من الضمانات القانونية أو العملية، هي، في نظري، ما يمكن أن يقدمه مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من فوائد وإغراءات للجماهير الشعب، تجعله يشعر بأن ما يجنيه من التسوية الجديدة المقدمة إليه، في إطار انتقال ديمقراطي وسلمي، أكثر مما يجنيه من التمرد علي الدولة والثورة علي النظام. لكن هذا يعني أيضاً أنه إذا كانت الإصلاحات وبالتالي المصالح الجديدة ضئيلة جداً أو غير موجودة، فليس هناك ما يسمح بتحويل مشاعر الإحباط والحقد والغبن السلبية إلي مشاعر تعاون وتفاهم ومصالحة وطنية إيجابية^(١).

وليس هذا من الأمور المستحيلة أو المعقدة أو الصعبة؛ ذلك أن الشعوب، بصرف النظر عن دينها وعرقها وجنسها، وفي مقدمتها الشعوب العربية والأفريقية تتطلع اليوم، ورغم الظواهر السطحية، إلي المستقبل أكثر مما هي متعلقة فعلاً بالماضي، وهي مستعدة للنسيان وفتح صفحة جديدة أكثر مما هي ميالة للانتقام، وليس لذلك علاقة بالثقافة أو بالدين، ولكن بالوجود نفسه. إن الحرب الأهلية لا تلبي أي أمل أو طموح أوقية

(١) جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب. مجموعة من المؤلفين، الدار البيضاء، دار أفريقيا الشرق ١٩٩٢.

راسخة لأحد، بل هي تخيف الجماعات كما تخيفها الكارثة، ولذلك فإن الخوف من وقوع الفتنة، وقد قضت الحرب الأهلية اللبنانية نهائياً علي مشاعر الانتقام، التي كان من الممكن أن تشجع قلة من المجتمع علي مواجهة احتمال الحرب الأهلية دون كثير تردد أو تأنيب ضمير، فليس هناك أفضل من الديمقراطية لخلق إطار مصالحة وطنية تخرج أطراف المجتمع من مخاوفها المتبادلة.

والوسيلة الوحيدة للتقدم علي الديمقراطية والانتقال السلمي إلي الوضع الصحيح، هي في تغيير منهج الحكم والسياسة ذاتها، بحيث تصبح المفاوضة العامة بين جميع الأطراف الاجتماعية، وبين المجتمع والدولة هي الآلية الرئيسية لحل النزاعات جميعاً، بل إن الديمقراطية لا تعني في العمق سوي افتتاح عصر المفاوضات العامة هذه داخل المجتمعات الأفريقية، وفي صدد كل المشكلات التي لم تجد الحل المناسب لها.

وفي النهاية، ليس هناك مهرب من إجراء الانتخابات الحرة والعامة في اللحظة المناسبة، حتي يمكن تسليم السلطة الفعلية للممثلين الحقيقيين للشعب مهما كانوا، وليس هناك من يملك شرعية أن يقول للشعب أو أن يحدد له من هم ممثلوه الحقيقيون غير الاقتراع العام، ولا شك في أن هذا يحتاج إلي توضيحات كبيرة من جميع الأطراف: تلك التي سوف تتصدي لأول مرة للحكم، وما يترتب عليها من تخليص البلاد من أحقاد وأخطاء وحساسيات الماضي بأسرع وقت.

إن مستقبل الديمقراطية متوقف قبل كل شيء علي الغاية التي نريدها منها، والهدف الذي نسعي إلي تحقيقه من خلالها.

وأخيراً، إن الديمقراطية لا تقدم ضمانات، ولن تفيد في تخليد المصالح التي عجزت عن تخليد نفسها بالوسائل القاسية والعنيفة. إن هدفها وغايتها والمرجو منها أن تمكن المجتمعات الأفريقية والعربية من الخروج بوسائل سلمية وسياسية من المآزق التي دخلت فيها، ومن ثم الانتقال نحو مناخ جديد وشروط أكثر ملاءمة لبلورة سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر عقلانية وشعبية. إن فائدها كامنة في تقديم الإطار لإعادة دفع المسيرة الحضارية علي أسس جديدة، أسس المشاركة الوطنية الحقيقية، والمبادرة الذاتية للجميع، والتضحية وبذل الجهد والاستثمار، والأمل بالمستقبل والثقة بالقدرات الذاتية.

والخلاصة، أن الظروف الموضوعية والذاتية لا تزال تقاوم بالفعل حركة تحول سريع في اتجاه الديمقراطية، لكن سوء الظروف الاجتماعية لا يلغي حقيقة أن ما نعيشه اليوم هو انطلاق معركة الديمقراطية، أي معرفة إعادة بناء النظام السياسي في المجتمعات الأفريقية، علي أساس الحرية والتعددية والسيادة الشعبية، وليس المطلوب ولا الممكن تصور التعامل مع الديمقراطية من منطلق أستيراد المصنع أو الجهاز، إن الديمقراطية لا تنشأ إلا كمعركة، وكتفكيك مستمر ودائم لنظام القمع النفسي والسياسي والاجتماعي، وبالتالي كثمرة تاريخية لكفاح مستمر ودائم أيضاً، وفي ظل هذا الكفاح، بل إن ما نعيشه اليوم ليس مرحلة الانتقال الديمقراطي كما يعتقد البعض، وإنما هو الصراع العنيف والحاسم بين الخيار الديمقراطي والخيار الفاشي الجديد، الذي يتستر وراء الخوف على الديمقراطية من أجل تبرير اغتيالها.

إن خطر انقراض الجماعات غير الديمقراطية وانحيازاتها موجود دون

شك. لكن لا تكون مقاومة هذا الخطر بإفراغ الديمقراطية نفسها من أي مضمون والحد من المشاركة. فتهميش القوي السياسية والجماعات وعزلها هو الذي يؤسس لديها مشروعية الانتقضاظ علي السلطة وينمي لديها النزوعات الاستبدادية، ويفقدها الشعور بالمسؤولية الوطنية والحياة السياسية، وكذلك من خلال تحويل الديمقراطية نفسها إلي مشروع للتغيير الاجتماعي والإصلاح، وتشجيع النزوعات السلمية والتخفيف من حدة التفاوت الذي يقود إلي تغذيتها بالجمهور الثائر.

وبالمثل، ينبغي ألا ننسي هشاشة أسس الخيار الديمقراطي، ومن ورائه المراهنة علي العمل ضمن إطار الشرعية، إن قسماً مهماً من أعضاء النخبة الأفريقية التي مازالت تتمتع بحس وطني وشعور عميق بالعدالة، لن يتردد في تغيير معسكره، والمراهنة من جديد علي معسكر المهمشين والمستبعدين، إذا شعر بعد فترة بأنه خدع في آماله وطموحاته وأن نظام التعددية لم يقدم مبداءً صالحاً لأحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية وتجاوز الصراعات والخلافات الكبرى والتفجرات الاجتماعية.

إن الحل يكمن إذن في استغلال الفرص التي يقدمها المنهج الديمقراطي، والسبل التي تفتحها تنمية المشاعر الوطنية والتفاؤل والأمل بالمستقبل والتعلق بالسلام الأهلي، من أجل جعل المشاركة السياسية وسيلة لإغراء جميع الأطراف بالعمل في إطار الشرعية والمراهنة عليها، وفي هذه الحالة، لن تلعب الحركات الدينية دوراً بناءً فقط من خلال ترسيخها الثقة بالذات والشعور بالهوية في حقبة اهتزاز خطير في الشخصية الوطنية، والتردد والحيرة والانتظار، لكنها سوف تساهم، أكثر من ذلك، في بلورة آلية التسوية الشرعية للمشاكل والتوترات الاجتماعية^(١) ويمكن التعامل بها سياسياً، ومن أفاق ومعايير التفاهم

(١) أي في التحول إلي قناة الامتصاص واحتواء التوترات الاجتماعية.

السلمي والوطني، بدل أن تنفجر في شكل انتفاضات دموية لا وعي لها
لاهدف وهكذا.

إن قوة الخيار الديمقراطي في إريتريا وفائدته يكمنان فيما يقدمه من
قاعدة مقبولة للحكم من خلال الاحتكام إلى الرأي العام، وفي هذا الصدد
أنبه إذا استخدمت الفكرة الديمقراطية كوسيلة للالتفاف حول هذا الرأي
العام وتكريس سياسة تصنع وتبلور خارجية ضده، فلن يفيد الحديث عن
الديمقراطية شيئاً ولن يمنع الجمهور من رفض هذه السياسة ومقاومتها.

وأخيراً، فإن مستقبل الديمقراطية في أفريقيا والقرن الأفريقي مرتبط
بقدره النخبة الحاكمة في منطقتنا^(١) علي إطلاق الروح الوطنية من جديد،
عن طريق فتح باب تداول السلطة الطبيعي والقضاء علي الشعور المثبط
والقائل بأن الدولة والوطن والحكومة إرث شخصي، ثابت ودائم لفئة أو
لفريق من السكان، وأن تتغلب علي انقساماتها العقائدية بجعل الاتفاق
علي العمل والبرنامج السياسي، مركز التفاهم الأول بدل التركيز علي
القيم والمثل الكبرى والفلسفية^(٢).

(١) منطقتنا المقصود بها أساساً: إريتريا وإثيوبيا والصومال.

(٢) زيداني، سعيد: «إطالة علي الديمقراطية الليبرالية» المستقبل العربي السنة ١٣، مايو
١٩٩٠.

الفصل الثالث عشر

الموارد والتحديات بين الماضي والحاضر في إريتريا

المحتويات:

- ١ - مفهوم التنمية الشاملة
- ٢ - التنمية الاقتصادية في إريتريا قبل التحرير وبعده
- ٣ - الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

١ - مفهرم التنمية الشاملة:

بينما انطلقت دول عديدة في قارات العالم أجمعها نحو بناء الذات وحققت على دروب التقدم والتنمية إنجازات هائلة، تمكنها من اللحاق بالعالم المتقدم، وتوهدلها لدخول القرن الحادي والعشرين، فإن إريتريا كانت تعاني من ويلات المواجهة مع إثيوبيا بغية أن تظفر باستقلالها. وفقدت إريتريا الكثير من ثرواتها وأبنائها في الصراع. والآن وقد صارت إريتريا دولة مستقلة، يحق لنا أن نتساءل:

ما هي إمكانيات إريتريا لتحقيق إنجازات مماثلة لإنجازات دول الطفرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ولتعديل أوضاعها والتأهب للقرن القادم؟

والحقيقة أن إريتريا وإن كانت تبدأ متأخرة عن الجميع بنحو نصف قرن إلا أنها تستطيع أن تستفيد من تجارب هذه الدول، ولا تبدأ من الصفر، بل تنطلق من حيث انتهوا، وتحقق تنمية شاملة مؤسسة على مبادئ علمية، تحصر الموارد والطاقات والإمكانيات، وتستفيد بها وتوظفها للانطلاق.

يقصد بالتنمية الشاملة استغلال الموارد المتاحة في أية دولة من الدول الأخرى أو منطقة من المناطق، استغلالاً أمثل لصالح السكان الذين يعيشون فيها، مع المحافظة على البيئة الموجودة في الدولة. أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فإنه يتم التركيز على الأنشطة الاقتصادية الموجودة، وذلك بواسطة السكان الذين يعيشون فيها ومن أجل ترقية أحوالهم الاقتصادية، وتختلف الأنشطة من منطقة إلى أخرى وفقا لنوعية الموارد

الموجودة بها فهناك مناطق تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الأساسي الخاص بها: هذا في حين أن حرفة الصيد السمكي تعتبر ذات أهمية كبيرة في منطقة أخرى، أو تكون الصناعة هي الحرفة الأولى بالنسبة لمنطقة ثالثة وهكذا^(١).

ولا شك أن للتنمية الاقتصادية مقومات ومعوقات، وتعتبر المواد الخام أو الموارد الطبيعية بصفة عامة مثل التربة والغابات والمعادن والمياه... إلخ ذات أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، ومن العوامل التي تساهم بقسط كبير في التنمية الاقتصادية البنية الأساسية Infrastructure أو التحتية سواء النقل والاتصالات أو الطاقة المحركة أو المياه اللازمة، ولا شك في أن قارة أفريقيا تملك بعض مقومات التنمية الاقتصادية، مثل المواد الخام أو المواد الطبيعية، مثل التربة الجيدة والغابات الكثيفة والحشائش الفسيحة اللازمة للرعى والمياه العذبة الوفيرة، ولكن في نفس الوقت نجد أن القارة الأفريقية تعاني من مشكلات كثيرة تؤدي إلى وجود معوقات للتنمية الاقتصادية منها نقص الخبرة الفنية للعمالة الأفريقية وتدني المستوي التكنولوجي. وضمن هذه العوامل المؤثرة عدم توافر رأس المال اللازم، كما أن مشكلة نقص رأس المال تعكس أيضاً ضعف البنية الأساسية سواء بالنسبة للطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل المائي والجوي، وكذلك نقص وسائل الاتصالات بأنواعها المختلفة^(٢).

(١) السعيد إبراهيم البدوي (دكتور): مشكلة التنمية الاقتصادية في أفريقيا، من أعمال

الندوة، الهيئة المصرية العامة، ص ٤١٦ .

(٢) السعيد إبراهيم البدوي (دكتور): نفس المرجع السابق، ص ٤١٧ .

التنمية الاقتصادية في إريتريا قبل التحرير وبعده:

تعتبر إريتريا اليوم من أكثر بلاد العالم فقراً، بينما كانت في إبان نمو الحركة الوطنية في الأربعينات من هذا القرن من أكثر مناطق أفريقيا تقدماً، حيث كان لديها قاعدة زراعية وصناعية جيدة وتجارة خارجية نشطة، إلا أن سنوات الحرب الطويلة من أجل الاستقلال، وموجات الجفاف المتعاقبة والسياسات الاستعمارية المجمعنة تركت اقتصادها مدمراً، ويحتاج إلى جهود هائلة لإعادة تأهيله يوضح الجدول رقم (١) بعض المؤشرات الاجتماعية الديموجرافية لإريتريا، لعام ١٩٩٢، ومنه نتبين أن نصيب الفرد من الدخل لم يتجاوز في أفضل التقديرات ١٥٠ دولار سنوياً. وهو رقم يضعها ضمن أفقر دول العالم، وتزداد حدة الفقر لدى الغالبية الساحقة من سكان الريف الذين يشكلون ما يزيد عن ٨٠٪ من سكان البلاد^(٢).

وهكذا يقدر متوسط العمر المتوقع بنحو ٤٦ سنة، وهي المعدلات المخففة بالمقاييس الأفريقية، بينما تتدنى بنسبة السكان الذين يحصلون على المياه النقية إلى الثلث تقريبا. أما الذين تصل إليهم خدمات الصرف

(١) انظر الدراسة التي أعدها الدكتور عراقي/ عبد العزيز الشربيني الأستاذ بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة عن سياسات الاقتصاد لإريتريا في عهد الاستقلال وهي بحق دراسة قيمة ، ومفيدة متضمنة بعض الأرقام والبيانات الخاصة ببنك التنمية الدولي وهي أول دراسة اقتصادية تقدم في عهد الاستقلال. ولمزيد من التفاصيل اطلع علي هذه الدراسة التي قدمها الدكتور العراقي في كتاب «إريتريا دراسة مسحية شاملة» أعدها معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٦ .

(٢) انظر الجدول رقم (١) .

الصحي فحوالي ١٤٪ فقط من مجموع السكان وترتفع معدلات وفيات الأطفال إلى ١٣٥ من الألف، بينما يبلغ عدد السكان لكل طبيب حوالي ٢٨ ألفاً، ومن ناحية التغذية فإن نصيب الفرد من السعرات الحرارية يقدر بحوالي ١٧٥٠ سعراً يومياً .

والواقع أن المشكلات السكانية التي خلقتها حرب التحرير الطويلة، كانت أكثر عمقاً: فإلى جانب وفاة نحو أكثر من ١٦٥ ألف شهيد، وإعاقة نحو ٤٠ ألف نسمة، فإن هناك أعداداً ضخمة (تزيد عن المليون) من اللاجئين في الدول المجاورة يعيش معظمهم في معسكرات إيواء اللاجئين، ولم يعد منهم حتى الآن إلا نسبة ضئيلة بعد الاستقلال^(١).

وقد بذلت الحكومة الإريترية عقب التحرير منذ منتصف عام ١٩٩١، جهداً مقدراً في هذا الصدد للتصدي لهذه المشكلات، والعمل على إعادة بناء وإعمار البلاد حيث وضعت برامج للإنعاش الاقتصادي وإعادة التعمير، تم تمويلها من جانب البنك الدولي وغيره من الجهات والدول المانحة للمساعدات^(٢).

(١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - تقرير عن مشروع توسعة محطة كهرباء بلزا: دولة إريتريا (التقرير رقم ٤٠٠ / ٩٤ فبراير ١٩٩٤ ص ٧).

(٢) World Bank, Eritrea! Options and Strategies for growth Vol, 1 - (٢) Executive Summary and Main Report (Report 12930 November 1994, P. III.

كما شرعت الحكومة في إقامة مؤسسات جديدة في مجالات الإنتاج والاستثمار والتمويل والتجارة الخارجية، وفي إقامة الهياكل الإدارية اللازمة.

ومهما كانت الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الإريتريّة إن لم تتبعها إصلاحات ديمقراطية والتي تتناسب مع آمال شعبنا وطموحاته في الديمقراطية، وهي كما أوضحت سابقا مطلب من مطالب الشعب الإريتري، وشرائحه الواعية وهي الضمان الوحيد لصون الوطن وللحفاظ علي مكتسبات شعبنا واستقلاله بعيداً عن الفردية والاستبداد التي دمرت معظم دول القارة الأفريقية ودول العالم الثالث؛ ذلك أن الاستقلال السياسي إن لم يتبعه استقلال اقتصادي ديمقراطي كامل غير منقوص لا يعنى شيئاً^(١).

الثروة الزراعية:

وجدت الزراعة في إريتريا منذ القدم، فتعد إريتريا بلداً زراعياً ورعوباً بالدرجة الأولى، فإن مجموع السكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصفاً يعمل ٧٨٪ منهم بالزراعة، وهذا يعنى أن الزراعة هي الحرفة الأساسية للسكان. وتعتبر إريتريا من ناحية البيئة النباتية وانتشار الأصناف، من أكثر بلدان العالم تنوعاً، ويشمل انتاج إريتريا مختلف المحاصيل الحقلية والخضر والفواكه ومنتجات الغابات، ويساعدها في ذلك تعدد الحالات المناخية وتعتبر مناطق أراضى الجاش وسيتيت، المنخفضة بأمطارها الغزيرة والأراضى المنخفضة الغربية، مع فرص تطور الري الهائل

(١) محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا المعاصر أرضا وشعبا، ١٩٩٤ ص ٥٨٧.

فيها، والمرتفعات ذات المناخ الممتاز، وسهول هزمو في أكلي غوزاي، ومنطقة دياروا في المرتفعات الشمالية، والأرض المنخفضة علي الساحل الشرقي، ومنطقة بحري، حيث تزدهر كافة أنواع المحاصيل، تعتبر كلها مناطق زراعية غنية في إريتريا كما يمكن استغلال أنهر بركة، مأرب، سيتيت، الجاش، كوميلي، حداس، عنسبة، علي قدر وغيرها لتعزز الموارد الزراعية والمحاصيل^(١).

وتقدر المساحة الصالحة للزراعة في إريتريا بحوالي ٣,٢ مليون هكتار، تمثل قرابة ٢٦٪ من مساحة البلاد، إلا أن ما يستغل فعلاً للزراعة في الوقت الحالي لا يزيد إلا قليلاً عن ١٠٪ من المساحة القابلة للزراعة^(٢)، ويشكل الإنتاج الباقي قرابة ثلاثة أرباع الإنتاج الزراعي، بينما تشكل الغابات نحو ١٦٪ والماشية ٨٪ ولا تستأثر الثروة السمكية إلا بحوالي ١٪ فقط؛ بالرغم مما تتمتع به البلاد من إمكانات كبيرة في هذا المجال^(٣).

أهم المحاصيل الزراعية:

وتنتج إريتريا محاصيل متنوعة أهمها الحبوب وطبقا لبيانات عام ١٩٩٢، كان السورغم يمثل ٤٦٪ من إجمالي إنتاج الحبوب يليه الذرة الصفراء (٢١٪) ثم الشعير (١٥٪) وكل من الذرة البيضاء والطاق

(١) مصدر سابق، ص ١٥١ .

(٢) هذا هو تقرير وزارة الزراعة الإريترية، إلا أن تقديرات منظمة الأغذية والزراعة وهي أحدث تشير إلي أن المساحة القابلة للزراعة هي في حدود ٢ مليون هكتار فقط أو حوالي

١٧٪ من المساحة الكلية للبلاد: انظر World Bank (Vol. 1) P. 69

(٣) Ibid, PP. 69 - 70 .

٥ , ٤ ٪ ، كما تنتج الدخان وأنواع البهارات والبقول كالحمص والفاول والحلبة والعدس والبطاطس والسمن والبصل والثوم، والخضروات المتنوعة والحمضيات والفواكه المدارية مثل الليمون والبرتقال والمانجو والموز والألياف النباتية والتبغ والقطن والبن الذي كان يزرع في منحدرات الهضبة الإريترية، وخاصة في منطقة فلفل وجندع ذات المنسوب العالي من مياه الأمطار. عموماً، فإن أكثر من ٩٠ ٪ من الإنتاج يذهب للاستهلاك المعيشي.

وهكذا، فإن القطاع الزراعي حتي الآن ما زال يعاني من آثار الدمار الذي خلفته الحروب وسياسات النظام والاستعمار، فضلاً عن نقص المستلزمات الرئيسية وخصوصاً الأسمدة والبذور وآلات الزراعة، نظراً لندرة النقد الأجنبي، يضاف إلى ذلك الآثار السلبية لتدهور البنية الأساسية، ومشكلات مؤسسية أخرى كنظام الملكية والحيازة السائدة^(١).

الغابات:

وتغطي الغابات مساحة تقدر بحوالي ١,٥٢٠,٠٠٠ هكتار أي بنحو ٥ ٪ من مساحة إريتريا، وتعتبر الغابات، في إريتريا من أهم مصادر الثروة الطبيعية، فهي توفر العلف للماشية وأخشاب البناء والخطب والفحم واللبن وتكون حماية ضد الرياح، كما تحافظ علي التربة من التعرية والانجراف، وإذا ما نسقت الأشجار فإن ذلك يجعل الغابات مصدراً هاماً من مصادر الدخل. وإريتريا من الأماكن النادرة في العالم التي تنبت فيها (أشجار الدوم) وهي أشجار لها قيمة اقتصادية في إريتريا وكانت تعطي المواد الأولية لصناعة الأزرار المحلية والصرف والكحول وزيت الصابون وعلف الماشية، قبل الاستقلال^(٢)، ويحصل من

(١) الدكتور عراقي: مرجع سابق، ص ٢٥٥ .

(٢) بحث للمؤلف: عن جغرافية إريتريا غير منشور .

تحت قشرة الثمرة علي حامض التنيك بكميات تجارية تستخدم في صناعة دبغ الجلود ، كما تستخدم القشرة الخارجية للثمرة للقوة ويصنع من أوراق شجرة الدوم الحبال^(١) ، ويكثر انتشار هذه الأشجار في بركة والجاش في الأراضي المنخفضة، كما تكثر في الأراضي المرتفعة في منطقة كرن، وهناك أشجار «أوفرييا» أو «كاندبلابرا» في الهضبة والمرتفعات الشمالية، والتي كانت تصنع منها عيدان الكبريت، وأشجار بوسد «اليابابا بيريتارا» في المرتفعات الشمالية والجاش وسيتيت التي كان يستخرج منها نوع من البخور التجارية «اللبان» وأشجار «الاكاسيا» المتنوعة التي يستخرج منها الصمغ العربي. كما يصنع من الأخشاب بعض الأواني ينحتونها بأدوات بدائية وتسمى هذه الأواني «الطيشو»^(٢). وقد حافظ الايطاليون علي غابات إريتريا، فترة حكمهم لها وكونوا حرساً خاصاً لها.

الثروة الحيوانية:

تشكل الثروة الحيوانية مصدراً هاماً لثروة إريتريا وهي تعد من المصادر الرئيسية للإقتصاد الإريتري، إذ أن الرعى وملك الماشية حرفة تمارسها جماهير كثيرة من سكان إريتريا منذ القدم، نظراً لتوافر المراعي الطبيعية التي تغطي نحو ٧٥٪ من مساحة إريتريا وينتقل الرعاة بقطعانهم بين المناطق المختلفة تبعاً لاختلاف فصول الأمطار، بحثاً عن المراعي الخصبة، ويملك الشعب الإريتري عدة ملايين من الأبقار والأغنام، وهي من العربي؛ العرضي والبركاوي بالنسبة للأبقار إلي جانب الماعز

(١) محمد عثمان بكر: مرجع سابق، ص ١٥٣ .

(٢) الطيشو: هي عبارة عن إناء يستخدم للأكل وخاصة الأكلات الوطنية.

والضأن من الأغنام والإبل، فهما من ذوات السنام الواحدة، وكانت الثروة الحيوانية تبلغ حوالى عشرة ملايين رأس من الغنم والبقر والإبل^(١) وكانت تجد العناية والاهتمام، وقد أنشئ لها منذ عام ١٩٠٥ مركز للأبحاث البيطرية وكان من أكفأ المراكز البيطرية فى أفريقيا فى عهد إيطاليا وبريطانيا، إلى أن أهملت هذه المراكز عقب الاحتلال الإثيوبي المدمر ولا بد أن تتولى الحكومة العناية بهذا الأمر قدر المستطاع. من أجل تنمية هذه الثروة والتي تعد من الثروات القومية نظراً لأهميتها، والجمال كان لها اهتمامها من جانب الشعب الإريتري منذ القدم، وكانت تستخدم لأغراض نقل الأمتعة فى الريف الإريتري، وفى عهد حرب التحرير لعب الجمل دوراً أساسياً ورئيسياً فى خدمة الثورة وأخذ نصيبه من الإبادة التي تعرض لها الشعب الإريتري فى أيام المقاومة ضد الاحتلال الإثيوبي ولهذا جعلته الدولة الإريتريّة بعد الاستقلال شعاراً لها.

عموماً فإن الإنتاج الحيوانى بصفة عامة، يتركز فى المنطقة الجنوبية الشرقية، فهو بلا شك يسهم بقدر ملموس فى حصيلة الصرف الأجنبى من خلال صادرات الجلود والحيوانات الحية، وتصدير اللحوم المذبوحة

الثروة البحرية:

يشكل الساحل الإريتري الذي يفوق الألف كم، وكذلك أرخبيل دهلك مستقبلاً زاهراً للصناعة البحرية.

فقد ازدهرت فى الماضى مصانع تعليب الأسماك، ومنتجات بحرية

(١) نفس مرجع السابق، ص ١٥٤ .

أخرى علي نحو ممتاز بشكل عام، فإن البحر الأحمر هو أحد المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ذات الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لإريتريا، فكان البحر الأحمر المصدر الرئيسي لثروة إريتريا من الأسماك، وتمتلك ثروة بحرية هائلة منها الأصناف والمرجان والقواقع والإسفنج واللؤلؤ، والملح بجانب الثروة المعدنية التي تربض في قاع البحار في الشاطئ الإريتري، وإن استغلال هذه الثروة يعطى دخلاً مهماً يساعد في تدعيم الاقتصاد الوطني.

الثروة المعدنية منذ العصور القديمة في إريتريا:

عرفت أراضي إريتريا منذ القدم بكثرة معادنها، وفي أدوليس^(١) كان ازدهار صناعة صهر الحديد والنحاس والذهب، وكانت المناجم المجاورة في هضبة قوحيثو وجبال قدم المصدر الأساسي.

وفي العصور الوسطى، اشتهرت جزيرة دهلك التي كانت بها سلطنته إسلامية غنية مزدهرة محلياً، أما شمال إريتريا فقد عرف عهد ممالك ألبيجة في العصور الوسطى، الصراع بين عدد من القوى العربية والبيجاوية حول استغلال مناجم الذهب والحديد والنحاس والفضة وغيرها.

(١) أدوليس: مرفأً قديم يقع في الساحل الإريتري أنشأ البطالمة، بالقرب من مدينة زولا الحالية في القرن الأول بعد الميلاد حيث تطور بمرور الزمن ليصبح مرفأً، لتنفذ منه الحضارة السامية واليونانية والمصرية والرومانية إلى داخل إريتريا والمناطق المجاورة ولقد أصبح فيما بعد مركزاً للتجارة العالمية. ومدينة أدوليس عريقة في القدم، وقد عرفها العرب قبل بطليموس باسم عدولى «وباللهجة المحلية التجري» «عزولى» باللهجة العفرية المحلية أيضاً أطلق عليها عدل نسبة إلى البحر وكانت كلمة عدولية تطلق علي السفن التي كانت يتم صنعها في ميناء أدوليس القديم، وكان هذا الميناء معبراً لكثير من الهجرات القديمة. إلى البر الإريتري وقد اشتهر الميناء وازدهر في عهد «بطليموس فيلادلفوس» أحد ملوك البطالمة اليونانيين، الذين حكموا مصر بعد أن انقسمت إمبراطورية الإسكندر الأكبر، وكان المجتمع العدولى منظماً، يعيش أماناً وكانت عدولية واسعة ذات مبان جميلة، تركزت فيها المعابد والحمامات، ولعل اطلال عدولى الآن خير شاهد علي حضارة الساحل الإريتري في القرون القديمة. ولمزيد من التفاصيل، انظر كتاب «تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً» للمؤلف، ص ١٠٦ - ١١٣.

وبالرغم من أنه لم يجر مسح شامل للمعادن في إريتريا حتي الآن، بسبب ظروف الحرب والصراعات التي كانت قائمة، فإن الدراسات الأولية والحقائق الملموسة تشير إلي وجود مخزونات كبيرة من المواد الخام بكميات تجارية.

وتشمل المكتشفات المعدنية، النحاس في مناطق عديدة، كذلك الفضة والأملاح المعدنية والرخام والبتروول والنيكل والمنجنيز والمغنسيوم والبتواسيوم وسليكات الألومنيوم وغيرها، فالدلائل المتوفرة تدل على أن إمكانات المعادن ليست قليلة فتشير المعلومات إلي وجود:

الذهب : في أربع مناطق رئيسية وهي وادي عنسبة أو كرن وهضبة الحماسين في إقليم أسمرأ ووادي جعال Gaala جنوب أسمرأ ووادي الجاش وبارنتو.

الحديد: يوجد الحديد في عدة أماكن علي الهضبة وجبال قدم، وسفوح التلال خلف مصوع تجاه حريققو.

الأملاح: توجد كميات كبيرة من أملاح الصوديوم في المناطق الجنوبية للساحل عند بردولي Bardoli، وفي شبه جزيرة بوري ورامودي Ramodi بالقرب من مدينة طيعو Tio أما الآن فهي المصدر الرئيسي للأملاح سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير^(١).

وكانت تستخرج الميكا من جبال قدم وسلكى Silike جنوب حريققو، وقد وجد الزبرجد في جبال قدم والكاولين Kaolin في عدة أماكن في إقليم الحماسين والرخام في عدى نبو Adi Nevu في إقليم سراي.

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٩ .

البتروول : قبل الاستغلال:

لقد قيل الكثير عن وجود البتروول في سواحل البحر الأحمر الإريتري وقد عثر الإيطاليون في خلال السنوات العشر الأخيرة من احتلالهم لإريتريا علي البتروول، في جزر «دهلك» شرقي ساحل ميناء مصوع، ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية أوقفت عمليات التنقيب بعد أن بدءوا بالحفر، ولم تقدم أي تقارير بشكل علمي عن نتائج تلك الحفريات، وربما استولت عليها إثيوبيا في ذلك الوقت. وسواحل إريتريا من المناطق التي تلائم ظروف وجود بتروول، وقد ثبت وجود رواسب العهد الميوسيني في الساحل الشمالي لميناء مصوع، كما أوضحت الخرائط التي وضعها الجيولوجيون الإيطاليون إمكانية وجود البتروول في المنطقة الواقعة حول مصوع والممتدة إلي شبه جزيرة بوري.

وفي داخل المياه الإقليمية من خليج دهلك، وفي سنة ١٩٥٨ ظهرت بوادر البتروول في أم بيرمي بإقليم سمهر في منطقة شمال مصوع، ولكن نظراً لعدم الاستقرار السياسي توقف البحث عن البتروول.

تنشيط قطاع البتروول بعد الاستقلال:

يعود التنقيب عن البتروول في إريتريا كما ذكرت إلي عام ١٩٦٠. إلا أن هذا النشاط توقف بسبب الحرب وعدم الاستقرار وبعد الاستقلال عاودت الشركات نشاطها، وحيث كانت في الميدان شركة British Petroleum وشركة أمكو Amoco أمريكية Intrenational Petroleum Corporation of Canada الكندية ألغي امتياز التنقيب للشركة الأولى التي كانت تقوم بأعمال التنقيب بمقتضى عقد مع النظام الإثيوبي السابق،

ولم يبق في هذا المجال إلا الشركات الأخريات، حيث تملك Amoco حقوق التنقيب في مساحة قدرها ٣١ ألف كم^٢ في إقليم دنكاليا، حيث تزداد الاحتمالات بوجود احتياطات جيدة من البترول والغاز الطبيعي تحت مياه الساحل الإريتري^(١)، وهكذا وفي أواخر عام ١٩٩٣ أصدرت الحكومة مرسوماً جديداً لتنظيم قطاع البترول، استهدفت من ورائه تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وقد قدم المرسوم شروطاً تتسم بالتساهل والتحرر، ولذلك رحبت به العديد من الشركات العالمية المرموقة في مجالات التنقيب والتوزيع^(٢)

الصناعة قبل التحرير:

اشتهر الإريتريون منذ القدم بصناعة السيوف والرماح وأمنتها الحادة القاتلة، وقد نسب العرب قبل الإسلام السيف الجيد الصنع إلي السمهر فكان يقال: «سمهر العوالق». إن توافر المواد الأولية اللازمة للتصنيع، كان أبرز العوامل المشجعة لقيام عدة صناعات في إريتريا مقدمة علي الخامات المحلية ومن ذلك مصانع الإسمنت والطوب والزجاج لأغراض مختلفة والثقاب والورق ومنتجات الألياف النباتية والأكياس وحلج القطن وغزله والخزف والزجاج والزراير ومنتجات الألبان والصابون والعمود والزيوت والكحول والبيرة ودبغ الجلود والأخشاب والمسامير ولف السجاير واستخراج الملح والهواء المضغوط «الأكسجين» وأكسيد الكبريت وحفظ اللحوم وتعليب الأسماك وتعبئة الخضروات وتوليد الكهرباء

(١) Africa: south of the sahara, Op. cit; P. 370 .

(٢) مصدر سابق، ص ٢٦٠ .

والبلاستيك. كل هذه الصناعات كانت متواجدة في إريتريا قبل الاحتلال الإثيوبي لها، الذي أدى إلى تدميرها، والبعض الآخر نقلته سلطات الاحتلال إلى أديس أبابا ويرجع قيام الصناعة في إريتريا إلى عام ١٩٠٥، عندما أصبحت ملاحه مصوع ثم في عصب حيث بلغ الإنتاج في عام ١٩٢٧، أكثر من مليون ونصف كنتال صدر كله إلى اليابان والهند.

ثم أنشيء مصنع للسجائر في العاصمة أسمرا سنة ١٩٢٧. وقد ابتدأ التوسع الصناعي في إريتريا سنة ١٩٤٧، وبلغ عدد المنشآت الصناعية حتى سنة ١٩٥٢، ٢٤ مؤسسة أضيف إليها شركات أخرى سنة ١٩٥٧ منها ٢٢ مؤسسة في العاصمة أسمرا فقط وشركتان في مصوع وأخرى في كرن.

الصناعة في عهد الاستقلال من عام ١٩٩١:

كما ذكرنا، شهدت فترة حرب التحرير تدمير الجانب الأكبر من القاعدة الصناعية في إريتريا عند التحرير عام ١٩٩١، وكانت المصانع التي ما زالت تعمل تمثل قرابة ٤٠٪ فقط من مصانع القطاع العام القائمة، وهذه كانت تعمل بحوالى ثلث طاقتها الإنتاجية^(١).

وتتركز الصناعات القائمة في إريتريا، كما أوضح الدكتور «العراقي»، حول إنتاج بعض المواد الغذائية كالمعلبات والمشروبات، وبعض السلع الاستهلاكية كالمنسوجات، والمنتجات الجلدية، والزجاج وبعض المواد الكيماوية والأدوات المعدنية، وكذلك الإسمنت والبلاط، إلا أن إريتريا تملك فضلاً عن ذلك صناعة استراتيجية مهمة، هي صناعة تكرير البترول

(١) الدكتور عراقى مرجع سابق، ص ٢٥٥.

التي تواجه احتياجات كل من إريتريا وإثيوبيا من المنتجات البترولية، ويقوم بالنشاط الصناعي مجموعة من المنشآت العامة والخاصة وقد بلغ عدد المنشآت العامة عام ١٩٩٣، ٤٢ منشأة غالبيتها متوسطة الحجم، وتنتج قرابة ٨٥٪ من قيمة الناتج الصناعي، وقد بلغ متوسط عدد العاملين في منشآت القطاع العام حوالي ٢٥٠ فرداً للمنشأة، بينما بلغ متوسط رأسمال المنشأة حوالي ٢,٢ مليون بر طبقاً لإحصاءات عام ١٩٩٣، ويتركز ٣٨ من تلك المنشآت في مدينة أسمرا.

أما المنشآت الخاصة، فقد بلغ عددها طبقاً لنفس الإحصاءات ٨٩٠ منشأة - ٥٨٠ منها فقط كانت تعمل في ذلك الحين (نهاية ١٩٩٣)، وتقع كلها ضمن الصناعات الصغيرة والحرفية التي يبلغ متوسط عدد العاملين بمنشآتها حوالي ٦ أفراد وتستخدم رأسمال ضئيل للغاية يبلغ حوالي ٩٠ ألف بر فقط للمنشأة في المتوسط، ويتركز حوالي ٥٥٪ من هذه المنشآت في العاصمة أسمرا^(١).

وبالرغم من المشكلات المعقدة التي يواجهها القطاع الصناعي في إريتريا من نقص المستلزمات وارتفاع تكلفتها، ونقص الطاقة الكهربائية، وندرة العمالة الماهرة ومنافسة البدائل المستوردة - فإن القطاع شهد تحسناً بعد الاستقلال، نتيجة لجهود الحكومة في مجال إعادة تأهيله، الأمر الذي يظهر إلى حد ما في زيادة الإنتاج وتحسن استخدام الطاقة الانتاجية، كما

(١) مصدر البيانات حتى ٣٠ / ٩ / ١٩٩٣ . World Bank (Vol 1), P. 48 .

يتضح من الجدول رقم (٣)^(١) الذي يعطي صورة عامة لتطور القطاع الصناعي حتى عام ١٩٩٤ .

التجارة والمواصلات قبل التحرير وبعده:

كانت إريتريا تصدر الكثير من سلعها إلى الخارج كالاسمنت والكبريت واللؤلؤ والمرجان والجلود والملح وغيرها، فكان الملح يصدر إلى الشرق الأقصى والكونغو كما كانت تصدر الزيوت إلى هولندا، والأسماك والأزوار والسجق واللحوم المحفوظة إلى بريطانيا والدول الأوربية الأخرى مثل إيطاليا، وحبال الألياف النباتية والذرة والفواكه وخاصة الموز إلى الخارج.

وكانت تجارة إريتريا تخدمها شبكة رائعة من الطرق والمواصلات، ولم تعرف الأقاليم الإريترية في تاريخها صعوبة الاتصال بين أجزائها وكذلك الاتصال بالعالم الخارجي، سواء أكان بالنسبة للأشخاص أم تصريف حركة التجارة، وكان الإيطاليون أثناء احتلالهم البلاد قد اهتموا بإعداد شبكه من المواصلات البرية فعبّدوا الكثير من الطرق للسيارات وأنشأوا خطا حديديا، وخطا آخر (تلفريك معلق) من مصوع إلى العاصمة أسمرا، وكانت تمتد الطرق المعدة إلى ٣٠١٦ كم، والسكة الحديد يبلغ طولها ٣٦١ كم مخترقة ٣٥ نفقا في الهضبة الإريترية ومنحدراتها عبر الطريق الذي يربط بين مصوع وأسمرا وكرن وأغردات.

وأما شبكة طرق السيارات التي أنشأها الإيطاليون في إريتريا، فقد وصفت بأنها عمل هندسى، بالإضافة إلى ذلك هناك طرق يبلغ طولها

(١) انظر الجدول رقم (٣).

حوالي ١٤٠٠ ميل من الطرق الثانوية والدروب. وكان يمر بمينائي مصوع وعصب ما يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من صادرات إثيوبيا و وارداتها.

وتعتبر مصوع جغرافيا المنفذ الطبيعي للبذور الرئيسية والذرة والفواكه والجلود من المناطق الغربية والمرتفعات الإريتريّة وشمال إثيوبيا (إقليم تجري)، وأما عصب فموقعها مناسب لتصدير الملح والقمح والذرة من الأجزاء الوسطى والجنوبية من إثيوبيا (١).

ومجمل القول: أن التجارة الخارجية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الإريتري، حيث تعتمد إريتريا اعتماداً كلياً على العالم الخارجي في سد احتياجاتها من السلع الإستهلاكية الضرورية، والآلات والتجهيزات ومعدات النقل اللازمة. وما زالت إثيوبيا حتي الآن الشريك التجاري الرئيسي لإريتريا وإن كانت أهميتها أوضح كثيراً في جانب الصادرات «حيث تستحوذ علي أكثر من ٦٠٪ من صادرات إريتريا»، وتمر تجارة إثيوبيا الخارجية عبر مينائي عصب ومصوع دون أية رسوم سيادية إريتريّة عدا رسوم الميناء ورسوم الشحن. وتصدر إريتريا إلي إثيوبيا المنسوجات والأحذية وبعض الأدوات المنزلية والملح والمشروبات، بينما تستورد إريتريا من إثيوبيا بعض المواد الإستهلاكية والمنتجات البترولية.

صادرات إريتريا إلى الدول الأخرى:

ووفق البيانات الصادرة لعام ١٩٩٤، تمثل صادرات إريتريا إلي الدول المجاورة السمس إلى مصر، والجلود إلي إيطاليا، والحيوانات الحية (إلى السعودية) وكمية ضئيلة من الأسماك. أما واردات إريتريا فهي

(١) انظر: كتاب تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً للمؤلف.

تأتي بصفة رئيسية من دول الخليج والسعودية، والدول الأوربية «إيطاليا وألمانيا». وقد شكلت واردات الآلات ووسائل النقل حوالي ٤٠٪ من واردات إريتريا عام ١٩٩٤، بينما استأثرت المواد المصنعة بنحو ٣٠٪ نظرا للظروف المرحلية التي تمر بها البلاد.

ويشكل السودان العمق الاستراتيجي للتجارة مع إريتريا وتشمل الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير أيضاً، وهذا من خلال البيانات الصادرة في سجلات وزارة التجارة والاقتصاد في إريتريا.

وقد سجل الميزان التجاري الإريتري عجزاً مستمراً خلال السنوات الثلاث، ١٩٩٢ - ١٩٩٤، بالإضافة إلى التقديرات الأولية لخبراء صندوق النقد الدولي، إلا أن العجز اتخذ اتجاهها إلى الانخفاض، كما يبين الجدول رقم (٤)^(١) وقد شمل هذا العجز كلاً من المعاملات بالبر (مع إثيوبيا) والمعاملات بغير البر.

إلا أن العجز التجاري في جانب البر لم يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من العجز التجاري الكلي خلال السنوات الثلاث، والجدير بالذكر أن إريتريا اتخذت سياسة التخلي التدرجي من البر الإثيوبي، وذلك بعد أن أعلنت استخدام العملة الخاصة بها أسمتها «نقده» وهي من فئة ٥ - ١٠ - ٥٠ - ١٠٠ وحده وما يعادل برأ في سوق المعاملات.

(١) انظر الجدول رقم (٤).

إعادة بناء الاقتصاد الوطني بعد التحرير:

مما لا شك فيه أن الحكومة الإريترية قد شرعت عقب التحرير في اتخاذ سلسلة من الإجراءات عاجلة؛ لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، وقد أظهرت الحكومة التزاماً قوياً بهذا الهدف، ولقد حققت تقدماً ملحوظاً في مجالات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية، وقد تشعبت جهود الدولة خلال هذه الفترة في اتجاهات عديدة، في مقدمتها إقامة مؤسسة جديدة تقوم على تخطيط وتنفيذ عملية الإصلاح في شتى القطاعات، وإعادة تنظيم وهيكلية المؤسسات العامة وإصدار التشريعات المنظمة لمختلف الأنشطة، وخصوصاً الاستثمار المحلي والأجنبي وحياسة الأرض والتجارة الخارجية والصرف الأجنبي، والضرائب والنقد والائتمان. وعلى الصعيد الخارجي فقد بدأت إريتريا توثق صلاتها بالمجتمع الدولي، وخصوصاً الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات الدولية، وقد انضمت إلى عقود كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في يوليو ١٩٩٤ .

كما انضمت إلى السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (Comesa)، ولمجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادي (ACP) أعضاء اتفاقية لومس مع الاتحاد الأوربي، هذا وما زال الاقتصاد الإريترى في بدايته يحتاج إلى العناية والتنشيط والحماية من جانب الحكومة.

إن تطور الاقتصاد الوطني ورفع مستوى حياة الشعب في كافة النواحي من الأمور الهامة الضرورية، و تقتضي السير عن طريق وفق مبدأ التخطيط الأقتصادي والأجتماعي الشامل القائم علي جرد ومسح الموارد الطبيعية والبشرية والتمويلية لبلادنا، وتوفير المستلزمات الضرورية

للتنمية، وتشجيع القطاع الخاص والعمل من أجل تصنيع البلاد بالصناعات الثقيلة والخفيفة علي ضوء نتائج مسح الثروة المعدنية، والاهتمام بصناعة النفط والكبريت، والسعى من أجل كهربة البلاد، واتخاذ ما يلزم لازدهار الصناعة الوطنية وحمايتها من المزاومة الأجنبية، وتشجيع استثمار الرأسمال الوطني والأجنبي في الصناعات مع مراعاة مصلحة المستهلكين وتطوير صناعاتنا الوطنية .. والعمل من أجل تنمية وازدهار الصناعات، الزراعية التي من شأنها تنشيط الإنتاج وتنويعه بما يتفق ومصلحة التنمية للقطاعين الصناعي والزراعي معاً، التي من شأنها تنشيط الإنتاج وتنويعه.

ومن التحديات التي تواجه الحكومة الـريتريّة ، البطالة:

لذلك، فإن القضاء علي البطالة جذريا وتشريع القوانين من قبل الدولة لضمان مصالح العمال والمستخدمين عن طريق تحديد الحد الأدنى للأجور بشكل بضمن معيشة العامل وعائلته عيشة لائقة، وتحديد ساعات العمل، ومنع تشغيل الأحداث، وتشريع القوانين اللازمة للتقاعد والضمان الاجتماعي الشامل، وضمان الحريات النقابية، وزيادة المدارس الصناعية لرفع مستوى التكنيك للعمال، من الأمور الهامة.

ومن التحديات في المجال الاقتصادي أيضاً:

العمل علي تنظيم الشئون المالية بشكل يهدف إلى الاقتصاد في المصروفات وتوفير الأموال الكافية للمشاريع الإنتاجية، مع مراعاة التوازن بين المصروفات والواردات.

إيجاد نظام عادل للضرائب يعتمد علي الضرائب المباشرة

والتصاعدية على الدخل والإرث، وتخفيف الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها على الطبقات الكادحة.

الأستثمار وتطوير نظام المصارف الإريتيرية وذلك بزيادة رؤوس أموالها وفتح الفروع الكافية وزيادة التسهيلات المصرفية، لكي تلعب دورها في ازدهار الاقتصاد الوطنى مع السماح للأستثمار الأجنبى وخاصة فى مجال البنوك .ويجب أن تكون السوق الحرة والمواجهة إذا لزم الأمر، لتحقيق مبدأ المنافسة الحرة وليقوم محل الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقرب الفوارق بين الدخل، ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة^(١).

وأول التحديات التى تواجه إريتريا الدولة، هى إعادة بناء المرافق التى دمرتها الحرب وتوفير السلع الأساسية للحياة اليومية للمواطنين، حيث توجد أزمات فى الإسكان والأسعار الفلكية التى وصلت إليها عمليات شراء واستئجار المساكن، حيث يتراوح إيجار الشقة المتوسطة فى أسمرأ بين ٢٠٠٠، ٣٠٠٠ بر، بينما متوسط دخل المواطن لا يزيد على ١٢٠٠ بر شهرياً برغم أن الحكومة شرعت فى بناء مشروع سكنى ضخمة بالعاصمة بخبرة أجنبية لتخفيف الأزمة، كما سارعت الحكومة فى بناء العديد من السدود الصغيرة وحفر الآبار وقنوات الري لتوفير المياه للزراعة وتزويدهم بالمعدات والقروض وإقامة المزارع التجريبية وبناء محطات الكهرباء وغيرها^(٢).

(١) مشروع الدستور الإريتيري المقترح المادة ٣، ص ٢٨ .

(٢) عطية عيسوى: إريتريا التحديات والأسباب ، جريدة الأهرام ١٩٩٧/٣/٤ .

الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية:

تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من الأمور الهامة لتقدم الاقتصاد الوطنى فى إريتريا، فهو يعد عاملاً جوهرياً فى تنمية الإنتاج المحلى وزيادة فرص العمال وتحسين القدرة التصديرية للبلاد، ومما لا شك فيه أن الحكومة الإريترية كانت على اقتناع كامل بأن ذلك الهدف الجوهري يتطلب توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الخاصة. ومن أهم عناصر هذا المناخ كما هو معروف وجود سياسات ملائمة ومستقرة تعمل على توفير الحوافز الكافية لهذه الاستثمارات، ومن أهمها الحوافز المالية المغرية، ونظام متحرر للصرف الأجنبي والتجارة الخارجية، وتحرير الأسواق، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وإزالة المعوقات الإدارية أمام المستثمرين^(١).

وقد نص القانون على أن جميع مجالات النشاط الاقتصادى فى إريتريا، تعتبر مفتوحة أمام جميع المستثمرين الوطنيين والأجانب، بل أجاز للأجانب تملك كامل رأسمال مشروعاتهم.

وتضمن عددا من الحوافز للمستثمرين فى صورة إعفاءات وتخفيضات ضريبية، وتيسيرات فى الحصول على التراخيص، وتسهيلات فى تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج وهكذا فى إطار القانون الجديد والتنظيمات الأخرى فى مجالات الضرائب والائتمان المصرفى، أصبحت الاستثمارات الجديدة تتمتع بعدد من الحوافز المالية وتحتاج إلى

(١) مصدر سابق، ص ٢٦١ .

المزيد من التشجيع من الحكومة، ويشير الدكتور «العراقي» في بحثه عن الاستثمار قائلاً: «وأياً كان الأمر، فلا يخفى أن مثل هذه الحوافز وغيرها ليس إلا جانباً واحداً من مقومات تشجيع الاستثمارات الخاصة، وأن هناك جوانب أخرى قد تكون أكثر أهمية، وفي مقدمتها إزالة الاختناقات والعقبات التي تهدد الاستثمارات الجديدة، مثل نقص مصادر الطاقة وضعف البنية الأساسية، وندرة المهارات الفنية، والغموض الناجم عن التشريعات الجديدة كمرسوم الأرض السابق الإشارة إليه، وهي أمور تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد»^(١).

ومهما يكن من الأمر، فإن لبرامج التنمية الاقتصادية دوراً أساسياً في تحقيق التغيير الهيكلي، فهي الكفيلة برفع مستوى العيش وفتح سبل الارتقاء في وجه الطبقة الدنيا الفقيرة، وتسيير مرونة الانسياب والصعاب بين فئات المجتمع.

(١) الدكتور عراقي مرجع سابق، ص ٢٦٢ .

الختمة

إذا ما ألقينا نظرة سريعة علي عموم القارة الأفريقية، نجد أنها تعيش اليوم في صراعات مختلفة متداخلة، تتعلق بعملية تحول كبرى من مجتمع المؤسسة الطبيعية «القبيلة» إلي مجتمع المؤسسة العقلانية، ونقطة الحرج في عملية التحول هذه هي كونها تتم «ربما» بتواتر سريع وعلي مدى واسع جدا، وذلك لأن دوافع الانتقال وبواعثه ليست نابعة فقط من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي كما حدث في أوروبا، بل إنه انتقال أو تحول يتم تحت ضغوط حضارية عالمية أغرقت العالم بمنجزاتها وإغراءاتها وآلياتها؛ ففرضت نفسها كحضارة للعصر كله وكتتويج للمراحل السابقة من التاريخ البشري.

ومن هنا تبدو الديمقراطية عملية تاريخية، إنها وحدها القادرة علي مأسسة (جعلها ذات أساس) وقولية عملية التحول الكبرى هذه، إن التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف والتفاير، هي الشروط الضرورية التي تضمن أو علي الأقل تساعد علي تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول تلك تصريفا سليما، وبالتالي تفسح المجال لقيام مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات ومجالس منتخبة، وهي المؤسسات التي تؤطر الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع في اتجاه التقدم التاريخي، ونحن عندما نؤكد من خلال كتابنا هذا علي

الديمقراطية كضرورة تاريخية، فلأننا لا نرى بديلاً عنها في ظل عملية التحول الكبرى التي تعم المنطقة سوى الإحباط والفوضى المؤديين إلى الحرب الأهلية، والحروب الأهلية كما نعلم لا تفرز بديلاً ولا ينتصر طرف انتصاراً تاريخياً، يقفز بالمجتمع خطوات إلى الأمام، بل بالعكس فالحروب الأهلية تنتهي دوماً إلى نتيجة واحدة هي هزيمة جميع الأطراف، وليس غير الديمقراطية بديل تاريخي لمثل تلك الهزيمة، بمعنى آخر الديمقراطية اليوم ليست موضوعاً للتاريخ، بل هي قبل ذلك وبعده ضرورة من ضرورات عصرنا، إنها مقوم ضروري لإنسان هذا العصر، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد بل مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية فضلاً عن حق الحرية، حرية التعبير والاجتماع إنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والحق في التعليم والعمل والحق في المساواة، مع تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية إلى غيرها.

خلاصة القول أن الديمقراطية ينبغي أن ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها في هذا المجتمع أو ذاك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد الشعب من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم من جهة أخرى.

إن الديمقراطية هي مطلب مركزي من مطالب شعبنا وشرائحه الواعية في إريتريا، وهي الضمانة الوحيدة لصون الوطن وللحفاظ على مكتسباته واستقلاله ومستقبله، بعيداً عن الفردية والاستبداد التي دمرت معظم دول

القارة الأفريقية ودول العالم الثالث .. عموما ومن المعروف أن الاستقلال في حد ذاته لا يمثل غاية إن لم يتبعه استقلال ثقافى واقتصادى وديمقراطية كاملة غير منقوصة ولا يعنى شيئا، فكثير من دول العالم الثالث استقلت وسبقتنا إلى الحرية بسنوات طوال، إلا أنها وكنتيجة لغياب الديمقراطية لا تزال أسيرة الانقلابات والانقلابات المضادة والديون والحروب الأهلية والجفاف والمجاعات، حتي غدت الانقلابات والانقلابات المضادة جدلية أفريقية وهي جدلية خطيرة كما تعلمون؛ لكونها راوحت مكانها. وعلينا جميعاً أن نتوخى الموضوعية والحيطه والحذر ونعمل في اتجاه إقامة كافة الآليات اللازمة لإنجاز الأطر الديمقراطية، التي تمكنا من الحفاظ علي مكتسباتنا والانطلاق بوطننا والشعب إلي رحاب القرن الحادي والعشرين، حيث تتبارى شعوب ودول العالم. وما يحدث في الصومال الشقيق وأنجولا ورواندا ونيجيريا والجزائر وغيرها من دول القارة، خير دليل وأكبر شاهد علي أهمية الديمقراطية وكونها المخرج الوحيد للإصلاح الاقتصادي والثقافى والاستقرار السياسى وللحفاظ علي وحدة الشعب والوطن، ولتحقيق كل هذا علينا أن نكون ديمقراطيين في سلوكنا، وأن نترجم ذلك عمليا، وأن نسن من القوانين والحيثيات ما يضمن ممارسة الحقوق الديمقراطية كاملة غير منقوصة ولا مقننة، وألا نضع فيتو ضد مواطن، وألا نحجر رأيا أو نصادر قناعة ما لم تضر بمصلحة الوطن العليا ومصالح الشعب الحقيقية في الاستقرار والتقدم والازدهار.

لا شك فى أن الديمقراطية تعتبر المخرج الطبيعى والحقيقى الوحيد

للنأى بإريتريا وشعبها من الحروب الأهلية والانتكاسات، وقد أدرك شعبنا هذه الحقيقة إبان مسيرته النضالية، وتقاطعا مع هذا الإدراك وتلك الرغبة الجماهيرية واستناداً إلى دور الجهة الشعبية ذاتها كتنظيم إريتري، قاد ملحمة نضال شعبنا إلى أن أنجز الاستقلال. وإن تداول السلطة وبقاء الأصلح هما المخرج الحقيقي الذي يتلاءم ومعاونة الإريتريين الذي ناضلوا من أجل تسديد قيم العدالة والديمقراطية، ولا شك علينا أن نضع الضوابط اللازمة؛ حتى لا تكون الديمقراطية التعددية انفلتاً قوضياً لا يعبر عن الذات الإريتريّة ولا يصون وحدة الشعب وتطوره الاجتماعي، إلا أن هذا لا يعنى أن يستخدم كذريعة لاحتكار السلطة وتقنين الديمقراطية علي شكل جرعات شكلية كما نرى في العديد من دول العالم الثالث.

ومن خلال تتبعنا لعملية سير الإجراءات الخاصة بالدستور الإريتري الذي أجاز مؤخراً، لاحظنا النقاط التالية، وهي مواضيع لها أهميتها بالنسبة للمواطن الإريتري: -

أولاً: عدم الاستجابة لرغبات وآراء الجماهير والتي أكدتها في كثير من اللقاءات والندوات التي أجرتها مفوضية الدستور في الداخل والخارج.

ثانياً: تميع مسألة اللغة في الدستور، علي الرغم من تأكيد الجماهير في إقرار اللغة العربية والتجريدية كلغتين رسميتين للبلاد بجانب تطوير اللهجات المحلية.

ثالثاً: عدم وضوح إقرار مبدأ التعددية السياسية والديمقراطية في نظام الحكم للدولة الإريتريّة في المستقبل.

هذا التجاهل واللامبالاة من قبل الحكومة لآراء الجماهير والشعب يدعونا إلى القلق والحيرة لمستقبل بلادنا، حيث تسير الأمور عكس اتجاهات رياح الديمقراطية والتعددية السياسية، والسير نحو الحكم الشمولي الفردي، من خلال انفراد الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية وحدها في حكم البلاد. وهذا في اعتقادي في النهاية إن لم يكن في المنظور القريب، سوف يؤدي في المستقبل إلى صراعات سياسية ويمكن أن يتطور الأمر إلى الحروب الأهلية «والله أعلم»، ومهما يكن من الأمر، فإن إريتريا في غنى عن هذه الصراعات؛ نظرا لاحتياج البلاد لمعركة البناء والتعمير والتي يجب أن يسهم فيها الجميع بمختلف الاتجاهات السياسية .. وهنا، نحن لسنا فيها النقاط التي يجب مناقشتها والتي لنا وجهة نظر فيها في الدستور، إلا أن هذا الأمر له مكان آخر سوف نبدي فيه ملاحظتنا في موضوع آخر بالتفصيل فيما بعد.

هذا ما وصلت إليه لإبداء هذه الملاحظات من خلال قراءتي لسير تطورات الأحداث في إريتريا .. وأرجو أن أكون مخطئا وأتمنى أن يكون عكس ما أتوقعه تجنباً للصراعات ومن أجل مصلحة الأمة والشعب؛ ليعم البلاد الأمن والاستقرار والسلام و يتم بناء إريتريا الديمقراطية في المستقبل إن شاء الله.

وهنا، ينبغي علينا التأكيد على أهمية وضع الضوابط اللازمة حتى لا تكون الديمقراطية بابا لنشر السموم لإريتريا وشعبها، كما أن الإيمان بالديمقراطية في الوقت ذاته يفرض علينا أن نؤمن بحق الجميع في التعبير

عن آرائهم السياسية، بغض النظر عن انتماءاتهم وآرائهم وقناعاتهم السياسية وبعيدا عن «الراдикаلية» التنظيمية خاصة وأن هناك بعض الأصوات تنطلق - علي قلتها - بدعوات انصرافية مغلفة تجر إلي الردة الديمقراطية والأنظمة الأحادية، بدعوى أن إريتريا لا تحتل أكثر من حزب، ومع احترامى مثل هذه الآراء أو الأصوات وإقرارى بالمثالب والمشاكل التي صاحبت الديمقراطية الكلاسيكية فى أفريقيا، أرى أنه لابد أن تكون الديمقراطية إطاراً وحيداً للخروج بإريتريا من مثالب الديكتاتورية، كما أن نظام الحزب الواحد أو المؤسسة الحزبية الواحدة وإن تقاسمت الأدوار وبدت وكأنها أكثر من حزب حقيقى ومستقل عن الحزب الآخر فى رؤاه وبرامجه وأهدافه وخطابه السياسى، وألا يكون الرابط مع الأحزاب الأخرى سوى مصلحة الوطن العليا أو المصالح القومية كما أوضحنا فى السابق.. ومن المهم جدا أن تجد الأحزاب فرصتها لتؤسس هيكلها وتضع برامجها، وأن تكون الفرصة متاحة لها وبخاصة فى الداخل والخارج لعرض برامجها، وأن تكون بالطبع بعيدة عن الطائفية والقبلية والإقليمية. ولا شك فى أن شعبنا مؤهل لأن يمارس العمل الديمقراطى ويخوض غمار الصراع السياسى والحضارى، عطفاً علي تجربته إبان الفيدرالية ومن مسيرته الطويلة وفى خلال العديد من المؤتمرات والاتحادات النقابية والروابط الفتوية، ووقوف شعبنا علي تجارب كل الثورات ومعظم دول العالم. كل هذا يمكن شعبنا من أن يكون سيدا لمصيره ومستقبله ومكتسبه، من خلال ديمقراطية كاملة من

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع كتاب جذور الثقافة العربية فى إريتريا

أجل الحفاظ علي مكتسباتنا ولا يمكن الحفاظ علي هذا المكتسب واستقرار البلاد إلا من خلال الديمقراطية الأفقية الحقيقية، التي تتيح المجال لأي مواطن لأن يمارس حقه المشروع بحرية ويشارك في القرار وقيادة الوطن والرقى بالشعب ووضعه علي أعتاب الاستقرار الكامل والرقى والازدهار، وكل هذا لا يتأتى إلا من خلال ديمقراطية حقيقية كاملة تكفل للمواطنين حرية التعبير وإبداء الرأي وتكوين النقابات المهنية والروابط والاتحادات وحقوق الإنسان وحرية الملكية وأن تسود الديمقراطية وبخاصة العدالة الاجتماعية والقضاء علي التفاوت التنموي والثقافي وتشجيع كل ما من شأنه أن يحقق التجاذب الاجتماعي بين فئات الشعب المختلفة، علي ألا يؤدي كل ذلك أو بعض ذلك إلي الإضرار بمصالح الشعب والوطن وأن يكون القضاء عادلا، وليكون كذلك لابد أن يكون مستقلا ليمارس دوراً رقابياً علي مجمل الأوضاع وأن نركز علي حرية الصحافة والمنتديات، وأن تتاح الفرصة لمختلف الأحزاب لأن تقدم برامجها ورؤاها بحرية تامة ودون تعويق أو تخويف. وهناك عوامل كثيرة تضمن لنا أن نمارس الديمقراطية الكلاسيكية بصورتها الإيجابية في مقدمتها الوعي الوطني بطبيعة وحقيقة التركيب الاجتماعي والثقافي لشعبنا، كما أن النضال الذي خاضه شعبنا وبمختلف قبائله وطوائفه حقق حراكا اجتماعيا وطنيا قوميا لكل فئات الشعب المختلفة. وألغي المسافات بينها وقضى علي حساسيات الماضي؛ ليحل محل كل ذلك إحساس دافئ بالوطن وسعي جاد حقيقي من أجل صون وحدة الشعب ومصالحه الحقيقية.

وإذا كانت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية تؤمنان بالمساواة والتباين

الثقافى والاختلاف الطائفى، الحضارى والعرقى، ينبغى علينا احترام خصوصية الإنسان الإريتري وخصوصية تعدد فئاته ولغاته وثقافته^(١) في إطار مشروع ديمقراطى حضارى، يعترف بحقوق الجميع في تطوير ثقافتهم والدفاع عن مرتكزاتهم الثقافية وتفاعلاتهم الحضارية. والديمقراطية التي نريدها هي تلك التي يجد فيها كل إريتري نفسه ولا يحس بالتجاهل أو الدونية، وكل ذلك لا يتأتى إلا من خلال الاعتراف حيثيا وعمليا بحق المواطن في الاقتراع الحر والتصويت العادل والمساهمة في كل شئون البلد من القاعدة إلى أعلى قمة الهرم القيادى، وأن تكفل لهذا المواطن حرية الرأي والعدالة والحق في المحاكمات العادلة، في ظل قضاء عادل ومستقل والمساواة الكاملة للامشروطة أمام القانون.

ومجمل القول، أن مسألة الديمقراطية التعددية الحقيقية هي المخرج الوحيد لنا؛ ليعم الأمن والأمان والاستقرار ولتجنب البلاد القلاقل والصراعات. وكان يجب علينا أن نراعى الجوانب الثقافية كاللغة عند صياغة الدستور. ووضع الهيئيات الدستورية التي تمكنا من خلق حياة ديمقراطية سليمة ومعافاة، خاصة وأن الأنظمة الأتوقراطية كما نرى تنهار يوما بعد آخر لتحل محلها الأنظمة الديمقراطية الحقيقية، ولم تفلح كل الأنظمة الأتوقراطية أن تطيل عمرها من خلال معالجات سطحية وديمقراطية مقننة ومنفوسة .. بل إن رياح الديمقراطية حولت تلك الأنظمة إلى مجرد غبار في التاريخ.

(١) مركز البحوث الأفريقية، مختارات العلوم السياسية الأفريقية ١٩٩١ .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أننا في عالم فشل الأنظمة الشمولية السلطوية في أفريقيا والعالم الثالث وخاصة في السنوات الأخيرة، وانتصار أفكار الليبرالية / التعددية / المشاركة في صنع القرار. ونهتم هنا بوجه خاص بتلك التي تؤثر علي مجتمعنا أو التي لها صلة بواقعنا الاجتماعي ومن خلال تتبعنا الواقع الأفريقي. والدول ذات الحزب الواحد هي دول استبدادية، تتحول أنظمتها إلى الانهيار تحت وطأة الضغوط الداخلية الشديدة^(١١)، كما حدث في الصومال الشقيق وأماكن أخرى في القارة الأفريقية التي نشاهدها. ومن هنا، فقد تطرقنا في هذا الكتاب كما هو واضح ولو بشكل عابر إلي بعض المبررات عن الديمقراطية في أفريقيا علي وجه عام وإريتريا علي وجه الخصوص، مع الإشارة إلي ما طرح من مبررات عقلانية وعملية تلائم مجتمعنا الإريتري، وقدمت من اعتبارات أخلاقية لأفضلية نظام الحكم الديمقراطي، علي نظم حكم الوصاية والاستبداد.

فالمساواة في الحقوق والواجبات، وحماية حرية الإنسان الذي كرمه الله، وسيادة حكم القانون، كلها قيم غالية لدي شعبنا فهي عزيزة عليهم؛ لأنها تظهر المنهج الديمقراطي باعتباره منهجاً ضرورياً ولا بديل عنه مهما طال الزمن أو قصر، فهي من مستلزمات العصر الحديث. هذا وبحكم تجربة النضال الطويله والتي بدأت منذ ميلاد الثورة الإريترية في أول سبتمبر ١٩٦١ وإلي أن تحررت إريتريا في ٢٤ / ٥ / ١٩٩١، رأيت أن من واجبي أن أتقدم بهذا الكتاب ليسهم في سد بعض الثغرات التي قد

تظهر هنا أو هناك وأكون في الوقت ذاته قد برأت نفسي وأدبت بعضاً من وصية شهدائنا الذين سقطوا من أجل أن تبقى البلاد حرة كريمة، وينعم أهلها بالأمن والأمان والديمقراطية والتعددية السياسية والعدل والمساواة.

الملاصق

وثيقة رقم (١) الكتلة الاستقلالية الإريترية

أن الأحزاب والجمعيات السياسية الآتي ذكرها:
الرابطة الإسلامية الإريترية
حزب الأحرار والتقدم
حزب إريتريا الجديدة
جمعية قدماء العساكر المحاربين الأريتريين
جمعية الأبطالين الإريتريين
الحزب الوطني
حزب إريتريا المستقلة

بالنظر

- أ - لرغبات الشعب الإريتري الرامية إلى الإستقلال الناجز.
- ب - لحق تقرير المصير المخول للشعوب بمقتضى نظام هيئة الأمم المتحدة.
- ج - بما أن الشعب الإريتري بأكمله بدون فرق فى الديانة والجنس واختلاف الأحزاب السياسية يعارض فكرة تقسيم الوطن العزيز إريتريا.
- د - بالنظر للاتفاق الذى حصل قى دقى محرى يومى ٢٢ و ٢٦ يونيو ١٩٤٩ بين جميع ممثلى الأحزاب والجمعيات السياسية الإريترية ويوم ٢٤ يوليو ١٩٤٩ فى اسمرأ.

نعلن

نحن الأحزاب السياسية المذكورة أعلاه بأننا قد كونا الكتلة الإستقلالية الإريترية التى يتخلص برنامجها السياسى فيما يأتى:

- ١ - احراز الاستقلال الناجز لاريتريا.
- ٢ - تأليف حكومة ديمقراطية.
- ٣ - الاحتفاظ بوحدة الأراضي الإريترية داخل حدودها الجغرافى الحالى.
- ٤ - رفض أى مشروع يرمى إلى تقسيم إريتريا كأقتراح بينقن - سفورزا أو ضم أى جزء منها إلى أثيوبيا أو إلى السودان وعلى أى وجه ورفض أى مشروع يرمى إلى ضم إريتريا إلى أى بلد أو حكومة كانت.

سكوتارس الأحزاب:

- ابراهيم سلطان على - الرابطة الإسلامية
- اسمروم ولد قرجيس - حزب الأحرار والتقدم
- قرنكشيل براخى - حزب إريتريا الجديدة
- على ابراهيم - جمعية قدماء العساكر المحاربين الإريتريين
- ميكىلى بوليرا - جمعية الإيطاليين الإريتريين
- أحمد عبدالقادر بشير - الحزب الوطنى
- عبدالجليل محمد شيخ - إريتريا المستقلة

ملحق
جدول رقم (١) بعض المؤشرات الاجتماعية والديمجرافية
فى إريتريا (عام ١٩٩٢)

التقدير	بيان
	* السكان
٣.٥ - ٣.٠	- عدد السكان (مليون نسمة)
٣.٠ - ٢.٧	- معدل النمو السكانى السنوى (نسبة مئوية)
٨٠ - ٧٠	- سكان الريف (نسبة مئوية)
٤٦	- توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)
٦.٨	- معدل الخصوبة الاجمالى (نسبة مئوية)
	* الصحة:
١٣٥	- معدل وفيات الأطفال (فى الألف)
٢٨	- عدد السكان لكل طبيب (ألف نسمة)
١٠	- عدد السكان لكل سرير (ألف نسمة)
٨	- نسبة السكان الذين تصل إليهم المياه النقية (مئوية)
١٤	- نسبة السكان الذين يصل إليهم الصرف الصحى (مئوية)
	* التغذية:
١٧٥٠	- عدد السعرات الحرارية للفرد يوميا
	* التعليم:
٤٢	- نسبة السعرات فى التعليم الابتدائى (مئوية)
١٣	- نسبة الأمية للكبار (مئوية)
٨٠	- نسبة الأمية للكبار (مئوية)
٣٧.٠	* خطوط التليفونات لكل ألف من السكان
	* نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بسر التكلفة)
١٥٠ - ١٢٠	دولار أمريكى

المصدر (Word Bank (Vol. 1) , P.

جدول رقم (٢) الهيكل القطاعي للناجى المحلى الإجمالى
(عام ١٩٩٢ - ١٩٩٤)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
١٩,٠	١٣,١	٢٨,٥	- الزراعة
١٨,١	٢٠,٧	١٩,٣	- الصناعة
٨,٤	٩,٥	٨,٧	- الصناعات التحويلية
٤٣,٥	٤٣,٢	٣٤,١	- خدمات التوزيع
١٣,٤	١٦,٢	١٣,٥	- النقل والمواصلات
٣٠,١	٢٧,٠	٢٠,٩	- التجارة
١٩,٣	٢٣,٠	١٨,١	- الخدمات الأخرى
.			- الناتج المحلى الإجمالى بأسعار
١٠٠	١٠٠	١٠٠	التكلفة الجارية

المصدر: تقديرات أولية لصندوق النقد الدولى: IMF, P. 56.

جدول رقم (٣) بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي للقطاع الصناعي

	قيمة الإنتاج (ألف بر)		الطاقة الإنتاجية (ألف بر)	عدد العاملين ١٩٩٤	عدد المشروعات ١٩٩٤	
	١٩٩٣	١٩٩٢				
الصناعات الغذائية	٤٨,٤	٤٨,٥	٨٨,٨	٩٩٠	٦	
صناعات المشروعات	٦٥,٥	٥٥,١	٧٩,٤	٨٤١	٣	
الدخان والشباب	٣,٦	٢,٠	٢١,٠	٣٨٩	٢	
المنسوجات	١٦,٥	١٣,٢	٥٤,٧	٣٧٥٢	٥	
الجلد والأحذية	٢٨,٢	١٧,٢	٥٧,١	١٥٥٠	٥	
الصناعات غير المعدنية	٢٤,٠	١٤,٤	١٩,٧	٧١١	٤	
الورق والطباعة	١٧,٧	٩,١	١٠,٤	٣٤٩	٣	
الصناعات الكيماوية	٥١,١	٣٧,٤	٨٥,٥	٨٨٠٠	٥	
الصناعات المعدنية	٣٤,٠	١٧,٦	٢٣,١	١٠٠٢	١٠	
المجموع	٢٨٩,١	٢١٤,٦	٤٣٠,٧	١٠,٤٦٤	٤٣	

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٢)، ص ٥٩.

جدول رقم (٣) ميزان المدفوعات الأيرتوس - مليون دولار أمريكي
١٩٩٢ - يونيو ١٩٩٤

	١٩٩٢			١٩٩٣			يناير / يونيو ١٩٩٤		
	البر	غير البر	جملة	البر	غير البر	جملة	البر	غير البر	جملة
الميزان التجارى	٢٨.٥-	٢٧٧.٦-	٢٧٧.١-	١٦.٨-	٢٥٩.٣-	٢٧٦.١-	٦.٠-	١٢٥.٦-	١٣١.٧-
- الصادرات	١٤.٣	١.	١.٠	٢٥.٠	١١.١	٣٦.١	١٣.٠	١٤.٥	٢٧.٥
- الواردات	٥٢.٨	٢٧٨.٥	٢٧٨.٥	٤١.٨	٢٧٠.٤	٣١٢.٢	١٩.١	١٤٠.٩	١٥٩.٢
* ميزان الخدمات	٦٥.٢	٧.٦	٧.٦	٥١.٥	٥.٢	١٠.٢.٠-	٢٠.٩	٤.٩	٢٥.٨
صافي التحويلات الخاص	٦.٩	١٧٤.٠	١٧٤.٠	-	٢٠.٢.٥	٢٠.٢.٥	-	١٥.٠.٠	١٥.٠.٠
الحساب الجارى									
علا التحويلات الرسمية	٢٣.٦	٩٦.٠-	٩٦.٠-	٢٤.٧-	٦.٢-	٢٨.٤	١٤.٩	٢٩.٣	٤٤.١
حساب رأس المال									
(شاملا التحويلات الرسمية)	٥٨.٩	١٦٧.٧	١٦٧.٧	-	٧٠.٠	٦٩.٩	-	٤٧.٥--	٤٧.٥-
مجموع الأخطاء والمطلوبات	٤٥.٩	٦٢.٨	٦٢.٨	٠.١	٣٦.٨	٣٦.٩	١٧.٥-	٤٧.٣	٦٤.٨
**									
* الميزان الإجمالى	١٨٧.٩	٨.٨	٨.٨	٢٤.٧	١٠٠.٥	١٣٥.٢	٢.٦-	٢٩.٥	٢٦.٨

المصدر: تقديرات أولية لخبراء صندوق النقد الدولي - وأعد الجدول من بيانات IMP, P. ٧٦.

جدول رقم (5) هيكل إيرادات الحكومية المركزية (١٩٩٢-١٩٩٤)

١٩٩٤						
٪	مليون بر	٪	مليون بر	٪	مليون بر	
٧١,٠	٢٩٥,١	٥٧,٤	٥١٦,٣	٦١,٨	٣٠٩,٣	* الإيرادات الضريبية
٣٠,٦	١٢٧,١	١٩,٢	١٧٢,٤	١٢,٧	٦٣,٨	- الضرائب المباشرة
١٦,٥	٦٨,٦	١٦,٠	١٤٣,٦	٢١,٨	١٠٩,٢	- الضرائب غير المباشرة المحلية
٢١,٧	٩٠,٠	٢٠,٧	١٥٨,٨	٢٦,٣	١٣١,٦	- الضرائب على الواردات
٢,٣	٩,٤	١,٦	١٤,٥٩	٠,٩	٤,٧	- ضريبة الصادرات
٢٩,٠	١٢٠,٦	٤٢,٦	٣٨٢,٥	٣٨,٢	١٩١,٢	- الإيرادات غير الضريبية
١٠٠,٠	٤١٥,٧	١٠٠,٠	٨٩٨,٨	١٠٠,٠	٥٠٠,٥	* جملة الإيرادات الحكومية

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، والسنوات المالية تنتهي في آخر ديسمبر،

المصدر IMF, P. 66.

الكتلة الاستقلالية البربرية

من الاحزاب والجمعيات السياسية الاخرى
الرابطة الاسلامية البربرية
حزب الاحرار والندم
حزب البربر الجديدة
جمعية قدماء المهاجرين البربر
جمعية الايطاليين البربر
الحزب الوطني
حزب البربر المتحدة

بالمنظر

- (أ) لربح الشعب البربري الرامية الى الاستقلال والحر
- (ب) لتحقيق تحرير المصير المحول للشعوب منقضى نظام
مدينة الامم المتحدة
- (ج) بما ان الشعب البربري ككل هو من
الديانة والجنس واختلاف الاحزاب السياسية بهارص
فكرة تقسيم الوطن العربي البربر
- (د) بالطرز للاتفاق الذي حصل في دن عمري يوم
٢٢ و ٢٦ جويلية ١٩٤٩ بين جميع ممثلي
الاحزاب والجمعيات السياسية البربرية ويوم ٢٤
يوليو ١٩٤٩ في اسمر

نعلن

نحن الاحزاب السياسية المذكورة اشلاء ماها قد كونا

الكتلة الاستقلالية البربرية

التي بتلخص برنامجها السياسي فيما يلي

- (١) احراز الاستقلال الناحز لبربر
- (٢) تأليف حكومة ديمقراطية
- (٣) الاحتفاظ بوحدة الاراضي البربرية داخل حدودها
الجهة الى العالي
- (٤) رفض اي مشروع بري الى تقسيم البربر كافتتاح
بفس - سفوردا او ضم اي جزء منها الى انيويبا
او الى السودان وعلى اي وجه رفض اي مشروع
بري الى ضم البربر الى اي بلد او حكومة كانت

سكرتاري الاحزاب

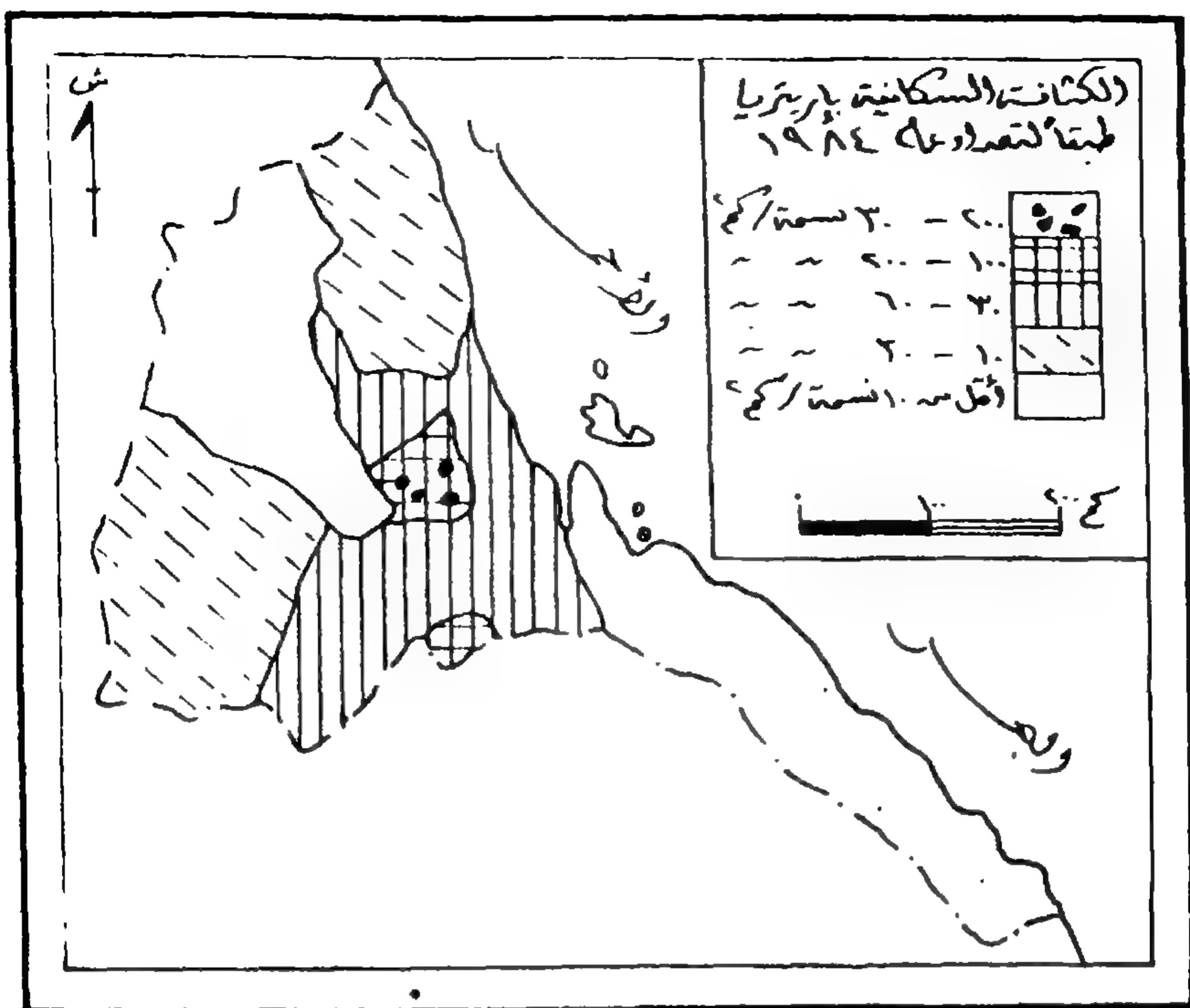
ابراهيم سلطان علي - الرابطة الاسلامية
اسموم ولدفرجيس - حزب الاحرار والندم
قرنكثيل براخي - حزب البربر الجديدة
علي ابراهيم - جمعية قدماء المهاجرين البربر
مكي بوليرا - جمعية الايطاليين البربر
• احمد عبدالقادر بشير - حزب الوطني
عبدالمجيد محمد شيخ - البربر المتحدة



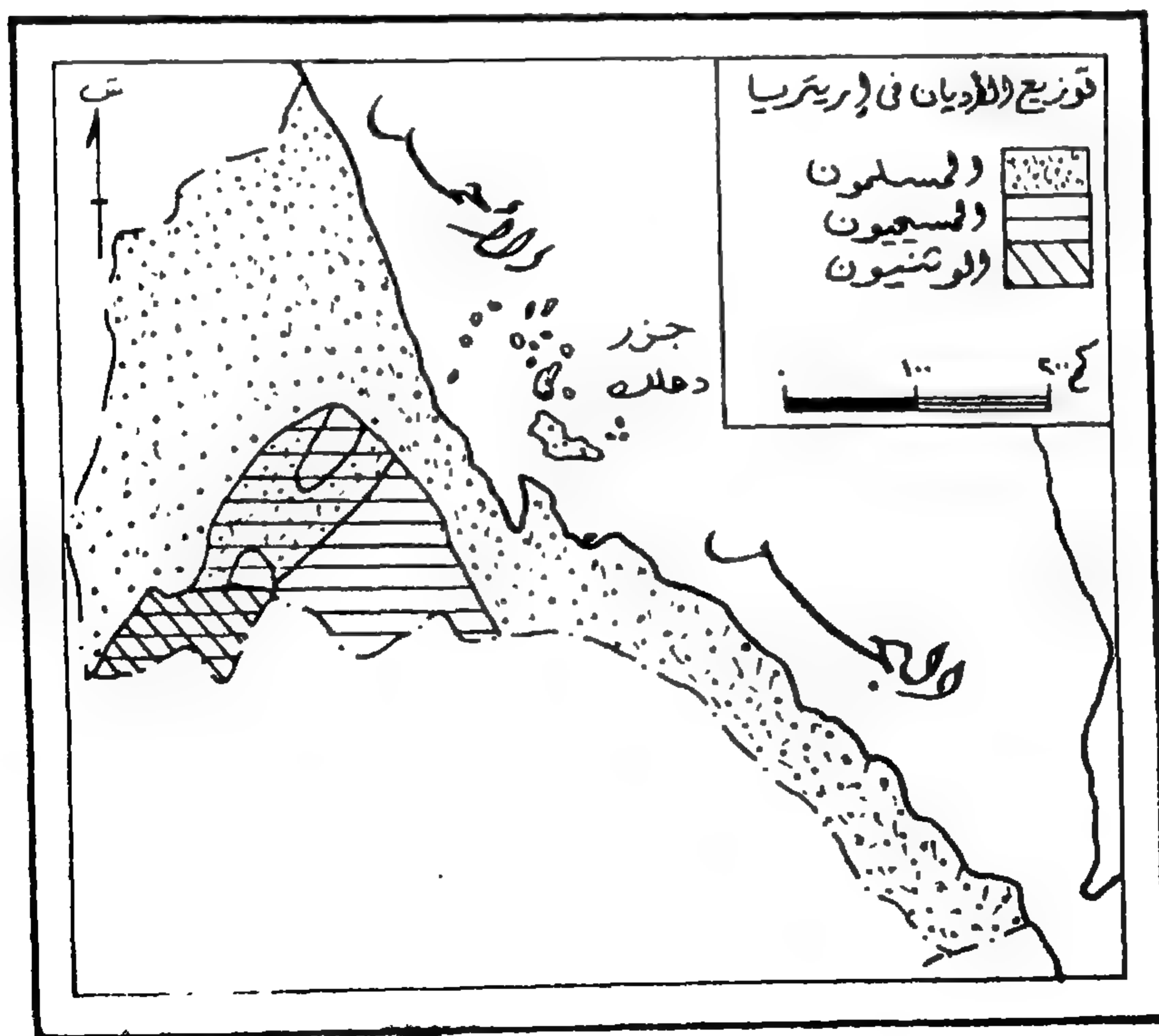


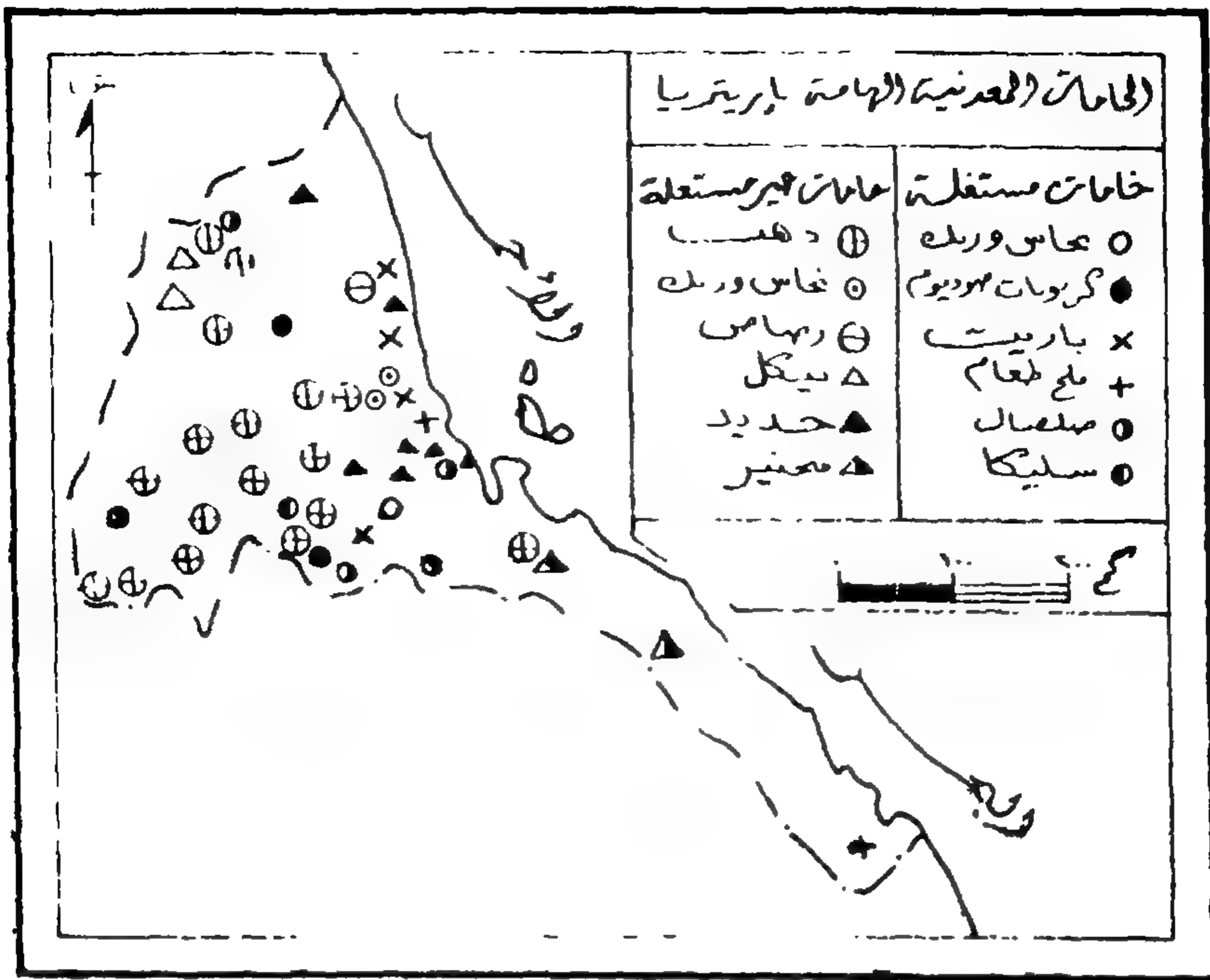
الدرج - الحرارة المتوسط الشهرية للحرارة والمطر في إريتريا



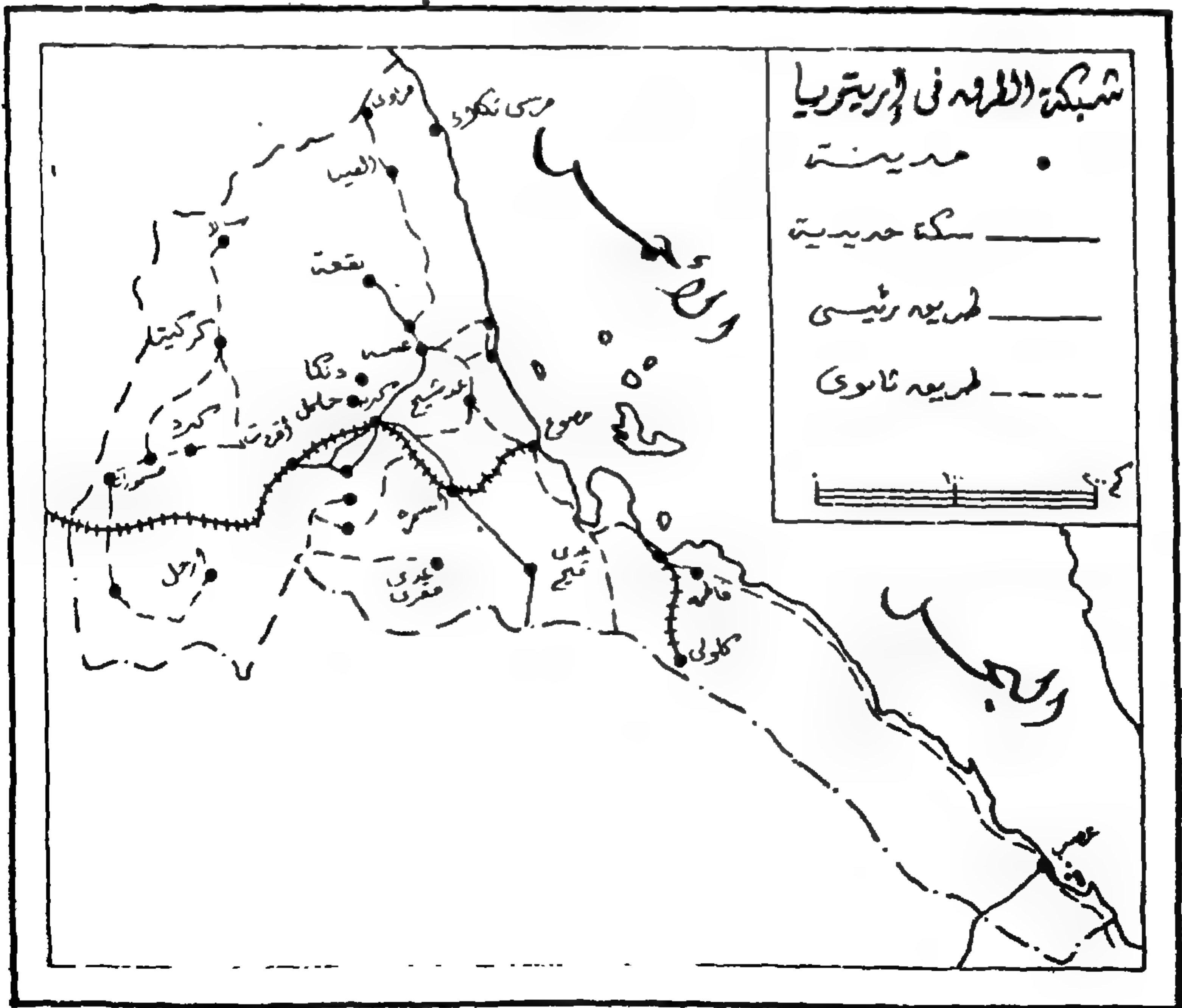


شكل (٥)





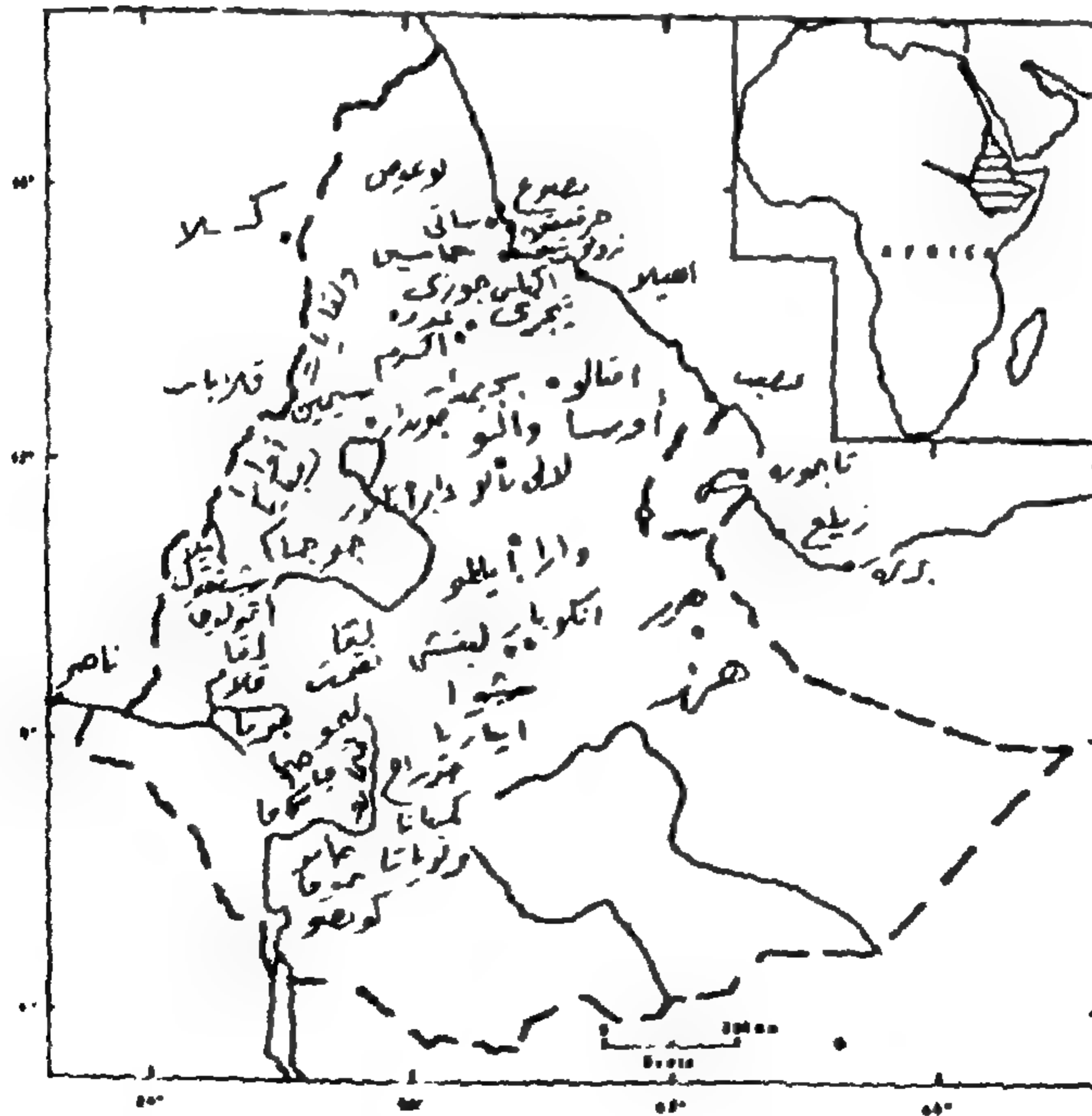
شكل (٧)



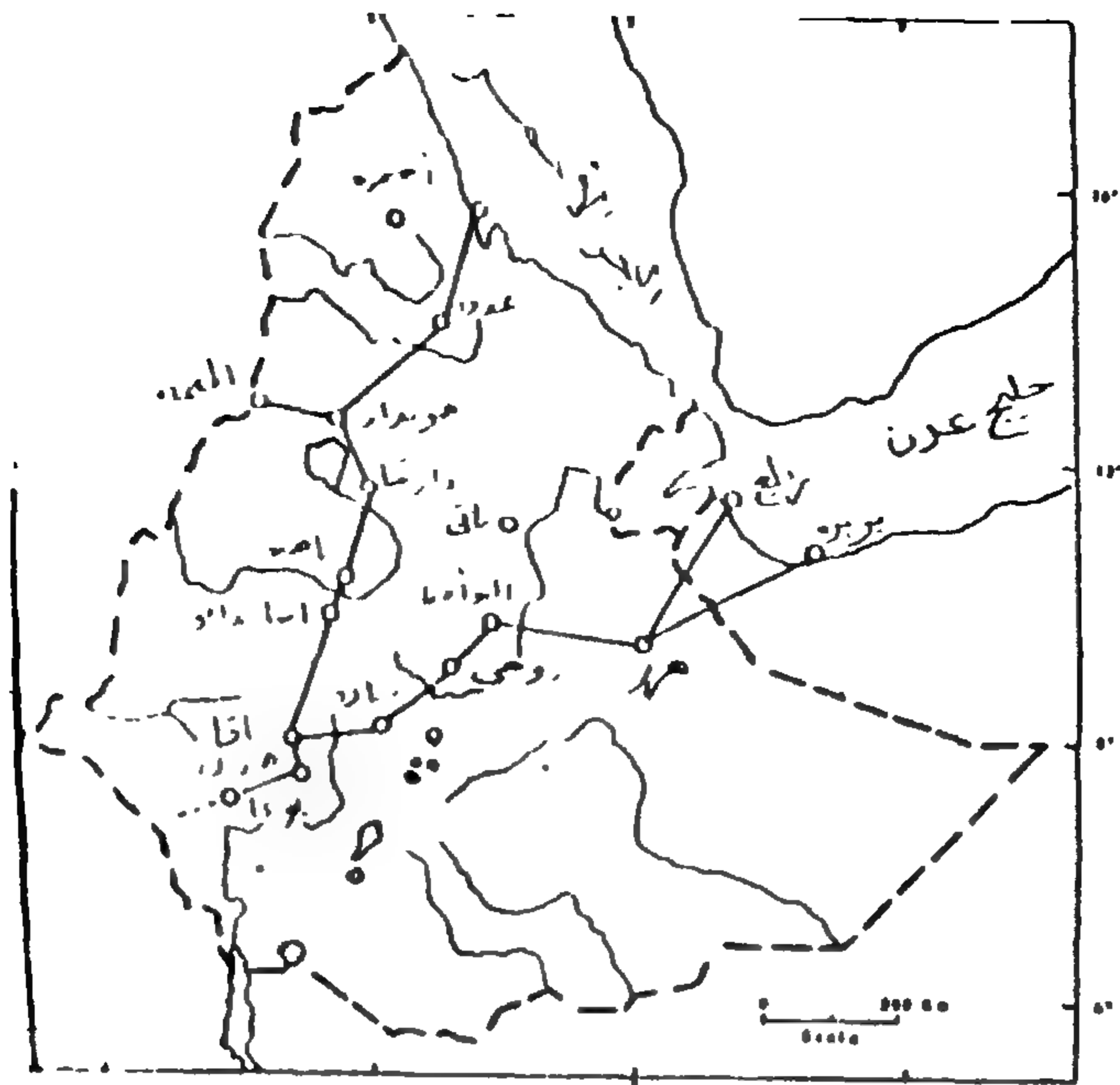


شكل (٩)

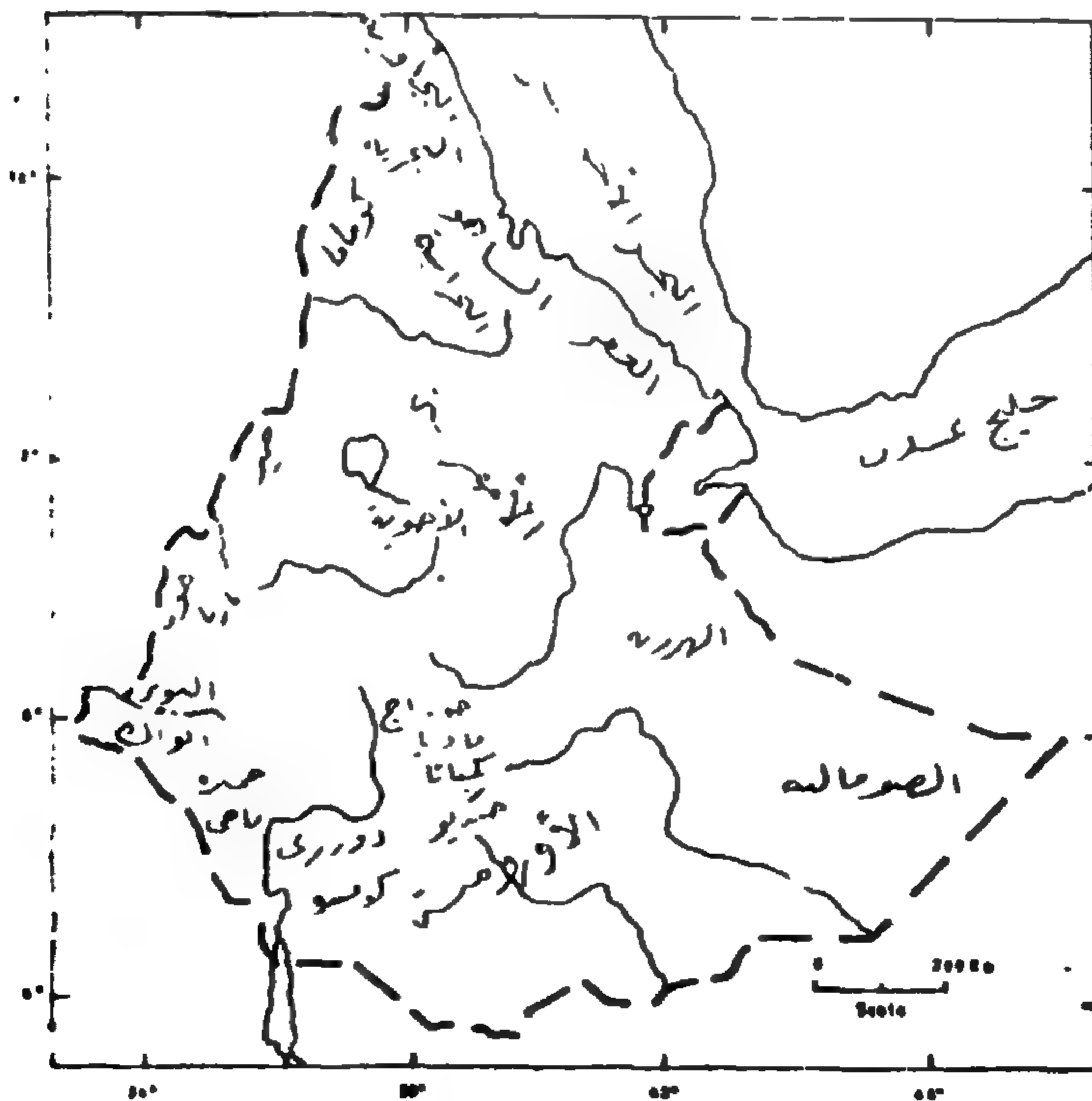
شرق أفريقيا الإيطالية (١٩٣٦ - ١٩٤١)



بعض الأماكن ذات الأهمية التاريخية في القرن الأفريقي



شكل (١١) طرق التجارة بين الهضبة والبحر الأحمر وخليج عدن



خريطة لقوس القرن الأفريقي

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الحديث

ثالثاً: وثائق غير منشورة

رابعاً: وثائق منشورة:

١ - وثيقة الكتلة الإستقلالية الإريترية.

خامساً: مصادر عربية:

١ - جبهة التحرير الإريترية : البرنامج المرحلي والتفصيلي.

٢ - جبهة التحرير الإريترية: دائرة الإعلام «إريتريا بركان القرن الأفريقي».

٣ - دولة إريتريا الاتحادية: دراسة موزعة للجماهير الإريترية - إعداد وتقديم بعض النخب الإريترية في جدة كحلول مطروح للنقاش.

٤ - الصندوق الكويتي للتنمية.

٥ - الطبري: تاريخ الطبري ج٣ .

٦ - ميزان الحكمة - المحمدية الرأي الشهري.

٧ - الماوردي: أدب الدين والدنيا.

٨ - ابن تيمية - الحسبة.

سادساً: مراجع عربية:

- ١ - أحمد برخت ماح : ماذا يحدث في الصومال ١٩٨٩ .
- ٢ - أحمد ثابت (دكتور) : التعددية السياسية (دراسة) ١٩٩٠ .
- ٣ - إسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧ .
- ٤ - بول كسلا تال: المكان والسلطة، ترجمة دكتور عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ١٩٩٠ .
- ٥ - تمام همام تمام (دكتور): تطور حركة الجهاد الوطني في الصومال .
- ٦ - توفيق محمد الشناوي (دكتور) : أعلي مراتب الديمقراطية (الشوري).
- ٧ - جلال يحيى (دكتور) : مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، ١٩٨١ .
- ٨ - جودت سعيد: مفهوم التغيير ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م.
- ٩ - حسين كفاقي (دكتور) المحبة والسلام بين المسيحية والإسلام، الجزء الأول يناير ١٩٩٦ .
- ١٠ - حورية توفيق مجاهد (دكتورة) مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا.

- ١١ - راشد البراوي (دكتور) الصومال الجديد فلسفة وأمل ١٩٧٣.
- ١٢ - رجب حراز (دكتور) إريتريا الحديثة ١٥٥٧ - ١٩٤١ القاهرة ١٩٧٤ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- ١٣ - س. ف. نايدل: التركيبة السكانية في إريتريا والعناصر والقبائل.
- ١٤ - سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر ط٢ - القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٢ ، ج١ ، ص ٤٧٨ .
- ١٥ - سمير الأمين (دكتور) بعض قضايا المستقبل، تأملات حول تحديات العالم المعاصر، القاهرة ١٩٩١ .
- ١٦ - سويم العزي (دكتور) : الديكتاتورية والاستبداديه والديمقراطية والعالم الثالث - الطبعة الأولى أكتوبر ١٩٨٧ .
- ١٧ - سيد علي أحمد فليفل (دكتور): مشكلة أوجادين بين الاحتلال، الحبشى والانتماء العربي والإسلامي ١٨٨٧ - ١٩١٤ ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٧. ص ١٧ ،
- ١٨ - سيد علي أحمد فليفل (دكتور) الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٦.
- ١٩ - صلاح الدين حافظ. صدمة الديمقراطية - الطبعة الأولى ١٩٩٣ .
- ٢٠ - صلاح الدين حافظ: مسئولية المعارضة ومستقبل الديمقراطية.

٢١ - عبد الرحمن عثمان الطويل: سفير الصومال في الإمارات سابقا،
الصومال تاريخ وحضارة. دار الفجر أبو ظبي الطبعة الثانية
١٩٨٨م.

٢٢ - عبد الله إبراهيم ناصف: مدي توازن السلطة مع المسئولية في الدولة
الحديثة ، القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨١ ص ٢٦٢ .

٢٣ - عبد الله العروي: مفهوم الدولة، الطبعة الأولى ١٩٩٣.

٢٤ - عبد الملك عودة - (دكتور) (محرر) دراسة مسحية شاملة عن إريتريا
إعداد معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩٦م.

٢٥ - عبد المنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات
وقضايا، الإمارات - العين ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، /
١٩٨٨ ص ٣٠٦.

٨٦ - عثمان خليل: الديمقراطية الإسلامية.

٢٧ - عثمان صالح سبي: جغرافية إريتريا. دار الكنوز الأدبية بيروت
١٩٨٣.

٧٨ - عثمان صالح سبي، جذور الخلافات الإريترية وطرق معالجتها.

٢٩ - عراقي أحمد الشرييني (دكتور) التنمية الاقتصادية في إريتريا
(من كتاب إريتريا دراسة مسحية شاملة) إعداد مركز الدراسات العربية.
المحرر عبد الملك عودة (دكتور).

٣٠ - عزمي بشارة: مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين.

٣١ - علي إسماعيل محمد: الصومال الحركة الوطنية ١٩٩٦.

- ٣٢ - غازى فيصل: التنمية السياسية فى بلدان العالم الثالث - بغداد - دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٩٣ ص ١١٤.
- ٣٣ - كريم بقرادوفي، وكريم مروة: الوطن الصعب والدولة المستحيلة.
- ٣٤ - كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة - الكويت، شركة الرينعات للنشر والتوزيع ١٩٨٧ ص ٣٤٠.
- ٣٥ - قمر الدين علي قرنيح (دكتور): دور التعليم في الوحدة العربية، بحث ألقى في الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية - بغداد ٣٠ / ٤ / ١٩٧٩.
- ٤٦ - فهمي هويدي: الإسلام والديمقراطية. مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٩٣م.
- ٤٧ - لاري دايمنوند: النضال من أجل الديمقراطية التعددية في العالم النامي.
- ٣٨ - محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان سلسلة الثقافة القومية، قضايا الفكر العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٤ ص ١٦٤.
- ٣٩ - جدلية الدولة بالمغرب : مجموعة من المؤلفين الدار البيضاء ١٩٩٢.
- ٤٠ - محمد عاشور مهدي: الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا.
- ٤١ - محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا المعاصر أرضاً وشعباً - الطبعة الأولى ١٩٩٤.

- ٤٢ - محمد عثمان أبو بكر: جذور الثقافة العربية والتعليم فى إريتريا - الطبعة الأولى ١٩٩٧ .
- ٤٣ - محمد عثمان علي خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجرانة ومشروع الانتماء العربي ١٩٩٤ .
- ٤٤ - محمد سعيد رمضان البوطي (دكتور) وجودت سعيد: التغيير مفهومه وطرائقه ١٩٩٥ .
- ٤٥ - محمد المعتصم سيد (دكتور) مهدي الصومال.
- ٤٦ - محمد وقيد: البعد الديمقراطي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ .
- ٤٧ - محمود محمد أبو العينين (دكتور): أفريقيا، التحولات الراهنة في النظام الدولي ومصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة. «من أعمال الندوة» الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٦ .
- ٤٨ - مركز البحوث والدراسات الأفريقية: مختارات العلوم السياسية الأفريقية ١٩٩١ .
- ٤٩ - مركز دراسات الوحدة العربية : مجموعة من المؤلفين، حول الديمقراطية - دراسة نقدية - الطبعة الأولى ١٩٩٤ .
- ٥٠ - مشروع الدستور الإريتري المقترح: مقدمه مركز القرن الأفريقي للدراسات والأبحاث «بحث غير منشور».
- ٥١ - مصر بين الدولة الدينية والمدنية.
- ٥٢ - مني مكرم عبيد : التجارب الحزبية المصرية.

- ٥٣ - مومار ديوب، ممدو ديوف: تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا ترجمة: عمر الشافعي ١٩٩٢ .
- ٥٤ - يحيى الجمل (دكتور): التعددية الحزبية في مصر - منتدي الفكر العربي ٢٨ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٥٥ - التقرير الإستراتيجي العربي: القرن الأفريقي بين التفكك وإعادة الاندماج، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام.
- ٥٦ - صندوق النقد الدولي.
- ٥٧ - جبهة التحرير الإريترية - قوات التحرير الشعبية: موجز تاريخ إريتريا الحديث.
- ٥٨ - وثيقة الكتلة الإستقلالية الإريترية.

سابعاً: المراجع الأجنبية:

- 1 - Africa South of Sahara op. Cit. Chaudake Rethinking Africa Democracy Journal of Democracy.
- 2 - Democracy Autonomy Verus control (New Haven pale university press 1982).
- 3 - George Bush The U. S. A. and Africa the Republican, Record - Election in Africa Report Vol.
- 4 - Patrick Dumleavy and Rendan Leavy Theories of the State! Rhw Political of Libe ral Democracy.
- 5 - Raichard Sklar: Democracy in Africa Studies Review.
- 6 - Richard Sklar "Democracy in Africa Studies Review 26 September December 1983 .
- 7 - Robert Eatton, Liberal Democracy in Africa Political Science.
- 8 - Samuel P. Huntington Jhon, Nelson, No, Eany: Choice (Cambridge MA: Harvard University Press, 1976. P. 3.
- 9 - Tomy Chapter French African Policy to Wards Change in African Affairs.
- 10 - World Bank Eritrea! Option and Strategies for growth Vol.

ثامنة: الدوريات:

- ١ - إبراهيم نصر الدين (دكتور): القرن الأفريقي وأهم القضايا المثارة (حلقة نقاش)، المستقبل العربي بيروت ٤ / ١٩٩٧.
- ٢ - إجلال رأفت (دكتورة): القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة (حلقة نقاشية)، المستقبل العربي - بيروت ٤ / ١٩٩٧.
- ٣ - أحمد البغدادي (دكتور) مفهوم الثقافة، مجلة علم الفكر، المجلد الرابع والعشرون - العدد الرابع أبريل ١٩٩٦.
- ٤ - أحمد شوقي الفنجري : كافة المواطن في دولة الإسلام، جريدة الحياة ٢٩ / ١ / ١٩٩٧ - العدد ١٢٣٩٠.
- ٥ - أسعد عبد الرحمن: الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني، المستقبل العربي ١ / ١٩٩٥.
- ٦ - أيمن السيد عبد الوهاب: الصومال وتداعيات انهيار الدولة السياسية الدولية «تقرير».
- ٧ - جلال عبد الله معوض : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ١١ - العدد ١ . مارس ١٩٨٣ ص ١٣٧ - ١٣٨ .
- ٨ - جلال عبد الله معوض: «الفساد السياسي في الدول النامية» دراسة عربية السنة ٢٣، العدد ٤، فبراير ١٩٨٧ ص ٢٠ .

٩ - حبيب معلوف: الديمقراطيات النامية وراء عشرات ثقافات الكبرية
جريدة الحياة ١ / ٦ / ١٩٩٧.

١٠ - حسين الحسين : إريتريا ميلاد أمة وتاريخ إسلامي عريق، مجلة
منار الإسلام - الكويت غرة المحرم ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١١ - حسين علوان البيج (دكتور) : المشاركة السياسية والعملية
السياسية في الدول النامية المستقبل العربي ص ٦٤ / ٩٠، ١٩٩٧ .

١٢ - رعد عبودي بطرس: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان
في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ١١٨، العدد ٢٠٦ أبريل
١٩٩٦ ص ٣٠ - ٣٦.

١٣ - رياض حسين قاضي: أزمة الحرية الديمقراطية في وجداننا المعاصر
والمداخل الخاطئة - المستقبل العربي ١ / ١٩٨٠ .

١٤ - السعيد إبراهيم البدوي (دكتور) مشكلة التنمية الاقتصادية في
أفريقيا، من أعمال الندوة الهيئة المصرية العامة.

١٥ - سعيد بن سعد العلوي: نشأة وتطور مفهوم المجتمع العربي في
الفكر العربي الحديث المستقبل العربي ٤ / ١٩٩٢ .

١٦ - سيد أحمد خليفة: منجستو سجن الإمبراطور بعد وفاته - جريدة
الشرق الأوسط.

١٧ - شفيق الحوت: أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية المستقبل العربي ١٢
/ ١٩٩٦ .

- ١٨ - شمس حسين: أفكار لإنقاذ المجتمع المهمش في الصومال - جريدة المجتمع.
- ١٩ - صادق يلي: أديس أبابا إثيوبيا الجديدة - مجلة العربي - العدد ٤٢٩ أغسطس ١٩٩٤.
- ٢٠ - طلال عتريس : (دكتور) مركز الدراسات والإعداد للقرن الحادي والعشرين مجلة الكلمة.
- ٢١ - عبد الإله بلقزيز: التعددية السياسية - جريدة الحياة ٣١ / فبراير ١٩٩٦ .
- ٢٢ - عبد الإله بلقزيز: (دكتور) خطاب التوبة، المثقف والاستبدال الثقافي، مجلة الطريق. ٢٢ - عبد الله أحمد يوسف : عوائق الحوار الإسلامي - مجلة الكلمة .
- ٢٣ - عبد الفتاح أنور: المشكلة الصومالية وقفزة علي طريق الحل النهائي - جريدة الأهرام.
- ٢٤ - عبد العزيز الدوري: العولمة والعرب، المستقبل العربي ٧ / ١٩٩٧ .
- ٢٥ - عبد الغفار رشاد: العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ٨ العدد ١ - أبريل ١٩٨٠ ص ٢٣ .
- ٢٦ - فؤاد زيدان : القرن الأفريقي، أرض العذاب والإصرار والأمل - جريدة الخليج ٨ / ٦ / ١٩٩١ .
- ٢٧ - محمد حاج يوسف : في مقابلة مع مجلة المجتمع عن الصومال الكويت ٣ / ٤ / ١٩٩٤ .

- ٢٨ - محمد سبيل: هل الدولة الديمقراطية ودولة الحق - جريدة الحياة - العدد ١٢٣٩٠ .
- ٢٩ - محمد سعيد أبو عامود: النخبة السياسية في مصر - دراسة حالة للنخبة الوزارية - المستقبل العربي ٥ / ١٩٩٤ .
- ٣٠ - محمد عابد الجابري: نظام القيم في الثقافة العربية - جريدة الشرق الأوسط.
- ٣١ - محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية - مجلة الكلمة - بيروت ١٩٩٦ .
- ٣٢ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي - القاهرة ١٩٩٤ .
- ٣٣ - مسارع الراوي (دكتور): تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية، المستقبل العربي ، بيروت العدد ١١٠ . سنة ١٩٨٠م.
- ٣٤ - مصطفى الفيلالي: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي، ٩ / ١٩٩٧ ص ٧٨ .
- ٣٥ - هدى عبودي برطي: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي - السنة ١٨ العدد ٢٦ - أبريل ١٩٩٦ ص ٣ - ٣٦ .
- ٣٦ - يحيى شريف (دكتور): قصة النزاع الصومالي الإثيوبي - مجلة العربي - الكويت يناير ١٩٧٨ .

تاسعا: رسائل وبحوث مقالات:

- ١ - باشا أحمد عبدي: جذور الأزمة الصومالية، بحث منشور في مجلة القرن الأفريقي.
- ٢ - دراسة في التنمية بالمشاركة دراسة حالة في إثيوبيا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.
- ٣ - سعد الدين إبراهيم (دكتور): أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤ .
- ٤ - طارق عبد الواحد: المهدي الصومالي السيد / محمد عبد الله حسن، بحث غير منشور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٧ .
- ٥ - عبد الإله بلقزيز (دكتور) : الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي.
- ٦ - عبد الله نجيب محمد (دكتور): الصراع الثقافي في القرن الأفريقي، بحث ألقى في الندوة الدولية للقرن الأفريقي يناير ١٩٨٥.
- « في الأصل ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي العربي السابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة ١٩ - ٢١ مارس ١٩٩٧ ».
- ٧ - غسان سلامة (دكتور): التعددية السياسية في المشرق ورقة مقدمة في المنتدى الفكري، عمان ٢٦ - ٢٨ / ٣ / ١٩٨٩.
- ٨ - منشور الاعلام الخارجى دمشق ١٩٨٢.
- ٩ - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تقرير عن مشروع توسعة محطة كهرباء - بلزا - إريتريا.

الفهرس

الأهداء:	٣
التقديم:	٤ - ١٠
المقدمة:	١١
الفصل التمهيدي	٢١
١ - نبذة موجزة عن إريتريا	٢٢
٢ - الأثر الجغرافى فى تكوين سكان إريتريا	٢٢
٣ - الموقع	٢٤
٤ - تسمية إريتريا قديماً وحديثاً	٢٧
الفصل الأول:	
ظاهرة التحول الديمقراطي في إريتريا	
١ - ظاهرة التحول الديمقراطى	٣٢
٢ - الديمقراطية والتنمية	٣٥
٣ - الضغوط الخارجية	٣٦
٤ - النظام الأمثل لأفريقيا	٣٧
٥ - تحديات التحول وأفاق المستقبل في أفريقيا	٣٩
٦ - الانتقال الديمقراطي في أفريقيا	٤١

الفصل الثاني

التحديات السياسية والوحدة الوطنية في القرن الأفريقي

- ١ - القرن الأفريقي والخلفية التاريخية للصراع والتحديات التي تواجهه ٥٥
- ٢ - حقيقة الصراع الإقليمي والداخلي في منطقة القرن الأفريقي ٥٦
- ٣ - الموروثات الاستعمارية ٥٧
- ٤ - أزمة الاندماج الوطني في منطقة القرن الأفريقي ٥٨
- ٥ - القرن الأفريقي وأهميته الاستراتيجية علي المستوى العربي والأفريقي والدولي ٥٩
- ٦ - الوحدة الوطنية والتحديات التي تواجه منطقة القرن الأفريقي حاضراً ومستقبلاً ٦٣

الفصل الثالث

الديمقراطية وحقوق الانسان في افريقيا

- ١ - المشاركة السياسية ٦٨
- ٢ - عملية حقوق الانسان في ضوء المواثيق واعلان المنظمات الدولية والاقليمية ٧٥
- ٣ - قضية الالتزام والالتزام لحقوق الانسان ٨٢
- ٤ - أهم المعوقات لحقوق الانسان في الدول النامية ٨٩

الفصل الرابع

إثيوبيا بين التحول الديمقراطي ونزكم الأقلية

- ٩٧ ١ - تعريف عام عن إثيوبيا
- ١٠٠ ٢ - الاميراطورية الاثيوبية وتحكم الاقلية فيها
- ١٠٢ ٣ - الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي وتكم الأقلية الاثيوبية
- ١٠٥ ٤ - التحول الديمقراطي في إثيوبيا في ظل نظامها الجديد
- ١٠٦ ٥ - نظام الحكم في إثيوبيا
- ١٠٦ ٦ - الانتخابات والاستقرار السياسي في إثيوبيا

الفصل الخامس

الصومال الجريح

القضية الصومالية والديمقراطية الغائبة

- ١١٨ ١ - كلمة لا بد منها: الصومال الجريح
- ١٢٢ ٢ - الخلفية التاريخية والموقع الاستراتيجي
- ١٣٩ ٣ - جذور الأزمة الصومالية وما تعانيه من حروب أهلية حتى الآن
- ١٤٤ ٤ - القبلية ودورها في تمزيق وحدة الصومال منذ الاستقلال
- ١٤٧ ٥ - فقدان السيادة القانونية والشرعية الدستورية
- ١٥٠ ٦ - الصومال بحاجة إلى إعادة صياغة الذات الوطنية

- ٧ . المصالحة والجهود التي بذلت اقليمياً ودولياً ١٥٢
- ٨ . المسألة الصومالية وقفزة على طريق الحل الممكن ١٥٥

الفصل السادس

الديمقراطية والنضال من أجلها

- ١ . الديمقراطية ١٦٠
- ٢ . النضال من أجل الديمقراطية ١٦٩
- ٣ . كيف يساهم المجتمع المدني في الديمقراطية في إريتريا ١٧٠

الفصل السابع

التعددية السياسية والحزبية

- ١ . مفهوم التعددية السياسية ١٧٨
- ٢ . تعريف التعددية السياسية ١٧٩
- ٣ . غياب مبدأ تداول السلطة ١٨٠
- ٤ . فكرة تعدد الأحزاب ١٨١
- ٥ . افضلية نظام الحزبين ١٨٣
- ٦ . فكرة الدكتاتور الصالح ١٨٤

- ١٨٥ ٧ - فكرة الحزب الواحد
- ١٨٦ ٨ - مزايا تعدد الأحزاب
- ١٨٩ ٩ - عيوب تعدد الأحزاب

الفصل الثامن

إريتريا

الحركة الوطنية في إريتريا

- ١٩٩ ١ - نمو الحركة الوطنية في إريتريا
- ٢٠٢ ٢ - فشل إجتماع بيت جرجيس
- ٢٠٧ ٣ - دور اثيوبيا في فترة حق تقرير المصير
- ٢٠٨ ٤ - الأحزاب السياسية في إريتريا
- ٢١٥ ٥ - دور الحركة الوطنية وإنجازاتها التاريخية

الفصل التاسع

الحوار الديمقراطي في إريتريا - ضروراته ومقوماته

- ٢١٩ ١ - ضرورة الحوار بين القوى الوطنية والحكومة في إريتريا
- ٢٢٦ ٢ - الوعي بالتحديات
- ٢٢٧ ٣ - البناء الإجتماعى
- ٢٢٨ ٤ - أهم المعوقات التى تعترض الحوار والحلول الممكنة

الفصل العاشر

الوحدة الوطنية الإريترية

- ١ - الأتباء والولاء . ٢٤٠
- ٢ - مفهوم التعايش في إطار الدولة الحديثة ٢٤٥
- ٣ - تجديد الذات الوطنية ٢٤٩

الفصل الحادي عشر

الأقرار بمبدأ التعايش الديني والثقافي في إريتريا

- ١ - مفهوم الثقافة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد ٢٥٥
- ٢ - التعليم ومطلب الأنصهار الوطني ٢٦٠
- ٣ - العدل ٢٦٦
- ٤ - الظلم ٢٦٧
- ٥ - تأكيد مفاهيم الحرية ٢٧٠

الفصل الثاني عشر

أزمة المعارضة والقيادة السياسية

- ١ - العلمانية والديمقراطية ٢٧٣

٢٧٨	٢ - غياب المعارضة والقيادة السياسية في إريتريا
	٣ - دور النخبة السياسية والوعى الوطنى والانتقال السلمى
٢٩٠	للديمقراطية

الفصل الثالث عشر

الموارد والتحديات بين الماضى والحاضر في إريتريا

٣٠٢	١ - مفهوم التنمية الشاملة
٣٠٤	٢ - التنمية الاقتصادية في إريتريا قبل التحرير وبعده
٣٢٣	٣ - الاستثمار وحلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية
٣٢٥	الخاتمة
٣٣٥	الوثائق
٣٣٧	المداول
٣٤٢	المصادر والمراجع
٤٥٥	الفهرس

هذا الكتاب

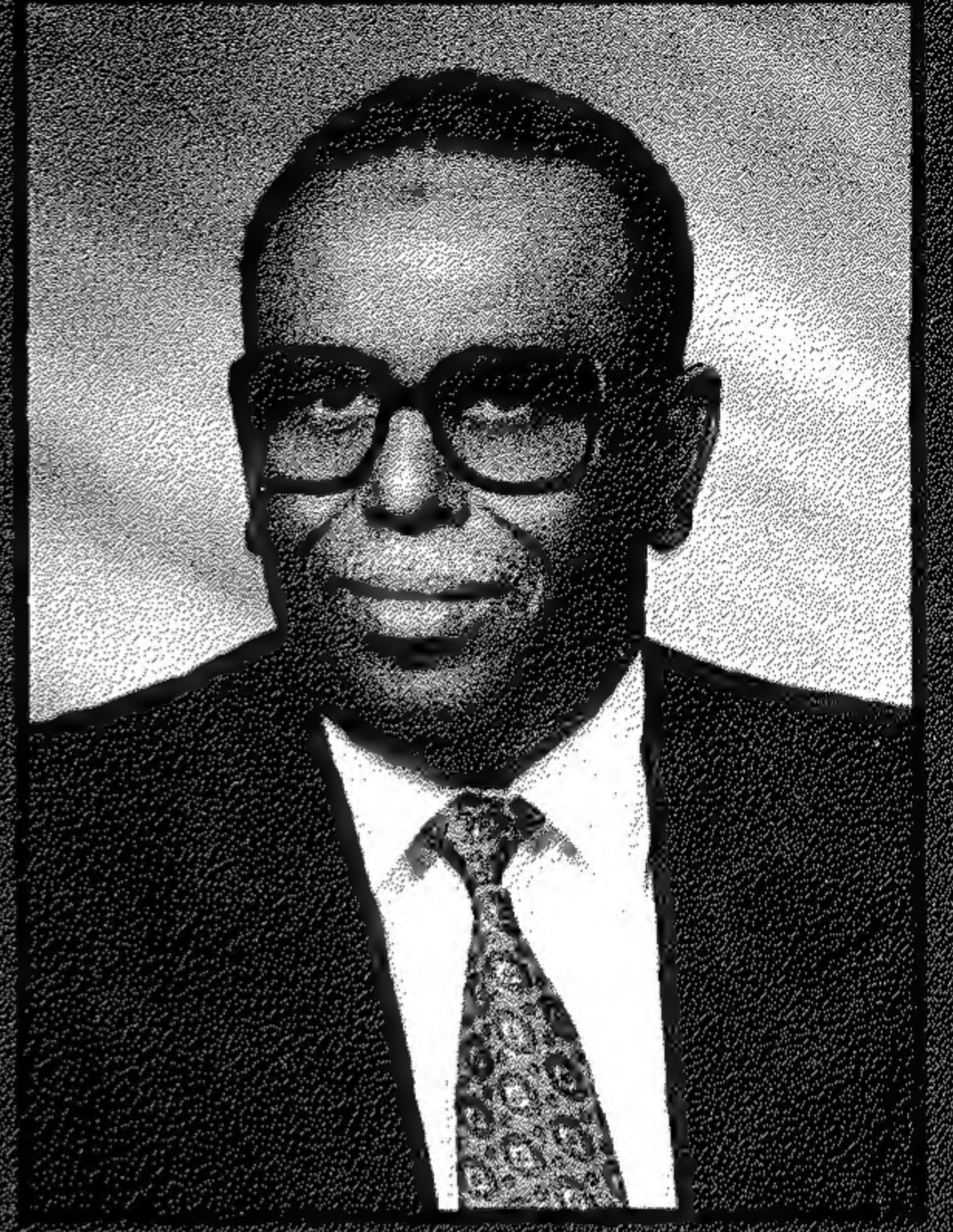
* هو رصد وتحليل واستشراف من مسيرة الديمقراطية والتحول الديمقراطي التي تشهده القارة الأفريقية

* إن الديمقراطية التي نصيغها في بلادنا هي التي تقوم علي قاعدة المشاركة وتقاسم السلطة والتناوب علي الأجهزة التنفيذية

* إن قضية الديمقراطية في منطقتنا أصبحت تمثل مكاناً بارزاً في اهتمامات الجماهير الإريتريّة العريضة ويشتد الجدل حولها ويخرج أحياناً عن جادة الصواب

* تحاول هذه الدراسة توجيه الاهتمام العام للمواطن الإريتري حول الديمقراطية في بلادنا ومنطقة القرن الإفريقي والتي أصبحت تهزنا اليوم من الأعماق حاضراً ومستقبلاً وسوف تصبح إعصاراً عاتياً لا يصدده الزيف والادعاء الكاذب والتلبيس الملفق

* يعد هذا الكتاب من هذا المنظور محاولة جادة لإعادة كتابة قضية الديمقراطية بأبعادها المختلفة في إفريقية القرن الإفريقي للمناقشة والاجتهاد



محمد عثمان أبوبكر

باحث وسياسي إريتري
حاصل علي ليسانس آداب قسم التاريخ
جامعة القاهرة
دبلوم الدراسات العليا في التاريخ من
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

